

أزمات الاقتصاد والمال العالمية

وأثارها علي الدول الصاعدة ... والعربية ... ومصر

تأليف

دكتور إبراهيم أحمد إبراهيم

دكتوراه في العلوم الاقتصادية

جامعة السوربون - باريس I

عنوان الكتاب: أزمات الاقتصاد والمال العالمية وأثارها على الدول

الصاعدة والعربية ومصر

المؤلف : دكتور / إبراهيم أحمد إبراهيم

الطبعة الأولى : 2020 م

© جميع حقوق الطباعة والنشر الورقي والإلكتروني محفوظة للمؤلف

مركز ليفانت للدراسات الثقافية والنشر

ب ض: 03-11-520-00408-5-022، س ت: 9882

الإسكندرية - مصر، 44، شارع سوتير، أمام كلية حقوق الإسكندرية

الطور الثالث، الإسكندرية، مصر

موبايل: 01030036491 هاتف: 034830903

بريد إلكتروني: levant.egsy@gmail.com

موقع إلكتروني: www.levantcenter.net

رقم الإبداع: 2020/10038

التقديم الدولي: 1-13-6815-977-978

الغلاف والتنسيق والإخراج: إيهاب رشدي

توزيع: مكتبة نيلي، 39 شارع قصر النيل، القاهرة،

هاتف: 002-23934402

المحتويات مختصرة

الفصل الأول: مقدمة للدورات والأزمات الاقتصادية والمالية وأزمة الكساد الكبير 1929 حتى بداية الأربعينيات من القرن العشرين.

الفصل الثاني: أزمة الركود - التضخمى وتطوراتها خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

الفصل الثالث: نهضة آسيا وأزمة 1997 الاقتصادية والمالية.

الفصل الرابع: تطورات الأزمات الاقتصادية والمالية من عام 2008 حتى الآن، في الدول الصناعية، وآثارها علي اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية والعربية.

الفصل الخامس: التطورات البنوية والتغيرات في النظام الرأسمالي الدولي، أثناء الأزمات الاقتصادية والمالية منذ أعوام 1929 - 1939 - والركود التضخمي وأزمة عام 2008 وحتى الآن.

الفصل السادس: تفسيرات وأسباب الأزمات الاقتصادية والمالية الرأسمالية العالمية.

خاتمة.

مقدمة

الأزمة الاقتصادية والمالية التي تمر بها معظم اقتصاديات العالم المتقدم والنامي منذ عام 2008 وبقيت آثارها حتى الآن، والتي سميت أزمة الركود الكبير Great Recession بداية بالولايات المتحدة الأمريكية، تثير مسألة عودة الأزمات والدورات الاقتصادية والمالية، والتي ظهرت كخصيصة لتتابع النمو وأزمات التدمير الدينامي للنظام الرأسمالي، عبر توسعات / انكماشات، شاملة في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والعمالة والمال والأعمال والتجارة الداخلية والخارجية وأسعار الصرف والعملات... الخ. وتتراوح ما بين التوسع والركود، أو ما بين الازدهار والكساد. وتنتقل تلك التقلبات الاقتصادية والمالية، مثل العدوى، عبر الاقتصاديات الرأسمالية - الأخرى، متقدمة أو صاعدة أو نامية، ومنها الدول العربية، ومصر.

والكتاب يبين أهم الأزمات الاقتصادية والمالية في النظم الرأسمالية، عبر إطار اقتصادي / تاريخي / تحليلي، خاصة منذ أزمة الكساد الكبير 1929 - 1939.

ثم يبين تطور أزمات الركود - التضخمي في السبعينيات والثمانينيات، خاصة في الدول الصناعية الكبرى، وتأثيراتها على الدول النامية - بترولية، أو غير بترولية. ويتناول الكتاب أيضاً نهضة آسيا والأزمة الاقتصادية والمالية الآسيوية في عام 1997.

كما يتناول الكتاب، بالشرح والتحليل، بدايات الأزمة الاقتصادية والمالية، وما سمى أزمة الركود الكبير، وهي أعنف أزمة منذ الثلاثينيات من القرن الماضي، والتي بدأت منذ عام 2008 حتى الآن. وذلك منذ بدايتها في الولايات المتحدة، وتطورات أزمة منطقة اليورو، والتأثيرات على الدول الصاعدة، خاصة في آسيا، والبلاد النامية

والعربية.

كما يقوم الكتاب بفحص وتحليل التغيرات البنوية في الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ أزمة السبعينيات ثم أزمة عام 2008 وحتى الآن.

ويقدم الكتاب شرحاً أولياً، وأسباب وتفسيرات وأطروحات، عامة وخاصة، لشرح تلك الأزمات. وما هي النظريات الأساسية، في النمو والتقلبات الدورية قصيرة وطويلة الأجل، خاصة معالجات جون ماينارد كينز وغيره، لمعالجة والتغلب علي آثار تلك الأزمات الاقتصادية المالية، عن طريق الدولة تدخل أساساً، والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية، اللازمة للتغلب علي تلك الأزمات وآثارها.

ويبين الكتاب أن الأزمة الاقتصادية والمالية بدأت منذ عام 2008 وحتى الآن، وهي أعنف الأزمات منذ حوالي ثمانية عقود، هي أزمة اقتصادية - اجتماعية - سياسية - حضارية - فهي أزمة مركبة، تقتضي حلولاً مركبة.

وبدأت أولاً في الولايات المتحدة في شكل موجة أولى، ثم أزمة منطقة اليورو كموجة ثانية ثم في الصين كموجة ثالثة، وظهرت منذ نهاية عام 2007. وسيترتب علي الأزمة آثار هامة. ومنها تغير بنية وترتيب القوي الاقتصادية في العالم لتصبح الأزمة الأولى في القرن الحادي والعشرين، فهي أزمة للعولمة. ولتكون محصل النتيجة النهائية لها، هي صعود آسيا لتصبح المركز الجديد للعالم، اقتصادياً وسياسياً، في القرن الحادي والعشرين.

وستتجه الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة إلي الركود طويل المدي عضوي بنيوي، ومتواصل وممتد وذلك في اتجاه هبوط وضعف طويل المدي في النمو الاقتصادي

إلي جانب زيادة البطالة، وعدم العدالة في الثروة والدخل.

دكتور/إبراهيم أحمد إبراهيم

الفصل الأول

مقدمة في الدورات والأزمات الاقتصادية والمالية

تطور الدورات والأزمات حتي أزمة الكساد العالمي الكبير في 1929 – 1939

أولاً: مقدمة الأزمات والدورات الاقتصادية والمالية:

- 1- تعريف مؤقت للأزمة.
- 2- التعريف العلمي للأزمات الاقتصادية والمالية.
- 3- السمات الرئيسية للدورات الاقتصادية.
- 4- أنواع الركود والكساد الاقتصادي والمالي.
- 5- تطور حالات الكساد والركود الاقتصادية والمالية العالمية.

ثانياً: فترة الكساد الكبير من 1929 - حتي بداية الأربعينات من القرن

العشرين:

- 1- مقدمة.
- 2- الكساد الكبير منذ بداية الثلاثينيات من القرن العشرين.
- 3- تأثيرات الكساد الكبير علي الولايات المتحدة.
- 4- الحرب العالمية الثانية وأثرها علي الكساد الكبير.
- 5- تأثيرات الكساد الكبير علي الدول الأخرى.
- 6- تأثيرات الكساد الكبير علي الاقتصاد المصري.

أولاً: مقدمة للأزمات الاقتصادية والمالية:

(1) تعريف مؤقت للأزمة:

سنستخدم تعريفاً مؤقتاً عملياً للأزمة، حتى نخلص إلى تعريف الأزمة الاقتصادية والمالية بمعناها العملي والعلمي الصحيح.

نجد أن تعريف La Crise, Crisis ، في The Oxford Mini Dictionary هو "Decisive moment" "Time of acute difficulty" أي هي لحظة حاسمة وزمن صعوبة حادة. ويذكر Shorter Oxford English Dictionary إن هناك تعريفات للأزمة هي "The point in the progress of a disease, when a change takes place which is decisive of recovery of death etc," or "any marked or sudden change of symptoms".

وفي النهاية نعرفه علي أنه " A turning – point in the progress of anything" وتأتي كلمة أزمة Crisis والأزمات Crises، من اليونانية (Kpiois) والتي تقع لأي شخص أو مجتمع .. وقد تكون غير مستقرة، وخطر علي الموقف الاجتماعي، أو السياسي، أو الاقتصادي أو العسكري، أو في البيئة، وقد تحتوي علي تغير أو إعاقة مفاجئة وبصورة أوسع، يمكن أن يطلق عليها "إختبار زمني" أو "حدث طارئ".

وبالتالي فالأزمة هي فترة، خلالها يكون نظام اجتماعي – اقتصادي – سياسي، مريض، ولا يمكن له أن يستمر في العيش كما كان من قبل، ويجب تحت تهديد الموت والفناء أن يتقبل تغييرات، لكي تسمح له بدورة جديدة في الحياة. هذه الفترة الحاسمة من الأزمة، هي اللحظة التاريخية التي تتخذ فيها القرارات، وتنفذ فيها التحولات والتغييرات العامة، التي تحدد التطور القادم للنظام الجديد وقاعدته.

ويقول Habermas⁽¹⁾ أن معنى الأزمة من أرسطو إلي هيجل تعني تحولاً في العملية الحيوية والتي بالرغم من طبيعتها الموضوعية، لا تحدث فقط انقطاعات عن الخارج والتي لا تبقى خارجية عن شخصية الأشخاص حبيسي هذا المصير. والمعني الحالي للأزمة هو أن الأزمة تولد عندما يكون بنية أحد الأنظمة الاجتماعية التي تواجه صعوبات تسمح بإحتمالات أقل من الحلول، والتي لا يدعي النظام أنه يمتلكها.

(2) تعريفات الأزمات الاقتصادية والمالية:

وبالنسبة للأزمة الاقتصادية Economic Crisis فهي انتقال حاد للاقتصاد إلي الركود Recesson وبصورة أشد إلي الكساد Depression. أما الأزمة المالية Financial Crisis فيمكن أن تكون أزمة مصرفية أو أزمة في العملات والصرف الأجنبي.

وبصفة عامة فالدورات الاقتصادية أو المالية أو دورة الأعمال أو الدورة التجارية، هي تغيرات في مستويات النشاط الاقتصادي، مقومة بالنتائج الاقتصادي المحلي الإجمالي (GDP) Gross Domestic Production، ما بين فترات من أحوال الانتعاش والكساد، ثم بالعكس.

ومنذ الثورة الصناعية أي منذ بداية القرن التاسع عشر، نمت اقتصاديات غرب أوروبا والولايات المتحدة بصورة هائلة، وتحسنت مستويات المعيشة فيها. ولكن التوسع الاقتصادي بها، كان منقطعاً، وعلي فترات يعترها موجات من انخفاض الانتاج والدخل والاعمال وزيادة معدلات البطالة. وبعض تلك الموجات كانت

(1) Jurgen Habermas, Raison et légitimé, problèmes des légitimations dans le capitalisme Avancé. PAYOT, Paris, 1978.

خطيرة، وممتدة، وفي أحوال أخرى كانت قصيرة، ثم يستعيد النشاط الاقتصادي عافيته بسرعة أو ببطء، وهذا التوسع – والانكماش يعرف بدورة الأعمال Business Cycle أو الدورة التجارية Trade Cycle أو الدورة الاقتصادية Economic Cycle.

وتظهر تلك التقلبات في كلاً من مجمل الناتج والدخل والبطالة، وعادة ما تستمر الدورة كلها لفترة تتراوح ما بين عامين لعشرة أعوام، ما بين رواج وكساد، ويحدث الرواج، أو التوسع Boom عندما يرتفع الناتج المحلي الفعلي GDP، مقارنةً بإجمالي الناتج المحلي المتوقع، في ظل التشغيل الكامل للموارد، والعمالة الكاملة، إلى جانب ضغوط لارتفاع الأسعار والتضخم.

والركود Recession هو حالة متوسطة من الهبوط التجاري، وهو أقل وطأة من الكساد، ويعرف بأنه الفترة التي تشهد هبوطاً في الناتج القومي الإجمالي GNP الحقيقي، تمتد إلى ستة أشهر متتالية.

أما الكساد Depression فهو فترة ممتدة، تتسم بارتفاع معدل البطالة، وانخفاض الإنتاج والاستثمار، وتراجع الثقة التجارية وهبوط الأسعار، وإفلاسات تجارية واسعة النطاق.

(3) السمات الرئيسية للدورات الاقتصادية:

في كتاب صدر عام 1946 لـ National Bureau of Economic Research (NBER) عن قياس الدورات Measuring Business Cycle، وفيه أثير سؤالين:

1- ما الذي يسبب الدورات الاقتصادية؟

2- ماذا يجب علي صانعي السياسات الاقتصادية عمله للرد علي تلك التغيرات الدورية، وذكر الكتاب أن الدورة الاقتصادية هي نوع من التغيرات توجد في أنشطة الاقتصاد الكلي للدول. وتتكون الدورة من توسعات في النشاطات الاقتصادية، متبوعة بانتعاش، ثم يتلوها انكماشات في النشاط الاقتصادي، وتتغير الدورات الاقتصادية من أكثر من سنة واحدة إلي 10 سنوات أو 12 سنة (1).

وتحدد هو هبوط معتبر في النشاط الاقتصادي ينتشر عبر الاقتصاد، ويستمر أكثر من بضعة شهور، ويظهر عادة في الانتاج السلعي الاجمالي المحلي (GDP)، والدخل الحقيقي، والعمالة، والإنتاج الصناعي، ومبيعات الجملة والتجزئة(2).

وبالتالي إن دورات النشاط التجاري هي توسعات وإنكماشات غير منتظمة، تعتري النشاط الاقتصادي، والسمات الرئيسية للدورات الاقتصادية تتلخص في:

أ- النشاط الاقتصادي المجمع Aggregate

وتعرف الدورات الاقتصادية بالتقلبات Fluctuations في النشاط الاقتصادي المجمع (الكلي)، مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP، والعمالة، والأسواق المالية.

(1) (<http://www.nber.org/cycles/recessions.html>) . National Bureau of Economic Research. Retrieved February 29, 2008.

(2) Burns and Michell, Measuring Business Cycles, New York: National Bureau of Economic Research, 1946, p. 1 Adernib & Ben BERNANKE, Macro Economics, Fifth Edition, Addition Wesley Pearson International Edition. P.277.

ب- التوسع والإنكماش :Expansions and Contraction

وذلك كما في الشكل (1 - 1)، حيث يظهر زيادة النشاط الاقتصادي المجمع في توسع Expansion، أو ازدهار ورواح Boom، وبعدها عند القمة أو الذروة Peak، ثم يبدأ النشاط الاقتصادي الكلي في الهبوط ثانية، وإجمالي النتائج من الهبوط والانتعاش مقاسة من ذروة لأخرى، أو من نقطة القاع Trough لأخرى، هي الدورة الاقتصادية.

ج- الإضطراب Comvoment :

إن الدورات الاقتصادية، تظهر في نفس الوقت في التوسعات أو الأنخفاضات في العديد من النشاطات الاقتصادية، ويميل الإنتاج والعمالة في معظم الصناعات للتوسع أو للهبوط، وكذلك العديد من المتغيرات الاقتصادية، مثل الأسعار، والإنتاجية، والاستثمار، أو المشتريات الحكومية، ولها هي أيضاً نمط منتظم أو مضطرب ويمكن أو لا يمكن التنبؤ بسلوكها في الدورة الاقتصادية.

د- الدورات الاقتصادية متعددة الحدوث:

ولكن الدورات الاقتصادية لا تظهر علي فترات منتظمة Recurrent but not periodic فالدورات الاقتصادية ليست فترية ولا تظهر بانتظام، ولا يمكن التنبؤ بفتراتها وليست ثابتة أو محددة الحدوث مسبقاً، ولكنها متعددة الحدوث أو الظهور بإنكماش Contraction، وقاع Trough، وتوسع Expansion، وذروة Peak.

هـ- الاستمرارية Persistence :

إن الفترة الكاملة للدورة الاقتصادية، يمكن أن تختلف من سنة إلى عقد، والتنبؤ بها صعب، ولكن ما أن يظهر الركود، فإن الاقتصاد يميل إلي أن يحتفظ بمستويات

الأعمال التجارية والاقتصادية لفترة من الوقت، وربما لسنة أو أكثر. وبالمثل في حالة التوسع، ما أن يبدأ، يميل عادة لأن يستمر لفترة. والاتجاه للانخفاضات في النشاط الاقتصادي يمكن أن يتبع بانخفاضات أخرى متتالية.

وهناك بعض الخصائص مشتركة بين الدورات التجارية:

○ في أغلب الأحيان، تنخفض مشتريات المستهلك بصورة حادة، بينما يرتفع المخزون التجاري من السلع المعمرة، وبتقليل حجم إنتاج الأعمال التجارية، ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ثم تهبط الاستثمارات التجارية في السلع الرأسمالية للمصانع والمعدات.

○ ينخفض الطلب على العمالة، ويعقبه تسريح العمال وارتفاع معدلات البطالة.

○ بانخفاض الإنتاج يتباطأ معدل التضخم، كما تتدهور أسعار المواد الخام بانخفاض الطلب عليها.

○ تنخفض الأرباح التجارية بصورة حادة أثناء الركود، كما تنخفض أسعار الأسهم العادية، عندما يستشعر المستثمرون أنكماشاً في النشاط التجاري.

○ كما ينخفض الطلب على الائتمان، الذي يؤدي بدوره إلي انخفاض أسعار الفائدة أثناء الركود.

4- أنواع الركود والكساد الاقتصادي والمالي:

وفي دورات الأعمال أو التجارية أو الاقتصادية أو المالية، وبتركيزنا علي الركود، والكساد، نجد أن هناك أنواعاً عديدة منه، فمنها الركود Recession والركود العام Global Recession، والركود الطويل Long Recession، والركود الكبير Great Recession، وركود النمو Growth Recession. والكساد الطويل Long

Depression، والكساد الكبير Great Depression، ثم الإنهيار الاقتصادي Economic Collapse وهو أخطر أنواع الكساد.

كما إن هناك أشكالاً متعددة من الركود Recessions Shapes، فالركود Recessions هو تباطؤ عام في النشاط الاقتصادي لمدة طويلة في الزمن أو لدورة أعمال، وتتنخفض فيها كل المؤشرات الاقتصادية الكلية ومنها الناتج المحلي الإجمالي GDP، والعمالة والاستثمار، والطاقة الإنتاجية، ودخول العائلات والأرباح التجارية.

ويعرف الركود عملياً بأنه " انخفاض في GDP لربعين سنويين " ويعرف بعض الاقتصاديين الركود بأنه ارتفاع البطالة بـ 1.5% خلال 12 شهر.

والركود الاقتصادي Economic Recession هو استمرار ذلك الانخفاض لأكثر من بضعة شهور.

وإذا كان هناك ركود حاد، انخفاض GDP بـ (10% مثلاً) أو ممتد (3-4 سنوات) فإن الركود يصبح كساداً اقتصادياً Economic Depression.

أما الركود العام Global Depression فهو فترة من البطء الاقتصادي العام، ويظهر عندما يكون النمو الاقتصادي العام من 3% إلى أقل من ذلك، ويقاس أيضاً بهبوط الناتج المحلي الإجمالي (GDP) Gross Domestic Product لفترتين ربعية.

وطبقاً لـ I.M.F⁽¹⁾ نجد أن نمو الـ GDP للدول النامية والصاعدة هو أكبر من نمو الناتج القومي الإجمالي (GDP) للدول المتقدمة في اتجاه صاعد، وبصفة عامة

(1) International Monetary Fund (I.M.F) صندوق النقد الدولي

فإن النمو للدول المتقدمة ومنذ أعوام الثمانينيات هو في اتجاه هابط، وطبقاً للـ I.M.F أيضاً فإن الركود العام يمكن أن يحدث في دورة تستمر ما بين 8 - 10 سنوات.

وبالنسبة لركود النمو Growth Recession نجد أن النمو الاقتصادي بطيء جداً، لدرجة خلق بطالة صافية، فهو نمو ضعيف وغير كافي لتزويد الوظائف الداخلة في سوق العمل، أي أن الناتج المحلي الإجمالي GDP الحقيقي يتوسع ببطء، ولكن مع انكماش في الوظائف والعمالة في الاقتصاد الكلي، وإذا كان هناك انتعاشاً في النمو، بدون خلق وظائف فهو أيضاً نمواً راكداً.

أما الكساد الطويل Long Depression، فهو أزمة اقتصادية عالمية ظهر في النصف الأخير من عهد الملكة فيكتوريا، وخلالها فقد بريطانيا قيادتها الصناعية الواسعة النطاق علي اقتصاديات الدول الأوروبية.

ونفرق بين الاقتصاد العيني Real Economy والاقتصاد المالي Financial Economy فالموارد الاقتصادية الحقيقية أو العينية Real Economy، وهي كل ما يشبع الحاجات بشكل مباشر، كالسلع الاستهلاكية، أو بشكل غير مباشر كالسلع الاستثمارية، وهذا الاقتصاد العيني هو جوهر وهدف النشاط الاقتصادي.

أما الاقتصاد المالي، فهو يشمل:

(1) الأدوات المالية وهي حقوق علي الاقتصاد العيني، وتتداول في الأسواق المالية، ويطلق عليها الثروة المالية. ومنها الأصول المالية المشتقة، والأصول المالية المستقبلية.

(2) المؤسسات المالية، مثل البنوك والأسواق المالية، والبنوك الاستثمارية.

(3) شروط وقواعد العمل بالأدوات المتداولة، والضوابط التي تنظم المؤسسات العاملة في البورصات وأسواق الأسهم والسماسة وأسواق الذهب والمعادن، والمواد الأولية.

أما الانهيار الاقتصادي Economic Collapse فهو انكسار متنامي في الاقتصاد القومي، أو الإقليمي. وهو كساد اقتصادي خطير، مصاحب بزيادة حادة في إفلاسات المصارف والبطالة، ويتبعه عادة انهياراً اقتصادياً كلياً لشهور أو أعوام أوحتي لعقود، والكساد الاقتصادي والفوضى الاجتماعية، والعصيان المدني. وتختلف أسباب تلك الانهيارات الاقتصادية من دولة لأخرى، ومن فترة لأخرى.

أما الكساد التضخمي Stagflation، هو مصطلح يجمع بين كلمتي Stagnation بمعنى الجمود و Inflation أي التضخم، وقد ظهر في أوائل السبعينيات من القرن العشرين، وهو يعني تواجد فترات الكساد في الإنتاج القومي، وتواجد معدلات مرتفعة من البطالة، مصحوبة بمعدلات عالية للتضخم وارتفاع الأسعار في نفس الوقت.

وقد بدأت فترة الكساد الطويل Grand Depression في أوروبا والولايات المتحدة من 1873 - 1895. وقد زادت انهيارات البورصات وزيادة الإفلاسات وانخفاض الإنتاج، وزيادة معدلات البطالة، وانخفاض الأسعار. كما أصبحت الصادرات أكثر صعوبة وارتفاع التكاليف، وانخفاض القدرات الشرائية.

الكساد الطويل (1873 - 1895) Grand Depression

في عام 1873 حدث انهيار في بورصة فيينا وتبعها افلاسات مصرفية في النمسا، ثم في ألمانيا. وقد انخفض إنتاج الحديد في ألمانيا بـ 21% عام 1874 وهبطت أسعارها بـ 37%. كما ارتفعت معدلات البطالة فيها. وانخفضت معدلات الربحية في الولايات المتحدة، بسبب المضاربة، وندرة الأيدي العاملة، وارتفاع

التكاليف، وتسبب ذلك في انهيار البورصات، وإفلاس البنوك، وشركات خاصة السكك الحديدية. ومع انخفاض معدلات بناء السكك الحديدية، بعد أن وصل معدلات بنائها بـ 50% ما بين 1869 و 1873، أنهت بانخفاض معدلات بنائها، مما أدى إلي انهيار أسعار الحديد بـ 27% بين 1873 - 1875. وأدى ذلك إلي زيادة البطالة، وانخفاض الأجور. ولحقت الأزمة بقطاعات البناء والنسيج. وخلال 65 شهراً، فترة الكساد الطويل، استمر الإنكماش 73 شهراً، وبعد عام 1879 كان الاقتصاد الأمريكي غير ثابت وتعرض للركود المتلاحق من 114 من إجمالي 253 شهراً حتي يناير 1901⁽¹⁾.

وفي إنجلترا انهارت الصادرات بـ 25% ما بين 1872 - 1875. كما تضاعفت حالات الإفلاس، وزادت معدلات البطالة، وانخفضت الأسعار كما انخفضت نسب استغلال الطاقة خاصة في السكك الحديدية. ففي عام 1873 كانت طاقات إنتاج قضبان السكك الحديدية قد بلغت 2.5 مليون طن عام 1873، بينما انهار استهلاك قضبان السكك الحديدية إلي 500 ألف طن وانخفضت أسعارها بـ 60% من 1872 - 1881.

وفي عام 1882، حدث انهيار في بورصة ليون بفرنسا، مما أدى إلي إفلاس العديد من البنوك الفرنسية، وكذلك في الشركات الصناعية، ومنها المناجم والمعدنية، والبناء، والنسيج، والبورسلين. ونجم عن ذلك زيادة معدلات البطالة، وانخفاض الأجور. وكانت أهم الأسباب هي هبوط قطاع البريد الأساسية العامة، خاصة بناء السكك الحديدية.

وقد حدثت طفرة زيادة في إنتاج السكك الحديدية بالولايات المتحدة من عام

(1) Michel BEAUD, Histoire du capitalisme, de 1500 à nos Jours. Editions du Seuil. 3^{ème} Edition. 1987. pp. 174 -181.

1878 - 1882. ولكن زيادة تكاليف بناء السكك الحديدية، وارتفاع تكاليف بناء الطرق، والمنافسة التي تبعتها أدت إلي انهيار الانتاج في 1884. وتبع ذلك افلاسات مصرفية وهبوط النشاط الصناعي، مع زيادة الإفلاسات، وزيادة البطالة، وانخفاض الأجور.

وفي ألمانيا، والتي عرفت فترة طويلة من الكساد، دخلت منذ عام 1879 في مرحلة زيادة الحماية التجارية، والتركز الصناعي. كما عانت بريطانيا من الأزمة، حيث بدت الصادرات أكثر صعوبة، وزادت حدة المنافسة في الأسواق، وانخفضت وتيرة الأعمال، وانهارت أسعار الجملة، وزادت معدلات البطالة، ولم تنتهي تلك الأزمة إلا في نهاية 1886 - 1887، وفي عام 1889، أدت انهيارات البورصات، وأزمة الائتمان، والكساد، مما أدى إلي اتخاذ إجراءات حمائية.

وفي بريطانيا عام 1890، أدى انهيار بعض البنوك الكبيرة، وحتى بعد تدخل البنك المركزي البريطاني والبنوك البريطانية الكبيرة، إلي تحجيم مدي وعمق الأزمة، إلا أنه بدأ كساد جديد أولاً في صناعة المنسوجات، خاصة القطنية، ثم بناء السفن والصناعات المعدنية، وكانت أهم الأسباب هي انخفاض التبادلات التجارية الخارجية بسبب أزمات الكساد عام 1893 في الولايات المتحدة، وأستراليا وغيرها.

وكانت الولايات المتحدة حتي عام 1893، قد عرفت فترة من الرخاء، مع زيادة معدلات بناء العقارات والسكك الحديدية، مع وجود محاصيل زراعية ممتازة، وقويت بعض الاحتكارات مثل روكفلر، وكارنيجي، ومورجان، مع زيادة الإجراءات الجمركية الحمائية للصناعات عام 1890.

ولكن انهيار شركات السكك الحديدية، أدى إلي إفلاس 491 بنكاً. وزاد الكساد عام 1894، مع زيادة معدلات البطالة، وأنقاص الأجور.

وباختصار نجد أنه في كل تلك الأزمات تظهر السمات التالية:

أ- انهيار البورصات، أو في البنوك مثل أفلاسات البنوك. وأساس الانهيارات والإفلاسات تقع بسبب ارتفاع التكاليف. وانخفاض الأجور والقوي الشرائية سواء في المدن أو الريف. وانخفاض الاستثمارات العامة، والصعوبات في الأسواق الخارجية. مع انخفاض أسعار البيع، بسبب زيادة حدة المنافسة، وزيادة الإجراءات الحمائية. كل ذلك يؤدي إلي هبوط الربحية، أو حتى انخفاضها بشدة. وزيادة الصعوبات أمام المؤسسات في تحقيق الإنتاج المطلوب، وزيادة حدة المنافسة، مما يؤدي إلي وجود صعوبات مالية واقتصادية وتجارية أمام كل مؤسسات كل فرع من الفروع الانتاجية. وينتج عن ذلك زيادة أجواء (القطيع) الاقتصادية والمالية. بما فيها من انتشار الزعر والاشاعات في البورصات، واخبار فقدان الاعمال والأسواق، والتوقف عن الدفع في البنوك أو المؤسسات التجارية والصناعية، مما يؤدي إلي الانهيارات وزيادة الافلاسات في المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية.

وفي كل أزمات النصف الأول من القرن التاسع عشر فإنها تتم عن طريقين:

أ- انهيار الأسعار وانخفاض الإنتاج، وتخفيض معتبر للقيم المتحققة، وبالتالي اقضاء المؤسسات المعرضة للفشل، والتطهير أو الإزالة الدورية في الرأسمالية.

ب- البطالة، وتخفيض الأجور الحقيقية، مما يؤدي إلي انخفاض استهلاك العمال والفلاحين، وبالتالي يؤدي إلي توسع وتعميق الأزمة، ويسمح ببداية فترة جديدة للرأسمالية، مع وجود قوي عاملة متاحة، وذلك بنفقات أقل.

ونلاحظ في الكساد الكبير، انخفاضات في الأسعار، وانخفاض الإنتاج، وكذلك نلاحظ الزيادة في معدلات البطالة. وبالنسبة للأجور الحقيقية، فإنها تنحو أيضاً للهبوط في كل أزمة، وفي الوقت نفسه نلاحظ إعادة تنظيم رجال الأعمال بتركيز

واحتكار أكبر في المؤسسات الأكبر حجماً، والتكتل في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، وفرنسا وألمانيا... مما يؤدي ذلك إلى إعادة تشكيل الاقتصاد الرأسمالي إلى الحجم الكبير، وغالباً لاحتكار القلة Oligopoly. بحيث تتحكم بضع مؤسسات في الفروع الصناعية الرئيسية، في كل بلد صناعي، خاصة في الولايات المتحدة ويخرج الأستاذ ميشيل بو Michel Beaud بأن كل أزمة اقتصادية تؤدي عن طريقها تغيرات في التناقضات الأساسية الأربعة التالية:

- بين رأس المال والعمل. أي بين المؤسسات الرأسمالية والطبقات العاملة.
 - بين الرأسماليين، سواء بين الذين في نفس الفرع، أو بين الفروع.
 - بين الرأسماليات القومية المختلفة.
 - بين الرأسماليات الإمبريالية المتحكمة، وبين الشعوب والبلاد المحتلة.
- ويظهر من التحليل أن التناقض الأول والثالث، هي الحاكمة في تلك التناقضات في تلك الفترة.
- وتتحو القوى العاملة نحو التنظيم، مما يؤدي إلى وضع ثقل أكبر علي حركة وأداء الرأسمالية القومية.
 - إن صعود الرأسمالية الألمانية، والأمريكية أدت إلى وضع هيمنة الرأسمالية البريطانية تحت التساؤل.
- وبالنسبة للتناقضات بين الرأسماليين في نفس البلد، نجد أنه ينتج عنه، ظهور بني رأسمالية جديدة، مثل التركيز والاحتكار، وتركز رأس المال، وتكوين رأس المال المالي. ومن ناحية ثانية فإن نمو فروع جديدة تؤدي لزيادة معاناة الفروع القديمة للصناعات.

وبالنسبة للتناقض الرأسمالي الدولي، فسوف تلعب فيما بعد دوراً في كل أزمات التوسع الرأسمالي علي الصعيد العالمي، وتصدير رؤوس الأموال، والاستعمار، وتؤدي تلك الأزمة إلي بداية انحسار حقبة الهيمنة والسيطرة البريطانية، وقيام عصر جديد للرأسمالية الإمبريالية. فقد حدث هبوط نسبي للاقتصاد البريطاني وأنتهاء الهيمنة البريطانية، والتي كانت في قمة نضوجها. وكان الاسترليني هو العملة الدولية، وظهرت الولايات المتحدة وألمانيا أكثر دينامية في النمو عن تلك الاقتصادات "القديمة" وهي الإنجليزية والفرنسية⁽¹⁾.

وقد أدى الكساد الطويل إلي الاستعمار الأوروبي في أفريقيا وآسيا، كما ظهرت قيود دولية جديدة خاصة الولايات المتحدة كقوة اقتصادية هامة، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى.

ونخرج من ذلك أن الانهيارات الاقتصادية أو الكساد الطويل أو الكبير أو العميق، يصحبه تغيرات في الأنظمة الاقتصادية للدول الكبرى في الاقتصاد العالمي، بما يصحبه من تغير في القيادة السياسية - الاقتصادية للدول العظمى.

5- تطور حالات الركود والكساد الاقتصادية والمالية العالمية:

إن حالات الركود والكساد المالي يمكن أن تكون في القطاعات مثل البورصات والبنوك والنقد والمال والأعمال - والديون والمدفوعات الدولية إلي جانب التضخم.

يضاف إلي ذلك، من وجهة نظر الركود والكساد الاقتصادي أن تكون الأزمات - بالإضافة إلي الجوانب المالية - الدخل والإنتاج (الصناعي والزراعي والخدمات ...) والتبادل التجاري الداخلي والخارجي والبطالة .. الخ.

(1) Michel BEAUD, Histoire du capitalisme, de 1500 à nos Jours, Points - Economie. Editions du Seuil. 3^{ème} Edition. 1987. Paris. pp. 174 -212.

أ- يمكن تجميع الأزمات المالية والاقتصادية، في ثلاث مجموعات كبيرة هي:

أزمات العملات، الأزمات المصرفية، وأزمات الديون الأجنبية، بالإضافة إلي الأزمات الاقتصادية الشديدة.

ويظهر عمل تشارلز كيندلبرجر Charles Kindleberger أنه منذ عام 1725 فصاعداً، نجد أن الأزمات المالية ظهرت في الاقتصادات الرأسمالية الغربية ظهرت بمعدل متوسط كل 8.5 عاماً¹.

وفي الدراسة التي أجراها صندوق النقد الدولي، للأزمات المالية التي حدثت، لمجموعة من 50 دولة، في المدة ما بين 1975 - 1997، (وتحوي 20 دولة صناعية و 30 دولة نامية واقتصاديات السوق الصاعدة). يظهر الجدول التالي تصنيفاً للأزمات، وتكاليفها في تلك الدول للفترة المذكورة.

(1) ILO – Employment Sector Employment Working paper No. 61, 2010.

By Sher Verick Iyanatul Islam The Great Recession of 2008 – 2009: Causes, Consequences and policy responses. Employment. pp. 4-5 أنظر المراجع الأصلية فيها

جدول ()

عدد وتكاليف الأزمات مقومة بالإنتاج الضائع بالنسبة لإتجاهات النمو

(50 دولة من عام 1975 حتى 1997)

الخسائر المتراكمة للإنتاج لكل أزمة مع الناتج المفقود (%)	الأزمات مع خسائر الناتج (%)	نسبة الناتج المتراكم في كل أزمة (%)	متوسط زمن التعافي بالسنوات	عدد الأزمات	مجموعات الأزمات
7.2	62	4.4	1.6	158	أزمات العملات كلها
5.6	55	3.1	1.9	42	الدول الصناعية
7.6	64	4.9	1.5	116	دول السوق الصاعدة
10.1	71	7.1	2.00	55	انهيارات العملة
8.00	62	5.00	2.1	13	الدول الصناعية
10.7	74	7.9	1.9	42	دول السوق الصاعدة
11.2	61	6.8	2.1	55	أزمات الاحتياطات
9.1	50	4.6	1.9	12	الدول الصناعية
11.7	64	7.5	2.2	43	دول السوق الصاعدة
12.3	73	9.00	2.4	45	أزمات البنوك والعملات
15.2	83	12.7	4.7	6	الدول الصناعية
11.7	71	8.3	1.9	39	دول السوق الصاعدة
11.9	70	8.3	2.2	52	الأزمات الشديدة
7.4	33	2.5	1.3	3	الدول الصناعية
12.00	72	8.7	2.2	49	دول السوق الصاعدة
8.5	59	5.00	2.00	84	الأزمات المعتدلة
5.8	55	3.2	2.1	33	الدول الصناعية

10.3	63	6.5	1.9	51	دول السوق الصاعدة
4.7	48	2.3	1.2	98	الأزمات سريعة التعافي
2.7	37	1.00	1.2	30	الدول الصناعية
5.3	54	2.9	1.2	68	دول السوق الصاعدة
18.4	100	18.4	4.8	60	الأزمات البطيئة التعافي
16.6	100	16.6	5.9	12	الدول الصناعية
18.9	100	18.9	4.5	48	دول السوق الصاعدة

I.M.F, World Economic, Out Look, Supplying Studies, 2000.

P.125.

أي أنه في الفترة من 1975 حتى 1997، أي في حوالي 22 عاماً، حدثت 158 أزمة بمعدل 7 أزمات في العام الواحد، بمتوسط 3 أزمات للدولة الواحدة. منها 42 أزمة للدول الصناعية و 116 أزمة لدول السوق الصاعدة منها 52 أزمة شديدة، بمعدل 2.3 أزمة سنوياً.

نخرج من ذلك أن النظم الرأسمالية، أي دول السوق، سواء الصناعية أو دول السوق الصاعدة، يحدث فيها أزمات بوتيرة عالية. فالأزمات إذاً صفة لازمة للدول الرأسمالية.

ب- حالات الركود والكساد في الولايات المتحدة:

بلغت أعداد حالات الركود والكساد المالي والاقتصادي والذعر والتي حدثت في الولايات المتحدة، حوالي 55 ركوداً وكساداً، وذلك منذ عام 1790 حتي عام 2008⁽¹⁾.

(1) Us Business Cycle Expansions and Contractions (<http://www.nber.org/cycles/cylesmain.html>) , National Bureau of Economic Research Retrieved on September 19.200

ومنذ عام 1785 وفيه حدث زعر مالي لمدة حوالي 4 سنوات توالي حدوث حالات الركود المالي والاقتصادي، وكان متوسط مدة 11 ركوداً حدثت ما بين عام 1945 و 2001، هو 10 شهور، مقارنة بـ 18 شهراً لحالات الركود ما بين 1919 و 1945، و 22 شهراً من الركود من 1854 - 1919، ومنذ 1854 حتي 1919 حدثت 16 دورة، ومتوسط فترات الركود أستمريت لمدة 22 شهر، واستمرت فترات التوسع 27 شهراً ومنذ عام 1919 حتي 1945 كان هناك 6 دورات، واستمر الركود متوسط 18 شهراً والتوسع لـ 35 شهر، والركود استمر لمتوسط 10 شهور، ومنذ عام 1945 حتي 2001، حدثت 11 دورة، وركود استمر لمتوسط 10 شهور، وتوسع لمتوسط 27 شهراً⁽¹⁾.

ونتيجة للتغيرات الكبيرة في اقتصاد الولايات المتحدة عبر القرون، فإنه من الصعب مقارنة حدة حالات الركود الحديثة، بحالات الركود المبكرة. ودعا هذا إلي القول بأن تلك الدورات قد أصبحت أقل حدة بسبب وجود نظام بنك الاحتياطي الفيدرالي منذ عام 1913، واتباع السياسات الكينزية التدخلية، واتباع برامج حكومية، خاصة المتعلقة بالضمان ضد التعطل، والتأمين الاجتماعي، والتأمين الصحي.

فمنذ الكساد الكبير في أغسطس 1929 حتي مارس 1933 واستمر لمدة ثلاثة سنوات و 7 أشهر، جاء ركود في عامي 1937 - 1938، وعام 1945، وعام 1949، وعام 1953، وعام 1958، وعامي 1960 - 1961، وعامي 1969 - 1970، وعامي 73 - 1975، وعام 1980، والأعوام المبكرة لـ 1980، وعام 1990، وعام 2000، ثم ما سمي الركود الكبير Great Recession⁽²⁾، والذي

(1) <http://www.nber.org/cycles.html> , NBER. Retrieved October 1, 2002.

(2) أنظر حديث محافظ البنك الفيدرالي (بن برنانكه) Ben Bernanke، وكتاب آخرين عن هذا الموضوع.

أنظر ورقة ILO Working Paper No, 61، ص 3.

استمر منذ أواخر 2007 حتى الآن.

بينما تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أنه فيما يسمي بزمّن الاعتدال العظيم Great Moderation، نجد بالعكس أنه بين عامي 1970 و عام 2008، ظهرت 124 أزمة بنكية، و 208 أزمة خاصة بالعملة، و 63 أزمة ديون سيادية، إلى جانب 42 أزمة ثنائية، و 10 أزمات ثلاثية، وأزمة اقتصادية عالمية كل 10 سنوات، والعديد من الهزات السعرية، منها هزتين بترولينيتين في السبعينيات، وهزة أسعار غذاء و طاقة في عامي 2007 – 2008.

وتظهر دراسة لصندوق النقد الدولي⁽¹⁾، أن مثل تلك الأزمات المالية تؤدي إلى ركود عميق، والذي يستمر لسنتين بالتقريب. وإن أزمات الاستهلاك، والاستثمار الخاص أو الائتمان التي تتبعها هي أيضاً بطيئة في التحسن، ومدفوعة بالديون وبالأخطار. وبالتالي فإن التعافي من الأزمات تكون بطيئة، وخاصة بالنسبة لمعدلات البطالة، والتي تستمر لعدد من السنوات بعد استعادة الاقتصاد لنشاطه.

وكما سنري فإن الأزمات الاقتصادية ليست مقصورة على الدول المتقدمة فقط، بل تعاني منها أيضاً الدول النامية، خاصة انتشار انهيارات البنوك، والديون الخارجية، وأزمات العملات، وأزمات التضخم، والركود التضخمي... ومن ذلك الأزمة الآسيوية في نهاية أعوام التسعينيات من القرن العشرين، والأزمات المالية والاقتصادية في أمريكا اللاتينية في التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين، والتي سببت كلها في تواجد ركود عميق في أغلبها. كما عانت العديد من الدول النامية من الأزمات الاقتصادية نتيجة الإدارة السيئة للاقتصاد الكلي بها لصانعي السياسات

⁽¹⁾ IMF. (2009), From recession to recovery: how soon and how strong? Chapter 3 in IMF. World Economic outlook (WEO) crisis and Recovery, April 2009. IMF, Washington, D.C.

الاقتصادية.

National Bureau of Economic Research, وبصفة عامة تعرف
NBER الركود Recession أنه انخفاض الـ GDP الحقيقي والعمالة والإنتاج
الصناعي وأسعار الجملة والتجزئة. ومن عام 1945 حتي 2007 حددت NBER
11 ركوداً في الولايات المتحدة وكان متوسط وجودها 10 شهور، وذلك من القمة إلي
القاع.

ويظهر من الرسم تذبذب الانتاج خلال الاتجاه طويل المدي علي نحو غير
منتظم. ونلاحظ كيف أدي الازدهار الطويل وثورة المعلومات في التسعينيات إلي
ميل تصاعدي واضح في دورة النشاط التجاري⁽¹⁾. وإن انتكس الأمر بظهور البدايات
الأولي في بداية القرن الحادي والعشرين ثم أزمة 2007 / 2008. وهو ما سنبحثه
بصفة أعمق في الفصول التالية.

ثانياً: فترة الكساد الكبير (1929 – بداية الأربعينيات من القرن العشرين) **Great Depression**

1- مقدمة:

يتلخص التطور الاقتصادي في الدول الرأسمالية حتي نهاية القرن 19 في
التالي⁽²⁾:

- صغر حجم المشروع الرأسمالي، وسيادة المنافسة في الداخل.

- زيادة معدل تراكم رأس المال، مع التطور التكنولوجي، وزيادة إنتاجية العمل.

(1) المرجع: سامويلسون، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص 498.

(2) د. محمد دويدار، الاقتصاد الرأسمالي في أزمته، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1981.

- ضعف الطبقة العاملة تنظيمياً ونقابياً وسياسياً.

وتتحقق إمكانيات الحصول على الأرباح مع الغزو الاستعماري وحرية التجارة الدولية، وصاحبة التوسع المستمر في السوق العالمية، وسهولة انسياب السلع، بفضل سيادة قاعدة الذهب.

وفي أواخر القرن 19 اتجه الاقتصاد الرأسمالي نحو الاحتكار، وهو ما يعني:

- ظهور الشركات المساهمة العملاقة، وإمكانية الاحتكار والسيطرة على الأسواق والتحكم في الأثمان.

- الزيادة في معدل تراكم رأس المال، وإنتاجية العمل.

- تطور الطبقة العاملة نقابياً وسياسياً.

- التوسع الاستعماري في الدول المتخلفة خارج أوروبا، وبنشأ تقسيم عمل بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة.

- اتجاه إنتاج الذهب نحو الثبات.

وأدى الاتجاه الاحتكاري والسيطرة على الأسواق، إلي خلق ارتفاع في الأسعار، أسرع من زيادة الأجور، ويمثل هذا الاتجاه التضخمي والاحتكاري طويل المدى المرحلة الهابطة في الأزمة العامة للرأسمالية⁽¹⁾.

وبالتالي فالاتجاه طويل المدى للرأسمالية في مرحلة الأزمة العامة لها، يتمثل في الركود النسبي والاتجاهات التضخمية، وفي إطارها تظهر التقلبات الدورية.

2- مقومات أزمة الكساد الكبير:

(1) Michel BEAUD, Histoire du capitalisme, de 1500 à nos Jours, Points – Economie. Editions du Seuil. 3^{ème} Edition. Paris .1987.

ما بين عامي 1921 و 1929 أرتفع اجمالي الناتج القومي الامريكي بنسبة 59%، ليصل إلي 103 مليار دولار. وارتفع نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بنسبة 42%، وزادت تطبيقات اكتشاف الكهرباء، ومنها الإضاءة والمحركات الكهربائية والتلغراف والراديو والتليفون والسينما، والسلع الاستهلاكية المعمرة ... الخ. وساهمت ثورة صناعة السيارات في بناء ورفص الطرق، وحفزت صناعات تغذية كثيرة. وزادت البنوك لتصل عام 1921 إلي حوالي 30 ألف بنك، وأضحت الولايات المتحدة بنهاية الحرب العالمية الأولى، مالياً واقتصادياً أقوى بلد في العالم.

وفي عام 1928، اتجه رجال البنوك الأمريكيين إلي سوق الأموال الأمريكية في وول ستريت، والتي كانت مريحة أو في فترة انتعاش. وتساعد مؤشر داوجونز بـ 400% في عشرينيات القرن العشرين، بينما زاد الناتج القومي بنسبة 59% فقط، وفي خريف 1928، رفع بنك الاحتياط الفيدرالي سعر الخصم من 3.5% إلي 5%، وبدأ في تقليص المعروض من النقود، لإبطاء الانتعاش في وول ستريت.

وبحلول ربيع عام 1929 بدأ نمو الاقتصاد الأمريكي في التباطؤ، ووقع السوق في شرك فقاعة، وبدأت بورصة نيويورك للأسهم في 3 سبتمبر 1929، بالارتفاع. ثم بدأت أسعار الأسهم في الانهيار. وفي 23 أكتوبر اجتاحت السوق موجات بيع. وشهد يوم الخميس (المسمي بالخميس الأسود) في 24 أكتوبر، هبوطاً كبيراً للأسهم، وفي يوم الثلاثاء 29 أكتوبر (الثلاثاء الأسود)، هبطت مؤشرات داوجونز نسبة 23%، بأقل من يوم السبت السابق، وبنسبة 400% أقل مقارنة باغلاقه المرتفع في مطلع سبتمبر⁽¹⁾.

(1) امبراطورية الثورة، ترجمة هشام مدوح طه، ص ص 322 – 359.

وفي عام 1929، أفلس 659 بنكاً. ودعا الرئيس هربرت هوفر، إلي تحفيز الاقتصاد بزيادة نفقات الانشاءات الفيدرالية، وقام بفرض تعريفات جمركية هي الأعلى في التاريخ الأمريكي، في صيف 1929. وبدأت التجارة العالمية في الانهيار. ففي عام 1929 بلغ إجمالي حجم التجارة العالمية 39 مليار دولار، ثم انهار في عام 1932 ليلبغ 12 مليار دولار. وكانت الصادرات الأمريكية 5.24 مليار دولار عام 1929، هبطت في عام 1932 إلي 1.16 مليار دولار. أي هبطت بنسبة 78%، وارتفع عدد البنوك المفلسة عام 1930، 1352 بنكاً. وفي أواخر عام 1930 بلغ معدل البطالة 9%.

وفي عام 1931، أفلس في الولايات المتحدة 2293 بنكاً. وهبط إجمالي الناتج القومي بنسبة 20%، وارتفع معدل البطالة بنهاية 1931 إلي 15.9%. وفي عام 1932، كان إجمالي الناتج القومي الأمريكي 58 مليار دولار أي مجرد 56% فقط مما كان عليه عام 1929. ووصلت البطالة إلي 23.6%. والعاملين ملايين آخرين يعملون بعض الوقت، وبأجور منخفضة جداً. وبلغ عدد ساعات العمل في عام 1932 أدني بنسبة 40% عن مستوي عام 1929. وأعلن أفلاس 1453 بنكاً، ليصل إجمالي عدد البنوك التي أعلن إفلاسها خلال فترة الكساد إلي 5096 بنكاً. وهبط مؤشر داوجونز الصناعي إلي 41.22 نقطة، أي أقل بنسبة 90% من معدله العالمي قبل ثلاث سنوات.

3- الكساد الكبير من عام 1929 حتي بداية الأربعينيات من القرن العشرين:

كان الكساد الكبير Great Depression، والذي بدأ في الولايات المتحدة عام 1929، كساداً اقتصادياً خطيراً علي مستوي العالم، واستمر حتي بداية الأعوام 1940، وكان هذا الكساد هو الأطول والأكثر انتشاراً، والأعمق في القرن العشرين، واستخدم كمقياس لمدي وكيفية انهيار الاقتصاديات القوية، خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا.

وعندما بدأ الكساد الكبير منذ صيف 1929، حيث انهارت سوق الأوراق المالية في 24 أكتوبر 1929، وسمي بيوم الخميس الأسود. واستمرت انهيارات أسعار الأسهم الأمريكية حتي بلغت حدما الأدنى في يوليو 1932، وانهار النظام المصرفي الأمريكي في الربع الأول من 1933، حيث انهارت أسعار الأصول، وتوقف التسليف المصرفي، وأصبح ربع القوي العاملة في حالة بطالة، وانخفض متوسط دخل الفرد الأمريكي في عام 1933 إلي 29% من قيمته عام 1929.

جدول ()

بعض ملامح الاقتصاد الأمريكي في فترة الكساد (1929 - 1937)

السنة	الناتج القومي الإجمالي (مليار دولار)	الناتج الاجمالي الحقيقي	مؤشر الأسهم	النقود (2) مليار دولار	عدد البنوك المفلسة
1929	104	%100	260	49	658
1933	55	%71	89	31	3252
1937	91	%104	154	45	58

I.M.F, World Economic, Out Look, Supplying Studies, 2000.

P.30

وقد انتشر الكساد بسرعة علي مستوي العالم واختلف توقيت حدوثه علي مدي الدول حيث انخفضت دخول السكان، وإيرادات الضرائب والأرباح والأسعار وانخفضت التجارة الخارجية بالنصف أو ثلثي حجمها السابق، وارتفعت معدلات البطالة في الولايات المتحدة إلي 25% وارتفعت في بلاد أخرى إلي 33% من القوي العاملة. وانهارت الصناعات الثقيلة، وقطاع البناء، كما انخفضت أسعار المحاصيل الزراعية 60%، كما عانت المحاصيل النقدية والتعدين والمناجم.

وبحلول عام 1936، فاقت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في أواخر الأعوام العشرين من القرن العشرين، ولكن ظلت البطالة عالية بـ 11%. وفي ربيع 1937، زاد الإنتاج الصناعي الأمريكي عما كان في عام 1927. وفي يونيو 1937 قامت الإدارة بإنقاص الانفاق، وزيادة الضرائب في محاولة لتوازن الميزانية الفيدرالية، وهبط الإنتاج الصناعي بحوالي 30% خلال بضعة شهور، وهبط إنتاج السلع المعمرة بنسبة أعلى. وزادت البطالة من 14% عام 1937 إلي 19% عام 1938، وهبط الدخل الشخصي بـ 15% أقل مما كان عليه في 1937، وارتفعت معدلات البطالة، وهبطت مشتريات المستهلكين.

وبصفة عامة استمرت الآثار السلبية للكساد الكبير، فانخفض حجم الإنتاج القومي في الدول الصناعية بنسب تتراوح ما بين 54% و 60%، وتجاوز حجم البطالة 100 مليون عاطل في مختلف انحاء العالم. وانخفض الانفاق الاستهلاكي بـ 10%، وأنخفضت أسعار البورصة في وول استريت أقل بـ 30% عام 1930، عما كانت في سبتمبر 1929، وأفلست مئات الآلاف من الشركات الصناعية والتجارية والمالية، وانهارت قيم عملات 56 بلداً رأسمالية وحدث تدهور كبير في التجارة العامة وانهار نظام النقد الدولي.

ويفوق الدمار الذي حدث في السلع المنتجة خلال فترة الكساد الكبير، قيمة الدمار الذي نتج عن الحرب العالمية الأولى. واستمر الكساد الكبير عملياً حتى بداية الحرب العالمية الثانية. حيث بدأ الاقتصاد الأمريكي في التعافي عام 1941، غداة دخول الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية، مما أعطاه دفعة هائلة للزواج بعد الكساد.

ويقول آرثر لويس في كتابه (مسح اقتصادي 1919 – 1939)⁽¹⁾ أنه كان من الواضح أن مركز الكساد كان الولايات المتحدة. بمعنى أن معظم ما حدث في الأنحاء الأخرى، يمكن شرحه بالرجوع إلي التناقضات في الولايات المتحدة. فقد كان الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة في عام 1929 يمثل 46% من الإنتاج الصناعي للمنتجين الرئيسيين الـ 24 في العالم.

وأن استهلاك الولايات المتحدة من المنتجات الأولية الرئيسية 1927، 1928 كان 39.5% من الإجمالي الكلي للـ 15 دولة الأكثر أهمية. وفي عام 1929 كانت واردات واستثمارات الولايات المتحدة بـ 7400 مليون دولار، وكانت واردات العالم 35601 مليون دولار، وقد نقص هذا الرقم إلي 15 ألف مليون دولار فقط، وأثر كل ذلك في الإنتاج في بقية العالم.

4- إجراءات معالجة الكساد الكبير علي الولايات المتحدة:

بدأت إدارة الرئيس هربرت هوفر Herbert Hoover عدداً من البرامج، أخفقت جميعها في عكس الهبوط الاقتصادي. وفي يونيو 1930 صدر قانون للتعريفات الجمركية، حيث زادت التعريفات علي آلاف السلع المستوردة، بهدف تشجيع شراء السلع الأمريكية. وكرد فعل زادت الأمم الأخرى للتعريفات الجمركية علي السلع

(1) W. Arthur Lewis, Economic Survey (1919 – 1939) ; London.

الأمريكية، مما سبب انخفاض في التجارة الخارجية، مما جعل الكساد أسوأ.

وفي عام 1932 وصلت البطالة إلى 23% وزادت في بداية 1933 إلى 25%. وأفلس العديد من رجال الأعمال والشركات وأكثر من 5000 بنك، وصدرت قوانين لتشجيع بناء المساكن. ودبرت الأموال للأشغال العمومية، مثل السدود في عام 1932. وزادت القروض المضمونة حكومياً للمؤسسات المالية، والسكك الحديدية والمزارعين⁽¹⁾.

وتدهور الاقتصاد الأمريكي أكثر، وانخفضت الأسعار والأرباح والعمالة، مما أدى إلى تغيير الإدارة السياسية عام 1932. وبولاية فرانكلين روزفلت عام 1933، جادل بأن إعادة بناء الاقتصاد مطلوب لملاقاة الكساد الكبير. وقدم برامج العهد الجديد New Deal Programs وكانت قائمة على تحفيز الطلب، وتقديم العمل والإغاثة للأسر الفقيرة، وزيادة الإنفاق الحكومي، وتضبيب أسواق الأسهم والسندات والمؤسسات المالية، مع وضع حدود لمستويات الأسعار والأجور، وتخفيض الإنتاج الزراعي لرفع الأسعار.

وكان إجمالي الناتج القومي هو 55.6 مليار دولار عام 1933، وفي العام التالي ارتفع الناتج إلى 65.1 مليار دولار. وفي عام 1935، صدر (العهد الجديد الثاني) Second New Deal حيث أضاف الرعاية الاجتماعية إلى برامج عمل العاطلين. وكلفت النفقات الفيدرالية 3% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع الدين النقدي من 20% في عهد هوفر إلى 40% في عهد روزفلت، وزادت إلى 128% مع الحرب العالمية الثانية.

⁽¹⁾ Joseph. S, Davis, The World Between 1919 – 1939, An Economist's View. The Johns Hopkins University Press, - Baltimore – London, 1945, pp. 228 – 233.

وقد أتمد النظام الاقتصادي الأمريكي، علي الأسس التالية للخروج من الكساد الكبير في الثلاثينيات:

- ائتمان وفير ورخيص، حقن في الاقتصاد عن طريق الحكومة الأمريكية ومن خلال بنك الاحتياطي الفيدرالي، وذلك للقطاعات العلمية - الإنتاجية - الصناعة - التشييد، التعدين، توليد القوي والنقل والي حد ما أقل الزراعة، وقد حازت القطاعات الأخرى للاقتصاد علي ائتمانات محدودة مثل المضاربة، عائدات الريح، أسواق السندات.

- استخدام جيد لقطاعات من أفضل العلماء والمهندسين الذين جمعوا في فرق للعمل، ومشروع (مانهاتن) أحسن مثال هنا. ففي هذا البرنامج وخلال عامان أنفق 3 ملايين دولار وتجمع 22 ألف علمي ومهندس للعمل معاً، وقد اكتشفوا أسرار الذرة معاً.

- استخدام الكهرباء علي نطاق لم يجرب من قبل. وبين 1939 - 1945 تضاعف استخدام الصناعة للكهرباء وأقيمت مشروعات مثل (وادي التنسي) وسد (كولي الكبير)، الذي تطور خلال الثلاثينيات. وقدموا كميات كبيرة من الكهرباء اللازمة لاستغلال صناعات كثيفة الاستخدام للكهرباء مثل الألومنيوم.

- تدريب وإعادة تأهيل العمال علي نطاق واسع لم يُعرف من قبل في الولايات المتحدة. حيث تم تدريب 3 مليون عامل في الفترة 1941 إلي 1942 فقط.

- كما تم استثمار ضخم في الصناعات الرأسمالية والمواد الأولية.

واتبعت البلاد الصناعية الرأسمالية سياسات تدخلية للدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك أسبق من فكر كينز نفسه الذي قدم التبرير النظري لهذا التدخل.

وتغيرت الأولويات القومية. فقبل الكساد الكبير عام 1929، اعتبرت موازنة الميزانية، وتسديد الديون أهم مسؤوليات الحكومة الفيدرالية. وبعد عام 1933، أصبح منع وقوع كساد كبير آخر أكثر المسؤوليات أهمية⁽¹⁾.

وفي عام 1937، أخذت إدارة روزفلت في خفض الانفاق علي الأشغال العامة، لجعل الميزانية أقرب ما يكون إلي التوازن. وكانت النتيجة كساداً جديداً. وقفز معدل البطالة إلي 19%، وهبط إجمالي الناتج القومي بنسبة 6.3%، وبدأ الأنتعاش ثانية عام 1938، ولكن ظلت البطالة بمعدل 14.6% حتي أواخر عام 1940.

ويختلف المؤرخون الاقتصاديون حول ما إذا كانت سياسات العهد الجديد قد أطالت وعمقت الكساد الكبير أم لا؟

كما هُجر الاقتصادي الكلاسيكي، وظهرت مقاربات ليبرالية، والتي نفذها الرئيس روزفلت، وتم تأييدها نظرياً بالسياسات الكينيزية، والتي عظمت دور الحكومة الفيدرالية في الاقتصاد القومي.

وفي نهاية المطاف لم يكن العهد الجديد New Deal هو الذي شفي الاقتصاد الامريكي العليل، بل كانت الحرب.

وبين عامي 1933 - 1939، تضاعفت النفقات الفيدرالية بثلاثة أمثال، وأُثّمت إدارة روزفلت بأنه يقود البلاد إلي دولة اشتراكية، كما ساعد في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية، مثل الاقتصاديات المخططة في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أعلن روزفلت عام 1936، "أن العهد الجديد الذي نفذه قد أنقذ نظام الريح الخاص والمؤسسة الحرة". أي أنقذ الرأسمالية⁽²⁾.

(1) امبراطورية الثروة، صص 360 - 375.

(2) Michel Beaud, op.cit., p. 241.

وعلي المستوي النظري، ساد الاتجاه الكينزي، للاتجاهات الاقتصادية الكلية
Macro Economics مع وجود منافسة من المنظرين النقديين Monetarists،
مثل ميلتون فريدمان .Milton Friedman.

وفي تقييمه يقول Michel Beaud أن الاسهام الذي قدمه العهد الجديد هو⁽¹⁾:

- السماح بدخول العمالة الأمريكية في نظام الاستهلاك الأمريكي.

- قطيعة مع المبدأ الجمهوري الأمريكي القديم القائل بـ "حكومة أقل في
الاقتصاد، واقتصاد أكثر في الحكومة"، وفتحت طريقاً من "التعاون بين الحكومة
ورجال الأعمال".

5- الحرب العالمية الثانية وأثرها علي الكساد الكبير:

الرأي الشائع بين المؤرخين الاقتصاديين هو أن الكساد الكبير انتهى مع بداية
الحرب العالمية الثانية.

ففي عام 1939 كانت الولايات المتحدة في عامها التاسع من الكساد. وحتى
الحلول الكينزية فشلت في إيجاد مخرج من الكساد. واعتقد في ذلك الحين أن هذا
الكساد غير قابل للخروج منه. ولكن حدث شئ هام وهو أن الولايات المتحدة ما بين
عامي 1939 و 1944 كانت قد عبأت كل مواردها لكي تُسلح نفسها. وكنتيجة لهذا
ففي خلال الخمس سنوات تلك، فإن الاقتصاد وصل لمعدلات نمو عالية. فقد
ارتفعت الاستثمارات في المصانع الجديدة والآلات بـ 65%. وتضاعف إنتاج
المصنوعات في الولايات المتحدة، وتضاعفت الأجور، وارتفعت الأرباح أكثر من
خمسة أضعاف، وزادت القوة العاملة الصناعية بـ 70%. وفي نفس الوقت فإن

(1) Ibid, p. 241.

استهلاك الطعام زاد بـ 15 - 25%. كما قدمت صناعات رائدة عديدة تتراوح بين الماغنسيوم والمطاط الصناعي والقوة النووية والبنسلين .. الخ. في فترة الحرب فقط، وأصبح العلم هو قائد الاقتصاد⁽¹⁾.

وقد سبب الإنفاق الحكومي على الحرب، أو علي أقل تقدير، عجل بالانتعاش والخروج من الكساد الكبير. ويرى البعض أن الحرب لم تلعب دوراً في الانتعاش، إلا أنها ساعدت علي تخفيض البطالة. وقد حفزت سياسات الإنفاق الحكومي علي التسليح، اقتصاديات أوروبا في عام 1937 - 1939. ففي عام 1937، هبطت البطالة في بريطانيا إلي 5.1 مليون عاطل، وأنهت تعبئة القوي العاملة، البطالة عقب نشوب الحرب عام 1939.

وقد أنقص دخول الولايات المتحدة المتأخر للحرب عام 1941، التأثيرات الأخيرة للكساد الكبير، ونزلت البطالة إلي أقل من 10%. وضاعف الإنفاق الحكومي معدلات النمو الاقتصادي، إما بإخفاء آثار الكساد، أو إنهاء الكساد فعلاً. وتجاهل رجال الأعمال الحجم الكبير للدين القومي. وكذلك الضرائب الجديدة العالية، فقاموا بزيادة الإنتاج للحصول علي العقود السخية للحكومة.

وقد كانت الحرب العالمية الثانية تعني بناء اقتصاد جديد عسكري بالأساس موازي للاقتصاد المدني. ولكن السؤال هنا كيف ينتج الإنتاج الحربي نمواً اقتصادياً؟ والجواب إذا كان الإنتاج الحربي، يتبلور في إنتاج تكنولوجيا جديدة فإنها تسبب ارتفاعاً في الإنتاجية في القطاع المدني أكثر من مصروفات الحرب، مما يعني ارتفاعاً أكبر في الإنتاج الكلي. وسنحاول أن نظهر صورة تأثيرات الاقتصاد العسكري في الولايات المتحدة، أثناء الحرب العالمية الثانية وكيف تأثر نمو الإنتاج

⁽¹⁾ Richard Freeman, The World War Mobilization Ended The Great Depression, EIR, Executive Intelligence Review, June 14, 1988. pp. 18 - 27.

الصناعى وعلى الأرباح والأجور والقضاء على البطالة.

جدول ()

نمو الإنتاج الصناعي 39 - 1945 في الولايات المتحدة

السنة	1967 = 100 %
1939	21.7%
1940	25%
1941	21.6%
1942	36.3%
1943	44.0%
1944	47.4%
1945	40.7%

Source: Eir, Ibid, p.20.

ويظهر من الجدول السابق أن الإنتاج الصناعي قد تضاعف في الفترة ما بين 1939 وبين 1945. وما بين 1939 و 1949 فإن إنتاج السلع في الاقتصاد قد زاد لأكثر من الضعف بـ 18%، وبلغ متوسط النمو السنوي إلي 16.9%.

والجدول التالي يبين لنا مستويات الأجور والأرباح بين عامي 1939 و 1947.

جدول ()

الأرباح والأجور 39 - 1947 بالولايات المتحدة

السنة	متوسط الأجور السنوي بالدولار	الأرباح السنوية (مليار دولار)
1939	1363	5.3
1940	1432	8.6
1941	1653	14.1
1942	2022	14.3
1943	2349	23.5
1944	2517	23.6
1945	2517	19.0
1946	2517	16.6
1947	2793	22.3

Source: Eir, Ibid, p.20.

ويظهر الجدول السابق أن متوسط الأجور السنوية قد تضاعف فيما بين 1939،
1944.

وبعض تلك الزيادات نتجت عن ساعات العمل الأطول، وفي نفس الوقت فإن
أرباح المؤسسات قد زادت 4.5 مرة فيما بين السنتين، مظهرة أن - الأرباح يمكن أن
تتمو بدرجة كبيرة، وأنه يوجد فائض كبير يسمح بزيادة الأجور. كما أن قفزات
الإنتاجية تسمح بزيادة الحجم الإجمالي للفائض.

والجدول التالي يظهر لنا العمالة في الولايات المتحدة موزعة على القطاعات فيما
قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها وبعدها.

جدول ()

العمالة موزعة علي القطاعات 1939 - 1947 في الولايات المتحدة (بالمليون

عامل)

السنة	القوات المسلحة	المدني	الصناعة	إجمالي القوة العاملة بالمليون	البطالة بالمليون
1939	0.37	55.75	10.28	66.40	9.48
1940	0.54	55.64	10.99	67.17	8.2
1941	1.62	55.91	13.9	70.72	5.56
1942	3.97	56.41	15.28	75.66	2.66
1943	9.02	55.54	17.60	82.16	1.07
1944	11.41	54.63	17.23	83.27	0.67
1945	11.44	53.86	15.52	80.82	1.04
1946	3.45	57.52	14.70	75.67	2.27
1947	1.59	60.7	15.55	77.31	2.36

Source: Eir, Ibid, p.21.

وتنقسم الآثار الاقتصادية للحروب⁽¹⁾:

في مرحلة القتال، يزيد الطلب علي منتجات الصناعات الحربية وتتحول الموارد إلي القطاعات الاقتصادية التي تخدمها، وينكمش الطلب علي السلع المدنية.

(1) بول بارن وبول سوزي: رأس المال الاحتكاري - ترجمة حسين فهمي مصطفى، الهيئة المصرية العامة

للتأليف والنشر - القاهرة - 1971.

أما في مرحلة ما بعد القتال، نجد أنه في خلال مرحلة القتال يكون رصيد السلع المدنية المعمرة وأدوات الإنتاج قد استخدم بكثافة. ويتراكم الطلب المدني غير المشبع عقب الحروب. إلي طلب تحويل المصانع الحربية إلي الإنتاج المدني، لكن يتم هذا بصعوبة حيث أن الكثير مما يستثمر في الصناعات الحربية يعتبر متخصصاً بدرجة كبيرة، أو قد يكون في مناطق جغرافية بعيدة عن الأغراض المدنية، ومن ثم يتم تخريده، وبالتالي يفسح أمام الاستثمار فرص لامتناهات مقادير كبيرة من الفائض مما يدوم لسنوات عقب الحرب. وكذلك فإن الدمار الذي يلحق بالمناطق التي كانت مسرحاً للمعارك خلال الحرب... وبالتالي فإن الحرب في مرحلة القتال تخلق طلباً كبيراً جداً علي آلات الحرب - وبعد الحرب عن طريق تراكم الطلب علي السلع المدنية نتيجة لمرحلة القتال.

ويذكر جون ماينارد كينز في معالجته الآثار الاقتصادية للحرب العالمية الثانية - إن الحرب تتسبب في التضخم والتغير في ميزان المدفوعات، وتحفز الإنتاج، وتحمي أفقر الفئات في المجتمع، من أن يصبحوا أكثر فقراً، وتضع الأسس للانتعاش الاقتصادي، وأن الاقتصاد يعمل بكامل طاقته خلال الحرب، ويكون هناك عمالة كاملة، وبالتالي يزيد الطلب علي سلع الأجرور. وبعد الحرب تعود البطالة الواسعة النطاق. وبصفة عامة هناك عدم تماشي بين الطلب المتزايد والعرض المدني المتناقص. وأقترح كينز أن المدخرات الإجبارية للقوي العاملة ستركهم بأجور حقيقية أقل خلال الحرب، ولكن تسمح لهم ببناء أصول مالية معتبرة. مما يخفض الطلب علي سلع الاستهلاك لحدود العرض. وما يزيد عن المتطلبات المالية ينال عن طريق ضرائب الدخل التصاعدي. وما أن يحصل الغرب علي النصر، يسحب العمال مدخراتهم وبالتالي يستطيعون زيادة طلبات استهلاكهم، والحفاظ علي العمالة

والاستثمار في سنوات ما بعد الحرب⁽¹⁾.

وكذلك الأمر في الاكتشافات العلمية، خاصة خلال الحرب العالمية الثانية، حيث نجد أن أغلب اكتشافات عصر المعلوماتية أتت بحثاً عن حلول لقضايا عسكرية. فقبل وأثناء الحرب العالمية الثانية بدأت صناعة الحاسب الآلي وذلك للسيطرة علي حسابات الطيران والمدفعية والرادار، وغيرها من الأمور العسكرية. كما أن الأقمار الصناعية من بداية الخمسينيات من القرن العشرين جاءت بسبب اشتداد الحرب الباردة بين القطبين الرأسمالي والاشتراكي في ذلك الوقت. كما أن شبكة الإنترنت فقد ظهرت من وزارة الدفاع الأمريكية عام 1969، وبالتالي فإن الكثير من الأبحاث والتطبيقات العلمية في مجال المعلوماتية، وما قدمته للبشرية من تقدم حتى جاء عصر المعلوماتية، قد جاءت أساساً من بحث حلول لقضايا عسكرية.

وأن المحرك الاقتصادي للاقتصاد العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين، مكوناً من صناعات الأنفوميديا - وهي الحوسبة، والاتصالات، والالكترونيات الاستهلاكية. وهذه الصناعات من أكبر الصناعات العالمية الآن، وأكثرها دينامية ونمواً.

وقد نما سوق الكمبيوتر من لا شئ تقريباً في الستينيات، أما في السبعينيات فقد كان الطلب علي الكمبيوتر يتصاعد بسرعة كبيرة، وسيكون عصر الأنفوميديا أضخم تعزيز للاقتصاد العالمي، فسيكون محرك التقدم للتكتلات الاقتصادية

⁽¹⁾ Keynes, J.M. (1939), paying for the war, The Times, 14 and 15 Nov. repr. in D. Moggridge (1978) (ed.) The collected writings of John Maynard Keynes, Xxii, London, Macmillan. في Frances Stewart, Valpy fitz Gerald, and Associates. War & Under development, Volume 1 : The Economic & Social consequences of conflict. Queen Elizabeth House Series in Development Studies. Oxford University press. Oxford. New York, 2001. pp. 21-38.

والتجارية العظمي في آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا في القرن الحادي والعشرين. وسيكون ذلك حقاً هو عصر الوسائط المعلوماتية Information Age. وسيؤثر ذلك علي جميع مناحي الحياة والأعمال، والمجالات الصناعية والتكنولوجية والحكومية والخدمية، وحتى الشخصية، والحياة اليومية، وسيؤدي بالاتصالات المتقدمة أكثر نحو اقتصاد الخدمات.

وسيكون تأثيرها وقوة عمقها مقابلة لاكتشاف المعادن الأولي مثل الحديد والبرونز، وتصنيع أول محرك بخاري، وأول كومبيوتر، أنه عالم يصاغ من جديد، عن طريق التكنولوجيا⁽¹⁾.

وهكذا وجدنا من البحث أن سياسات التعبئة أثناء الحرب العالمية الثانية، قد أنقذت عملياً الاقتصاد الأمريكي من الكساد في أعوام الثلاثينيات.

6- تأثير الكساد الكبير علي الدول الأخرى:

وانتشرت الافلاسات في أوروبا، ومنها ألمانيا والنمسا وفرنسا وبريطانيا، وفي 21 ديسمبر 1931 تخلت بريطانيا عن قاعدة الذهب.

ففي بريطانيا كانت آثار الكساد الكبير سريعة ومنتشرة، ونقص الطلب علي المنتجات البريطانية. وبنهاية عام 1930 تضاعفت البطالة من مليون إلي 5.2 مليون عاطل. أي 20% من القوة العاملة. ونقصت قيمة الصادرات ب 50%. ووصلت البطالة في بعض المدن إلي 70% وهبط الإنتاج من السفن ب 90%.

(1) انظر، ثورة الانفوميديا - الوسائط المعلوماتية، وكيف تغير عالمنا وحياتك؟ تأليف فرناك كيلش - ترجمة حسام الدين زكريا. مراجعة عبد السلام رضوان - عالم المعرفة - العدد (253) - الكويت - يناير 2000. انظر أيضاً كتاب تأليف بيل جيتس - المعلوماتية بعد الانترنت (طريق المستقبل) - ترجمة عبد السلام رضوان. عالم المعرفة - العدد (231) - الكويت - مارس 1998.

ونشأت اضطرابات شعبية من مارس إلى أكتوبر 1932.

وفي فرنسا بدأ الكساد في التأثير عام 1931. وكانت البطالة عالية وزادت الاضطرابات الشعبية. ونتيجة لأن فرنسا لديها نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي فقد كانت خسائرها أقل من دول أخرى.

وفي ألمانيا أصاب الكساد الاقتصادي الألماني في عهد جمهورية فيمار. وارتفعت البطالة إلى 30% عام 1932. واتجه النظام السياسي للتطرف، وصعدت النازية عام 1933. وأوقفت الحكومة تعويضات الحرب، وتم تنفيذ برنامج ضخم للتسلح والعناية بالأشغال العامة والبنية الأساسية.

وفي اليابان انخفض الاقتصاد الياباني بـ 8% خلال 1929 - 1931. ونفذت اليابان سياسات اقتصادية تشبه السياسات الاقتصادية الكينزية. منها تقديم محفزات مالية، والتمويل بالعجز وتخفيض قيمة العملة، وتخفيض الضغوط التضخمية، وإن ارتفعت عام 1934، لذلك عادت الحكومة اليابانية لإنقاذ التمويل بالعجز. والذي ذهب إلى التسليح، وتسبب التمويل بالعجز في زيادة الإنتاج الصناعي للضعف خلال أعوام 1930، وتطورت الصناعات الثقيلة.

7- أثر الكساد العالمي الكبير علي الاقتصاد المصري:

تأثر الاقتصاد المصري بالكساد الكبير عن طريقين، المبادلات التجارية والارتباط المالي ما بين الجنية المصري والإسترليني. وظهرت أولى الآثار في انخفاض كبير في أسعار القطن، وهو أهم مكون للدخل القومي والصادرات من 4.072 جنية للقطن عام 1929 إلى 2.278 جنية للقطن عام 1933 بنسبة 56%. وتأثر الزراع بهبوط أسعار محاصيلهم، وتهددوا بنزع ملكياتهم بسبب الديون وإجراءات بيع أراضيهم، وأصبح ثلث الثروة العقارية تقريباً مهدداً بانتقاله إلي الدائنين، وتدخلت

الحكومة لصيانة الثروة العقارية فيسرت التسليف الزراعي بإنشاء بنك التسليف الزراعي، وتقسيم الديون علي خمس سنوات بدون فوائد. مع مد آجال الديون وخفض أسعار الفائدة⁽¹⁾.

وقامت الحكومة بالدخول لشراء محصول القطن من المزارعين. ووصلت كمية الأقطان المخزونة حتى يوليو 1931 إلي 3.5 مليون قنطار، أي حوالي نصف المخزون العالمي في تلك الفترة. واشترت الحكومة 3 ملايين قنطار.

ومع ارتباط الجنية المصري بالإسترليني، انخفضت قيمة الجنية المصري بنحو 35% من قيمتها الذهبية. وكانت بريطانيا تتأثر بـ 38% من صادرات مصر، وفرنسا 12% والولايات المتحدة 11% وألمانيا 6% وإيطاليا 7%.

وقامت وزارة اسماعيل صدقي باشا بالعدول عن التدخل في السياسة الاقتصادية، وتخفيض قيمة الجنية المصري. مما زاد من الصادرات القطنية. وقد ساعدت الأزمة علي توجيه الرأسمالية المصرية للصناعة، وإيجاد صناعات بديلة للواردات. وجاء

(1) اعتمدت علي المصادر التالية لتغطية آثار أزمة الكساد العالمي علي الاقتصاد المصري:

- سحر حسن، مصر في ظل الكساد الكبير، دراسة للأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها علي مصر (1929 - 1933). المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة - 2010.
- د. أمين مصطفى عفيفي عبد الله - تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث - مكتبة الانجلو المصرية - 1954 - القاهرة - الطبعة الثالثة.
- روبرت مايزر وسمير رضوان - التصنيع في مصر (1939 - 1973) السياسة والأداء - ترجمة د. صليب بطرس - الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981.
- د. محمد متولي - الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - 1974.
- د. شحاتة صيام - التصنيع والبناء الطبقي في مصر (1930 - 1980) تحليل بنائي تاريخي - دار المعارف - القاهرة - 1996.

ذلك مع وضع الحكومة لقانون التعريفية الجمركية في 17 فبراير سنة 1930، وانتهت فيه مصر لحماية الأسواق المصرية من المصنوعات الأجنبية، ولرعاية الصناعة المصرية الناشئة، بتفضيل الصناعات المصرية عن مثيلاتها الأجنبية. كما انكشفت المبادلات التجارية، وارتفعت الإفلاسات التجارية. وزادت بنفقات المعيشة بصفة عامة.

ويعتبر وضع التعريفية الجمركية الجديدة، مع تزامنها مع أزمة الكساد الكبير في عام 1930 مما أدى إلي بداية لنهضة صناعية جديدة، وكانت التعريفية المنقذ لصناعات مثل الغزل والنسيج والتي تأثرت من أزمة الكساد العالمي، والأزمة التي انتابت الصادرات. وأزمة الكساد الكبير اعتبرت من العوامل الخارجية والتي ساعدت علي النمو الصناعي. وما بين عام 1927 ما قبل الأزمة، و 1937 أي قرب نهاية أزمة الكساد العالمي، زاد عدد العمال في الصناعة في مصر من 84 ألف عامل إلي 140 ألف عامل وتركزت الزيادة في الصناعات الغذائية والمنسوجات.

ويتصاعد أزمة الكساد وفرض القيود على التبادل الدولي؛ مما ساعد علي الاستثمار في الصناعة والتحول بعض الشيء عن الاستثمار الزراعي والتجاري، نتيجة أيضاً للانخفاض في أسعار المحصولات الزراعية خلال أزمة الكساد الكبير وزيادة أرباح الاستثمار في الصناعة خاصة بعد فرض الحماية الجمركية عام 1930.

كما عانت مصر من تدهور نسب التبادل التجاري خاصة لمحصول القطن، منذ فترة الكساد الكبير، حتى أن كمية الواردات التي تستطع مصر شرائها مقابل صادراتها السلعية خلال المدة من 1928 إلي 1932 كانت أقل حتى مما حصلت عليه في المدة من 1903 إلي 1907.

وكان لهذه التطورات آثار بعيدة المدى. فكساد الصادرات في المدى الطويل طرح مسألة فائدة النظام الدولي لتقسيم العمل، وعدم الاعتقاد القائل بأن الرخاء في المستقبل يعتمد علي تنويع الاقتصاد. وفي محاضرة ألقاها ، عبد الوهاب باشا عام 1934 (وكان وكيل وزارة المالية ثم وزير للمالية ذا نفوذ) قال: "وأعظم درس تعلمناه من الكساد، أنه أظهر لنا بوضوح الأخطار الناجمة من الاعتماد كلية علي مصدر واحد من مصادر الثروة الزراعية - محصول زراعي واحد هو القطن". وأنتهي إلي القول أن "هناك مجالاً لإقامة صناعات جديدة وبخاصة الصناعات الزراعية والصناعات التي تتوفر في البلاد المواد الأولية اللازمة لها".

كما قامت الحكومة لمواجهة أزمة الكساد العالمي بإنشاء العديد من مشروعات البنية الأساسية، أهمها إنشاء خزان جبل الأولياء، وكورنيش الاسكندرية، وإنشاء الطرق الجديدة، ومشروعات الصرف والري، وتعليق خزان أسوان، كما جددت العديد من الانشاءات.

الفصل الثاني

تطور أزمات الركود التضخمي في الاقتصاديات الرأسمالية

العالمية

في الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية المصدرة

وغير المصدرة للبتروول خلال السبعينيات والثمانينيات من

القرن العشرين

مقدمة

أولاً: تطور الأوضاع الاقتصادية في الدول الرأسمالية المتقدمة والنامية (البتروولية وغير البتروولية - في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينات من القرن العشرين).
ثانياً: تأثيرات أزمة الركود التضخمي في السبعينيات والثمانينيات علي الدول النامية.

ثالثاً: تأثير أزمة الركود التضخمي علي مصر.

رابعاً: حلول أزمة الديون الخارجية في الدول النامية.

مقدمة:

حتى بداية السبعينيات من القرن العشرين أعتبر أن الاقتصاد الأمريكي، في مأمّن من فترات الركود، المصاحبة للدورات الاقتصادية. وشهد زوال الفقر والبطالة. إذ أنه في يناير 1969 - وكان قد تم حوالي 20 عاماً علي إصدار قانون العمالة في عام 1946، شكل مجلس المستشارين الاقتصاديين ووضع الاقتصاديين في قلب الإدارة العامة الأمريكي.

وذكر في التقرير الاقتصادي المقدم للرئيس الأمريكي في يناير 1969 "إن قانون العمالة، قد أدي إلي أن الوطن يمر الآن في شهره الخامس والتسعين فترة من التقدم الاقتصادي المتصل، وهذا الرخاء ليس له نظير في تاريخنا، سواء في وقته أو في طول فترته. لقد أصبحنا بمأمّن من فترات الركود المصاحبة للدورات الاقتصادية. والتي صرفتنا مراراً علي امتداد أجيال عن طريق النمو والتقدم.

ونحن لم نعد ننظر إلي حياتنا الاقتصادية علي إنها تيار لا يهدأ من الصعود والهبوط ولم نعد نخشى أن تؤدي الأوتومية والتقدم الفني إلي حرمان العمال من أعمالهم بدلاً من أن تساعدنا علي تحقيق المزيد من الوفرة. ولم نعد نعتبر الفقر والبطالة من المعالم الدائمة علي مشهدها الاقتصادي.

ومنذ الإقرار التاريخي لقانون العمالة في العام 1946، استجابت السياسات الاقتصادية لعوامل التحذير من الانكماش والرخاء. وقد اعتمدنا في حقبة الستينيات إستراتيجية جديدة ترمي إلي منع انطلاق تلك التحذيرات - كالحفاظ علي الرخاء، أو تفادي الانكماش أو التضخم الخطير، قبل أن يتسع نطاق أي منهما"⁽¹⁾.

(1) Economic Report of the President

(واشنطن: المطبعة الرسمية للحكومة الأمريكية، 1969) الصفحتان 4،5 - مذكورة في جالبريث، مرجع سابق،

وبالرغم من ثقة واضعي التقرير الاقتصادي بعدم تعرض اقتصاد الولايات المتحدة للتقلبات ظهر في السبعينيات من القرن العشرين، بداية الاتجاه نحو الركود التضخمي..

1- الاتجاه العام للركود التضخمي Stagflation في الدول الرأسمالية المتقدمة بداية من السبعينيات من القرن العشرين:

يبرز الاتجاه العام في السبعينيات - وأوائل الثمانينات من القرن العشرين، في الاقتصاديات الرأسمالية، خاصة المتقدمة، في بروز الركود النسبي وانخفاض معدلات إنتاجية العمل وتراكم رأس المال مع وجود معدلات عالية من البطالة للقوة العاملة، والتعطل للطاقات المادية. وترتب علي ذلك انخفاض نسبي في معدلات الزيادة في الدخل القومي أو الفردي الحقيقي. وهذا الركود النسبي يحوي الاتجاه التضخمي مع تزايد معدلاته.

وسيظهر لنا أن جوهر حركة الاقتصاد الرأسمالي، في فترة هبوطه في الزمن الطويل Secular Trend، هو الركود المصاحب بالتضخم أي "الركود التضخمي" Stagflation، والمعني الأول للركود التضخمي Stagflation - كما سيظهر لنا خلال المتن - هو أنه مركب من Stagnation بمعني السكون أو الركود. والكلمة الأخرى هي Inflation بمعني التضخم وارتفاع الأسعار. وبالتالي فهي تجمع بين الركود في النمو وزيادة البطالة، وبين زيادة التضخم والأسعار في نفس الوقت.

وعامة يظهر الركود التضخمي عندما تنخفض معدلات نمو إنتاج السلع والخدمات، مصحوبة غالباً بمعدلات متزايدة من البطالة، وهنا يظهر الركود Stagnation. وعندما يصحب ذلك الركود ارتفاع أو تضخم في أسعار السلع والخدمات في نفس الوقت، أي يحدث Inflation، ففي تلك الحالة يظهر الركود

التضخمي Stagflation. أي مصاحبة الركود الاقتصادي والبطالة وارتفاع الأسعار معاً.

ويرجع تسميته إلى إيان ماكلويد Iain Macleod وهو سياسي بريطاني من حزب المحافظين، وقد صاغ التعبير في خطاب له أمام البرلمان البريطاني عام 1965.

وفي منتصف الستينيات من القرن العشرين، تسارعت الزيادة في معدلات التضخم، خاصة في الدول الصناعية المتقدمة، والتباطؤ في النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى تدهور معدلات الأداء الاقتصادي، علي المدى الطويل مع تزايد تقلباته، بما يتضمنه ذلك من عدم استقرار نقدي ومالي وتخبط في السياسات الاقتصادية التي تتخذها الدولة. وأساس هذا الاتجاه العام هو ازدياد وتركز المشروعات وسيطرتها الاحتكارية، مع زيادة حدة الصراعات بينها علي الصعيدين القومي والعالمي.

لذلك سنبحث في هذا الجزء:

أولاً: تطور الأوضاع الاقتصادية في الدول الرأسمالية المتقدمة والنامية - في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين.

1- الناتج في الدول المتقدمة والنامية:

سنقوم بتقسيم الدول الرأسمالية إلى رأسمالية متقدمة، ورأسمالية متخلفة والأخيرة تقسم بين المصدرة للبترو، والغير مصدرة للبترو.

أ- تطور نمو الناتج القومي خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين في الدول الرأسمالية المتقدمة. في السنوات السبعينيات ظهرت أزمة الكساد التضخمي، في مظاهر عديدة منها انخفاض معدلات النمو، زيادة معدلات البطالة، والتضخم، وانخفاض القدرة الشرائية، مع الترقب وعدم اليقين.

والجدول التالي (1-2) يبين تطور معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي في المجموعات الاقتصادية الرئيسية في العالم، من عام 1977 - 1984 ويظهر بها الاتجاه نحو انخفاض معدلات الناتج القومي الحقيقي بصفة عامة في تلك الفترات.

جدول ()

تطور الناتج القومي الحقيقي في الدول الرأسمالية الصناعية للفترة 1977 - 1984

(التغير النسبي بالمقارنة مع السنة السابقة) %

الدولة	1977	1980	1982	1984
الولايات المتحدة	5.5	0.3 -	1.9 -	5.5
اليابان	5.3	4.8	3.4	3.9
فرنسا	3.1	1.1	1.8	0.6
ألمانيا الاتحادية	2.8	1.9	1.1 -	2.6
إيطاليا	1.9	3.9	0.3	1.9
بريطانيا	2.2	2.5 -	1.9	2.6
دول رأسمالية صناعية أخرى	1.7	2.1	0.4	2.2
كل الدول الرأسمالية الصناعية	3.9	1.3	0.1 -	3.6
منها السبع دول الرئيسية السابقة	4.3	1.2	0.2 -	3.9
دول أوروبا الرأسمالية الصناعية	2.4	1.5	0.5	1.1

IMF: World Economic Outlook, Occasional No 27, A Survey
by the Staff of the International Monetary Fund, April 1984,
Washington, D.C: p 169.

جدول ()

بعض المؤشرات الرئيسية لبعض الدول الرأسمالية المتقدمة خلال عام 1980

الدولة	معدل النمو الحقيقي	معدل تغير الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	معدل البطالة	معدل الأسعار + معدل البطالة -) (معدل النمو)
الولايات المتحدة	1.4 -	13.0	7.9	22.3
اليابان	4.7	8.6	2.1	6
ألمانيا الغربية	2.5	5.4	3.9	6.8
فرنسا	2.1	1.13	7.5	16.7
إيطاليا	2.9	19.7	7.7	24.5
المملكة المتحدة	2.2 -	18.1	6.4	26.7
كندا	1.0	9.9	7.9	16.8

ويظهر الجدول السابق انخفاض معدلات النمو الحقيقي وانخفاض قليل في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين وارتفاع معدلات البطالة في معظم الدول الرأسمالية المتقدمة.

ب- بالنسبة للدول النامية المصدرة للبتروول:

يمكن تلخيص التغيير في الناتج القومي للدول النامية المصدرة للبتروول والغير

مصدرة للبتروول في الجدول التالي

جدول ()

(التغير من سنة لأخرى) من عام 1968 - 1983.

التغير من السنة السابقة					
1983	1980	1975	1973	متوسط 1968 - 1972	
4.8 -	2.3 -	0.3 -	10.7	9.0	الدول المصدرة للبتروول
16.5 -	12.1 -	11.1 -	13.2	----	القطاع البتروولي
3.6	4.9	12.4	9.7	-----	القطاعات الأخرى
0.9	4.3	2.3	6.1	6.0	الدول الغير مصدرة للبتروول ما عدا الصين الشعبية

World Economic outlook , IMF Occasional paper 21
Appendix B table 2, p. 171.

وبالنسبة للدول النامية المصدرة للبتروول نجد أن متوسط النمو السنوي في الناتج

القومي الحقيقي لها للدول المصدرة للبتترول قد نقص من 13% عام 1973، إلي 5% عام 1983، (بالنسبة للسنة السابقة). وبالنسبة للقطاعات الأخرى غير البترولية، في الدول المصدرة للبتترول، فقد بلغ التغير من 9.7% عام 1973 إلي 2.5% عام 1983 بالنسبة لعام 1982.

وقد حدث ذلك الانخفاض في تلك السنوات، لأن معظم الدول في هذه المجموعة قد تأثرت بالأحداث في إيران - خاصة الانخفاض الملموس في الإنتاج الغير بترولي في فترة أعوام 79 - 1982، وذلك قبل أن تنتعش في عام 1983. كما أن النمو المرتفع نسبياً استمر في السعودية ولحد أقل في الجزائر والتي استفادت من ارتفاع العوائد من صادرات الغاز الطبيعي، مما ساعد في المحافظة علي متوسط معدل النمو في عام 1982، ومع السياسات الاقتصادية المقيدة، فإن زيادة الإنتاج الغير بترولي تبقى أقل من المتوقع في معظم الدول المصدرة للبتترول.

وبالرغم من أن الاقتصاد الغير بترولي لإيران قد أنتعش أكثر، وإن السعودية والجزائر حققوا معدلات نمو أكبر علي الرغم من كونها متناقصة - وقد انخفض الناتج المحلي الغير بترولي للدول المصدرة للبتترول من 3.6% عام 1982، إلي حوالي 2.5% عام 1983. وقد حدث انخفاض آخر عام 1984، نتيجة شدة السياسات المالية المتبعة وانخفاض الإنفاق الحكومي.

وبالنسبة للقطاعات البترولية فقد ظلت في عام 1982 تمثل حوالي ثلث الناتج القومي لهذه المجموعة من الدول ككل. وقد انخفضت القيم المضافة للقطاعات البترولية بقيم كبيرة خلال 80 - 1981 - 1982 وبلغ نقص الناتج القومي الإجمالي كمجموعة حوالي 4.5% في 1981 و 5% عام 1982. وقد بقي الناتج القومي الإجمالي دون تغير عام 1983.

ج- أما بالنسبة للدول النامية الغير مصدرة للبتترول:

بالنسبة للنتاج الإجمالي ومنذ 1978، فإن معدل النمو الكلي للنتاج القومي الحقيقي للدول النامية غير البترولية قد قلت باستمرار، هذا الانخفاض في نمو الإنتاج استمر في عام 1982. فقد زاد النتاج القومي الحقيقي بـ 1% مقارنةً بـ 2.4% في عام 1981 وبالعكس من ذلك فإن معدلات النمو الحقيقية قد تراوحت بين 5.5% سنوياً خلال الفترة 1976 - 1978. ويرجع هذا الأداء الضعيف لنمو الدول النامية أساساً إلى الانعكاسات الضارة في التطورات الدولية، مثل انخفاض الطلب علي صادرات الدول النامية غير البترولية. مما قلل من طاقتهم علي استيراد مواد الإنتاج الضرورية. وفي بعض هذه البلاد، فإن معدلات النمو قد قلت أيضاً بسبب السياسات المالية المتشددة التي تبنتها تلك الدول للتحكم في التضخم، وتقوية ميزان مدفوعاتهم. وقد انتشر التباطؤ في نمو الإنتاج، ففي عام 1982 نجد أن معدل المتوسط للنمو قد قل إلى 0.9% من 2.4% عام 1981. عاكساً معدلات نمو سلبية في أكثر من سائر الدول غير البترولية. وبالأخذ في الاعتبار النمو السكاني في معظم تلك الدول فإن نتيجة ذلك هو انخفاض كبير في دخل الفرد.

وبالنسبة لنمو النتاج القومي الحقيقي، فإن أزمة الركود التضخمي، تركت أثراً سلبياً علي الدول المتخلفة الغير مصدرة للبتترول. ذلك أن الدول المصدرة للمواد الأولية ذات الدخول المتوسطة، قد تأثرت بشدة. كما تأثرت أيضاً الدول ذات الدخل الأقل بالرغم من الأهمية النسبية العالية للقطاعات المعيشية في اقتصادياتهم. وعلي أية حال فإن المصدرين الأساسيين للسلع المصنعة، كانوا أكثر تأثراً بالأضرار التي نجمت عن الأزمة.

وهذه الاختلافات بين الدول المتوسطة الدخل الأكثر فقراً، ظاهرة في المقارنة بين

البيانات للفترات 1976 - 1979 و 80 - 1982. وأن المتوسط الحقيقي المرجح لمعدلات النمو في الدول ذات الدخل المنخفض قد قلت من 5% إلى حوالي 4.5% سنوياً. بينما تلك التي للمصدرين الأساسيين للمنتجات الصناعية قد قلت من حوالي 6% سنوياً إلى 1.5% فقط سنوياً. ومعدل نمو الدول المتوسطة الدخل قد قل من 5% إلى 2.25% سنوياً خلال نفس تلك الفترة.

وقد اعتمدت الدول النامية الغير بترولية في مواجهة الصدمة الخارجية الناجمة عن أزمة الركود التضخمي في السبعينيات، اعتمدت علي كبر الأهمية النسبية للإنتاج المعيشي في إنتاجهم القومي. والنتاج المعيشي إذ يعتمد بدرجة كبيرة علي الأحوال الجوية، وحيث أنها تمثل جزءاً كبيراً من الناتج القومي، فإنها تحمي جزءاً كبيراً من الناتج من العوامل الخارجية. هذا العامل قد ساعد في الاحتفاظ علي معدل النمو في البلاد ذات الدخل المنخفض في السنوات السبعينيات والثمانينيات. وبالإضافة إلي ذلك فإن أساليب الإنتاج في الدول ذات الدخل المنخفض، يحتوي عادة علي اعتماد أقل علي الآلات وقطع الغيار المستوردة عنها في المجموعات الأخرى.

وفي جانب آخر فإن المصدرين الكبار للسلع المصنعة، بين الدول النامية غير البترولية لم يسجلوا أي زيادات في ناتجهم الحقيقي خلال الفترة 81 - 1982. وبالرغم من أن هذا الاتجاه كان محكوماً بالتطورات في البرازيل والأرجنتين، فإن معدل النمو المتوسط للمجموعة كان ضعيفاً في عام 1982 - ونقص إلي 1% بعد أن كان 4.25% عام 1981. ومن كل الدول النامية الغير بترولية، فإننا نجد الدول المصدرة للسلع المصنعة، هي التي تأثرت بعوامل السوق الدولية أكثر من غيرها. حيث أن تلك المجموعات كانت نسب وارداتها وصادراتها عالية بالنسبة لنتاجها

القومي. كما أنها مدينة بمبالغ ضخمة في أسواق النقد الدولية والمجموعة الثانية من الدول المتوسطة الدخل هي التي تصدر المواد الأولية. وقد سقط معامل ناتجها القومي من 3% عام 1981 إلى 0.5% عام 1982 كنتيجة لانخفاض حجم الصادرات، وبدرجات مختلفة في عامي 1981 - 1982.

وعلى أساس إقليمي فإن معدلات النمو لكل فئة داخل مجموعة الدول النامية، قد قلت في عام 1982، وانخفضت معدلات النمو بطريقة ملحوظة في آسيا والشرق الأوسط، ولكن بقيت علي ما هي عليه في إفريقيا وأوروبا. وهكذا فإن أزمة الركود التضخمي والتي كانت قد انتشرت في الدول الصناعية المتقدمة حتى عام 1980، قد صارت عامة في عام 1982.

2- تطورات البطالة في الدول الصناعية:

منذ بداية السبعينيات كان هناك اتجاه واضح نحو زيادة بطالة القوة العاملة، وانخفاض معدل زيادة إنتاجية العاملين. ومنذ عام 1973 شهد معدل البطالة زيادة، باستثناء كندا والولايات المتحدة - نموًا بطيئاً للقوة العاملة.

وقد بلغ مجموع العاطلين في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي (24 دولة) أكثر من 20 مليون في نهاية 1979 منهم ما يقرب من 6 مليون في الولايات المتحدة الأمريكية - ومعدل البطالة ليس واحداً في كل فروع النشاط الاقتصادي. ففي صناعة السيارات الأمريكية كان معدل البطالة 20% في يونيو بين العمال البيض و 62% بين العمال السود. في الوقت الذي كان فيه معدل البطالة 6% تقريباً لكل الاقتصاد القومي.

جدول ()

معدلات البطالة في الدول الصناعية الرئيسية 63 - 1983

1983	1980	1973	متوسط 1963 - 1972	
12.2	7.5	5.5	4.7	كندا
10.2	7.2	4.9	4.7	الولايات المتحدة
2.5	2.0	1.2	1.2	اليابان
8.5	6.3	2.6	1.9	فرنسا
8.5	3.4	1.1	0.9	المانيا الغربية
9.8	7.6	6.4	5.4	ايطاليا
13.2	6.5	2.6	2.4	المملكة المتحدة
8.8	5.7	3.4	3.2	متوسط الدول السبعة

World Economic outlook , IMF Occasional paper 21
Appendix B table 6, p. 174.

ونلاحظ أيضاً أن معدلات البطالة المذكورة، هي الرقم الرسمي المسجل لدى الجهات الرسمية، مع أن أعداد العمال المتعطلين الحقيقية أعلى من ذلك بكثير. ويسري هذا علي الولايات المتحدة وعلي أوروبا الغربية للأسباب التالية:

(أ) أن هناك أعداداً من العمال المتعطلين قد فقدوا الأمل، فعلاً في إيجاد أي عمل لهم. ويعملون في أعمال جزء من الوقت مما أدي بهم إلي إهمال تسجيل أسمائهم في سجلات البطالة (أثر إحباط عدم العمل).

(ب) أن هناك أعداداً كبيرة من المهاجرين إلي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بصفة غير شرعية، وليس لهم الحق في تسجيل أسمائهم في السجلات الرسمية للبطالة.

(ج) أن هناك أعداداً كبيرة من النساء المستعدات للعمل، ولكنهن لا يعملن ولا يسجلن أسمائهن في سجلات البطالة، ليئسهن من إيجاد عمل مناسب. وينطبق هذا أيضاً علي الشباب داخل سن العمل لأول مرة.

وينعكس هذا علي تباطؤ معدل نمو السكان في سن العمل، إذ أن معدل نمو القوي العاملة في الدول الصناعية السبعة قد قل من 2% عام 1979 إلي أقل من 1% عام 1982 ويرجع ذلك إلي بعض من الأسباب المذكورة أعلاه.

وقد حدثت تغيرات في طبيعة ومدة البطالة في الدول الصناعية المتقدمة. خلال السنوات الثلاث (81، 82، 1983)، فإن زيادة كبيرة قد حدثت بين أرباب البيوت. وكمثال ففي الولايات المتحدة أرتفع معدل البطالة للرجال المتزوجين من 2.75% عام 1979 إلي 7.75% في نهاية عام 1982. وعامة فإن بعض من الزيادات الكبيرة من الذين لا عمل لهم، خلال معظم الفترة من بين مجموعات كانت معدلات بطالتهم قليلة وثابتة، مع تأثر الشباب والأقليات بنسب بطالة عالية. وأخيراً فإن

متوسط مدة البطالة قد زادت في السنوات الثمانينيات. ففي الولايات المتحدة فقد زادت من أقل من 11 أسبوعاً في 1979 إلى 18 أسبوعاً في نهاية 1982. وأن تطورا مشابهاً في الإحصاءات قد حدث في بريطانيا وألمانيا الغربية.

ونجد أن النمو في العمالة الإنتاجية في الدول الصناعية، بعد أن تأخرت في كل عام منذ 1987، قد تحولت فعلاً إلى أن تكون سلبية عام 1982 بـ (-1%)، وبين الدول الصناعية الكبرى فإن النمو في العمالة قد أحتفظ به عام 1981 فقط في اليابان. وفي فرنسا وألمانيا الغربية وبريطانيا، فإن التدهور المستمر في العمالة الكلية قد دل علي أن عدد الأشخاص العاملين في 1982 كانوا أقل مما كان في 1979 (في حالة بريطانيا أزيد بـ 8%).

وبالنسبة لعامي 1984، 1985 فإن سوق العمل، نتيجة الانتعاش الحادث، لم يكن انخفاض البطالة كبير، لسببين الأول هو أن فرص العمالة تسير في ركاب النشاط الاقتصادي، الذي لن يتغير جذرياً خلال هذين العامين. ومن ناحية أخرى فإن تركيز بعض الدول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا علي محاربة التضخم أي إتباع سياسات انكماشية أدى إلي بقاء أو زيادة نسبة البطالة عن حالها (سنناقش هذا الموضوع أكثر في الجزء الخاص بالسياسات الاقتصادية).

وبالنسبة للعاملين من القوة العاملة، نجد أن معدلات إنتاجيتها كانت نحو الانخفاض طوال سنوات السبعينيات. ففي الولايات المتحدة انخفض معدل النمو السنوي في إنتاجية العمل من 1.4% في 70 - 1973 إلى 0.3% في 74 - 1977 و 0.1% 1978 و - 5% في 1979.

وهذا اتجاه عام للدول الصناعية المتقدمة، أصاب حتى ألمانيا الغربية واليابان وإن يكن بدرجات مختلفة. ففي ألمانيا الغربية كانت النسبة المئوية لزيادة الإنتاجية

4.1% و 3.3% و 3.5% و 3% لأعوام 70 - 1973 و 74 - 1977، 1978 و 1979 علي التوالي. وكانت بالنسبة لليابان هي 7.9% في 70 - 1973 و 3.4% في 1974 - 1979 و 8.4% عام 1979.

والجدول التالي يبين انخفاض معدلات النمو في إنتاجية العامل للمجموعات الاقتصادية الرئيسية من عام 1960 - 1990، ويظهر الانخفاض في المجموعات الرئيسية عدا الصين ودول شرق آسيا.

جدول ()

انخفاض النمو في إنتاجية العامل خلال الفترة 1960 - 1990 في المجموعات الرئيسية الاقتصادية المختلفة

1990 - 1980	1980 - 1970	1970 - 1960	
2.2	2.2	4.0	الدول المتقدمة
1.6	4.5	5.7	دول شرق أوروبا (الاشتراكية)
1.2	3.1	3.7	الدول النامية
0.9 -	0.9	0.6	أفريقيا شبه الصحراوية
6.3	4.6	3.6	دول شرق آسيا
8.2	3.6	3.6	الصين
3.1	1.1	1.4	دول جنوب آسيا
0.5 -	3.1	2.5	أمريكا اللاتينية

هذا الاتجاه لإنتاجية العمل يمثل في الواقع تأكيداً لاتجاه أطول مدى. ويمكن ملاحظته حتى بالنسبة للستينيات. فقد انخفض معدل الزيادة السنوي في إنتاجية العمل في الولايات المتحدة من 3% في 61 - 64 إلى 1.9 في 65 - 1969 إلى 1.4 في 70 - 1973 إلى 0.1% في 74 - 1979 إلى أن أصبح سالباً في 1979.

ويظهر نفس الاتجاه بالنسبة لألمانيا الغربية وفرنسا والمملكة المتحدة واليابان وإنما بدرجات متفاوتة (أنظر الجدول التالي):

جدول ()

معدل التغير السنوي في إنتاجية العمل في عدد من الاقتصاديات الرأسمالية

المتقدمة % من عام 1961 - 1979

اليابان	المملكة المتحدة	فرنسا	الولايات المتحدة	ألمانيا الغربية	
10.6	2.4	5	3	4.3	1964 - 61
9.3	2.5	4.5	1.9	4.7	1969 - 65
1.9	3.6	4.9	1.4	4.1	1973 - 70
3.4	0.8	3.2	0.1	3.1	1979 - 74
4.7	0.2	2.5	1-	3.1	1979

- الفاينانشيال تايمز 1980/1/17

وفي إطار هذا الاتجاه الانخفاضى لإنتاجية العمل، تتمتع اليابان بأعلى معدل للزيادة السنوية الإنتاجية، يليها فرنسا وألمانيا الغربية، بفروق كبيرة بينها وبين اليابان ومن الملاحظ أن الاختلافات بين التغيرات في مستويات العمالة والتغيرات في معدل البطالة تعكس التطورات في حجم القوة العاملة الكلية.

3- تطورات التضخم في الدول الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة:

والتضخم الذي ساد الدول الصناعية والمتخلفة في السبعينيات من القرن العشرين، هو سمة أساسية ثانية للأزمة الاقتصادية، مع انخفاض مستويات الإنتاج وانتشار البطالة. وسوف نعطي نبذة سريعة عن تطور التضخم في تلك المجموعتين من الدول من السبعينيات، ثم نركز علي السنوات التالية في تبيان لتطور التضخم في تلك الدول.

ويتمثل الاتجاه العام في بلدان منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية في زيادة كبيرة في متوسط معدل التضخم ابتداءً من 1973 واستمر هذا الاتجاه بمعدلات كبيرة. وبلغ ذروته في عام 1974 بمعدل 13.4% ثم بدأ في الهبوط التدريجي ليصل إلي 5.5% عام 1983 وهي نسبة مرتفعة.

ذلك هو الاتجاه العام لكل دول المنظمة. ولكن سرعته ودرجة تقلباته تختلف من بلد لآخر، وفقاً لعلاقات القوي الداخلية ومحصلتها من سياسة اقتصادية (انكماشية أو غير انكماشية). ووضع البلدان في نمط العلاقات الاقتصادية الدولية. ففي الفترة من 63 - 1972 حتى 1983، زاد معدل التضخم في الولايات المتحدة من متوسط 3.3% إلي 6.2% عام 1982، وبلغ ذروته عام 1974 بـ 11%، وهو معدل كما نري عالي. وزاد معدل التضخم إلي ذروته في عام 1975 بـ 24.2%، وهو معدل بالغ الارتفاع ثم توالي انخفاضه إلي أن بلغ 8.5% عام 1982، بعد ذروة ثانية في عام 1980 بمعدل 18%. وفي اليابان كان متوسط معدلات التضخم 63 - 1972 عام 5.6% ثم بلغت الذروة عام 1974 بمعدل 24.4% ثم توالي هبوطها إلي أن وصلت

إلى 2.6% عام 1982.

وتشير أرقام الجدول التالي (2-7)، لارتفاع معدلات التضخم في الدول الصناعية الأوروبية المتقدمة إلى معدلات كبيرة في التضخم والبطالة من عام 1970 حتى عام 1981. وأدى ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم الركودي في المجموعة إلى الضعف من 8.6% عام 1970 إلى 17% عام 1981.

جدول ()

مؤشر الركود التضخمي في مجموعة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية

الأوروبية خلال الفترة 1970 - 1980

السنة	معدل البطالة %	معدل التضخم %	مؤشر الركود التضخمي
	(1)	(2)	(3) = (2) + (1)
1970	3.0	5.6	8.6
1973	3.2	7.8	11.0
1974	3.5	13.4	16.9
1975	5.1	11.3	16.4
1980	5.8	12.9	18.7
1981	6.5	10.5	17.0

بيانات محسوبة من:

World Economic Outlook, Industrial Countries, Appendix B Table No 7 and Table 3 For Developing Countries, p. 175.

وقد زادت كذلك نسب القطاع المالي إلى الإنتاج السلعي، حيث زاد من نسبة

21% عام 1950، إلى حوالي 40% عام 1985. هذا مع اتجاه معدل الربح للتناقص خلال الفترة من 1948 إلى 1973 وذلك في الشركات الأمريكية غير المالية، كما زادت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، في الولايات المتحدة في الفترة 1960 - 1980 من 28% إلى حوالي 35%، وقد صاحب ذلك تطور عجز الموازنة العامة للدولة في الولايات المتحدة من 7.6 مليار دولار عام 1950 إلى 68 مليار دولار عام 1980.

وهكذا رأينا أن ظاهرة التضخم هي ظاهرة شاملة في السبعينيات، في كل من الدول الرأسمالية المتقدمة اقتصادياً والمتخلفة. مع ازدياد الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عن الحقيقي في الولايات المتحدة وزيادة نمو القطاع المالي بالنسبة للإنتاج السلعي، واتجاه معدل الربح في الشركات الأمريكية غير المالية للتناقص، وزيادة نسب الأنفاق الحكومي للناتج المحلي الإجمالي، وزيادة عجز الموازنات العامة للدول الرأسمالية خاصة المتقدمة.

والآن سنحاول أن نلقي بنظرة متأنية لتطورات التضخم في أعوام السبعينيات والثمانينيات في كل من المجموعتين من الدول، ثم سنعطي بعض الملاحظات التي أثرت علي اتجاهات التضخم في 1983 و 1984.

في الجزء الأخير من السبعينيات وقبل الزيادة الثانية في أسعار البترول (79 - 1980) كان معدل التضخم في الدول الصناعية، حوالي 7.5% سنوياً. وفي النصف الأول من عام 1983، كان التضخم في الدول الصناعية الكبرى، حول معدل 5.5%، وكان متوسط الزيادة في معدل الناتج القومي 3.5% في 1983. وقد حدث ذلك الهبوط أساساً نتيجة الانخفاض في الأجور الحقيقية للطبقة العاملة.

وقد ظلت الأجور الحقيقية علي نفس المستوى تقريباً، أو حتى نقصت في البلدان

الرأسمالية المتقدمة، رغم وجود التنظيمات النقابية - السياسية للطبقة العاملة. فحسب الأرقام الرسمية لتلك الدول لم تزد الأجور الحقيقية في 1980 بمقارنتها بعام 79 إلا 0.6% في إيطاليا و1% في بريطانيا و 0.23% في فرنسا. بينما نقصت تلك الأجور بمعدلات 2.7% و 2.48% في الولايات المتحدة عامي 1979 و 1980. وفي اليابان بمعدل 1.61%، وفي ألمانيا الغربية 0.5% في عام 1980.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في مجالات الطيران، السيارات، وصناعة الحديد والصلب، فإن عقود الأجور الموجودة، قد أعيد التفاوض فيها لتخفيض نفقات الأجور.

وهناك عامل آخر ساهم في خفض معدلات التضخم، هو اتجاه السياسات الرسمية التي تتبنى سياسات انكماشية، لمكافحة التضخم أساساً، وخاصة في الولايات المتحدة في عهد ريجان، وفي المملكة المتحدة في عهد تانشر؛ الأمر الذي أثر علي الأسعار والأجور بطرق مختلفة. فنجد أن اتفاقية الأجور المنخفضة في القطاع العام قد أسهمت مساهمة مباشرة في تخفيض النفقات العامة للخدمات.

وبين الدول الصناعية الأساسية نجد أن هناك 3 أنماط لمكافحة التضخم يمكن

تمييزها:

- في ألمانيا الغربية واليابان، نجحت السلطات في أن تحتوي التضخم خلال سنوات السبعينيات. وهذا النجاح راجع إلي أن كلاً من البلدين بامتصاص ضغوط ارتفاعات أسعار الواردات التي نشأت أولاً من ارتفاع أسعار البترول 1979 - 1980. ولم يسمح لها بأن تنتشر تأثيرها في النفقات والأسعار المحلية.

- في الولايات المتحدة وبريطانيا، وصل التضخم إلى مستويات أعلى، خاصة بعد ارتفاعات الأسعار في 79 - 1980، ولكنهم نجحوا في تثبيت التكاليف

والأسعار المحلية. وفي الولايات المتحدة فإن، الزيادة في الناتج القومي في 1982 أقل في 1980 (6% مقابل 9.25%) وفي بريطانيا وصلت إلي النصف (8% مقابل 19.25%).

- أما الدول الثلاث الصناعية المتقدمة الأخرى، كندا، وفرنسا، وإيطاليا فقد كانوا أقل نجاحاً في معالجة القوي التضخمية.

ومن بين دول صناعية أصغر، فإن تجربة التضخم كانت عكس ما تم في الدول السبعة الكبرى. ففي سويسرا، النمسا، هولندا نجحوا في كبح جماح التضخم إلي مستويات معتدلة. وعانى آخريين من تلك المجموعة تشمل أيرلندا، نيوزيلاندا، أسبانيا، والسويد، في السبعينيات من ضعف موازين مدفوعاتها التي أدت إلي وقوع ضغوط تضخمية عليها.

- وبالنسبة للتضخم في الدول النامية المصدرة للبتترول، كان متوسط معدل التضخم بها لأعوام 1968 - 1972 هو 8%، وبلغ الذروة عام 1975 بـ 18%. ثم توالي انخفاضه إلي 12.9% عام 1981 ثم هبط مرة أخرى إلي 2.2% عام 1983.

وقد قل التضخم في دول مثل السعودية وبعض دول الخليج. وقلت أرقام التضخم بطريقة ملحوظة في الجزائر واندونيسيا وفنزويلا. وفي بعض الدول الأخرى بقيت معدلات التضخم عالية نسبياً، وذلك بسبب نقص الواردات السلعية نتيجة إجراءات تقييد الواردات.

التضخم في الدول النامية غير البترولية:

لاحقت تلك الدول في السبعينيات أعلى زيادات في الأسعار في العالم حيث كان متوسطها في 68 - 1972 9.1%، وزادت إلى أعلى مستوي لها 36.5% (بدون احتساب الصين الشعبية). ثم زادت إلى 39.6% عام 1983. وقد تأثرت ارتفاعات الأسعار بارتفاعات أسعار البترول في عام 79 - 1980.

وبالنسبة للدول المصدرة للسلع المصنوعة مثل البرازيل والأرجنتين وإسرائيل فقد عانوا من التضخم أكثر من أي جهة أخرى. فقد كان متوسط التضخم 63% في عام 1982. أما بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض في تلك المجموعة وتضم الصين الشعبية، فقد تم إبطاء معدل الزيادة في أسعار المستهلك عام 1982، بسبب صغر المكون الخارجي في دخلهم القومي، وبالتالي كان تأثيرهم صغيراً بارتفاعات أسعار الواردات الخارجية.

4- أسعار الصرف والفائدة:

ألغيت قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب في 15 أغسطس 1971. ومنذ ذلك الحين وأسعار الصرف تتسم بعدم الاستقرار. ويعبر انتهاء النظام النقدي، عن تغييرات هيكلية في الاقتصاد الرأسمالي الدولي، أدت إلى تغير علاقات الإنتاجية النسبية بين تلك البلدان. وهي تغييرات تحققت في إطار الاتجاه الركودي التضخمي. أو تعكس زيادة التصارع الاقتصادي بين ألمانيا الغربية واليابان في جانب، والولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر.

هذه التغييرات الهيكلية لم يصاحبها محاولات جدية، لإعادة تنظيم العلاقات في النظام النقدي الدولي، الذي يجمع الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة، على نحو تحقق تغييرات هامة في أثمان العملات الرئيسية، والعملات التابعة للبلدان المتخلفة في الاقتصاد الرأسمالي الدولي. وقد انعكست علاقات الإنتاجية النسبية

الجديدة، في انعدام توازن موازين المدفوعات للبلدان الرأسمالية المتقدمة، أخذ في التراكم منذ النصف الأول من السبعينيات وهبطت قيمة الدولار في علاقته بالعملات الأخرى، هبوطاً كبيراً بلغ 87% من قيمته في مارس 1973 = 100% في مواجهة أقوى 10 عملات أجنبية.

وكانت هذه الحركات في سعر الصرف للدولار معبرة عن الأزمة النقدية، التي تستوجب التعجيل بإعادة ترتيب العلاقة بين أسعار صرف تلك البلدان، استجابة لموازن مدفوعاتها، وهو ما يترتب عليه حدوث تغيير في العلاقات بين العملات الأساسية لهذه البلدان. وقد تم هذا التغيير من خلال حركة ذات اتجاهين⁽¹⁾:

أ- اتجاه أول من 1977 حتى أكتوبر 1978 تمثل في انخفاض قيمة الدولار في علاقته بالعملات الأخرى وخاصة الين الياباني والمارك الألماني والفرنك السويسري. والعملتان الأولي والثانية تركزان علي إنتاجية عمل نسبية قوية. وقد انخفضت قيمة الدولار الأمريكي بحدة (19%) في الفترة من سبتمبر 1977 حتي نهاية أكتوبر 1978.

بينما ارتفعت قيمة الين والمارك الألماني بـ 4% و 13%، مع حدوث تغييرات أقل في أسعار الصرف الحقيقية للفرنك الفرنسي والجنية الإسترليني، ووصل هذا الاتجاه إلي قمته في أكتوبر 1978.

ب- الاتجاه الثاني يتمثل في عودة الدولار الأمريكي، مصحوباً بتدخلات كبيرة لمساندته إلي الارتفاع بعد الانخفاض المستمر في قيمة الدولار الأمريكي طوال السبعينيات، ومنذ 1979 حتى 1983، نلاحظ أن الحركة العامة، تتميز بعدم الاستقرار الكبير للدولار الأمريكي واتجاهه نحو الارتفاع الحاد كما تتميز بالنقص،

(1) انظر د. محمد دويدار، الاقتصاد الرأسمالي في أزمنته، منشأة المعارف - الإسكندرية، ص 141.

في تقلبات العملات الرئيسية الأخرى وهي عملات بلدان السوق الأوروبية المشتركة التي انتظمت فيما عدا بريطانيا، في نظام نقدي أوروبي.

وبالنسبة للدولار الأمريكي نجد أن ارتفاع سعر صرفه قد توالي منذ منتصف 1980 وقد زاد بـ 10.5% بالنسبة للفرنك الفرنسي و53% بالنسبة للمارك الألماني الغربي و 5% في مواجهة الجنية الإسترليني خلال تلك الفترة حتى منتصف 1983. ويذكر C. Fred Brestein مدير معهد الاقتصاديات الدولية في واشنطن⁽¹⁾ أن الدولار مقيم بأعلى 25% زيادة عن قوته الحقيقية. ويقول البعض عن الأضرار التي نجمت عن هذا الوضع، أنها مسؤولة عن فقدان أكثر من مليون وظيفة عمل للأمريكيين. كما تشتكي الدول النامية من أن الدولار القوي يقلل من قدرتهم علي دفع ديونهم الخارجية.

وقد ارتفعت أسعار الفائدة بشدة نتيجة لارتفاع أسعار الدولار. فأذون الخزانة الأمريكية أعطت في 1983 6.5%، بالمقارنة بـ 2.8% لتلك التي تصدرها الحكومة الألمانية. وكل ذلك أدي إلي جذب النقود من جميع أنحاء العالم لكي تتحول في شكل دولارات. مما أدي في النهاية إلي رفع سعر صرف الدولار. وفي يونيو 1983 نجد أن الأجانب قد تملكوا 90.9 مليار دولار كسندات الحكومة الأمريكية بأزيد من 17% عن نفس الشهر في عام 1982.

وهناك تكلفة للاحتفاظ بعملة عالية القيمة وغالية. فإن الدولار الأعلى من سعره يضيف 25% بالزيادة علي الصادرات الأمريكية ويقول أوتو ايكشتن Otto Eckstien الاقتصادي الأمريكي "أن التكلفة كانت ضخمة، وتوقع أن الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة سيعاني العديد من المشاكل خلال السنوات القادمة".

(1) "Too much of a Good things" Time, October 10, No 41. 1983.

وبالتالي فقد بلغ العجز التجاري الأمريكي رقم قياسي هو 70 مليار دولار عام 1983 بالمقارنة بـ 42.7 مليار دولار عام 1982، وأن ذلك يعكس أيضاً النمو البطئ والطلب الضعيف من بقية أنحاء العالم. وذكر العديد من الاقتصاديين أن قوة الدولار هي السبب في ذلك الوضع. وقد تسبب العجز التجاري هذا في انخفاض الوظائف للأمريكيين المرتبطين بالصادرات من 6.2 مليون وظيفة إلى 5 مليون بين 1980 و 1982. وقد ذكرت بعض المصادر أن فرص العمل تلك المفقودة قد كونت حوالي 40% من الحجم الكلي للبطالة في الولايات المتحدة خلال الفترة 80 - 1982. وفقد 1.5 مليون أمريكي وظائفهم في نهاية العام 1984. وبالتالي فإن الدولار القوي قد سبب ضعفاً لنمو الصناعات الأمريكية خاصة التصديرية، وذكر Otto Eckstien أن سعر صرف الدولار انخفض بمعدل مستوي 3 - 4% في خلال السنوات القليلة في الثمانينيات وهي تغييرات طفيفة كما يقول.

ويتبين مما سبق أنه وإن قل معدل الاستقرار لصرف العملات الأوروبية مقارنة بما تم للدولار الأمريكي والين الياباني، فإنه لا يمكن تحقيق حد معقول من الاستقرار في أسواق الصرف، طالما ظلت الفروق بين معدلات التضخم في بلدان السوق الأوروبية المختلفة كبيرة. وفي غياب التنسيق أيضاً بين السياسات النقدية لهذه البلدان.

وبالتالي فإن الاتجاه العام الذي ساد في السبعينيات هو: تفسخ النظام النقدي للاقتصاد الرأسمالي الدولي، وبلورة أزمة قاعدة الدولار، وغياب الضابط في تحديد أسعار الصرف. والانخفاض المستمر في قيمة الدولار حتي عام 1980 ثم ارتفاع حاد في قيمته حتي منتصف 1983، مما أدى إلي سيادة عدم الاستقرار في أسواق الصرف. كل ذلك دفع رؤوس الأموال إلي أن توظف في شراء العملات والمضاربة،

فيها مجلبة بذلك قدراً من عدم الاستقرار. ثم تناقص قيمة الثروات التي يحتفظ بها في صورة الدولار، و علي الأخص احتياطات البلدان الرأسمالية المتخلفة سواء بترولية أو غير بترولية.

وكان الاتجاه العام في السبعينيات، هو نحو ارتفاع أسعار الفائدة، خاصة في البلدان المصدرة لرأس المال، وعلي الأخص في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. إذ ارتفع سعر خصم البنك المركزي في الولايات المتحدة من 4.5% في 1971 إلي 7.5% في 1973 إلي 6% عام 1975 إلي 5.9% في 1978 إلي 13% في عام 1979 إلي 19% في 1980 ثم هبط إلي 8% عام 1983.

كما نما التعامل بسعر الفائدة المؤجل، بمعدلات كبيرة جداً وذلك لأن أسعار الفائدة تخضع مباشرة للعوامل السياسية.

5- أزمة الأوبك، وتطورات البترول أثناء أزمة الركود التضخمي في السبعينيات والثمانينات:

عند دراسة الأوضاع الاقتصادية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، يقال أن السبب الرئيسي، لأوضاع أزمة الركود التضخمية في السبعينيات والثمانينات، هي ارتفاعات أسعار البترول بداية من عام 1973. بما لها من أثر علي النشاط الاقتصادي ككل، بما يتضمنه من اتجاه تضخمي وأثره علي نفقات المعيشة والأجور وما يتبعه من سياسات انكماشية وردود فعل علي مستوي العمالة والدخل.

أ- التطورات العامة للبترول بداية من عام 1973

ويقول أستاذنا الدكتور محمد دويدار أن أثمان البترول تلعب دوراً هاماً ليس في

الحياة الاقتصادية الدولية فقط، إنما كذلك في الحياة السياسية⁽¹⁾:

- فهي تمثل السبيل السهل لتفسير أزمة التضخم بأزمة الطاقة.

- وهي تستخدم إيديولوجيا لتغطية عجز السياسة الاقتصادية عن مواجهة التضخم. وتقول مجلة فورتشن في أغسطس 1980، أن ارتفاعاً كبيراً في أسعار البترول يضر اقتصاد العالم بطرق مختلفة، ويعمق من عجز الدول المستوردة للبترول التي لا تستطيع أن تزيد من صادراتها المختلفة بما يمكنها من مواجهة الزيادة في أثمان البترول.

- يجبر الدول المتخلفة المثقلة بالديون علي عقد قروض جديدة.

- يلهب التضخم في أنحاء العالم.

- يؤخر النمو الاقتصادي ومن ثم يزيد معدلات البطالة.

- كما أنها ذريعة لتنفيذ سياسات انكماشية، للحد من الأجور النقدية، والحد بالتالي من الأثر غير المباشر لارتفاع أثمان البترول في المستوي العام للأثمان. وهي سياسة تؤدي إلي زيادة البطالة.

- وتثار للعب علي التناقض الثانوي بين البلدان المتخلفة المصدرة للبترول، والبلدان المتخلفة المستوردة له.

وسوف نعطي الآن الموقف العالمي للبترول في السبعينيات والثمانينيات بسرعة، ثم نغطي بعد ذلك التطورات البترولية في كل من البلدان المتقدمة والمتخلفة المصدرة للبترول ثم الدول الغير بترولية.

نجد أولاً أنه بسبب الزيادة في السعر النسبي للبترول، والكساد التضخمي في

(1) د. محمد دويدار، مرجع سابق، صص 62 - 63 .

الدول الصناعية، فقد قل استهلاك العالم من البترول باستمرار منذ عام 1979. وقد قل الاستهلاك الكلي بـ 7 مليون برميل يومياً، أي حوالي 14% من الاستهلاك الكلي من عام 1979 إلى 1982. وقد قل حجم البترول المصدر لمجموعة الدول المصدرة بمليون برميل يومياً في نفس الفترة، وقل نصيب المجموعة المصدرة للبترول في الإنتاج العالمي من حوالي 48% عام 1979 إلى 35% عام 1982، ثم إلى 30% في أوائل 1983.

وبالرغم من هبوط استهلاك البترول في الجزء الأخير من عام 1979، فإن الاتجاهات السعودية لأسعار البترول قد استمرت حتى أوائل 1981، عندما وصل السعر الأعلى للبرميل المصدر من الدول المصدرة للبترول 34.7 دولار للبرميل، أي 17% أعلى من متوسط السعر في نهاية 1978. وقد هبط السعر فيما بعد بحوالي 8% من الربع الأول من 1981 حتى نهاية 1982. وقد زادت الضغوط الهبوطية على الأسعار، عندما قل الناتج الكلي من الدول المصدرة للبترول بـ 14 - 15 مليون برميل يومياً في فبراير - مارس 1983، أي أقل من نصف إجمالي 1979. واستجابة لهذا الموقف قامت منظمة الأوبك في منتصف مارس 1983 بتخفيض سعر البرميل إلى 19 دولاراً، وإعادة توزيع حصص الإنتاج على الدول الأعضاء مع وضع سقف (حد أدنى) لإنتاج الأوبك.

وسنبحث الآن تطورات الطلب العالمي على البترول بالنسبة لكل من مجموعة الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية.

ب- تطورات الطلب على البترول في الدول الرأسمالية الصناعية:

نجد أن التغيرات في الطلب العالمي على الطاقة، تتأثر بطريقة رئيسية بالتطورات

في الدول الصناعية، التي كانت تستهلك 70% من الاستهلاك العالمي للبتروول. والدول الصناعية تنتج حوالي ثلث إنتاج البتروول الخام وبالتالي تعتبر تلك المجموعة مستوردة صافية للبتروول، وقد انخفض الاستهلاك الكلي للطاقة في الدول الرأسمالية الصناعية بعد انخفاض يقدر بـ 3% عام 1980 و 2% عام 1981 وحوالي 4% عام 1982.

والسبب الرئيسي لضعف الطلب علي البتروول هي أزمة الركود التي سادت تلك المجموعة من الدول. وكذلك الاستخدام الأكفأ للطاقة فيها. مما أدى إلي انخفاض الطاقة للوحدة من الناتج في الدول الصناعية بنسبة 10% خلال 6 سنوات من 73 - 1979. ويظهر أن التغيرات الهيكلية في اقتصاديات الدول الصناعية، في أثناء أزمة الركود التضخمي، قد أدت إلي أن النشاط في عدد من القطاعات الكثيفة الاستهلاك للطاقة مثل البترووكيماويات، وصناعات الحديد والصلب قد هبطت خاصة في السنوات القليلة قبلها.

ويؤثر الهبوط في أسعار البتروول العالمية والتي يمكن أن تؤدي إلي اتجاهات معاكسة للاتجاه نحو الاستخدام المتزايد الكفاءة للطاقة، أو تخفيض الاعتماد علي البتروول مما سيؤخر تطور تكنولوجيات جديدة موفرة للطاقة، وكذلك تحويل المصانع المولدة للطاقة الكهربائية من البتروول إلي الفحم وكذلك بالنسبة لتطوير مصادر طاقة بديلة.

وكنتيجة لهبوط الاستهلاك الكلي للطاقة، وإحلال المصادر غير البتروولية بدلاً من البتروول. فقد قل استهلاك البتروول بعد زيادة من النمو المعتدل من 1977 إلي 1979 - قد قل بـ 6.5% في عام 1981، و 5% عام 1982. وهبط بنسبة أقل 3% في عام 1983.

ومع الاستهلاك المنخفض، والزيادة المعقولة المتوقعة في الإنتاج، فإن حجم واردات البترول من الدول الصناعية قد قل بـ 12 - 15% خلال كل من السنوات الثلاث، أو ما يقرب من الثلث من 1979 إلى 1982. وكنتيجة لذلك فإن الاعتماد علي استيراد البترول للدول الصناعية ككل هبط بحوالي ثلثين من إجمالي استهلاك البترول في عام 1979 إلى النصف في 1982. وقد قل الجزء من البترول المستورد في استهلاك الطاقة الأولية بأكثر من ثلث وأقل من ربع خلال نفس الفترة، وبالرغم من ذلك وبسبب الارتفاع الكبير في أسعار البترول خلال 79 - 1981. فإن البترول المستورد الصافي من الدول الصناعية قد زاد بأكثر من 6% من 1987 إلى 1982.

ج- تطورات الطلب علي البترول في الدول النامية غير البترولية:

نجد أن الواردات الكلية للبترول للدول النامية غير البترولية، قد هبطت بطريقة ملحوظة منذ 1979 بسبب الارتفاعات المستمرة في إنتاج البترول المحلي، وتوقف نمو الاستهلاك المحلي من البترول.

وقد زاد الاستهلاك السنوي للدول النامية غير البترولية، بمعدل سنوي 6% في الفترة من 1973 إلى 1979، وكان السبب في ذلك استخدام طرق كثيفة الاستهلاك للطاقة، إلي جانب النقص في مصادر الطاقة الغير بترولية، كما أن الأسعار المحلية للبترول تعتبر منخفضة نسبياً.

وتحت واقع زيادة أسعار البترول خلال 79 - 1980. والزيادة الناتجة في فاتورة واردات البترول، فقد عدد من الدول النامية المستوردة للبترول جهوداً لتحجيم النمو في استهلاك البترول والطاقة بصفة عامة. مع تقليل الاعتماد علي البترول المستورد. وقد تضمنت تلك الجهود زيادات في أسعار الطاقة المحلية، إلي جانب

إجراءات أخرى لتنمية مصادر محلية من الطاقة. وكنتيجة لتلك الإجراءات، وكذلك بسبب ببطء النمو الاقتصادي فإن الاستهلاك الكلي من البترول في الدول النامية غير البترولية، قد بقيت ثابتة من 1979 إلى 1982. وفوق ذلك فقد هبط استهلاك البترول للوحدة من الناتج في تلك البلاد (13%) في أعوام 80 - 81 - 1982 وإن كانت أقل من تلك التي كانت في الدول الصناعية 19% وهو ما يمثل إنجازاً بالنظر إلى المستوي المنخفض فعلاً لاستهلاك الفرد من البترول في عديد من البلاد النامية.

وقد تضاعف الإنتاج الكلي من البترول في الدول النامية غير البترولية من 1973 إلى 1983، ووصل إلى حوالي 9 مليون برميل يومياً عام 1982 وحتى 1987 فإن حوالي نصف النمو في الناتج من البترول كان من الصين الشعبية. ومنذ ذلك الحين اشتركت المكسيك في الإنتاج، وظهرت كرابع دولة منتجة في العالم من البترول، وشاركت بحوالي 70% في الزيادة من إنتاج البترول من تلك المجموعة. وقد صدرت المكسيك في عام 1982 حوالي نصف التصدير الكلي من البترول، من هذه المجموعة من الدول النامية الغير بترولية. كما يدخل في تلك المجموعة أيضاً مصر التي زاد إنتاجها وتصديرها للبترول.

د- تطورات الطلب علي البترول في الدول المصدرة للبترول:

نجد أن الاستهلاك الداخلي من البترول في المجموعة الرئيسية لـ 12 دولة مصدرة للبترول، قد تضاعف 3 مرات منذ 1973 إلى 1982. ويرجع ذلك بالأساس إلى المعدلات العالية للنمو الاقتصادي والأسعار المنخفضة للبترول داخلياً. وعلي أية حال فقد ظهر أن نمو الاستهلاك من البترول في هذه البلدان، قد تباطأ بعد ذلك بسبب ضعف النشاط الاقتصادي، وبسبب زيادات عالية في أسعار البترول الداخلية.

ولم تؤثر زيادات الاستهلاك العالية في تلك البلدان علي صادراتهم الخارجية في السنوات القليلة الماضية، بسبب زيادة الطاقة الإنتاجية الفائضة في تلك المجموعة. وخلال الفترة من 1973 إلى 1979 فإن إنتاج الدول المصدرة للبتترول قد بقيت نسبياً مستقرة بحوالي 30 - 31 مليون برميل يومياً، عدا الهبوط المؤقت في 1975. علي أن نصيب تلك المجموعة من الدول في إنتاج البتترول في العالم قد قل من 53% عام 1973 إلى 48% من البتترول في العالم عام 1979. ومنذ ذلك الحين فإن الإنتاج الكلي لتلك المجموعة، قد قل بخطوات سريعة قدرت بأقل من 20 مليون برميل يومياً في 1982، وقد بلغ نصيبها حينذاك في إنتاج العالم حوالي 35%، وقد قل هذا النصيب إلي 30% فقط في الربع الأول من 1983. وبالرغم من ذلك فإن الدول الـ 12 المصدرة للبتترول، ظلت في عام 1982 تكون ثلاث أرباع صادرات العالم من البتترول. وداخل تلك المجموعة حدثت تغييرات في مراكز الدول الفردية خاصة إيران والعراق بسبب الحرب الناشئة بينهما منذ سبتمبر 1980.

ونجد أنه رغم الارتفاعات في سعر البتترول منذ 1973؛ فإننا نجد أن سعر البتترول المصدر بواسطة الدول المصدرة، ارتفع بحوالي 22% من 1974 إلي 1978 بينما قلت الأسعار الحقيقية بـ 11%.

وفي مسألة التسعير لعام 1979 - 1981 فإن الزيادات في أسعار البتترول بداية من عام 1981، تسببت أساساً من التصرفات المتخذة من المصدرين الفرديين للبتترول (داخل وخارج الأوبك) - بالرغم من أن هيكل أسعار البتترول كان قد توحد ثانية في أكتوبر 1981؛ عندما وافق الأعضاء علي سعر موحد للبتترول هو 34 دولار للبرميل (العربي 34 درجة) وأن الاختلافات المستمرة في البتترول الخام قد جعلت من إقامة سعر موحد بالكامل للبتترول غير ممكن. وقد انخفضت أسعار

البترول فيما بعد إلي أقل من 28 دولار للبرميل في مارس 1983. وقد قرر أعضاء الأوبك في 14 مارس، تخفيض أسعار البترول الخام بـ 5 دولارات للبرميل ليصل إلي 29 دولار للبرميل، وقرر اجتماع الأوبك أن الدول الأعضاء يجب أن تتجنب إعطاء خصومات بأي شكل، وأن يتجنبوا إغراق السوق العالمية للبترول بطريقة تعرض للخطر هيكل أسعار البترول الخام. وبالإضافة إلي ذلك فإن أعضاء الأوبك قد قرروا إنشاء حد أعلى هو 17.5 مليون برميل يومياً لإجمالي إنتاج الأوبك خلال الباقي من عام 1983.

وبعد اجتماع الأوبك أعلنت الدول الأعضاء تخفيضات لأسعار البيع الرسمية، وقد قامت بعض الدول الغير أعضاء في الأوبك بتخفيض أسعارهم لتساير مستويات أسعار الأوبك.

هـ- أزمة الأوبك وأبعادها في الاقتصاد العالمي:

انتهت في جنيف في 21/4/1986، اجتماعات المؤتمر الوزاري لدول الأوبك وذلك بعد 17 يوماً من المحادثات، وقد وافقت عشر من دول المنظمة علي خفض إنتاجها إلي 16.3 مليون برميل يومياً خلال الربع الثالث من العام الحالي. علي أن يزداد ليصل إلي 17.3 م/ب/ي، حتى يمكن تحقيق زيادة كبيرة في أسعار بيع البترول، وذلك في سبيل أن يصل السعر، إلي السعر الرسمي المنفق عليه من قبل المنظمة ألا وهو 28 دولاراً للبرميل. بل لقد طالبت الدول الأخيرة بأكثر من تحديد الحصص وذلك بإيقاف إنتاج الأوبك تماماً لمدة محددة لكي يمكن للسوق أن يمتص فائض العرض من البترول. وبالتالي يسمح بارتفاع السعر بسرعة للمستوي العالمي. وقد نال هذا الرأي التأييد من بعض الوزراء في اجتماع الأوبك في مارس 1986 مثل مانع سعيد العتيبة وزير بترول الإمارات الذي ألقى قصيدة في الاجتماع أعلن

فيها: ”والحل إعلان الصيام فبترونها .. لن ينهبونه إذا ارتأت تحريمه”. ولكن مواقف الوزير العتيبة اختلفت في الجولة الثانية لمحادثات الأوبك في أبريل 1986.

وقد أنتقد هذا الاتفاق (علام أغا زاده) وزير البترول الإيراني وقال أنه ليس في مصلحة دول الأوبك. كما انتقده أيضاً (بلقاسم نبي) وزير البترول الجزائري الذي ذكر إنه ليس هناك ما يحول دون انخفاض الأسعار إلى 5 دولارات للبرميل. ونتيجة لهذا النصف / اتفاق، يجب السعي لارتفاع أسعار البترول لكي تتراوح ما بين 18 - 20 دولار للبرميل قبل آخر عام 1986.

والآن نريد معرفة ما هو أثر انخفاض أسعار البترول علي مسار الاقتصاد الرأسمالي العالمي؟ ما هو تأثير تلك الأسعار المنخفضة علي نمو الناتج القومي والتضخم، والديون الخارجية، خاصة بين فئتي الدول المصدرة للبترول، والدول الصناعية المستوردة له؟ وقبل الوصول إلي ذلك يجب علينا أن نري كيف أفلتت الأمور من بين أيدي الأوبك؟

و- بداية انفلات الأمور بين أيدي الأوبك:

وانفلات الأمور بين أيدي (كارتل) كالأوبك، هو قصة انتقاله من كارتل لاحتكار القلة: واحتكار القلة⁽¹⁾ يعني بصفة أساسية، أن هناك عدداً قليلاً من المؤسسات لها تأثير علي الثمن والإنتاج والمبيعات والاستثمارات والعمالة والتكنولوجيا والإعلانات في هذا الفرع أو السوق أو الصناعة. ويمكن أن تكون تلك المنتجات متجانسة مثل البترول في حالتنا، بشرط أن تكون في نفس الدرجة، كخام البترول برنت أو عربي خفيف..... للحصول علي سوق متجانس. ونذكر هنا أن احتكار القلة هو من النوع

(1) Oligopoly, Oligopole.

المتحول Mutant Oligopoly إلى المنافسة الاحتكارية⁽¹⁾ بعد ازدياد المنتجين المنافسين خارجها وعدم التزام المنتجين داخلها، أي أن المنافسة الاحتكارية، تظهر في الأسواق عندما تسلك المؤسسات سلوك احتكاري في تحديد الثمن. وفي هذا السوق يوجد العديد من المؤسسات الباعين لسلع غير متجانسة، ويمكن لبعض المؤسسات التحكم في الأثمان. وشروط الدخول إلى الأسواق سهلة نسبياً، حيث يوجد العديد من الداخلين المحتملين كما توجد بين المؤسسات منافسات في الأسعار. وإذا ظهر بالسوق أرباح احتكارية، فستدخل مؤسسات جديدة إليها، مما يسبب انخفاضاً في الأرباح.

ومع ما يستتبع ذلك من تقلص قدرة الأوبك، مع تحويلها من احتكار القلة إلى منافسة احتكارية علي التأثير في السعر والكمية المعروضة مع ما يستتبع ذلك من تقليص ربح المتنافسين وتحولت السوق البترولية بالتالي إلى سوق مشتريين.

ويبدأ هذا السيناريو للأحداث من الصدمة الأولى في أكتوبر 1973. حيث قررت دول الأوبك هذا السيناريو: زيادة أسعار البترول إلى 11.6 دولار للبرميل، بعد أن كان 1.8 دولار عام 1970. وأدى ذلك إلى انخفاض استهلاك الدول الصناعية الغربية بنسبة 3% في اليابان و 7.8% في إيطاليا و 12.3% في فرنسا و 18.7% في إنجلترا. علي عكس الأمر للولايات المتحدة والتي زادت من وارداتها البترولية لاحتياجاتها للتخزين.

ومنذ السبعينيات اختلف دور السعودية وردود فعلها عن الدول الأعضاء الأخرى في الأوبك نتيجة عاملين:

(1) ضخامة الاحتياطي البترولي في السعودية. فهي تفضل ارتفاع الأسعار

(1) Monopolistic Competition, Competition Monopolistique.

بطريقة تدريجية علي فترة طويلة. عكس البلدان البترولية الأخرى، والتي تملك احتياطياً قليلاً نسبياً، وتملك قدرة استيعابية لرؤوس الأموال أكبر كالجزائر والعراق ونيجيريا وفنزويلا.

(2) ومن ناحية أخرى تستثمر السعودية بعض العوائد البترولية في البلدان الغربية. ولذا فهي تفضل اتباع سياسة تتسم بالحرص علي اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة. إلي جانب الاعتبارات السياسية والتي تجعل السعودية دولة صديقة للغرب وبالتالي تحرص علي مصالحه الاقتصادية والسياسية.

والصدمة البترولية الثانية بدأت حينما انخفض الإنتاج من البترول في عام 1979، بسبب الثورة الإيرانية. فقد انخفض مستوي إنتاج إيران من 5.2 م/ب/ي عام 1978، إلي 3 م/ب/ي عام 1979. وارتفعت أسعار السوق الفورية إلي 25.13 دولار للبرميل. وتفاقم الوضع مع الحرب العراقية الإيرانية إذ أنخفض الإنتاج العراقي من 3.5 م/ب/ي عام 1979 إلي 0.9 م/ب/ي في عام 1981. وبالتالي انخفض العرض العام للبترول رغم زيادة إنتاج السعودية. وارتفع سعر البترول بالتالي إلي حدود الأربعين دولاراً للبرميل. وتفجرت الخلافات بين أعضاء الأوبك فأدت إلي تحديد سلسلة أسعار لكل نوع معين من البترول بدلاً من سعر واحد لنفس النوع، وكانت بداية الرحلة الصعبة للأوبك. وبدأت أسواق البترول تتحول إلي سوق مشتري لا سوق بائع وذلك نتيجة ضعف التنسيق بين المنتجين داخل وخارج الأوبك.

وقد أثمرت الصدمة البترولية الثانية ثماراً مرة للاقتصاد العالمي. حيث تراجع الطلب علي البترول في عام 1981 إلي 56.8 م/ب/ي أي بانخفاض نسبته 13% من مستوي عام 1989 وذلك لعدة أسباب:

- هبوط النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية الرأسمالية بسبب أزمات الكساد

التضخمي من 4.4% سنوياً (1965 - 1973) إلى 1.8% (1973 - 1981).

- زيادة فاعلية استهلاك الطاقة وزيادة استبدال البترول لمصادر أخرى للطاقة.

- تصاعد مستوي إنتاج البترول خارج دول الأوبك من 20 م/ب/ى عام 1982.

ولذلك كله خفت تبعية البلدان الصناعية علي صعيد البترول للأوبك. وقد قدر

خبراء الأوبك بأنها قد خسرت 3.5 م/ب/ى بسبب استعمال المخزون البترولي من

قبل الشركات العالمية للضغط علي الأسعار.

وقد بدأت مرحلة انخفاض الأسعار فعلياً ابتداءً من عام 1981. خاصة مع

دخول منتجين جدد إلي أسواق البترول الحرة مثل المكسيك وانجلترا وأنجولا ومصر.

وقد واجهت المنظمة تراجع الأسعار والطلب علي بترولها، بإدخال حصة Quota

أي بتحديد سقف للإنتاج، وطلبت من أعضائها الالتزام بها وحددت سعر البترول بـ

34 دولاراً للبرميل. ولعبت السعودية هنا دوراً بارزاً، إذ أخذت علي عاتقها تنظيم

السوق البترولي وتحاشي الفوضى وذلك لقيامها بدور "صمام أمان"، للمحافظة علي

السقف الأقصى المتفق عليه (17.5 م/ب/ى) لإنتاج الأوبك ككل. وأصبحت

السعودية بالتالي المرجح المرن Balancer لإنتاج البترول. ولكن الذي حدث إن

جميع الأعضاء في الأوبك لم يلتزموا بذلك النظام وخفض بعضهم أسعار البيع

الرسمية للمحافظة علي المشترين ودخولهم. ومنحت البلدان المنتجة خارج الأوبك أو

بعض أعضاء الأوبك تسهيلات عدة وخصومات لبيع بترولها المكرر والتي لا

تخضع للبنية الرسمية لأسعار الأوبك وذلك لتخطي سقف الإنتاج.

كما لجأ الكثير من منتجي البترول، إلي استخدام نظام المقايضة لبيع بترولها،

واضطر وزراء في دول البترول في دول الأوبك إلي تخفيض سعر برميل البترول

السعودي إلي 29 دولاراً في مارس 1983 وإلي 28 دولاراً في يناير 1985.

والجدول التالي يبين أهم قرارات الأوبك المتعلقة بالأسعار من عام 1970 حتى عام 1985. ويبين أن سعر برميل البترول بدأ بـ 1.8 دولاراً للبرميل عام 1970، إلى أن وصل إلى قمته 34 دولاراً للبرميل في أكتوبر 1981. ثم انتقل بعد ذلك من حرب الحصص إلى حرب الأسعار.

جدول ()

أهم قرارات الأوبك خلال السبعينيات وأواخر الثمانينيات من القرن العشرين

الأسعار حسب سعر السعودي الخفيف دولار برميل	الضرائب (البتروول ضمن الامتيازات)		
	الضرائب علي الريح	رسم انتفاع سعر البرميل	
1.8	%50	%12.5	في 1-1-1970
2.18	%55	-	طهران 15 - 12 - 1971
زيادة في أسعار بتروول الخام في بلدان المتوسط	-	-	طرابلس 2-4-1971
2.479	-	-	جنيف 20 - 1 - 73
2.898	-	-	جنيف 6 - 73
5.119	-	-	كريت 16 - 10 - 73
11.651	-	-	طهران 22 - 12 - 1973
-	-	%14.5	كينو 11 - 6 - 74
-	%65.75	%16.67	فيينا 11 - 9 - 74
11.651	%85	%20	أبو ظبي 10 - 11 - 74
			لبلدان الخليج
			فيينا 12 - 12 - 74
تعميم قرارات أبو ظبي علي جميع الأعضاء			
12.376			فيينا 24 - 9 - 1975
12.7			دكا 1 - 12 - 1976

13.229			ستوكهولم 12 - 7 - 1977
			أبو ظبي 16 - 12 - 1978
ارتفاع تدريجي في الأسعار خلال سنة 1979 تصل إلي زيادة كلية			
11.542		14.5%	جنيف 27 - 2 - 1979
18			جنيف 29 - 6 - 1979
24			كراكاس 17 - 12 - 1979
21			الجزائر 9 - 6 - 1980
22			مالي 16 - 12 - 1980
24			جنيف 29 - 10 - 81
	تحديد سقف للإنتاج العام في الأوبك		فيينا 19 - 2 - 82
24	175 مليون برميل يومياً		لندن 19 - 2 - 82
29	حرية المنتج لبيع بترول له بأي سعر		جنيف 20 - 1 - 85
28			جنيف 9 - 12 - 85

وفي 9 ديسمبر 1975 قررت منظمة الأوبك الدفاع عن حصتها العالمية للبترو
حتى ولو كان ذلك علي حساب تدهور الأسعار وقررت زيادة العرض والنزول
بأسعار البترول حتى يجبر الحقول "الحدية" خاصة في بحر الشمال علي الخروج
من حلبة الإنتاج (انظر الجدول التالي):

جدول ()

تقديرات تكاليف إنتاج الزيت الخام من مناطق الإنتاج في العالم حتى عام 1985

المنطقة	الإنتاج مليون برميل يوميًا	الطاقة القصوى مليون برميل يوميًا	تكاليف الإنتاج دولار - برميل
الشرق الأوسط	8	15	أقل من 2 دولار
الشرق الأوسط - إفريقيا	12	15	4 - 2
اندونيسيا - المكسيك - بحر الشمال	1	10	6 - 4
بحر الشمال - الولايات المتحدة	6	6	8 - 6
كندا - أمريكا الجنوبية - آسيا	4		
الولايات المتحدة - كندا - آسيا - أوروبا	2	4	10 - 8
الولايات المتحدة - كندا - أوروبا	2	2	12 - 10
الولايات المتحدة - كندا - أوروبا	2	2	24 - 12
الولايات المتحدة - كندا - أوروبا		2	24 - 14
	45	56	المجموع

تكاليف الإنتاج المباشر لا تشمل الاستنزاف، الإهلاك، استهلاك الدين، الأرباح

والفوائد PIW, Sec 9, 1985.

ويظهر من الجدول السابق أنه عند سعر 12 دولاراً للبرميل فسيخرج من حلبة

الإنتاج مناطق تشمل الولايات المتحدة وكندا وأوروبا ومن بحر الشمال أيضاً مما

يرفع من أسعار البيع للبرميل في النهاية.

وحسب تعبير الشيخ اليماني وزير البترول السعودي "نتجه للمجهول وكل شيء وارد". وقد أراد الوزير بذلك التحذير من احتمالات نشوب حرب أسعار، تؤدي إلي انخفاض سعر البرميل إلي ما دون 20 دولاراً للبرميل. وقد فقدت الأوبك بذلك السيطرة علي الإنتاج وتخلت عن السعر الرسمي للبترول. كما واجه بعض أعضائه مشاكل مالية حادة، كما أن البعض الأخر المعروف بثرائه واجه أيضاً صعوبات مالية تحد من نموه الاقتصادي.

وبذلك وصل انخفاض البترول إلي أقل من 10 دولار للبرميل، ثم ارتفع إلي 12 دولاراً للبرميل خلال أبريل 1986. واستمر السعر أقل من 21 دولاراً حتى آخر عام 1986 وكان لذلك نتائج سنبحثها في حينها.

ومن ناحية أخرى نقص إنتاج الأوبك من البترول، في الربع الأول من عام 1986 بـ 4.5% إلي مستوي 16.8 مليون برميل يومياً. وقد تسببت في هذه الزيادة الدول الخليجية، من 2.4 مليون برميل يومياً للربع الثالث من 1985، إلي 4.2 مليون برميل يومياً في الربع الرابع من 1985 إلي 4.3 مليون برميل.

والدول التي تريد رفع أسعار البترول وهي إيران والعراق ونيجيريا وليبيا والجزائر قاموا بتقليل إنتاجهم بنسب عالية أو بقي ثابتاً. أما البلدان التي بقيت ضد تخفيض الإنتاج، وهم السعودية والإمارات المتحدة وقطر، فلقد أضاف كل منهم 100 ألف برميل يومياً للإنتاج، في الربع الأول من عام 1986.

و- آثار انخفاض أسعار البترول علي الاقتصاد العالمي:

والآن ما هي آثار انخفاض أسعار البترول حتى آخر عام 1986؟

وقد كثر الحديث عن الصدمة الأولى والثانية للبترول، عن أن أسباب أو السبب الرئيسي لأوضاع أزمة الكساد التضخمي Stagflation هو ارتفاع أسعار البترول ابتداءً من عام 1973، وآثار ذلك علي معدلات النمو والتضخم والأجور مما له آثار انكماشية. ولدراسة الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار البترول، فهل ينتج عنها آثار توسعية علي الأسعار ومعدلات النمو والبطالة والتجارة الخارجية؟

ولدراسة الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار البترول علي الاقتصاد العالمي يجب التفريق بين أولاً الدول المنتجة والمصدرة للبترول ومن ناحية ثانية الدول المستوردة للبترول.

فأول الآثار الاقتصادية هو انخفاض دخول الدول المصدرة للبترول. وانتقال ذلك إلي كسب صافي للدول الصناعية المستوردة للبترول. وتأثير ذلك علي الدخل القومي والأسعار والإنتاج القومي وموازن المدفوعات والمديونية الخارجية.

وانخفاض أسعار البترول بمعدل أقل من 15 دولار للبرميل، أدى إلي انخفاض دخول دول الأوبك والتي تبيع أكثر من 31% من صادرات البترول العالمية. وانخفض الدخل الصافي لدولة كالسعودية بنسبة النصف تقريباً. وكذلك انخفاض إجمالي دخل دول الأوبك بنسبة 46% فقط عن سابق دخلهم عام 1985.

ولكن نجد أن الأثر الثاني (بعد انخفاض دخل دول الأوبك) هو أن هذا التخفيض لسعر البترول إذ استمر لمدة طويلة فسيؤدي إلي زيادة الطلب من جانب الدول الصناعية بحوالي 10 - 15 %، مما يجعل الأثر النهائي لتخفيض سعر البترول هو انخفاض عائدات دول الأوبك من البترول بنسب تتراوح ما بين 5 - 15% فقط من إجمالي عائداتها عام 1985.

وثالث أثر لانخفاض عائدات البترول، كان زيادة الاتجاه لسحب الدول المضارة المصدرة للبترول من احتياطياتها لدي الدول الصناعية. وعلي سبيل المثال نذكر أن السعودية قد فقدت نصف احتياطياتها المالية منذ عام 1982.

ومن ناحية أخرى عانت الدول البترولية ذات المديونية الخارجية الكبيرة ومنها المكسيك ونيجيريا وفنزويلا إذ كل دولار نقص في سعر البترول أدى لخفض قدرة المكسيك علي خدمة ديونها 550 مليون دولار و 300 مليون دولار بالنسبة لفنزويلا. وذلك أدى مباشرة إلي ارتفاع المديونية الخارجية لتلك الدول. كما أدى العجز إلي تعثر خطط التنمية الطموحة لديها، وكذلك إلي تعثر خطط التسليح الباهظة لها.

وأخيراً كمثال للآثار المباشرة علي دولة بترولية مثل السعودية فقد اضطرت إلي تأجيل الإعلان عن ميزانياتها السنوية للعام 1984، والعمل بمقررات ميزانية العام السابق. وكذلك استمر الدعم للزراعة والكهرباء والطعام والضمان الاجتماعي كما هو، ولم تزد مقررات مشروعات التنمية في أنحاء السعودية.

ي- الآثار علي الدول الصناعية الكبرى:

وبالنسبة للدول الصناعية الكبرى، الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي. فإن وارداتها الصافية من البترول بلغت 175 مليار دولار عام 1984. وبالتالي فإن انخفاض أسعار البترول علي الوضع في عام 1983 أدى إلي توفيرها لحوالي 50 مليار دولاراً. وأدى ذلك إلي آثار إيجابية أهمها رفع نمو الناتج القومي بعد ثلاث سنوات. مع العلم بأن دخل الدول الصناعية الكبرى يقدر بـ 800 مليار دولار لعام 1985.

أما من ناحية معدلات التضخم فقد أدى انخفاض أسعار البترول إلي انخفاض مستويات الأسعار في تلك الدول إلي 3.6% سنوياً. وبالنسبة للولايات المتحدة فقد انخفض التضخم بـ 0.4% في فبراير 1986 وهو أعلى نسبة تنخفض فيها الأسعار

في الولايات المتحدة منذ ثلاثة عقود. وكان ذلك نتيجة انخفاض أسعار البترول بالأساس. وبالنسبة لأسعار الجازولين في الولايات المتحدة فقد انخفض بنسبة 5.9% في فبراير 1986 بعد أن كان 1% في يناير 1986. كما انخفضت أسعار وقود التدفئة في البيوت بـ 10.1% بعد أن نقص بـ 1.1% فقط في يناير 1986.

كما أدى السعر المنخفض للبترول إلي تخلي الدول الصناعية عن حذرها تجاه استثمارها في الصناعات الكثيفة الاستهلاك للطاقة. وينطبق ذلك علي الدول الصناعية الكبرى خاصة الولايات المتحدة. وعلي الأخص فرنسا وألمانيا الغربية واليابان. وإن اختلف آثاره من بلد لآخر. ففي فرنسا مثلاً وهي الفقيرة في موارد الطاقة، نجد أن ثمن واردات البترول كان 28 دولاراً للبرميل في عام 1985. ومع احتساب سعر خصم 9 فرنك للدولار للبرميل في انخفاض سعر الصرف أي 7.40 فرنك للدولار. وكل ذلك أدى إلي توفير حوالي 60 مليار فرنك فرنسي، تخصم من فاتورة وارداتها الكلية البالغة 180 مليار في العام 1985. مما يؤدي إلي اختفاء العجز التجاري الفرنسي من 24 مليار فرنك عام 1985 إلي فائض يقدر بحوالي 410 مليار فرنك عام 1986.

وعلي العكس من ذلك في بريطانيا. حيث يؤدي خفض سعر البترول إلي زيادة التضخم فيها. إذ أن كل 10% خفض في أسعار البترول، يقلل من سعر صرف الإسترليني بـ 2.2%، مما يرفع من أسعار المستهلك بـ 0.2% بعد سنتين. ومع انخفاض أسعار البترول بـ 30% ينقص سعر الصرف للجنية الإسترليني بـ 7%. وباستمرار الوضع علي ما هو عليه، فإن التضخم زاد في بريطانيا بـ 0.5% إلي 7.5% في العام 1986. وإن كل إجمالي الناتج المحلي بريطانيا زاد بـ 0.5% في عام 1987.

وقد تلجأ بعض الدول الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة إلي فرض ضرائب علي استهلاك البترول داخلها، لإبقاء أسعار بيع البترول المستورد كما هو قبل الإنقاص. وبالتالي يظهر الفرق في شكل فائض في إيراداتها. وإن كان هذا الإجراء ليس ضرورياً أن تتخذه تلك البلدان وذلك لمحاولة تفضيلها تسريب الآثار الإيجابية لسعر البترول المنخفض إلي القطاعات المختلفة فيها، وبالتالي دفع عجلة الإنعاش الاقتصادي فيها. وكان هذا له الأثر النفسي في إستراتيجية اقتصادية للرئيس ريجان في إدارته للأمر الاقتصادي في الولايات المتحدة نحو الانتعاش.

والأثر التالي لانخفاض أسعار البترول، هو الأثر علي تغييرات أسعار الصرف لصالح الين ضد الدولار. فدولة مثل اليابان استوردت 26% من وارداتها من البترول أو سلع مصنوعة من البترول عام 1982، مقارنة بـ 15% للولايات المتحدة في نفس السنة و 11% لفرنسا و 4% كمصدر بترولي صافي لبريطانيا. وبالتالي يؤدي انخفاض سعر البترول إلي رفع قيمة الدين، وخفض كل من الجنية، وتغير صغير في أسعار صرف العملات الأخرى. وهذا الخفض لقيمة الدولار أمام العملات الأخرى، يجب أن تضاف آثارها إلي انخفاض أسعار البترول، وذلك عند النظر إلي الدول المصدرة للبترول والتي ستتقاضى دولاراً تقل قيمته عما سبق.

أما بالنسبة لآثار انخفاض سعر البترول علي مشروعات البترول دولية النشاط، فنجد أن أكبر الشركات دولية النشاط في العالم عام 1985، كانت أغلبها من الشركات البترولية وذلك بعد الرواج الذي وجده البترول في السبعينيات وأوائل الثمانينيات. ونجد أن عدد وحجم الشركات البترولية قد صعد إلي المراتب الأولى عام 1985 نتيجة رواج أحوال سلعة البترول في الاقتصاد العالمي.

وهذا الترتيب (عام 1985) آل إلي التحرك والتغير في حجم ومراكز الشركات

البتروولية للسنوات بعد عام 1985. وذلك نتيجة انهيار أسعار وأرباح البترول السائدين في الأسواق البتروولية فنجد تقلص مجالات البحث والتنقيب عن مكان للبترول الخام رخيصاً ومتوفراً، فإن الشركات الاحتكارية والدول الصناعية المتقدمة، لا تهتم بتطوير البدائل عن مكامن جديدة كما لن تحرص علي ترشيد استهلاك البترول. وهذا يؤدي إلي إعاقة البحث العلمي في بدائل الطاقة، وإلي استنزاف أكبر قدر من بتروله المصدر. وانعكاسات ذلك علي المدى القريب سينعكس في مجالات الاستثمارات وتؤثر علي مستوي النشاط الاقتصادي العالمي بشكل سلبي.

والمستفيد الأخير من انخفاض أسعار البترول هو البلدان النامية غير المنتجة والمستوردة للبترول. إذ تستفيد من انخفاض أسعار البترول لتحسين موازين مدفوعاتها. ولقد تضررت كثيراً من جراء عجز الأقطار المصدرة للبترول (العربية أساساً) عن الاستمرار في تقديم عون مالي لها وكذلك من جراء تقليص فرص العمالة الأجنبية فيها.

أما بالنسبة لمصر نجد أن صادراتها من البترول قلت نتيجة انخفاض السعر بـ 700 مليون دولار لعام 1986 فقط، وخاصة بعد إعلان مصر في اجتماع الأوبك في مارس السابق بالتزامها بتقليل صادراتها اليومية بنحو 200 ألف برميل بعد أن كان 870 ألف برميل.

والمراكز الاقتصادية تشمل المنتجين والمستهلكين معاً، إذ أن جزءاً من الانكماش الاقتصادي في الدول المصدرة للبترول انتقل نتيجة تقليص حجم التبادل التجاري بين الدول المنتجة والمستهلكة المتاحة أمام العملة الأجنبية وبرامج المساعدات الاقتصادية.

وكما بينا فإن البترول، لعب دوراً موقفياً في أزمة الكساد الركودي العالمية

فانخفاض أسعاره، قد أدى نسبياً إلى زيادة معدلات النمو العالمية وانخفاض التضخم والبطالة، نقول زيادة ونسبياً وليس خلق تلك المعدلات.

وهذا كله لم يجعل الأمور خيراً ناصعاً للدول المستوردة للبترول، أو شراً بحتاً للدول المنتجة والمصدرة للبترول.

6- السياسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة أثناء أزمة الركود التضخمي في السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين:

مثلت منتصف الأعوام 1980 تفاؤلاً اقتصادياً قوياً. وارتفعت متوسطات أسعار داو جونز الصناعي من 776 إلى 2722، من أغسطس 1982 حتى قمتها في أغسطس 1987. وارتفعت المؤشرات لأكبر سوق مالي في العالم بـ 296 نقطة خلال تلك الفترة. وارتفعت أعداد الأسهم المتبادلة علي نظام NYSE من 65 مليون سهم إلى 181 مليون سهم خلال نفس الفترة.

وحدث الانهيار في 19 أكتوبر 1987، ويعرف بيوم الاثنين الأسود، وانخفض داو جونز الصناعي بـ 3.81%، وفي أكتوبر انخفض مؤشر داو جونز بـ 508 نقطة، فاقداً لـ 226% من ثمنها في يوم واحد.

وانخفض مؤشر S&P 500، بـ 20.4% بانخفاض من 282.7 إلى 225.06 وانخفض مؤشر ناسداك NASDAQ بـ 11.3% نقطة.

وكان الانهيار الأكبر علي الإطلاق ليوم واحد في دول ماستريخت الأوروبية، وبين 14 أكتوبر و 19 أكتوبر فقد مؤشر DJIA 760 نقطة، أي بأكثر من 31%.

وكان انهيار 1987 ظاهرة عالمية حيث فقد مؤشر FTSE 100 10.8% خلال يوم الاثنين هذا. و 12.2% أخري في اليوم التالي. وخلال شهر أكتوبر انخفضت

الأسواق المالية العالمية بدرجة كبيرة. وأقلها حدث انخفاض في النمسا بـ 11.4% بينما كانت المتأثرة الأكبر هي هونج كونج بانخفاض 45.5%. ومن بين 23 دولة صناعية كبيرة انخفضت 19 سوق بأكثر من 20%.

وأخذ الأمر عامين ليعود مؤشر داو جونز لمستواه السابق. وفي خلال سبتمبر 1989 أعاد داو جونز قيمته الذي فقده خلال انهيار 1987. وكانت الأسباب الرئيسية هي سلوك القطيع في الأسواق المالية، إلي جانب التقييم المبالغ فيه لائتمان الأسهم.

وبالنسبة للسياسات الاقتصادية في داخل منظمة التعاون والتنمية وذلك بمكوناتها النقدية والمالية والتجارية، نلاحظ أنها كانت من قبيل سياسة إدارة الطلب الكلي الفعال أي سياسة كينزية، وذلك فيما قبل 1980، وهي دراسة كانت تركز علي المكونات الداخلية للطلب الكلي، وتفترض سيادة المنافسة، وغياب ارتفاع عام في مستوي الأسعار قبل الوصول إلي مستوي العمالة الكاملة مع ما يتضمن هذا الأخير من حد معين من البطالة للقوي العاملة والتعطيل للطاقة الإنتاجية المادية. وذلك علي ما رأينا لبحثنا عن السياسة الكينزية في الفصل الأول.

ومن الناحية الفعلية اتسم الموقف الاقتصادي بالتالي:

أ- اتجاه عام نحو عجز الميزانية. وفيما عدا ذلك تتسم السياسة المالية بالحرص والتردد في إحداث تغييرات ذات دلالة إزاء وجود معدلات كبيرة من التضخم والبطالة في ذات الوقت. فبالنسبة لاستخدام الدافع المالي مع المشروعات الخاصة، كان الاتجاه العام نحو سحب هذا الدافع في 1976 و 1977، ثم استخدامه في 1978، ثم الاتجاه إلي الحد منه عام 1979. واختلف الوضع من دولة لأخرى ففي الولايات المتحدة (في عهد ريجان) والمملكة المتحدة (في عهد ثاتشر) وألمانيا الغربية (كول)،

تبنا سياسات جديدة سنوضح أهم معالمها خاصة في الولايات المتحدة. حيث أعلنت الحكومة الأمريكية في أوائل عهد ريجان عام 1981، برنامجاً طويلاً الأمد سمي شعبياً في الولايات المتحدة بـ Reaganomics (أي اقتصاديات ريجان). وهو يهدف إلى تخفيض التضخم وإعادة البناء الأساسي لنمو اقتصادي متماسك.

"واقتصاديات ريجان" وما يعرف بـ اقتصاديات العرض Supply Economics، ومعناه هو أن النمو الحقيقي في الاقتصاد يعتمد إلى حد كبير، حتى في الأجل القصير، وبالكامل في المدى الطويل، على عوامل تؤثر على العرض، أكثر منها على الطلب الفعال. وهو عكس ما نادي به جون ماينارد كينز لمقابلة الكساد الكبير 1929 - 1940. ويعتمد اقتصاد العرض على مقترحات بأنه لزيادة النمو الاقتصادي، يجب اتخاذ إجراءات، مثل إصلاح نظام الضرائب، لتشجيع الاستثمار والاختراعات والبنية التحتية للمواصلات والاتصالات، وتحسين مهارة العمال والتدريب، ومساعدة حركة العمال أثناء البطالة، وإصلاح نظم الضمان الاجتماعي لزيادة عرض العمل.

وهذا يعارض وجهه نظر الاقتصاديات الكينزية القائمة على أساس أن أهم عامل يؤثر في النمو الاقتصادي هو مستوى الطلب الفعال.

والمحتويات الأساسية لاقتصاديات ريجان هي:

(1) استقطاعات هامة في معدلات الضرائب على الدخل الفردي وذلك لتحفيز كلاً من الادخار والاستثمار.

(2) الحد من نمو المصروفات الفيدرالية وتخفيض العجز الفيدرالي.

(3) تخفيض التدخلات الحكومية في الصناعة.

(4) مساندة السياسة النقدية الحذرة للاحتياطي الفيدرالي. وقد تضاعف العجز

الفيدرالي في الولايات المتحدة تقريباً من 111 مليون دولار في السنة المالية 1982 ووصل إلي حوالي 210 بليون دولار أي حوالي 6.5% من الناتج القومي الإجمالي في السنة المالية 1983 (المنتهية في 30 سبتمبر 1983).

وقد اقترحت الميزانية المقدمة إلي الكونجرس في يناير 1983 أن تتعامل الحكومة مع العجز المالي من خلال الرقابة علي المصروفات والسمات الأساسية للميزانية هي:

(1) تجميد الأجور والمعاشات للوظائف الفيدرالية بما فيها تجميد 6 شهور لنفقات المعيشة.

(2) اقتطاعات لبعض المخصصات مع تحديد النمو في نفقات الدفاع وتوجهها.

(3) تجميد للبرامج الغير دفاعية.

(4) إصلاح النظام الصحي (بمعني تجميد النفقات فيه).

وسعت الميزانية إلي رفع الدخل القومي بـ 1% من الناتج القومي الإجمالي من بداية أكتوبر 1985. وقد قل العجز عن 6.5% من الناتج القومي الإجمالي في السنة المالية 1988.

(ب) ومن ناحية أخرى اتجهت البلدان الصناعية المتقدمة، إلي التوسع النقدي (باستثناء الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا الغربية). فمنذ 1975 لم يقل المعدل العام للتوسع النقدي السنوي في معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة عن 1% . ففي المملكة المتحدة مثلاً اتخذت السياسة النقدية كمحور لمواجهة التضخم. واتخاذ الحد من التضخم كمحور لكل السياسة الاقتصادية. هذا مع اتجاه التضخم إلي الارتفاع حتى 1979 (13.4% بالمقارنة مع 8.3% و 15.9% في 1978، 1977. ووصلت إلي 11.8% عام 1980، وإلي 9.9% عام 1981 وإلي 7.4%

عام 1982 ثم 5.5% عام 1983) واتجه معدل التضخم إلي الانخفاض عام 1981⁽¹⁾.

(ج) ولم تتخذ السياسات الاقتصادية في تلك البلدان إجراءات تذكر في مجال سياسة الدخل وتركت أساساً للصراعات بين الفئات الاجتماعية وتنظيماتها الاقتصادية.

(د) ونجد أخيراً أن التطور الاقتصادي الرأسمالي الدولي منذ الحرب العالمية الثانية، تم عن طريق تشابك الدخل القومي بالخارج الدولي من خلال الشركات دولية النشاط (وسنعالج هذا الموضوع بتفصيل أكثر) ومن ثم ازدادت أهمية الطلب الخارجي، في علاقته بالمكونات الداخلية للطلب الكلي. وذلك في وقت الاتجاه التضخمي طويل المدى كظاهرة بنيوية وكذلك في السوق الدولية مؤدياً إلي تدهور قيمة العملات الرئيسية بمعدلات سريعة. وبالتالي اتسعت المعاملات المؤجلة، والدفع لزيادة حدة المضاربات، والتخلي عن النقود الورقية، والسعي إلي تركيب السلع والمعادن خاصة الذهب. وبنهار النظام النقدي الدولي بما كان يتضمنه من قواعد لتحديد أسعار الصرف. وتكون النتيجة النهائية، هي تخبط السياسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية المتقدمة، ومساهمتها في زيادة حدة عدم الاستقرار في الداخل والخارج. ويثير ذلك أزمة السياسة الاقتصادية ومساهمتها في زيادة حدة عدم الاستقرار في الداخل والخارج. ويثير ذلك أزمة السياسة الاقتصادية الكينزية، ومدي قدرتها علي مواجهة الموقف بعد التغييرات الهيكلية التي تحققت بعد الحرب العالمية الثانية. وتعيش تلك السياسة (كما رأيناها في الجزء الأول) في أزمة بعد أن تكون قد حققت دورها التاريخي، ألا وهو وضع ميزانية الدولة تحت تصرف المشروعات الكبرى وتمكينها من تحقيق درجة أكبر من التركيز والاحتكار والتغير التكنولوجي

(1) د. محمد دويدار، مرجع سابق، صص 88 - 91.

وذلك حتى نهاية الستينيات.

ثانياً: تأثيرات أزمة الركود التضخمي في السبعينيات والثمانينيات علي الدول النامية:

إن تأثيرات أزمة الركود التضخمي علي الدول النامية تعتبر واسعة النطاق ومتعددة الجوانب. ومن أهم تلك التأثيرات هي زيادة الديون الخارجية علي الدول النامية من ناحية. ومن ناحية أخرى ازدياد أزمة النمو والتنمية التي تتبعها تلك البلدان. وخاصة إستراتيجية إحلال الواردات التي اتبعتها العديد من البلدان النامية خاصة في أمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط.

وكذلك زيادة أزمة التصنيع من أجل التصدير خاصة مع الكساد العالمي. واتخاذ الإجراءات الحمائية العدائية في الدول المتقدمة، وقيام التكتلات الاقتصادية (مثل السوق الأوروبية المشتركة) بحماية نفسها ضد المنتجات الأجنبية.

وسنقتصر هنا علي بحث تأثيرات الأزمة في السبعينيات والثمانينيات علي زيادة الديون الخارجية علي الدول النامية، لصالح الدول المتقدمة صناعياً والدول البترولية. أ- أزمة الديون الخارجية للدول النامية⁽¹⁾:

تشير الإحصاءات إلي أن إجمالي المديونية المستحقة علي الدول النامية ودول الكتلة الشرقية، بلغت رقماً فلكياً يزيد عن 853 مليار دولار، وهو ما يزيد 13 مرة عن احتياطي رأس المال لدي المنظمات النقدية الدولية (67 مليار دولار)، وتعين علي حوالي مائة دولة أن تقوم بسداد هذه الديون كاملة في غضون السنوات التالية. وقد بدأت أزمة الديون الخارجية للدول النامية ولدول الكتلة الشرقية في مارس 1981، بعدما أعلنت بولندا (المدينة بـ 27 مليار دولار) أنها لن تستطيع دفع 2.5 مليار دولار، تعين عليها دفعها للدائنين. وتفجرت المشكلة أكثر عندما أعلنت

(1) معدلة عن، إبراهيم أحمد إبراهيم، أزمة الديون الخارجية للدول النامية، مجلة السياسة الدولية - العدد (72)

إبريل 1983.

المكسيك في أغسطس 1982 أنها لن تستطيع دفع الفائدة علي ديونها (80 مليار دولار). كما أعلنت البرازيل أيضاً أنها لن تستطيع مواجهة خدمة ديونها (78 مليار دولار)، وفي نفس الوقت امتنعت الأرجنتين عن دفع فوائد ديونها (ويبلغ إجمالي ديون الدول الثلاث الأخيرة ما يزيد عن مائتي مليار دولار).

وقرر صندوق النقد الدولي تقديم قرض عاجل للمكسيك، يقدر بحوالي 4 مليار دولار لمساعدتها في سداد ديونها، كما تعهد بتقديم ما يزيد علي سبعة مليارات أخرى في العام 1984 لمواجهة الموقف المالي الخطير للمكسيك.

وتتوالي تلك التطورات في وقت أكدت فيه التقارير أن 34 دولة من دول العالم الثالث وأوروبا الشرقية، أصبحت مشرفة علي الإفلاس، بعد أن ارتفع حجم المديونية المستحق عليها بحوالي مائة مليار دولار جديدة في غضون عام 1981 فقط.

وزاد الدين الإجمالي حوالي 4.5 مرة من 97.3 مليار دولار عام 1973 إلي 425.5 مليار دولار عام 1981. وقد زادت نسبة خدمة الديون، وهي العلاقة بين الأقساط والفوائد وبين صادرات السلع والخدمات، ست مرات من 16 مليار دولار إلي 96 مليار دولار عام 1981.

والجدول التالي يبين مؤشرات زيادة الديون الأجنبية في الدول النامية في الفترة من 1980 - 1988. ونسبة الديون من الناتج القومي المحلي فيها، ونسبة خدمة الديون من الصادرات.

جدول ()

مؤشرات الديون الأجنبية في الدول النامية 1980 - 1990 - 1998

الدولة / المنطقة			إجمالي الديون (مليار دولار)			الديون نسبة % من GNP			خدمة الدين % من الصادرات		
			1998	1990	1980	1998	1990	1980	1998	1990	1980
كل الدول النامية			2.465	1.473	610	37	34	21	18	17	13
دول أفريقيا تحت			226	177	61	68	65	24	15	13	7

									الصحراء
12	16	13	40	32	21	698	286	94	شرق آسيا والمحيط الهادي
18	28	12	28	35	20	165	130	38	جنوب آسيا
13	14	7	36	17	9	435	221	67	أوروبا وآسيا الوسطي
14	16	6	29	38	18	206	183	84	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
34	25	36	37	45	35	736	475	257	أمريكا اللاتينية والكاربي
13	22	11	74	130	32	221	203	58	الدول شديدة المديونية

World Bank, World Debt, 1999.

ب- أسباب أزمة الديون:

ترجع الارتفاعات الكبيرة في ديون دول العالم الثالث إلي عدة نقاط:

(1) الارتفاع الرهيب في الإنفاق العسكري لدول العالم الثالث.

(2) التزايد المستمر في معدلات الفائدة، التي تفرضها البنوك ومؤسسات

الاقتراض.

والسببان يرجعان مباشرة إلي أزمة الركود التضخمي في السبعينيات والثمانينيات. وإذا ما نظرنا في تفصيلات أسباب زيادة المديونية لبلاد العالم الثالث، نجد أن البلاد الغنية بالبتترول مثل المكسيك ونيجيريا وفنزويلا واندونيسيا، أرادت الاقتراض لتمويل خطط التنمية فيها، وللتحصيل المبكر لمعاهدات البترول. أما الدول النامية الغير منتجة للبتترول، وهي الغالبية، فهي تريد الاقتراض لسداد فاتورة الطاقة المتزايدة، ولزيادة نسب التنمية الاقتصادية المتردية لديها.

من ناحية الظروف الاقتصادية العالمية، نجد أن أزمة الركود التضخمي قد سببت ارتفاع أسعار الفائدة إلي نسب عالية جداً (18%)، وإن مالت النسب للانخفاض فيما بعد.

جدول ()

بعض المؤشرات الأساسية لتطور الديون الخارجية للدول النامية للفترة 1977

1984 -

1984	1980	1977	المؤشرات
812.4	559.9	329.3	(1) إجمالي حجم الديون مليار دولار:
97.6	106.5	51.7	الديون القصيرة الأجل - مليار دولار
714.8	453.4	277.7	الديون الطويلة الأجل - مليار دولار
37.9	24.9	24.7	(2) نسبة إجمالي الديون إلي الناتج المحلي الإجمالي (%) لكل الدول المتخلفة
37.5	23.9	23.7	للدول المستوردة للبتترول
24.3	17.4	11.9	(3) معدل خدمة الدين للدول المتخلفة في أفريقيا
21.9	12.1	13.3	لدول الشرق الأوسط
42.7	34.1	28.2	لدول نصف الكرة الغربي

World Economic Outlook, Occasional Paper No. 27 A Survey by the Staff of the International Monetary Fund, April 1984 Washington, D.C., pp. 205, 206, 210.

* معدل خدمة الدين هو نسبة ما تمتصه مدفوعات الفوائد والأقساط من إجمالي صادرات السلع والخدمات.

وكان هدف رفع الفائدة في البنوك الأجنبية، هو اجتذاب رؤوس الأموال خاصة البترودولارات إليها. كما أدى الركود التضخمي إلى تخفيض الصادرات وازدياد أساليب الحماية التجارية في الدول الصناعية في وجه صادرات الدول النامية.

ومن ناحية أخرى، انهارت أثناء الأزمة معدلات التبادل الدولي، لغير صالح الدول النامية، حيث ارتفعت أسعار السلع الصناعية عن زيادة أسعار صادرات الدول النامية، ما عدا البترول. فبين عام 1980 وعام 1983 نجد أسعار السلع في العالم (ماعدا البترول) قد نقصت 35%. فقد نقص سعر السكر (إنتاج البرازيل وكوبا الرئيسي) من 494 دولار إلى 120 دولار للطن وانخفض أسعار النحاس (إنتاج رئيسي لزامبيا) من 95 سنتاً للرطل إلى 69 سنتاً.

وقد لخص جوليوس نيريري رئيس تنزانيا السابق، الوضع في المثال التالي، إذ أنه لشراء سيارة نقل حمولة 7 طن في عام 1981، فإن علي تنزانيا أن تنتج أربعة أضعاف إنتاجها السابق من القطن، وثلاثة أضعاف إنتاجها من البن أو عشرة أضعاف إنتاجها من الدخان، إذا ما أشترت نفس السيارة منذ خمس سنوات مضت".

ومن ناحية أخرى فإن خدمة الديون المتزايدة تلتهم جزءاً أكبر من صادرات الدول النامية. والجدول السابق يبين زيادة نسب خدمة الدين (أي نسبة الأقساط والفوائد إلى إجمالي الصادرات السلعية والغير سلعية). ويتبين أن خدمة الدين قد زادت من 12% عام 1977 إلى 24% عام 1984،- لدول أفريقيا المتخلفة. مما يضعه سبباً جديداً لتزايد طلب الدول النامية لقروض جديدة لسداد تلك النفقات المتزايدة.

كما أن الدول المقترضة تعرف أنه في ظل التضخم العام السائد، فإن قروضها (تتكمش) قيمتها مع التضخم، مما يجعلها تظن بأن تدفع أقل في آخر القرض مما يدفعها للاستزادة من هذه القروض الرخيصة.

ونجد أن الأزمة المالية للدول النامية هي في قلب الأزمة الاقتصادية الدولية. إذ يقول أحد الخبراء الاقتصاديين الأمريكيين، أنه لا يمكن أن يكون من المبالغة أن الكساد التضخمي والمعدلات المرتفعة للفائدة في الدول الصناعية الكبرى. هي في قلب مصاعب الدول النامية في دفع ديونها وفوائدها.

وبالتالي نجد أن الأزمة المالية للدول النامية في دفع ديونها وفوائدها، هي مظهر وجزء من الأزمة الاقتصادية الرأسمالية الدولية السائدة لسببين:

1- إن النظام المالي لدول العالم النامي هو جزء مندمج في الاقتصاد العالمي. فبدون القروض فإن دول العالم الثالث ستشتري أقل من بلاد الغرب الصناعية، والتي كانت ستعاني من ركود أكبر مما تعاني منه. وبكلمات أخرى فإن ارتفاع الدخل البترولية، ودورة البترودولارات في البنوك الغربية، تدخل في دورة سيولة للنظام المالي العالمي. حيث يعاد إقراضها للدول النامية والمتخلفة، لكي تشتري سلعاً أخرى من الدول الصناعية، وهكذا...

2- أن الأزمة ليست مالية فقط، بل هي اقتصادية في الأساس، لأنها أزمة إنتاج بالدرجة الأولى. فكما سنرى أن الإنتاج والتكنولوجيا الجديدة تعتبر محفزاً أساسياً للاستهلاك، وهناك قفزات للتوسع الرأسمالي. إن مساعدة الدول المتقدمة للدول النامية قد سببت الأزمة المالية، ولكنها أضعفت في نفس الوقت من اشتداد أزمة الإنتاج في العالم الغربي.

3- أثر تزايد الديون الخارجية في السبعينيات والثمانينيات، علي التبعية والتنمية الاقتصادية في البلاد النامية ومصر:

أثر الديون الخارجية علي اقتصاديات مصر والبلاد النامية بصفة عامة
وسنبحث:

أ- أثر الديون الخارجية للبلاد النامية. على عملية التنمية الاقتصادية.

ب- أثر تزايد الديون الخارجية لهذه البلاد، على زيادة تبعيتها الاقتصادية والمالية

للخارج.

ج- تأثير أزمة الركود التضخمي، على ديون مصر الخارجية.

د- حلول أزمة الديون الخارجية للدول النامية.

أ- أثر الديون الخارجية للبلاد النامية على عملية التنمية الاقتصادية

1- أثر الديون العامة الخارجية على فاعلية نقل الموارد الحقيقية للبلاد النامية:

إن ما تحصل عليه البلاد النامية بصفة عامة، ومنها مصر، من موارد أجنبية على اختلاف أنواعها، تدفع في مقابلها التزامات سنوية تتمثل فيما يعرف باسم مبالغ خدمة الديون الخارجية العامة. ويهنا هنا معرفة الأثر الذي تحدثه زيادة مدفوعات خدمة الديون، على الحجم الصافي للموارد الأجنبية المنقولة من البلاد المتقدمة إلى البلاد المتخلفة.

ويقول الدكتور رمزي زكي⁽¹⁾ أن مبالغ خدمة الديون الخارجية للبلاد النامية، التهمت النسبة الكبرى من القروض الثنائية والمتعددة الأطراف، مما يضعف بالتالي من عملية النقل الحقيقي للموارد الأجنبية إلى البلاد النامية، وبالتالي إضعاف فاعليتها على التنمية الاقتصادية بها.

ومن ناحية أخرى تظهر تحليلات الدكتور/ محمد محمود الإمام⁽²⁾، أن سعر

(1) د. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، الرؤية من العالم الثالث، القاهرة 1978، صص 362 - 363.

(2) د. محمد محمود الإمام، دور رؤوس الأموال الأجنبية في التنمية طويلة الأجل، مؤتمر الاقتصاديين الأول، القاهرة، 1976، ص 99.

الفائدة علي القروض، يجب أن تكون أقل من معدل النمو في الاقتصاد المقترض. وبعبارة أخرى فإن الاقتراض بسعر 7% مثلاً في دولة تنمو بمعدل 6%، ينتهي بالدول بعد سداد القروض إلي رأسمال قومي أقل مما لو لم تقترض إطلاقاً.

وبالنسبة للبلاد النامية فإنه طبقاً لتقديرات (بيير جاليه) بلغت القروض العامة التي قدمت إلي مجموعة البلاد النامية في شكل ثنائي أو متعدد الأطراف حوالي 4.850 مليار دولار في نهاية عام 1965. علي حين بلغت خدمة الدين 3.1 مليار دولار في نفس هذا العام. أي أن المبالغ التي خصصتها البلاد النامية لخدمة ديونها الخارجية العامة قد استنزفت حوالي 64%، من مجموع القروض العامة الجديدة، الثنائية والمتعددة الأطراف.

وتشير تقديرات أخرى إلي أن انتقال الموارد من البلاد النامية إلي البلاد المتقدمة، في شكل أرباح للاستثمارات وأقساط القروض وفوائدها كان يقارب ثلاثة أرباع مجموعة الموارد التي انتقلت إلي البلاد النامية من البلاد الرأسمالية تحت مختلف الأشكال وذلك في عام 1967. ويشير د. سمير أمين⁽¹⁾ إلي أنه خلال ما بين 65 - 1967 امتص مقدار ما خصص لخدمة الديون الحكومية 73%، من حجم ما وفد من قروض ومعونات حكومية جديدة إلي أفريقيا، و52% في شرق آسيا و 40% في جنوب آسيا والشرق الأدنى، و87% في أمريكا اللاتينية.

وتؤكد الأرقام في السبعينيات، أن فاعلية القروض والمنح التي تقدمها مجموعة الدول المتقدمة إلي مجموعة الدول النامية، تسير في اتجاه أسوأ. حيث أن المتوسط السنوي لجملة ما دفعته البلاد النامية لخدمة ديونها الخارجية بلغ 4.132 مليار دولار خلال الفترة من 65 - 1966، في حين أن متوسط ما تدفق من قروض خارجية

(1) د. سمير أمين، التطور اللامتكافئ، بيروت، ص 193 وما بعدها.

ومنح وشبه منح إلى هذه البلاد، قد وصل إلى 10.448 مليار دولار خلال هذه الفترة، ومعنى ذلك أن مدفوعات خدمة الديون الخارجية قد التهمت 39.5% من متوسط إجمالي القروض والمنح. وفي عام 1972 ارتفع هذا المتوسط ليصل إلى 46.3%. أما إذا قارنا صافي تحويلات الموارد (أي جملة القروض والمنح وشبه المنح ومدفوعات خدمة الديون) إلى إجمالي تدفق الموارد الأجنبية التي انسابت إلى البلاد النامية، فإن الصورة تزداد قتامة حيث كانت هذه النسبة 60.5% خلال الفترة 65 - 69 ثم انخفضت إلى 55.4% في عام 1972 وإلى 53.7% في عام 1973.

2- الاستثمارات الأجنبية الخاصة وتصدير الأرباح إلى الخارج:

وتزداد الصورة تعقيداً بإدخال التحويلات التي تجريها الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة لعوائدها التي تحصل عليها في البلاد النامية.

وبالنسبة لمصر فقد زادت تحويلات الأرباح للخارج زيادة كبيرة بينها الجدول

التالي

جدول ()

تحويلات الأرباح للخارج للاقتصاد المصري (مليون دولار)

1980	1979	1978	1977	
1260	948	392	219	تحويلات الأرباح للخارج

World Bank, " Arab Republic of Egypt, Recent Economic Developments and External Capital Requirements" , Report No. 3253. EGT, December 19.1980. P.38.

وبالتالي فقد زادت تحويلات الأرباح للخارج من 219 مليون دولار سنة 1977 إلي 1260 مليون دولار سنة 1980، أي حوالي ستة أضعاف.

وكذلك الحال في البلاد النامية الأخرى، فإن كثيراً من الدراسات تشير إلي أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة في البلاد النامية تحصل علي أرباح عالية جداً. وتزداد هذه الأرباح بصورة واضحة في المشروعات الأجنبية المشتغلة بعمليات استخراج وإنتاج المواد الاستخراجية (كالبترول والمعادن).

وطبقاً للدراسة التي نشرتها منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة UNCTAD، في الدورة الثالثة لانعقادها في مدينة سننجاو بشيلي إبريل / مايو 1972، نجد أن الأرباح التي حصلت عليها الاستثمارات الأجنبية في 80 دولة نامية قفزت من 3.5 مليار دولار في عام 1968 إلي 5.4 مليار دولار في عام 1969. ويتبين لنا أن الأرباح التي حولتها هذه الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلي الخارج تمثل حوالي 86% من متوسط صافي الموارد الأجنبية التي وفدت إلي البلاد النامية في هذه السنة في صورة قروض ومنح وشبه منح.

أي أن متوسط معدل الزيادة السنوي لنزوح الأرباح للخارج وصل بالنسبة لمجموعة هذه الدول، خلال هذه الفترة إلى 10.5%. وقد قدرت المنظمة أن الأرباح التي حققتها الاستثمارات الخاصة في البلاد البترولية، قد استأثرت بنسبة 67% من قيمة الأرباح المتحققة في جميع البلاد النامية في عام 1965.

وكان متوسط معدل النمو السنوي لها 9.5% خلال الفترة 65 - 1969. أما الأرباح التي حققتها الاستثمارات الخاصة في الدول غير البترولية، فقد كانت تنمو بمعدل سنوي يعادل 15%. وتبين أن مناطق الأرباح الممتازة في الدول المتخلفة تتمثل في دول أمريكا اللاتينية حيث وصلت الأرباح المتحققة بها إلى 40%، من جملة الأرباح التي استنزفت من البلاد المتخلفة، يليها في ذلك منطقة الشرق الأوسط (36%)، ثم يأتي بعد ذلك في المرتبة الدول الأفريقية الآسيوية. والنتيجة النهائية والتي تشير إليها بعض التقديرات التي نشرتها منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى أن ما ينساب من موارد وطنية في صورة أرباح محولة للاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى الخارج، يزيد بشكل واضح عما يتدفق من استثمارات أجنبية خاصة إلى هذه البلدان.

ب- أثر تزايد الديون الخارجية علي زيادة التبعية الاقتصادية والمالية للخارج:

هناك مؤشرات تدل علي أن زيادة اعتماد البلاد النامية علي العالم الخارجي، خاصة في التمويل، قد أدت إلي زيادة تبعية البلاد النامية للعالم الخارجي، ومؤشراتها هي:

1- ارتفاع نسبة الديون الخارجية إلي الناتج المحلي:

نجد أن هناك دولاً نامية تجاوزت الديون الخارجية لها إجمالي الناتج المحلي فيها، مثل مصر حيث بلغت 102% سنة 1981. ودلالة هذه النسبة المرتفعة للديون الخارجية في إجمالي الناتج المحلي بالبلاد النامية عامة، إنما تعبر عن مدي تزايد اعتماد هذه الدول علي التمويل الخارجي في تنفيذ مشروعات التنمية وعلاج بعض المشاكل الاقتصادية الملحة مثل تمويل الواردات من السلع الغذائية وغير ذلك.

وفي ظل هذه المديونية المتزايدة، أصبحت هذه الدول، مجبرة علي أن تحول بشكل منتظم أجزاء معتبرة من ناتجها القومي للدول والمنظمات الدائنة وفاء لالتزاماتها الخارجية. ويذكر هنا أن إجمالي خدمة الديون لمصر سنة 1981 بلغ 3344 مليون دولار بنسبة 19% من الناتج المحلي لكل سنة⁽¹⁾.

2- زيادة التعامل التجاري مع مناطق ودول معينة:

تؤثر القروض الخارجية في هيكل التوزيع الجغرافي للدول المدينة، وذلك من خلال الأثر الذي تحدثه زيادة الواردات السلعية والخدمية من البلد الأجنبي الذي عقدت الدولة معه القروض. كما يتم ذلك التأثير أيضاً من خلال زيادة صادرات الدولة المدينة إلي البلد الدائن، حيث تبدأ عملية السداد لأقساط القروض والفوائد.

ولا شك أن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للدول النامية غير متكافئ. ذلك أن حوالي 75% من هذه التجارة، إنما تتم مع الدول الرأسمالية المتقدمة، وحوالي 5% مع الدول الاشتراكية و 20% فيما بين الدول النامية نفسها.

وهذا التوزيع اللامتكافئ لاتجاهات صادرات وواردات الدول النامية، إنما يعكس

(1) د. رمزي ذكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث - القاهرة 1978.

التبعية الاقتصادية من خلال فرض نوع معين من تقسيم العمل الدولي، بحيث أصبحت تلك الدول منتجة ومصدرة للمواد الخام الأولية، ومستوردة للسلع الصناعية من الدول المتقدمة. أما بعض الدول النامية التي تزايد تعاملها مع مجموعة الدول الاشتراكية في مجال الاقتراض الخارجي (مثل الهند وباكستان ومصر)، فقد أدى هذا التعامل إلى زيادة واضحة في حجم التبادل التجاري مع الدول الاشتراكية.

3- الخضوع لتوجيهات المنظمات الدولية:

مع تزايد مديونية مجموعة واسعة من الدول النامية، فلقد أعطي ذلك الفرصة للدول الدائنة والمؤسسات الدولية المالية لكي تهدد استقلالها الاقتصادي وذلك عن طريق محاولتها فرض ما تراه مناسباً لخلق حالة للاستقرار والتوازن في الدولة النامية لضمان تسديد هذه الديون.

فحينما تلجأ الدول النامية إلى صندوق النقد الدولي، للاستعانة به في مواجهة العجز الحادث في موازين مدفوعاتها، فإنها تستطيع أن تقترض مبلغاً يصل إلى 25% من نصيبها في أرصده، وهو ما يقابل حصة الدولة من الذهب بالصندوق. أما إذا رغبت الدولة أن تسحب أكثر من ذلك فعليها تبرير طلبها، وأن تبدي استعدادها للصندوق بالتعاون معه في رسم السياسات الاقتصادية والمالية الكفيلة بالقضاء على هذا العجز.

ج- تأثير أزمة الركود التضخمي، على ديون مصر الخارجية:

لا شك أن أهم التطورات العالمية على ديون مصر الخارجية في السبعينيات هو هل أفاد التضخم العالمي مصر من حيث تخفيف أعباء هذه الديون، أم ألحق بها الضرر وكيف يمكن تقدير ذلك؟

1- حساب الأرباح والخسائر الرأسمالية للديون والاحتياطات الخارجية:

والطريق لتقدير ذلك هي حساب الفرق بين الأرباح الرأسمالية التي تتمثل في الانخفاض الذي طرأ على قيمة الديون الخارجية نتيجة لهذه الديون، وبين الخسائر الرأسمالية التي نجمت عن تخفيض القيمة الحقيقية للاحتياطيات الدولية التي يملكها الاقتصاد القومي.

وقد حسب د. رمزي ذكي⁽¹⁾ معدلاً مقبولاً للتدهور الذي طرأ على قيمة الدولار الأمريكي خلال السبعينيات، وتبين أن متوسط معدل التدهور السنوي لسعر الصرف للدولار الأمريكي تجاه العملات الأوروبية والين الياباني، خلال الفترة من 1970 حتي نوفمبر 1979 تبين أنه في حدود 4% سنوياً.

وقد أعتمد د. رمزي ذكي على بيانات البنك الدولي، رغم أنها لا تعكس حجم هذه الديون كاملة، ولا تغطي فترة السبعينيات كلها، ويتضح الآتي:

أن أثر التضخم العالمي على مديونية مصر الخارجية، طبقاً لمنهج الأرباح والخسائر الرأسمالية في الديون والاحتياطيات، هو أثر إيجابي للغاية نظراً لضخامة ديون مصر الخارجية إذا ما قورنت بحجم ما تملكه من احتياطيات دولية. وقد بلغ مجموع التأثير الصافي (أي المكاسب ناقصاً الخسارة) في الفترة محل البحث حوالي (1268) مليون دولار أي أن قيمة ديوننا الخارجية التي تكونت في هذه الفترة نقصت بهذا القدر نتيجة للتدهور الذي طرأ على قيمة الدولار الأمريكي.

2- تأثير التضخم العالمي على معدل التبادل الدولي لمصر:

الحق التضخم الذي شهده العالم في السبعينيات الضرر بالاقتصاد المصري. إذ

(1) د. رمزي ذكي، المؤتمر الخامس للاقتصاديين، ص 10.

حققت تجارتنا الخارجية من جراء الارتفاع العام في الأسعار العالمية خسائر مؤكدة. من الناحية الكمية، نجد أن الارتفاع الذي طرأ على أسعار صادراتنا (70 - 1977) قد أدى إلي تحقيق مكاسب تقدر بنحو 818 مليون جنية مصري. أما واردتنا السلعية فقد حققت خسارة إجمالية تقدر بنحو (1854) مليون جنية مصري خلال نفس الفترة نتيجة لاتجاه الأسعار العالمية نحو الارتفاع.

ولما كان مجموع المكاسب التي تحققت من صادراتنا السلعية (= 818 مليون ج.م) أقل من مجموع الخسائر في وارداتنا السلعية (= 1854 مليون ج.م) يتبع ذلك أن صافي الخسائر التي حققتها تجارة السلع المنظورة قد بلغت حوالي (1036) مليون جنية خلال الفترة محل البحث.

3- تأثير التضخم العالمي علي عجز ميزان المدفوعات المصري:

لمعالجة مدي تأثير التضخم العالمي علي زيادة مديونية مصر الخارجية، في فترة السبعينيات من القرن العشرين، لابد من دراسة المتغيرات الاقتصادية والمالية لمصر من عام 1971 حتى عام 1977.

ولما كانت ديون مصر الخارجية القائمة في سنة 1971 قد بلغت 2265 مليون دولار بينما وصلت إلي 8107 مليون دولار في عام 1977، فإنها بذلك تكون قد زادت بحوالي 5843 مليون دولار خلال هذه الفترة، أي زادت بمعدل 3.6 ضعفاً خلال تلك الفترة.

أما خسائرنا في التجارة الخارجية نتيجة التضخم العالمي فقد بلغت حوالي 1481 مليون دولار. مما يعني أن التضخم العالمي، وما تمخض عنه من خسائر في

تجارتنا الخارجية، مثل حوالي ربع 25% ديوننا الخارجية التي حصلنا عليها خلال نفس الفترة.

ولما كان العجز بالحساب الجاري في ميزان المدفوعات قد عولج أساساً، في ظل الظروف التي مر بها الاقتصاد المصري في السبعينيات، عن طريق الاقتراض الخارجي فإننا يمكن أن نستنتج من ذلك أن التضخم العالمي الذي حدث خلال هذه الفترة، قد ساهم في زيادة مديونية مصر الخارجية بنسبة 25% في المتوسط سنوياً.

4- تأثير التضخم العالمي علي شروط الاقتراض الخارجي لمصر:

كان من جراء التضخم العالمي في السبعينيات، أن تعقدت شروط الاقتراض الخارجي، لمجموعة الدول المتخلفة من مختلف أسواق رأس المال العالمية. ويصدق ذلك علي القروض الثنائية والمتعددة الأطراف والقروض الخارجية الخاصة القصيرة الأجل الممثلة في الاقتراض، من البنوك الأجنبية التجارية، وتسهيلات الموردين وأسواق السندات العالمية. وهو أمر طبيعي في ظل التضخم حيث يتورط الدائنون تجاه الانخفاض الذي يطرأ علي القيمة المتوقعة للنقود في المستقبل، مما يدفعهم إلي رفع سعر الفائدة، والعمل علي تخفيض مدة القرض وتقليل سنوات السماح.

وقد ارتفع متوسط سعر الفائدة للاقتراض الخارجي للدول المتخلفة من 5.3% في عام 1970، إلي 6.8% في عام 1976. كما أنخفض متوسط مدة القرض من 19.3 إلي 14.5 في نفس الأعوام، وانخفضت فترة السماح من 5.2 سنوات إلي 4.3 سنوات علي التوالي. وكان من نتيجة ذلك أن انخفضت نسبة عنصر المنحة Grant Element في القرض من 31% في عام 1970، إلي 18% في عام 1976.

والخلاصة، أن موجة التضخم العالمي التي اجتاحت العالم ومصر في

السبعينيات وأن كانت قد حققت لمصر ارباحاً رأسمالية من خلال تخفيض القيمة الحقيقية لديون مصر إلا أن هذه الأرباح تلاشت أمام الآثار السلبية، والخسائر التي سببها التضخم العالمي للاقتصاد المصري والتي عدلت في تدهور معه التبادل الخارجي وزيادة العجز بالحساب التجاري وبالتالي تزايد الحاجة للاقتراض الخارجي فضلاً عن اتجاه سعر الفائدة للاقتراض الخارجي نحو الارتفاع.

د- حلول أزمة الديون الخارجية للدول النامية:

يضع صندوق النقد الدولي لحل أزمة الديون الخارجية للدول النامية (وصفة) صارمة. إذ أنه قرر في عام 1984 تقديم قرض عاجل للمكسيك يقدر بحوالي 4 مليارات أخرى، لمواجهة الانهيار الخطير في الوضع الاقتصادي للمكسيك. ويمقتضي هذا القرض تعهدت المكسيك للبنك بأن تضع الخطط الخاصة بخفض إجمالي العجز الذي تعانيه ميزانيتها من 6.5 مليار دولار إلي 4.2 مليار دولار. وخفض معدلات التضخم السنوي الذي وصل عام 1983 إلي 100% بنسبة النصف تقريباً.

وتعهدت المكسيك بإلغاء الدعم، الذي تقدمه إلي مؤسسات القطاع العام، أو تقليلها مع تجميد الأجور والتوظيف، ووقف الاستثمارات في مشروعات الإنفاق العام والخدمات، كنهج جديد في سياستها الاقتصادية النقدية. وكل ذلك أدي إلي خفض الناتج القومي للمكسيك بـ 5% للعام 1983. وهكذا فإن مستوي معيشة 75 مليون نسمة قلت بنسبة 8% أو 9%. وتلك هي (وصفة) صندوق النقد الدولي للتقليل أو التخلص من الديون الخارجية.

ولكن نجد أن حل أزمة الديون الخارجية للدول النامية يرتكز علي شقين:

1- حدوث تحول في الاقتصاد العالمي نحو الانتعاش:

ذلك أن ازدياد نمو الدول الصناعية، وزوال الكساد، وزوال الدعوة للحماية الجمركية، وازدياد الطلب علي منتجات الدول المتقدمة، هو ما يحسّن من اقتصاديات الدول النامية، ويجعل الأسهل لها أن تدفع قروضها في الوقت المحدد بالكامل. كذلك فإن انخفاض أسعار الفائدة يساعد علي النمو والانتعاش في الدول الصناعية، مما يزيد طلبها علي منتجات الدول النامية. كما أن انخفاض أسعار الفائدة يعني انخفاض تكلفة القروض الجديدة التي تعقدها الدول النامية.

2- إصلاح النظام النقدي العالمي ومؤسساته:

يتطلب الأمر إصلاح النظام المالي العالمي، وخاصة المؤسسات العالمية القائمة عليه، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. حيث يعتقد بعض الخبراء، أن العالم في حاجة إلي منظمة جديدة لمساعدة الدول المقترضة. وتركزت المناقشات في كيف تزيد الاقتصاديات المتقدمة في العالم من قروضها القصيرة الأجل للدول النامية؟ وكيف يمكن مساعدة صندوق النقد الدولي في هذا الصدد؟ حيث يحتاج صندوق النقد الدولي لأموال جديدة إذ إن موارده قد استهلكت بواسطة معاملاته خاصة مع المكسيك والبرازيل وباقي دول العالم.

نعمل فيما يلي ملخص مسار أزمة الركود التضخمي في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين في التالي⁽¹⁾:

1- نهاية التراكم المالي للسنوات الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين في الدول الرأسمالية، وانخفاض معدلات الربحية.

2- نمو الصادرات والبحث عن منافذ خارجية والاستثمار بالخارج، وتصاعد المنافسة بين الدول الصناعية.

(1) انظر Michel Beaud مرجع سابق صص 303 - 304.

- 3- أزمة الدولار وفك ارتباطه بالذهب عام 1971.
- 4- تخفيض قيمة الدولار الأمريكي ورفع أسعار البترول.
- 5- رفع أسعار السلع الصناعية والسلاح لاستعادة جزء من رؤوس الأموال الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول.
- 6- المطالبة بنظام عالمي جديد، وظهور إرادة لدى دول العالم الثالث للتصنيع.

الفصل الثالث

نهضة آسيا وأزمة 1997 الاقتصادية والمالية

مقدمة عن نجاح النمور الآسيوية.

أولاً: إنجازات النمور الآسيوية قبل أزمة 1997.

ثانياً: أثر البيئة والسياسات الاقتصادية في نجاح دول شرق آسيا.

ثالثاً: أزمة النمور الآسيوية من عام 1997.

رابعاً: دروس مستفادة لمصر من أزمة النمور الآسيوية.

مقدمة عن نجاح النور الآسيوية:

كان النمو الاقتصادي لعدة عقود في آسيا ككل، قوياً ورائعاً، وتضم الاقتصاديات الصاعدة في آسيا، كلاً من الصين وهونج كونج وكوريا وسنغافورة وتايوان والهند وماليزيا والفلبين واندونيسيا وتايلاند وفيتنام.

فقد أنخفض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع في شرق آسيا بين 1980 و 2001، بأكثر من 400 مليون شخص، في الصين خصوصاً. ولكن مازال متوسط مستويات الدخل في آسيا النامية ككل أقل كثيراً من مستويات الدخل في مناطق أخرى.

ونركز هنا علي الأسئلة التالية:

إلي أي حد تتبع آسيا الصاعدة، مسار التنمية الذي بدأته اليابان ثم الاقتصاديات الصناعية الحديثة فيما بعد؟ وهل هناك اختلافات بين آسيا ومناطق العالم الأخرى؟⁽¹⁾

وتمثل آسيا منطقة كبيرة نسبياً من العالم، من حيث المساحة والعدد والتراث الثقافي. بما فيه من تقاليد تقديس العمل ووجود دافع ذاتي للتقدم خاصة في اليابان والصين. إلي جانب علو قيمة العلم ووجود حافز ذاتي لزيادة الإنتاجية.

(1) تصنيف الاقتصادات الصاعدة في العالم:

- آسيا - الصين ومنطقة هونج كونج والهند واندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين وتايوان وتايلاند.
 - أمريكا اللاتينية: البرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو.
 - أخرى: التشيك - مصر - المجر - إسرائيل والمغرب وبولندا وروسيا والسعودية وجنوب أفريقيا وتركيا.
 - الاقتصادات المتقدمة: هي استراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وآيسلندا وأيرلندا وإيطاليا والنرويج والبرتغال وأسبانيا والسويد وسويسرا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.
- انظر: IMF آفاق الاقتصاد العالمي - أكتوبر 2010. الإطار (1 - 1) ص ص 13 - 14.

وكانت بداية هذا التقدم في اليابان أولاً، بوقوع ثورة الميجي عام 1865. ثم في الصين الشعبية بانتصار الثورة الاشتراكية عام 1949. وحلول رأس المال الأمريكي محل رأس المال البريطاني، لدعم برامج الدول التي أصبحت النور الآسيوية، لتمثل نماذج تقدم لسكان المنطقة، خشية اتباعها النموذج الصيني.

هذا إلي جانب وجود الأيدي العاملة الوفيرة والرخيصة والسوق الهائلة، خاصة في الصين (أكثر من 1300 مليون نسمة) وكذلك الهند (حوالي 1200 مليون نسمة).

وقد ساد المنطقة أولاً إصلاح زراعي واسع، وبناء صناعي يعتمد علي إحلال الواردات، قبل بناء النمط الصناعي من أجل التصدير، مع الاهتمام بسلع الأجور، والاحتفاظ بها رخيصة نسبياً، كأساس لكل توسع اقتصادي، مما جعل الأيدي العاملة رخيصة، وتمثل سوقاً نمطية أفقية هائلة.

وهناك أساساً نموذجين في آسيا للتنمية:

(1) النموذج الياباني في التنمية:

كان لليابان هدف هو تحقيق أكبر نصيب ممكن من الأسواق العالمية، وأن تصبح القوة الاقتصادية الرئيسية في العالم، وأن تحقق أكبر قدر من الأرباح والأجور.

وتعد المنتجات اليابانية أرخص ب 40% عن مثيلتها في الولايات المتحدة. وتدخر اليابان وتستثمر 35% من ناتجها القومي، مقارنة ب 17% في الولايات المتحدة، وفي أوائل التسعينيات من القرن الماضي، نجد أن هناك من بين أكبر 50 شركة في العالم حسب حجم المبيعات، نجد بينها 17 شركة أمريكية، و 10 شركات يابانية و 6 شركات ألمانية، و 5 شركات بريطانية. وحسب حجم الأصول، نجد أن

تسعة من أكبر عشرة بنوك في العالم هي بنوك يابانية، ولا يوجد بينها بنك أمريكي. وأن أكثر 9 من شركات الخدمات المتنوعة هي شركات يابانية. أما الشركة العاشرة AT&T فهي أمريكية وبالنسبة للأرباح بالنسبة للدولار من الأصول، نجد أن معدل العائد الأمريكي هو 3% أما معدل عائد المؤسسات اليابانية فتساوي 0.7%⁽¹⁾.

وكانت إستراتيجية الحكومة اليابانية - هي التركيز علي الصناعات ذات مرونة الدخل العالية للطلب، وذات معدلات النمو العالية في الإنتاجية، وعندما يتحقق معدل إنتاجية عالي، يمكن أن ترتفع الأجور بسرعة، حتي وإن انخفضت أسعار المنتجات في التسعينيات من القرن العشرين كانت هناك سبع صناعات يابانية تلبى تلك المعايير، وهي الالكترونيات الدقيقة والصناعات الجديدة لعلم المواد، والتكنولوجيا الحيوية، والاتصالات، وصناعة الطائرات المعدنية، وأجهزة الروبوت، وماكينات القطع والتشكيل، والحاسبات الآلية والبرامج.

وتزيد الحكومة اليابانية في تعجيل النمو الاقتصادي، عن طريق زيادة الاستثمارات في المصانع والمعدات، والمهارات والبنية الأساسية، والبحث والتطوير، وبناء مرافق إنتاجية خاصة خلال فترات الكساد. وعندما كانت المؤسسات الأمريكية المنافسة تتوقف عن البناء، أعطي ذلك اليابان القدرة علي خدمة الطلبات خلال فترة الرخاء الدوري التالية، التي لا يمكن أن تلبّيها المؤسسات الحكومية.

وقامت إستراتيجية اليابان في تسعينيات القرن العشرين، علي تدعيم أسس النمو الاقتصادي طويل الأجل، ببناء بنية أساسية عامة أفضل، وبناء بنية أساسية صناعية مرنة، وتحسين الموارد الرأسمالية والبشرية، وعلي الرغم من تحول الاقتصاد

(1) ليستر نارو، الصراع علي القمة، مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة : أحمد فؤاد بلع،

عالم المعرفة (204) - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت - ديسمبر 1995. صص 139

الياباني إلي مجال الخدمات، إلا أن الصناعة التحويلية لازالت جوهرية للابتكار التكنولوجي والنمو.

وبعد أربعة عقود من النمو السريع، دخل الاقتصاد الياباني في مرحلة كساد في تسعينيات القرن الماضي، في أعقاب انفجار فقاعة أسعار الأصول، وكانت نتائج الإصلاحات الهيكلية والتعميق الرأسمالي والتغير التقني، المرتبط بعوامل الإنتاج في بدايات القرن 21 باليابان كالتالي:

- أرتفع نمو الناتج أقل من 1% في السنة في نهاية تسعينيات القرن العشرين إلي أكثر من 1.5% عام 2005.

- ارتفاع نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، من أقل من 0.25% في 1998 إلي 1.25% في عام 2005.

- يشكل النمو في الرأسمال القومي حالياً 0.5% من نمو الناتج الكلي.

- واصلت مدخلات العمل مساهمتها في نمو الناتج، برغبة تقلص أعداد السكان في سن العمل، واستقرار معدل مشاركة القوة العاملة وزيادة البطالة البنوية.

ويرجع الانتعاش في الاقتصاد الياباني خاصة في الصناعات التحويلية إلي :

- بلغ نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية، بين عامي 2000 و 2004، 3.75% سنويًا بعد أن كان صفرًا بين 1995، 1999.

- وتركز النمو خاصة في قطاعات تكنولوجيا المعلومات مثل الماكينات والمعدات والإمدادات الكهربائية وأجهزة القياس بالغة الدقة.

- ارتفع نمو الإنتاجية لعوامل الإنتاج في العقارات، إلي 0.5% خلال 2000 - 2004.

2- وكان النموذج الآخر في النمو في آسيا هو نموذج الصين:

حيث بدأت الدولة سياسة إحلال الواردات، ثم التوجه نحو الصادرات بالاعتماد علي اقتصاديات السوق الاشتراكي، بدولة تقود التنمية، ثم بدأت سياسة إنشاء المناطق الحرة ودخول رؤوس الأموال مع رقابة الدولة علي الأسعار والتركيز علي استخدام الأيدي العاملة الوفيرة والرخيصة. وقام التخطيط في الصين علي أساس أن الطلب يحدده السوق، وأن العرض تحدده الخطة. وبالتالي جمعت بين قواعد السوق والتخطيط، مع إدارة جيدة، وتنظيم دخول رؤوس الأموال الأجنبية للصين. وبدأت الصين انطلاقتها عند مستويات دخل أدني من مستويات الدخل في اليابان مثلاً. وكان التوسع السريع في تجارة الصين الخارجي لها، خلال العقد من 1996-2006.

وكانت السياسات الاقتصادية في آسيا بصفة عامة، أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في نمو ونجاح آسيا فقد اتسمت علي مدى عقود في بيئة اقتصادية كلية مستقرة عموماً. وكان التضخم محكوماً باستثناء عند صدمات أسعار البترول، والأزمة الآسيوية في 1997. وعامة ارتفع دخل الفرد الحقيقي في آسيا بمقدار سبعة أضعاف، في الفترة بين 1950 - 2005. وخلال الفترة من 1970 - 2005 ازدادت حصة آسيا من التجارة العالمية بأكثر من الضعف.

ولكن مازال هناك شوطاً كبيراً أمام بلاد آسيا النامية، لكي تقترب من المستويات في الدخل والنمو، مع الاقتصاديات المتقدم. وهناك 700 مليون آسيوي، أو 20% من إجمالي السكان لا يزالوا يعيشون في فقر مدقع، ومنهم نسبة كبيرة في المناطق الريفية. وكان عدم التجانس داخل آسيا مازال كبيراً، بين الدول، وبين المناطق داخل تلك الحدود.

وهناك فوارق في النمو خلال الفترة من 1970 إلى 2005 في آسيا، كانت مستحثة أساساً بإنتاجية العمالة، والتي يمكن تحليلها إلى:

(أ) التعمق الرأسمالي - أي زيادة رأس المال المادي للعامل الواحد.

(ب) جودة العمالة المتزايدة.

(ج) الإنتاجية الكلية المتناسبة لعوامل الإنتاج.

وقد تمتعت آسيا خلال الفترة 1970 - 2005 بتراكم لرأس المال المادي، ونمو للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بوتيرة أسرع من الاقتصادات النامية الأخرى. وترجع ملاحظة آسيا للاقتصادات المتقدمة بالدرجة الأولى إلى تراكم رأس المال. حيث ساهم تراكم رأس المال المادي بما يتراوح بين 1.75% - ثلاث نقاط مئوية في النمو، في البلاد الآسيوية سريعة النمو، بقدر كبير عن المعدل في المناطق الأخرى.

وكان ارتفاع مستويات التعليم عاملاً مهماً حيث حفز النمو الآسيوي بمقدار 0.5% ونقطة مئوية. وساهمت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بما يتراوح بين 0.75% إلى 2 نقطة مئوية، في النمو في الهند واليابان والاقتصادات الصناعية الجديدة وتايوان.

وتحقق آسيا حالياً حصة كبيرة نسبياً من القيمة المضافة في الصناعة، وحصة منخفضة في الخدمات، وحصة العمالة في الزراعة في آسيا بوجه عام أو في الصين والهند بوجه خاص، أعلى كثيراً، مع حصة أقل في الخدمات. كما أن الإنتاجية الزراعية منخفضة نسبياً في آسيا النامية. وعلي النقيض، نجد أن مستويات الإنتاجية مرتفعة نسبياً في الصناعة في الصين وبلدان آسيا الأربعة، (هونج كونج وكوريا وسنغافورة وتايوان) وفي الخدمات في الهند.

وقد انخفضت الأهمية النسبية للزراعة بشدة في آسيا، خلال العقود الثلاثة الماضية، رغم أنها لازالت كبيرة، وكان التحول كبيراً في الصين وبلدان آسيا الأخرى. حيث شكلت الزراعة حوالي ثلث اقتصاديات كوريا وتايوان في عقد السبعينيات من القرن الماضي، ولكن أقل من العُشر بحلول عقد الثمانينيات من ذلك القرن. وإنتاجية الزراعة في آسيا قليلة، ونتيجة لذلك كان التحول من الزراعة إلي الصناعة والخدمات له أثر كبير علي مستويات الإنتاجية بين القطاعات مع مرور الزمن.

وفي الفترة من 1989 - 2005، ومع زيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ فبلغ أثره علي النمو المتوسط 0.5 نقطة مئوية، في البلاد الصناعية الجديدة والصين. وقد حققت الصناعة في آسيا ككل أعلى معدل نمو للإنتاجية، باستثناء الهند. حيث نمت إنتاجية قطاع الخدمات بسرعة أكبر بسبب التقدم في تكنولوجيا الاتصال. وقد تجاوز نمو الإنتاجية في آسيا في الصناعة والخدمات نموها في مناطق أخرى من العالم. وقد استفادت آسيا، بقدر كبير علي مدي العقود الثلاثة قبل أزمة 1997 من التحولات القطاعية، وخاصة في الصين.

أولاً: إنجازات النمو الآسيوية قبل أزمة 1997:

ونعالج الآن إنجازات النمو الآسيوية قبل أزمة 1997. وتفوق نسب النمو فيها والإقلال من الفقر ودور الدولة

1- تفوق نسب النمو الاقتصادي:

تفوق معدلات نمو الدول في شرق آسيا، المعدلات المتوسطة لنمو دول منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، ويوجد - كما قلنا - نموذجين للتنمية في آسيا.

(أ) نموذج دول النمر الآسيوية بالاعتماد علي اقتصاد السوق.

(ب) نموذج السوق الاشتراكي في الصين.

وتجاوز معدل نمو نصيب الفرد لدول آسيا ذات اقتصاد السوق - وفي الفترة من 1965 - 1990 قبل الأزمة معدل 6%، 5.5% في دول شرق آسيا، بالمقارنة بـ 2% في الشرق الأوسط والبحر المتوسط، 2.5% في دول منظمة التعاون والتنمية. 2% لدول أمريكا اللاتينية، وما يقرب من الصفر في دول أفريقيا وجنوب الصحراء.

وفي عام 1960 كان يطلق علي كوريا أنها حالة ميئوس منها Korea is a Hopeless Case، ثم فجأة في منتصف الستينيات انطلقت بقوة، وخاصة دور الدولة في التصنيع والتنمية، حيث اتبعت أولاً سياسة إحلال الواردات ثم التوجه إلي التصدير، مع مساعدة الصناعات المخصصة للتصدير خاصة المنسوجات والكيماويات والبتروكيماويات والصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب وبناء السفن.

2- العدالة الاجتماعية والتقليل من الفقر:

والإنجاز الثاني لدول تلك المنطقة هو التقليل من الفقر والعدالة الاجتماعية. وتذكر الإحصاءات أن عدد السكان الفقراء تحت خط الفقر في آسيا قد أنخفض عددهم من 716 مليون عام 1955 إلي 524 مليون عام 1985 بنسبة 37% من إجمالي السكان ثم أصبحوا 345 مليون عام 1995 بنسبة 21% من إجمالي السكان.

وفي ماليزيا أصبح الـ 20% الأعلى دخلاً ينالون 53% من الدخل القومي و 20% الأفقر من السكان ينالون 4.6%. وبلغت نسبة الفقراء من إجمالي السكان

(أقل من دولار في اليوم) عام 1995 - 14.5% في اندونيسيا، و 5.6% في ماليزيا.

وفي اندونيسيا مثلاً انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الفترة ما بين عامي 1970 - 1990 من 56% إلى 15%. كما تحسنت المؤشرات الاجتماعية الأخرى، وإن تأثرت اعتماداتها بسبب الأزمة الآسيوية وكان البرنامج يوزع ما قيمته 200 مليون دولار في السنة على 20 ألف قرية، تمثل الثلث الأفقر في الفري الاندونيسية. كما أعيد توطين 750 ألف أسرة تضم أكثر من 3.6 مليون نسمة من جزيرة جاوة إلى جزر أخرى أقل ازدحاماً بالسكان. إلى جانب وجود برامج أخرى إصلاحية لتوفير الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية للأحياء المكتظة بالسكان والمنخفضة الدخل.

كما تحسنت في هذه الدول مجموعة كبيرة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية مثل التعليم وملكية الأجهزة المنزلية.

3- دور الدولة في النهوض الاقتصادي في آسيا:

برز في نموذج دول نمور آسيا، دور الدولة التنموية. أي أن الدولة لا يقتصر دورها على الرقابة والتصحيح، وإنما أمتد إلى نواحي عديدة، منها دعم القطاع العام، واتخاذ سياسات اقتصادية سليمة، ودعمًا للصناعات المحلية، ومراعاة البعد الاجتماعي، والاعتماد على نقل التكنولوجيا من الخارج والتمتع بمزايا الإنتاج الكبير. وتصدير السلع عالية التكنولوجيا لدول عالية الدخل.

ومهام الدولة في التنمية الاقتصادية يمكن تلخيصها في ثلاث حالات:

أ- مهام الحد الأدنى:

- توفير الخدمات العامة والدفاع، وإشاعة القانون والنظام، وصيانة حقوق الملكية، وإدارة الاقتصاد الكلي.

- حماية الفقراء.

ب- مهام متوسطة:

- مواجهة العوامل الخارجية.

- حماية البيئة

- تنظيم ومكافحة الاحتكار والمرافق العامة.

- دقة المعلومات، وحماية المستهلكين.

- توفير التأمين الاجتماعي والمعاشات والتأمين ضد البطالة.

ج- مهام كبيرة للدولة:

- تعزيز النشاط الخاص وتعزيز الأسواق.

- إعادة توزيع الدخل والثروة.

وقد حافظت بلدان شرق وجنوب شرق آسيا علي معدل نمو اقتصادي عالي علي مدى عقود، إلي جانب توزيع متساو نسبي للدخل. وقد زاد معدل النمو إلي معدلات عالية، في معظم السنوات منذ عام 1990، وانخفض فيها معدلات الفقر إلي النصف، وتنامت صادرات تلك البلدان من المنتجات العالية التقنية بمعدل وصل إلي 30% سنوياً، خلال الفترة ما بين عامي 1985 - 1997، عام الأزمة الآسيوية⁽¹⁾.

(1) انظر: دول التنمية بقلم ماثيو لكوود - ترجمة جمال صالح خضر أبو ناصر، مراجعة: د. إيهاب عبد الرحيم

محمد، عن States of Development نشرت في مجلة Prospect Magazine، عدد نوفمبر -

2005 - مجلة الثقافة العالمية (156) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت - السنة السابعة

وكان النجاح في آسيا معتمداً علي الدولة. وقد جعلت دولة التنمية الرأسمالية الشرق آسيوية من النمو والإنتاج والمنافسة أولوية لها. وتلك الدول التنموية ملتزمة برأسمالية السوق مع التشاور مع القطاع الخاص. ويقوم توجيه السوق بواسطة آليات البيروقراطيين الاقتصاديين، وحسب المصالح الوطنية. كما كان هناك استثمار كبير في مجال التعليم والتدريب.

وقد كان نفوذ اليابان كقوة استعمارية سابقة كبيراً، وابتاعها للمثال الياباني، قامت كلاً من كوريا وتايوان بتثبيت الأسعار، وتقنين معدلات صرف العملات الأجنبية، مع فرض رسوم جمركية، وتحديد الحصص النسبية والقيود علي امتلاك الأجانب للأسهم.

ثانياً: أثر البيئة والسياسات الاقتصادية في نجاح دول شرق آسيا:

كان التراكم الرأسمالي الفائق، مسئولاً عن الجانب الأكبر للنمو في الاقتصاديات الآسيوية مرتفعة الأداء. وكان الاستثمار المحلي والخارجي، مقترناً برأس المال البشري هما المحركين الرئيسيين للنمو. وزادت المدخرات المالية المحلية، كما نمت الزراعة سريعاً، مع تضاؤل أهميتها النسبية. وقد نمت الصادرات الصناعية بسرعة بالغة، وانخفضت معدلات نمو السكان. مما أدي إلي نمو سريع في متوسط استهلاك الفرد والادخار، مع النمو المرتفع في الإنتاجية.

واستفادت اقتصاديات شرق آسيا من أنها بدأت من نقطة متقدمة، من حيث التعليم وأنظمة الإدارة المحلية. كما أن إدارة الاقتصاد الكلي كانت جيدة بشكل غير عادي، مما وفر بيئة مستقرة لازمة للاستثمار الخاص والتي اعتمدت علي زيادة

مستويات المدخرات المالية، كما أدت سياسات التعليم إلي تحقيق زيادات سريعة في قوة العمل ومهاراتها.

وركزت السياسات الزراعية علي النمو في الإنتاجية، ولم تفرض الضرائب بشكل زائد علي الاقتصاد الريفي، وقادت الحكومات تنظيم النسل. كما احتفظت الاقتصاديات الآسيوية بمستويات التشوهات السعرية داخل حدود معقولة وكانت منفتحة أمام الأفكار والتكنولوجيا الأجنبية.

وكان هناك تدخل حكومي اقتصادي لتنشيط التنمية. وأخذت التدخلات أشكالاً كثيرة منها الائتمان المدعوم، والموجه بصناعات مختارة، ومعدلات الفوائد المنخفضة. مما أدي لحماية البدائل المحلية للواردات، ودعم الصناعات المتعثرة، وإنشاء البنوك الحكومية، ومساندتها مالياً، واستثمار المال العام في البحوث التطبيقية. وتحدد الأهداف التصديرية علي مستوى الشركة، والصناعة، وتنمية مؤسسات تسويق الصادرات أو المشاركة الواسعة في المعلومات فيما بين القطاعين العام والخاص.

وكانت السياسات الاقتصادية هي العوامل الحاسمة في تحقيق الأداء المرتفع لدول شرق آسيا.

وهناك ثلاث تفسيرات لأسباب نجاح الاقتصاديات الآسيوية مرتفعة الأداء:

1- التفسير الأول: يقوم أنها كانت أفضل من غيرها، في توفير بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي. وأن توجهاتها نحو التجارة الدولية، وعدم وجود قيود سعريه، أدي إلي انخفاض نسبي في التشوهات السعرية. وأن الاستثمار في البشر والتعليم والصحة هو دور مشروع للحكومات في الإطار التنموي الجديد وله أهمية في إنجاحها بأداء مرتفع.

2- وأنصار وجهة النظر المخالفة، لم يتبينوا من أن صور التدخل قد عملت في حد ذاتها علي الإسراع بالنمو، علاوة علي أن بعض صور التدخل الحكومي في شرق آسيا، مثل تشجيع كوريا للصناعات الثقيلة والكيمياوية، لم يكن له أثر ظاهر علي الهيكل الصناعي.

3- أما وجهة النظر الثالثة فنقول، بأن وجهتي النظر السابقتين، لا تفسران بشكل كامل النمو الملحوظ في شرق آسيا. وإنما أن كلاً من الاقتصاديات الآسيوية مرتفعة الأداء، أبقى علي الاستقرار الاقتصادي الكلي، وأنجز ثلاث وظائف للنمو، والتراكم والتخصيص الكفؤ للموارد، واللاحق بركب التقدم التكنولوجي السريع. وحققت ذلك بتوليفات متغيرة من السياسات تتراوح ما بين التوجه نحو السوق إلي التدخل الحكومي.

وخيارات السياسات تتضمن إتباع أساسيات السوق وصور التدخل الانتقائية. ومنها استقرار الاقتصاد الكلي - الاستثمارات المرتفعة في رأس المال البشري والتعليم، والنظم المالية المستقرة والأمنة، وعلاج تشوهات الأسعار والانفتاح علي التكنولوجيا الأجنبية.

بينما تشمل صور التدخل الانتقائي علي الانكماش المالي المعتدل، بالإبقاء علي أسعار الفائدة موجبة ولكن منخفضة، والائتمان الموجه والتشجيع الصناعي الانتقائي، وسياسات التجارة التي يحركها التصدير. وكذلك المرونة العملية البراجماتية والقدرة علي تغيير السياسات. وتنوعت أهداف تلك الاقتصاديات في استقرار الاقتصاد الكلي والنمو السريع للصادرات. وبلغ معدل التضخم في الاقتصاديات الآسيوية المرتفعة الأداء 9% بين عامي 1961 إلي 1991، بالمقارنة بمعدل 18% في الاقتصادية

الأخرى منخفضة ومتوسطة الدخل. كما أسهم إتباع السياسات، التي عززت استقرار الاقتصاد الكلي، في النمو السريع للصادرات.

وبدأت تلك الدول جميعها عدا هونج كونج، بفترة من إحلال الواردات، وبتحيز قوي ضد التصدير. ولكنها تحولت إلي إنشاء نظام مرن للصادرات، وإعفاء الواردات اللازمة للمصدرين من الرسوم الجمركية، وتحديد أهداف للتصدير، واستخدام الحوافز الضريبية.

ومن ناحية أخرى يري بعض الاقتصاديين وعلماء السياسة أن النظم السياسية السلطوية في آسيا، هي دول إنمائية، تقوم فيها البيروقراطيات والتكنوقراطية القومية والضغط السياسية، بتنفيذ صور للتدخل جيدة الصياغة مع تعاون بين الحكومة والقطاع الخاص.

وبغية إرساء شرعيتهم، وكسب تأييد المجتمع، قام قادة شرق آسيا، بإرساء مبدأ تقاسم ثمار النمو، أي الوعد بأنه مع اتساع مكان الاقتصاد، ستستفيد جميع الفئات وكان ذلك ضرورياً لكسب التعاون من جانب الفئات الوسطي والفقراء.

وكان للبلاد الآسيوية التي حققت نمواً أعلي للإنتاجية مؤسسات قوية نسبياً، ونظماً مالية أكثر تطوراً، وبيئة اقتصادية أكثر مواتاة عموماً، وبنية تحتية أفضل، وسياسات تجارية أقل تقييداً، ومستويات تعليمية أعلي، وحصاة مبدئية أدني للعمالة الزراعية. وأهم عوامل الأداء الإنتاجي القوي في آسيا هي الجودة المؤسسية، والانفتاح التجاري، وتطوير القطاع المالي، إلي جانب تسهيل تحول العمالة من الزراعة إلي القطاعات غير الزراعية.

وبالنسبة للصين توجد هناك علاقات قوية بين نمو الإنتاجية والإصلاحات التي تمت بعد 1979. وشملت تطوير حقوق الملكية في قطاع الزراعة، وفتح الأسواق،

وإزالة الحواجز علي تنقل رأس المال والعمالة، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة. ويتطلب مواجهة النمو في بلدان آسيا الأربعة والصين والهند، المزيد من الإصلاحات الهيكلية في اقتصادياتها، بتحسين حوكمة الشركات، ورفع مستويات التعليم، ومواصلة تحرير التجارة، وخلق حوافز لتوزيع العمالة نحو القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة.

وتبرز هنا عدة دروس من نجاح آسيا في النمو الاقتصادي كما يذكرها IMF في تقريره في سبتمبر 2006 World Economic Outlook :

1- استفاد النمو في معظم البلدان الآسيوية من الزيادات السريعة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ومن التراكم السريع لرأس المال المادي والبشري. وقد عكست هذه التطورات بيئة مؤسسية قوية وسياسات اقتصادية بما فيها التطوير المالي، وبرز هنا رفع مستويات التعليم، لدعم الصناعات القائمة علي المهارات والابتكارية وتطوير القطاع المالي.

2- تشجيع تحويل الموارد من قطاعات الإنتاجية المنخفضة إلي قطاعات الإنتاجية العالية.

كانت تلك قصة نجاح دول شرق آسيا، في النمو، مع التوزيع العادل لثمار النمو، حتى بلغت مرتبة فاقت في بعض جوانبها الدول الصناعية الكبرى.

ويذكر تقرير لخبراء البنك الدولي أن مفاتيح المعجزة الآسيوية (1) كانت:

1- السياسات الصحيحة لإدارة الاقتصاد الكلي:

(1) Rethinking the East Asia Miracle, Joseph E. STIGLITZ and Shahid Yusuf (ed.) a co-publication of the World Bank & Oxford university Press. 2001. Washington, U.S.A.

■ بيئة أعمال مستقرة مع تضخم منخفض نسبياً والذي شجع الاستثمار في المدة الطويلة.

■ سياسات مالية حريصة ومستديمة.

■ سياسات معدلات صرف تشجع تنافسية التصدير.

■ تنمية مالية وتحرير للقطاع العام لتعظيم المدخرات المحلية، والاندماج في النظام المالي العالمي.

■ جهود لتخفيض التشهوات في الأسعار.

■ انتشار التعليم الأساسي والثانوي.

2- وجود بيروقراطية تؤكد علي وجود دولة قوية، سلطوية، وهي دولة تنمية مركزية.

وفي الجدول التالي نبين متوسط نمو GDP، وفي التجارة في دول آسيا قبل أزمة 1997:

جدول رقم ()

متوسط النمو في GDP الحقيقي وفي التجارة في دول شرق آسيا والصين

1980 - 1995 %

نمو الصادرات		النمو الحقيقي في GDP		
1990 -	1980 -	1990 -	1980 -	
1995	1990	1995	1990	
13.4	12.0	7.2	9.4	كوريا
13.5	14.4	5.6	6.9	هونج كونج
13.3	10.0	8.7	6.4	سنغافورة

14.0	14.2	8.4	7.6	تايلاند
14.4	10.9	5.2	8.7	ماليزيا
13.8	12.3	7.6	7.5	متوسط الدول الآسيوية الخمسة
15.6	11.5	12.8	10.2	الصين
5.2	7.3	2.1	2.8	الدول النامية
6.4	5.2	2.0	3.2	الدول الصناعية

المصدر: البنك الدولي، التقرير السنوي للتنمية، أعداد مختلفة.

3- سياسات حكومية نشطة للتعجيل بالتصنيع والتصدير للنتاج الصناعي.
 4- أن المقاربة للنمو كانت براجماتية، وكانت الإجراءات تطبق بمرونة، وتهجر في حالة فشلها.

ويبين الجدول التالي مصادر زيادة معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي والصادرات في دول شرق آسيا للأعوام من 1950 - 1994

جدول ()

مصادر النمو في اليابان (50 - 1973) وجنوب شرق آسيا (1960 -

1994) % سنويا

الناتج	إجمالي عامل الإنتاجية	العمل	رأس المال	البلد والمدة
9.2	3.6	2.5	3.1	اليابان (عام 1950 - 1973)
7.5	1.7	2.7	3.1	شرق آسيا (عام 1960 - 1994) بما فيها الصين
5.6	0.8	1.9	2.9	اندونيسيا
8.3	1.5	2.5	4.3	كوريا الجنوبية
6.8	0.9	2.5	3.4	ماليزيا
8.5	2.0	2.4	4.1	تايوان
7.5	1.8	2.0	3.7	تاييلاند

ذكرت في صفحة 16 (eds) Joseph E. STIGLITZ and shahid yusuf.

Crafts Nicholas, 1998. East

Asian Growth Before and after the crisis. IMF. Staff papers 46

(2) : 139 -66.

وبين الجدول التالي تغير نصيب القطاعات لصالح الصناعة علي حساب
الزراعة في تلك الدول

جدول ()

نصيب القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول آسيا %

1998	1991	1980	1970	القطاع	
6.1	7.4	14.2	29.8	الزراعة	كوريا
43.2	46.3	37.8	23.8	الصناعة	
50.6	46.3	48.1	46.4	الخدمات	
17.2	18.9	24.4	35.0	الزراعة	اندونيسيا
42.3	41.1	41.3	28.0	الصناعة	
40.5	39.8	34.3	37.0	الخدمات	
11.3	17.3	22.3	-	الزراعة	ماليزيا
45.8	43.8	35.8	-	الصناعة	
42.9	38.9	41.3	-	الخدمات	
12.0	13.8	20.6	30.2	الزراعة	تايلاند
40.4	36.4	30.8	25.7	الصناعة	

47.6	49.8	48.6	44.1	الخدمات	الهند
26.2	31.0	38.1	44.5	الزراعة	
26.8	28.9	25.9	23.9	الصناعة	
47.0	40.1	36.0	31.6	الخدمات	

Source: Asian Development Bank, Asian Development Outlook, Joseph E. STIGLITZ and Shahid Yusuf. (ed), p.60. أعداد

مختلفة مذكورة في

وبصفة عامة تكمن دروس النمو الآسيوي في استقرار الحكم، وانتهاج سياسات ودية إزاء السوق، وجعل أسواق المال الداخلية والخارجية حرة، لإجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وسيؤدي ذلك إلى إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي.

ثالثاً: أزمة النمر الآسيوية:

في أعوام التسعينيات، كانت المنطقة الوحيدة لنمو الاقتصاد العالمي، وبالتالي الوحيدة التي كانت تعطي عوائد عالية من الاستثمارات العينية والمالية، هي منطقة شرق آسيا. وفي تقريره السنوي عام 1997، حكم صندوق النقد الدولي بأن الأداء المالي لكوريا الجنوبية (تحسد عليها)، وأن السياسة الاقتصادية الكلية لتايلاند (صحيحة)، وأن اندونيسيا كانت (حريصة) في سياستها الاقتصادية الكلية، وكذلك معدلات المرتفعة في الاستثمار والادخار، وإصلاحاتها لفتح أسواقها.

ومنذ عام 1993 تعرض الاقتصاد التايلاندي لتفاقم العجز في الميزان التجاري حتى بلغت نسبته 8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1996. وجاء ذلك العجز

مصحوباً بتضخم عبء الدين الخارجي والذي بلغت نسبته نحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل الديون قصيرة الأجل 40% منه. وأرتفع الدين الخارجي من 40 مليار دولار في عام 1992 إلي 80 مليار دولار في مارس 1997، وفي أغسطس 1997 بلغت الديون 90 مليار دولار منها 73 مليار دولار قصيرة الأجل، وأدت الأحوال الاقتصادية الصعبة في تايلاند لتأخر سداد الديون الخارجية والمحلية، والتي زادت عن ضعف الناتج المحلي الإجمالي.

ومنذ عام 1996 واجهت تايلاند تطورات معاكسة منها تباطؤ نمو الصادرات، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وصعوبات في قطاع العقارات، وانخفاض مؤشرات البورصة، وضعف الوضع المالي للدولة. وباستمرار الأزمة قامت السلطات التايلاندية في يوليو 1997 بالتحول من نظام سعر الصرف المرتبط بالدولار، إلي نظام سعر الصرف المدار، حيث تحدد سعر الصرف وفقاً لقوي السوق. ويقوم بنك تايلاند المركزي بتحديد أسعار يومية استرشادية (البات) مقابل الدولار، مع استمرار تدخله لحماية العملة المحلية. وبمجرد سريان النظام الجديد انخفضت قيمت (البات) بنحو 17%. وأدت مشاكل السيولة وفقدان الثقة إلي إيقاف نشاط 58 شركة تمويل ببداية أغسطس 1997. وقام البنك المركزي بالإعلان عن حماية الدائنين والمودعين لدي شركات التمويل المتعثرة، خاصة أن الزيادة في الاقتراض في منتصف التسعينيات أدت إلي تدهور جودة الأصول، خصوصاً لدي شركات التمويل، وبالتالي تركز نشاطها في القروض العقارية، والتعامل في الأوراق المالية مما أدي إلي تباطؤ النشاط الاقتصادي.

وقد اتخذت الدول الآسيوية عدة إجراءات وتدابير اقتصادية هامة لمواجهة انخفاض قيم العملات المحلية في مواجهة الدولار، والإسراع بعلاج الاختلالات في

الاقتصاد الكلي، والتوصل لسعر صرف مناسب، وتحقيق مراقبة متشددة علي النظام المصرفي، ورفع أسعار الفائدة وتخصيص حوالي 15% من الدخل القومي لمواجهة الأزمة، وخاصة الزيادة في المصاعب الاجتماعية، وزيادة البطالة والفساد السياسي والاقتصادي.

وقامت تايلاند بطلب 17 مليار دولار قرضاً من صندوق النقد الدولي. كما طلبت اندونيسيا مساعدات قدرت بـ 43 مليار دولار. وفي الثالث من ديسمبر 1997 بلغت قيمة القروض المقدمة من المنظمات الدولية، وحكومات الدول الغنية، والبنوك المانحة 57 مليار دولار. وكخط دفاعي أول قام صندوق النقد الدولي بتقديم 10 مليارات دولار فوري، وقام البنك الآسيوي للتنمية بتقديم أربعة مليارات دولار. وفي الخط الدفاعي المالي الثاني قامت 7 دول هم الولايات المتحدة وكندا واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا وأستراليا بتقديم 22 مليار دولار.

2- توسع الأزمة:

بوصول الأزمة إلي كوريا، كفت الأزمة عن أن تكون آسيوية فقط، لتصبح أزمة عالمية، وبالإجراءات المتخذة من صندوق النقد الدولي تفاقم الركود في دول تقوم بالتجارة فيما بينها، وبالتالي أدت إلي انخفاض المبادلات الإقليمية الآسيوية. والاتجاه للبحث عن أسواق للتصدير في الأسواق العالمية. مما سرع بنشر الركود العالمي في منتجات المواد الأولية والمصنوعات.

والعامل التالي في ميكانيزمات الأزمة هي النظام الدولي للائتمان. وهي تؤثر علي البنوك التي قدمت القروض الأعلى فائدة، والأكثر خطراً إلي المؤسسات المالية والمجموعات الصناعية بالمنطقة.

وفي منتصف عام 1997، أصبحت اقتصاديات جنوب شرق آسيا ضحية لكارثة مالية واقتصادية اجتاحت، بالإضافة إلى تايلاند كلاً من اندونيسيا وماليزيا، وانتقلت العدوى إلى كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة، حيث اشتركت الشركات الاستثمارية العالمية، خاصة المالية المتخصصة في صناديق التحوط Hedging Funds.

ودخلت عملات المنطقة للتدهور والهبوط، وزادت من قوتها الأموال الساخنة⁽¹⁾. وهي التي تستخدم في بورصات العالم لتحقيق ربح كبير في مدي قصير. وأعتمد الاستثمار علي القروض التجارية الأجنبية قصيرة الأجل، مما أدي إلي زيادة الديون لدي القطاع الخاص، وأدي انخفاض النمو الاقتصادي إلي هروب رؤوس الأموال، وإفلاس الشركات والتضخم وارتفاع الأسعار، إلي جانب البطالة والاضطرابات الاجتماعية⁽²⁾.

وارتفعت قيمة الدولار، ومنذ أول 1998 زادت الأسعار من 20% - 100% في كوريا الجنوبية مثلاً، وهكذا الحال في باقي دول شرق آسيا. وبداية من سبتمبر 1998 هبطت العملة المحلية لماليزيا، الينجيت بنسبة 48% وهبطت سوق الأسهم بنسبة 70% عن ذروته.

وأعد مهاتير محمد رئيس الوزراء الماليزي في سبتمبر 1998، برنامجاً لفرض الضوابط علي العملة المحلية، ومنع المصارف الأجنبية من المتاجرة بها، وحظر علي المؤسسات الماليزية إعطاء أي تسهيلات ائتمان للمصارف الأجنبية، واسترجاع أرصدة الينجيت من الخارج، وإلا فقدت قيمتها خلال شهر، وحظر الصفقات

(1) Volatile Money, or Hot Money.

(2) د. ريتشارد روبيسون - أزمة جنوب شرق آسيا: الأسباب والنتائج. سلسلة محاضرات الإمارات، رقم 37، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1999.

الأجنبية، وفرض ضوابط علي الأجانب المقيمين من إخراج أي عملة محلية أو أجنبية خارج البلاد⁽¹⁾.

وعامة فعل مهاتير محمد عكس ما ينصح به صندوق النقد الدولي. فزاد الإنفاق الحكومي وربط العملة المحلية بالدولار الأمريكي، وتعافت ماليزيا من الأزمة أسرع من جيرانها.

والجدول التالي يبين انخفاض متوسطات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في اقتصاديات آسيا الصاعدة في الفترة ما بين 1996 - 1999.

جدول ()

التغير % في الناتج المحلي الإجمالي في شرق آسيا 1996 - 1999 أثناء الأزمة

1999	1998	1997	1996	
0.5	13.7 (-)	4.5	8.0	اندونيسيا
10.2	5.8 (-)	5.0	6.8	كوريا الجنوبية
5.4	7.5 (-)	7.5	8.6	ماليزيا
3.2	0.5 (-)	5.2	5.8	الفلبين
4.0	10.0 (-)	1.3 (-)	5.5	تايلاند
4.7	5.8	8.2	9.3	فيتنام
7.1	7.8	8.8	9.6	الصين
2.0	5.1 (-)	5.3	4.5	هونج كونج
0.3	2.5 (-)	1.6	5.0	اليابان

بيانات البنك الدولي.

⁽¹⁾ Financial Times, 2 September 1998.

أما عن البطالة، يبين الجدول التالي معدلات البطالة في دول جنوب شرق آسيا أثناء الأزمة الآسيوية 1997 – 1998.

جدول ()

تطور معدلات البطالة في دول جنوب شرق آسيا أثناء الأزمة الآسيوية 1997

– 1998

يونيو 1998	يونيو 1997	
16.8	14.2	اندونيسيا
5	2.7	ماليزيا
13.3	10.4	الفلبين
6.9	2.6	كوريا الجنوبية
8.8	3	تايلاند

Source: Asia Week "Chasting The Crisis" July 17, 1988.

ومنذ بداية الأزمة الآسيوية، أعلن كل أسبوع عن إعادة تقويم مبالغ قروض البنوك والمجموعات الصناعية بالمنطقة. ففي كوريا زادت المطلوبات المالية من 20 مليار دولار في منتصف نوفمبر 1997، إلى 100 مليار دولار، بتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي في بداية ديسمبر 1997، إلى 200 مليار دولار أوائل 1998.

هذا إلى جانب أن العولمة المالية أدت لتوسيع الأزمة فهي التي تربط بين الأسواق المالية الآسيوية والعالمية، مما أدى إلى دخول عصر العولمة المالية بطريقة

درامية. وقبل الأزمة، حوت الأسواق المالية الناشئة في آسيا 9% من رأس المال في بورصات الأوراق المالية العالمية.

ولا شك أن نموذج النمو لدول النمر الآسيوية قام أساساً على الاعتماد على الخارج. فالطلبات الخارجية تمثل 79% من إنتاج ماليزيا، 29% من إنتاج تايلاند، و 27% في كوريا، و 25% في الفلبين.

ومن ناحية أخرى أدى نموذج النمر الآسيوية إلى زيادة الادخار بدرجة مبالغ فيها. والادخار شيء جيد، ولكن الكوريون كانوا يدخرون كثيراً، فمعدل ادخارهم بلغ 36% عام 1995، وهو أعلى المعدلات بالمقارنة بالدول الصناعية المتقدمة. ففي الولايات المتحدة بلغ الادخار 15% عام 1995.

والادخار بتلك المعدلات العالية معناه أن معدلات الاستهلاك لكل فرد هو أقل مرتين نظيره في اليابان وثلاثة مرات أقل من ذلك في الولايات المتحدة.

جدول ()

معدلات الادخار في بعض الدول الآسيوية 1995 بالمقارنة بالإدخار في

الولايات المتحدة

الدولة	النسبة
كوريا	% 36
اندونيسيا	%36
الفلبين	%36
تايلاند	%36
ماليزيا	%37
هونج كونج	%33
اليابان	%31
الصين	%42
الولايات المتحدة	%15

وقد اعتمد نموذج النمو للنموور الآسيوية بصفة عامة علي الاعتماد علي السوق الخارجية في الاستيراد والتصدير، ونجد أن وتيرة معدل زيادة الاستيراد زاد بنسبة كبيرة في سنوات التسعينيات، وقلت وتيرة معدلات زيادة الصادرات.

جدول ()

تغير معدلات نمو الصادرات والواردات السنوي (1980 - 1995) قبل الأزمة

في بعض الدول الآسيوية

1995 - 90		1990 - 80		الدولة
الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	
9.1	21.3	1.2	5.3	اندونيسيا
1.7	10.2	2.9	2.9	الفلبين
12.7	21.6	12.1	14.3	تايلاند
15.8	17.8	6.0	11.5	ماليزيا
7.7	7.4	11.2	13.7	كوريا
15.8	15.3	11.0	15.4	هونج كونج
12.1	16.2	8.6	12.2	سنغافورة
24.8	14.3	10.0	11.4	الصين
13	8.3	1.6	5.3	متوسط الاقتصاديات منخفضة الدخل
%11	6.9	% 2	2.6	الاقتصاديات متوسطة الدخل
4.6	5.4	6.2	5.2	الاقتصاديات مرتفعة الدخل

جدول ()

أثر الأزمة المالية الآسيوية علي النمو في الناتج المحلي الإجمالي GDP

بلدان منظمة التعاون الاقتصادي OECD في عامي 1998 - 1999

نمو GDP الحقيقي		
1999	1998	
0.4 (-)	0.4 (-)	الولايات المتحدة
0.7 (-)	1.3 (-)	اليابان
0.2 (-)	0.4 (-)	الاتحاد الأوروبي
0.3 (-)	0.2 (-)	كندا
0.1 (-)	0.9 (-)	استراليا ونيوزيلاندا
0.4 (-)	0.7 (-)	بلدان التعاون الاقتصادي OECD

OECD, Economic Out look. Paris: OECD, June 1998.

ج- تفسيرات الأزمة الآسيوية:

ويمكن تحديد بعض العوامل التي تقف وراء تدهور الأوضاع الاقتصادية في تايلاند أولاً، منها تصاعد معدلات الديون الخارجية قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية. وضعف النظام المالي وزيادة السيولة، والبعد عن الممارسات المالية الحذرة والرشيطة. وتناقص درجة تنافس الصناعات التحويلية التصديرية لتايلاند، وتعثر فعالية سياسات

الاقتصاد الكلي، وأزمة قطاع العقارات والقطاع المالي، مما أثر علي الجدارة الائتمانية للمؤسسات المالية فيها.

وفي دول شرق وجنوب آسيا عامة اعتمد النمو علي المؤسسات المالية الضخمة ومنها:

- استثمارات في العقارات، ومشروعات البنية الأساسية الضخمة.

- استثمارات زراعية / صناعية ضخمة.

- تدمير البيئة الزراعية.

- صناعة ذات أسواق غير مدروسة.

ومن تفسيرات الأزمة أنها تكمن في زيادة الاتجاهات نحو العولمة، وفتح نشاط نمور دول آسيا إلي الخارج باعتمادها أساساً علي الصادرات. ويسبب انخفاض الطلب الخارجي بدأت معدلات نمو الصادرات لتلك الدول في الانخفاض منذ عام 1993 - 1995 من 21% إلي 1%. وبالتالي زيادة الاعتماد علي العالم الخارجي، وخاصة أن شروط التبادل بين الشمال والجنوب في السلع الصناعية عام 93/1994 لكل بلاد الجنوب كان في تدهور 2.2% سنوياً لصالح الاتحاد الأوروبي و 1.2% لآسيا حديثة التصنيع. وهو ما يفسره اتجاه السوق العالمية حيث الاتساع والعولمة والضيق النسبي في نفس الوقت - اتساع بإزالة الحدود والحواجز، وضيق نسبي للسوق الدولية نتيجة التغيرات التكنولوجية المتزايدة وخاصة الالكترونية وانتشار البطالة. إذ أن الدول المتقدمة لازالت تسيطر علي التكنولوجيا، وبما أن البناء الصناعي في اقتصاديات جنوب شرق آسيا موجه بداية للتصدير واعتمد بدرجة كبيرة علي رأس المال الأجنبي بأشكاله المختلفة، أصبحت تلك الدول حساسة للتجارة

الدولية بما فيها رأس المال الدولي. وبارتداد معدلات التغير التكنولوجي والتغير المتسارع في أنماط المزايا النسبية إلى شكل مكثف، تصبح المشكلة كيفية التحول إلى نمط لآخر من المزايا النسبية.

4- الأسباب المباشرة للأزمة الآسيوية:

أ- أسباب اقتصادية:

- استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر (الأوراق المالية) في الاستثمارات العقارية لتحقيق ربح سريع.
- تدني معدلات النمو في اقتصاديات هذه الدول، وبعد أن كانت 5.9% تدنت إلى 2% في تايلاند واندونيسيا.
- الإفراط في الاستهلاك مقابل ديون قصيرة الأجل.
- ارتفاع أسعار الأوراق المالية، بما يزيد عن قيمتها الحقيقية.
- توسع في القروض دون ضمانات كافية، مما أدى للتوسع في الديون المعدومة.

- المضاربات المالية والتجارية والنقدية وخاصة في الأموال الساخنة.

- توسع زائد في طاقة الصناعات المهمة.

ب- أسباب سياسية:

- عودة هونج كونج للصين.

- مواجهة النظام العالمي الجديد للقوي الاقتصادية الآسيوية الجديدة. بما يشبهه البعض، ومنهم مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا في ذلك الوقت، بالمؤامرة لسلب النجاحات الاقتصادية للنمو الآسيوية.

ويري بعض الاقتصاديين أن الأزمة الآسيوية هي عبارة عن انهيار للرأسمالية الآسيوية، وأن الأنظمة الاقتصادية القائمة علي تدخل الدولة "والمحسوبيات السياسية" Political Cronyism، قد أوجدت تشوهات في الأسواق، مما أدى إلي الإفراط في الاستثمار والأنظمة المصرفية. ومنها أخطاء في الديون قصيرة الأجل، والعجز في الحسابات الجارية، وتضخم الأصول والقروض عديمة العائد.

ويري جوزيف استجليتز Joseph Stiglitz كبير الخبراء الاقتصاديين السابق في البنك الدولي، أن آسيا لا تشهد أزمة بسبب التدخل المفرط من قبل الدولة، ولكن يعود السبب إلي عدم كفاية تنظيم القطاع المالي، مما أدى إلي تراكم هائل للديون قصيرة الأجل في القطاع الخاص، وإلي هروب رؤوس الأموال بسرعة ورغم سلامة السياسة الضريبية، ومعدلات الازدهار، والتضخم، ونمو الصادرات، فقد سمح التدفق الكبير لرؤوس الأموال الاستثمارية بالاقتراض دون حكمة، وأدى انهيار المصارف والشركات إلي إصابة المقرضين العالميين بالذعر. وبالتالي فإن الحل لا يكمن في القيام بإعادة تمويل المصارف، والتفاوض علي البنوك والتنظيم الأكثر فاعلية لأسواق رأس المال والمؤسسات المالية من خلال التدخل الحكومي.

ويمكن تلخيص الأسباب الخارجية للأزمة الآسيوية، أنه بداية من عام 1985، بدأت اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، نقل صادراتها التصديرية إلي جنوب شرق آسيا، المنخفضة الأجور، حيث نما في الأخيرة جيل جديد من صناعات الالكترونيات والأقمشة والأحذية، والتي تصدر إلي الولايات المتحدة وأوروبا.

وأدى ذلك لاحتياج تلك الدول لإنشاء مشروعات البنية التحتية الأساسية لتوفير الكهرباء والطرق ووسائل النقل والاتصالات والإسكان. وخلال تلك المدة زادت فيها معدلات النمو، وزادت تدفقات رأس المال إلى كوريا الجنوبية واندونيسيا وتايلاند وماليزيا والفلبين من 47 مليار دولار عام 1994 إلى 93 مليار دولار عام 1996. وزادت قروض البنوك التجارية من 24 مليار دولار عام 1994، إلى 56 مليار دولار عام 1996.

وقد شجعت الزيادة في السيولة، وانخفاض معدلات الفائدة، علي الاقتراض الغير مأمون من البنوك. وزاد النشاط في الاستثمار، وبناء الطاقة الإنتاجية والعقارات والبنية التحتية والتصنيع. ومع تعثر سوق العقارات وانحسار التصدير، زادت الديون المعدومة، مما أدى إلي الذعر وهروب رؤوس الأموال. واضطر المستثمرون إلي اقتراض قروض قصيرة الأجل، لتمويل مشروعات طويلة الأجل. مما أثقل كاهل المؤسسات وظهور الأزمة الآسيوية.

وبالنسبة للأسباب الداخلية للأزمة الآسيوية، نجد أنه خلال الفترة 1990 - 1991 ألغت تايلاند سقف معدلات الفائدة، وتحرير الحسابات الجارية ورأس المال. وفي 1994 تم ربط اليات التايلاندي بسلة عملات، وأساساً مع الدولار الأمريكي. وكانت السياسة الصناعية فيها تقوم علي أساس بدائل الواردات. ومع زيادة القطاع الخاص، هيمنت معها البيروقراطية القديمة، وخفت القيود التنظيمية والأسواق المالية والرأسمالية، وواجهت تايلاند مشكلة انخفاض القدرة التنافسية، علي المستوي الدولي. وزادت تدفق أموال المضاربة من عام 1996.

وفي ماليزيا هيمن علي السياسة الاقتصادية فيها خلال الفترة 1969 - 1985، تحقيق توازن بين رؤوس الأموال الماليزية والصينية والأجنبية، علي أساس السياسة

الاقتصادية الجديدة (NEP) بالبلاد. ونشأت بماليزيا فئة كبيرة من البيروقراطيين والتكنوقراط. ومنذ أواسط الثمانينات بدأت الحكومة في خصخصة شركات الدول المربحة. ونشأ قطاع كبير في الأعمال المصرفية والبنية الأساسية والعقارات والسياحة. وفيما بين عامي 1992 - 1996 ارتفعت نسبة الدين إلي الناتج المحلي الإجمالي في القطاع الخاص من 7% إلي 13% وزادت رؤوس الأموال الأجنبية من البورصة.

وتعرضت اندونيسيا لضرر كبير، حيث مرت بفترة تصنيع لبدائل الواردات. وعند انهيار أسعار البترول في أواسط الثمانينيات، واجهت الدولة أزمة مالية كبرى، واضطرت لإدخال إصلاحات لاجتذاب المستثمرين الأجانب، والقطاع الخاص. ورفعت القيود عن القطاع المالي وأنهت احتكارات الدولة في النشاطات الاقتصادية والبنية التحتية. ورفعت الضوابط عن معدلات الفائدة، وخلال الفترة 1988 - 1998 زادت الديون الأجنبية علي القطاع الخاص من 15 مليار دولار إلي 80 مليار دولار.

وبصفة عامة تغير دور الدولة في هذه الدول من سياسة الاستثمار المباشر والصناعات الإستراتيجية إلي توزيع موارد الدولة، وزيادة أهمية القطاع الخاص.

5- نتائج الأزمة اقتصادياً ومالياً:

- انخفاض العملات الوطنية في دول الأزمة، مما انعكس في ارتفاع نفقات المعيشة، وتقليص حجم الاستهلاك والاستثمارات وتدني معدلات النمو.
- ارتفاع أسعار الفائدة مما قلل التعامل في الأسهم.

- خروج الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (الأوراق المالية) بصورة مفاجئة وبكميات كبيرة.

- انخفاض نسب النمو في الدخل القومي، ففي كوريا مثلاً انخفض علي الأقل 1.3% سنوياً.

- زيادة عدد العاطلين فمثلاً زاد عدد العاطلين في كوريا عن 3 مليون عاطل.

ولكن لماذا حدثت الأزمة في دول جنوب شرق آسيا وليس في الصين؟

ينبع ذلك سببين، أولهما هو إتباع الدول الأولى لاقتصاد السوق، وأن معدل الانفتاح الخارجي أعلى بكثير من الصين.

وذلك بالرغم من أن الديون المعدومة للبنوك في الصين قد بلغت 145 مليون دولار أواخر عام 1996، كما أن نسب البطالة بها بلغت رسمياً 3%، وتبلغ أعلى من ذلك في الواقع. كما بلغت معدلات النمو 8.8% في عام 1997، وبلغت أكثر 8% عام 1998. كما بلغت ديونها الخارجية حوالي 16% من دخلها القومي. وزاد فائض الحساب الجاري لها عن 114 مليار دولار عام 1997. واحتياطياتها الرسمية بلغت 140 مليار دولار. كما بلغت الاستثمارات الخارجية في الصين عام 1997، 45 مليار دولار أغلبها من الصينيين بالخارج.

ولا شك أخيراً، أن الأزمة الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا، وعدم تأثر الاقتصاد الصيني كثيراً بها، قد أدت إلي زيادة طموح الصين للعب دور إقليمي قوي. وأخيراً، ترتب علي الأزمة الاقتصادية الآسيوية، تغيرات سياسية في كل من كوريا، واندونيسيا واليابان وروسيا.

ويشير البعض أن انضمام البلدان حديثة التصنيع إلي الاقتصاديات المتقدمة يتطلب منها أن تطور شركات ذات قدرات تنافسية وذات تجديد تكنولوجي، ومؤسس، لا بمجرد انخفاض تكاليف العمل، وإمكان الحصول علي رؤوس الأموال، كما أن عليها أن تطور اقتصادياتها، بحيث أن انتشار الازدهار تمكن السوق المحلي من استيعاب نسبة كبيرة من الإنتاج.

6- فمن تحمل عبء الأزمة الآسيوية؟

- بدأت حلول الأزمة في الاعتماد علي قروض من صندوق النقد الدولي.
- تعديل قوانين العمل في كوريا مثلاً ليصبح من حق المؤسسات فصل العمال.
- رفع شديد للأسعار، وخاصة المواد الغذائية.
- التشديد علي الاستثمار العقاري والمالي.
- مواجهة الفساد.

ومن ناحية أخرى يعترض البعض علي إجراءات صندوق النقد الدولي لحل الأزمة الآسيوية. ويقول الاستاذ جوزيف ستيجليتز، كبير الاقتصاديين السابقين في البنك الدولي "لا يجب أن ندفع تلك البلاد إلي كساد شديد، فكل الاقتصاديين الأمريكيين يرفضون مبدأ توازن الميزانية في أوقات الكساد. هل نتجاهل ذلك عندما نعطي نصائح للبلاد الأخرى؟"

7- الدروس المستفادة من أزمة شرق آسيا الاقتصادية عام 1997 / 1998 :

قامت دراسة لـ Marion Pircher بفحص تحركات رؤوس الأموال من خلال معدلات الصرف، والسياسات النقدية، للصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. China, India, Brasil, and South Africa (CIBS)، وذلك بالمقارنة بين

مستويات الاستقرار المالي، وتركيبية وتحركات رأس المال لتلك الدول، والعلاقات بين قطاعات الشركات والقطاع المالي، والديون الأجنبية قصيرة المدى.

وأثارت الدراسة أسئلة عن:

- ما هي نتائج تحرير حسابات رأس المال في تلك الدول علي الاقتصاد؟

- هل هناك دروس مهمة من أزمة آسيا عام 1997 / 1998؟

وتذكر الدراسة أن الأهداف الاقتصادية - المالية الثلاثة لمعظم البلاد هي: استقلالية السياسة النقدية، واستقرار معدلات الصرف الأجنبي، والحركة الحرة لرؤوس الأموال.

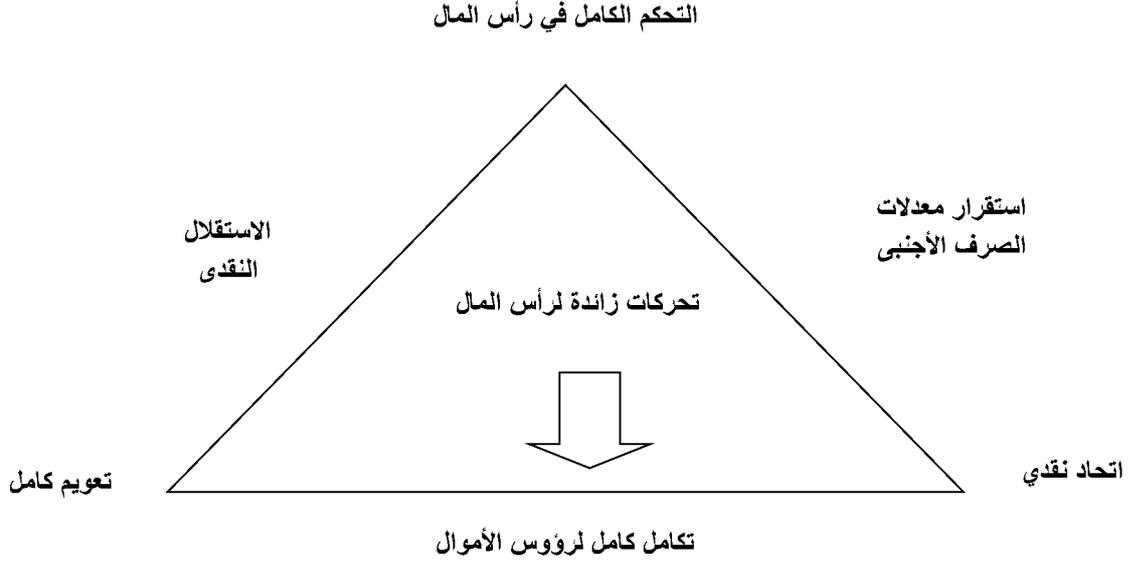
وتبين الدراسة أن هناك هدفين فقط من الثلاثة يمكن الوصول إليهما معاً. والثلاثة ويستحيل الوصول إليها معاً هي⁽¹⁾:

(1) Marion PIRCHER, What lessons have been learnt, Since The East Asian Crisis in 1997 - 98, Research paper No. 2008/73. United Nations University - UNU - WIDER. September, 2008.

FRANKEL, J.A. (1999), "No Single Currency Regime is Right for all Countries or at all Times", Working Papers (7338) Cambridge, MA: NBER. أنظر المراجع الأصلية فيهما

شكل ()

الأهداف المتعارضة للسياسات المالية



وأن الحركة من أعلي إلي أسفل في المثلث، يعني زيادة حركة رأس المال. ويستطيع راسمي السياسات اختيار سياستين منهما فقط معاً. فإما الاستقلال المالي، والتكامل المالي الكامل (مؤدية لتحرير سعر الصرف كلية)، أو استقرار معدلات التبادل، وتكامل مالي كامل (تؤدي إلي الاتحاد المالي). والاتجاه من أعلي المثلث إلي أسفل يعني زيادة حركة رؤوس الأموال.

ويظهر الشكل استحالة تحقيق أي توليفة من الثلاث سياسات في نفس الوقت بدون خلق عدم استقرار في النظام.

وتبرز دروس الأزمة الآسيوية عام 1997 / 1998 باستخدام هذا المثلث، بأن الاقتصاديات التي قد تبدو ذات سياسات اقتصادية كلية صحيحة، ومعدلات نمو عالية، ليست آمنة من الأزمات المالية والاقتصادية، وبالتالي فدروس الأزمة هي:

- إن الاقتصاديين عامة، أو واضعي السياسة خاصة، لا بد وأن يكونوا واعين بفكرة الثلاثي المستحيل. ويكون الأمر صعباً في حالات التحول إلي نظم معدلات صرف من نظام لآخر، مثلاً من نظام صرف ثابت إلي آخر متحرك.

- إن تقديم التضبيب Regulation في القطاع المالي يفيد الاقتصاد كله.

- يجب اختيار توقيت تحرير حساب رأس المال، بعناية. إذ أن تحرير حسابات رأس المال ليست بنافعة لنمو الاقتصاد، مثل فتح الحساب الجاري، بالرغم من أن التحويلات طويلة الأجل لرأس المال تفيد الاقتصاد، وذلك عكس التحويلات المالية قصيرة الأجل، والتي تعتبر أكثر خطورة بسبب طبيعة قصر زمنها، وتمثلها النقود الساخنة Hot Money. فهناك مشكلة إعادة تصدير رؤوس الأموال المفاجئ.

وبالتالي فإن هدفين فقط يمكن التوصل إليهما من استقلالية السياسة النقدية للدولة، واستقرار معدلات الصرف الأجنبي، والحركة الحرة لرؤوس الأموال، اما الوصول إلي الأهداف الثلاثة معاً فهو من المستحيل.

رابعاً: دروس مستفادة لمصر من أزمة النمر الآسيوية:

نموذج دور الدولة الآسيوية في النمو تعطي أهمية لكيفية تحقيق نمو متسارع كبير لفترة طويلة، وتبين الأزمة الآسيوية التالي:

- الاستثمارات المالية تتزايد في العالم كله. وتتميز بمرونة الحركة.

- مواجهة الأزمة بالعودة إلي الانغلاق وسياسة فتح الأسواق غير متاح، لبداية اتفاقية الجات، وإذا كان متاحاً فضرره أكثر من فائدته.

- علاج صحيح مستمر لازم لمسار الاقتصاد القومي.

- التعديل المتدرج والمستمر لسعر الصرف كلما دعت إلى ذلك، أفضل من ثباته لمدة طويلة ثم يحدث انهيار مفاجئ.

- النمو الاقتصادي لا يسير في مسار خطي باستمرار.

- أهمية الرقابة المنتقاة علي الجهاز المصرفي.

وقد أثارت الأزمة الاقتصادية والمالية في دول جنوب شرق آسيا تساؤلات مهمة عن دور القطاع المصرفي في ضمان النمو والاستقرار الاقتصادي، في دولة ما.

ويثار السؤال خاصة مع تبني مصر لسياسة الإصلاح الاقتصادي منذ عام 1991. وبالتالي تحرير الاقتصاد وإتباع آليات السوق، مع إقرار اتفاقية التجارة العالمية، وبزوغ اتجاهات العولمة وثورة الاتصالات والتكنولوجيا.

وللجهاز المصرفي دور كبير في توفير المال اللازم للنمو في مصر، ومساندة جهود الإصلاح الاقتصادي، وتنشيط سوق رأس المال، ودفع الخصخصة، علي نحو يحقق النمو الأمثل، مع الاستقرار النقدي والمالي للاقتصاد المصري. وقد بدأ الجهاز المصرفي يطور نفسه لأداء هذا الدور، مما انعكس علي أدائه فبلغت جملة المركز المالي للجهاز المصرفي في مصر نحو 300 مليار جنية في نهاية يونيو 1997 بمعدل نمو 15%. وارتفعت قدرة الجهاز المصرفي علي جذب الودائع بنسبة 14% وبلغت 200 مليار جنية كما بلغت أرصدة الإقراض 152 مليار جنية بما يمثل 76% من إجمالي الودائع في أختري يونيو 1997، وإذا ما ظهرت دينامية القطاع المصرفي المصري بهذا النحو، فهل يمكن أن تتكرر أزمة دول جنوب شرق آسيا؟

كان الخلل في الحساب الجاري في دول جنوب شرق آسيا، يتم تمويله من قروض خارجية قصيرة الأجل، إلي جانب وجود عجز بلغ 8% في موازنة الدولة.

إضافة إلي وجود نظام مصرفي غير منضبط. ولكن الحال في مصر غير هذا، حيث انخفض العجز في موازنة الدولة 18% من قبل وصولاً إلي أقل من 1%. أما ديون مصر الخارجية فبلغت 28 مليار دولار تدفع لها 1.2% فائدة سنوية وبالتالي فالنظام المصرفي هش في دول جنوب شرق آسيا، عكس الأمر في مصر.

ولكن من ناحية أخرى نجد أن هناك فجوة بين تقدم القطاع المالي في مصر، والضعف الموجود في القطاع العيني، فما هو دور القطاع المصرفي في تنمية القطاع العيني في الاقتصاد القومي وتحقيق الاستقرار النقدي؟ ونجيب بأن التحرير والإصلاح الاقتصادي، يجب أن نترجم بحصيلته النهائية في نمو مستديم، ونمو في القطاع العيني من الاقتصاد القومي وتحقيق الاستقرار النقدي، في الاقتصاد المصري ليقابل النمو الحاصل في القطاع المالي، ويحدث ذلك بتعبئة المدخرات أولاً. إذ أن الاقتصاد المصري به درجة سيولة عالية، ولكن نجد أن المدخرات المحلية لم تصل إلا إلي 16% من الدخل القومي، وهو معدل صغير لبرنامج تنمية طموح يقدر بـ 7% سنوياً. ويجب ألا يقل الادخار المحلي في هذه الحالة عن 25% سنوياً. ونجد أن الادخار في آسيا لا يقل عن 25 - 30%. وفي مصر يحدث تسرب لمدخرات القطاع العائلي بالاكنتاز، وعدم وجود عادات مصرفية في الريف، والاستثمار في العقارات، واتجاه البنوك للإقراض للمضاربة. ولكن المهم هو الدور التنموي للبنوك، ولا ننسى هنا دور بنك مصر الرائد في هذا المجال. وبتوفير الادخارات يجب تحويلها إلي استثمارات خاصة في القطاعات العينية مثل الزراعة والصناعة باستخدام معايير سليمة للاستثمار.

كما يمكن ترشيد الإنفاق الحكومي مما يزيد من إمكانية التنمية البشرية والصحة والبحث العلمي. وإن عاق الادخار الحكومي وجود فوائد أذون الخزانة، وتمثل 23%

من ميزانية الحكومة. ويزيد أهمية ذلك مع اتجاه تحويلات العاملين المصريين في الخارج للهبوط من 5 مليارات دولار عام 1993/92 إلى 2.8 مليار دولار عام 1996/95. ومن ناحية أخرى يقدر البعض رأس المال المصري بالخارج بـ 180 مليار دولار، ولكنه لن يأتي إلي مصر إلا بتغييرات في المناخ العام. علي أية حال نجح القطاع المصرفي في مصر في القضاء علي ظاهرة الدولار، وتكوين احتياطي مهم من العملات الأجنبية تكفي لمواجهة تقلبات السياحة، ولتغطية 15 - 17 شهراً من الواردات. وكل تلك التطورات تدعونا إلي طلب المزيد من تطوير الجهاز المصرفي المصري. ذلك أن زيادة حدة التنافس في ظل تحرير التجارة العالمية في الخدمات المالية، والتي أقرتها اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وقعت عليها مصر مع أكثر من 90 دولة تستحوذ علي 90% من النشاط المالي في العالم. كما يعني نفاذ الأجانب إلي أسواق المصارف والأوراق المالية والنقدية، وبالتالي ازدياد المنافسة الحادة في السوق المصرفية المحلية والعالمية. كما يجب الحذر من سرعة انتقال الأزمات المالية خاصة مع تطور وسائل الاتصال والمعلومات، والارتباط المتبادل بين الأسواق المالية والنقدية، كما رأينا في أزمة أسواق جنوب شرق آسيا، مع تجنب مخاطر التهميش للسوق المالية في مصر إذا لم تتواكب مع متطلبات العولمة والتدويل، والتحول من المساعدات الإنمائية الرسمية والقروض التجارية إلي الاستثمار المباشر وغير المباشر، مما يفرض تطوير دور المصارف المصرية في مجال الخدمات الاستثمارية، وتفعيل دورها في جذب رؤوس الأموال الأجنبية كبديل لاحتمالات انخفاض المساعدات والقروض الحكومية الرسمية الموجهة لمصر.

ويتطلب التطوير مساهمة الجهاز المصرفي في إنشاء شركات متخصصة للتأمين علي الصادرات، ضد المخاطر التجارية وغير التجارية. وإنشاء صناديق

للاستثمار، وتكوين الشركات الجديدة، وضمان الاكتتاب والترويج للأوراق المالية، والتعاون مع الوسطاء الماليين الآخرين مثل شركات التأجير التمويلي، وتكوين وإدارة المحافظ والسمسرة في الأوراق المالية والتأمين، مع تسريع البنوك لتنفيذ الخصخصة. ومنها تحويل جانب من مديونيات البنوك المستحقة علي بعض شركات قطاع الأعمال العام إلي أسهم، وتوفير الائتمان للمستثمرين الراغبين في حيازة الأوراق المالية للشركات المباعة وتمويل المشروعات الصغيرة، بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، لاجتذاب العمالة الزائدة عن الخصخصة والقيام بعمليات التأجير التمويلي.

ويظهر لنا هنا آفاق تطوير الجهاز المصرفي في مصر، عبر خصخصة بعض المصارف المصرية، ودمج بعض الوحدات المصرفية الكبرى، وإعادة هيكلتها للتمهيد لانفتاحها علي العالم الخارجي. مع تعميق العادات المصرفية في المجتمع المصري، بما يخدم مجموعة الخدمات التي تناسب شرائح عريضة من المجتمع، ومنها إنشاء بنوك للاقتراض الصغير جدا، وتطوير وظائف البنوك المصرية، بما يساعد علي النمو الاقتصادي باستكشاف وترويج فرص الاستثمار ودعم الأنشطة الإنتاجية والصناعات الصغيرة والحرفية وتشجيع التصدير.

وهذه هي دروس الأزمة الآسيوية للقطاع المصرفي في مصر.

الفصل الرابع

نشأة وتطورات أزمة الركود الكبير في الولايات المتحدة

الأمريكية منذ عام 2007

مقدمة.

أولاً: بدايات أزمة ما سمي بالركود الكبير Great Recession من عام

2007 / 2008.

ثانياً: مراحل أزمة الرهن العقاري.

ثالثاً: خطة الإنقاذ المالي Bail out.

رابعاً: الآثار الاقتصادية والمالية لأزمة الركود الكبير علي المستوى العالمي.

خامساً: المقارنة بين الركود الكبير والكساد الكبير.

مقدمة:

كتب بول كروجمان Paul Krugman، الحائز علي جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2008، أنه في عام 2003 ذكر روبرت لوكاس Robert Lucas الأستاذ بجامعة شيكاغو، والحاصل علي جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1995، أن الوقت قد حان "لمنع الكساد"، وأكد أن الدورة الاقتصادية قد روضت، وحان الأوان للانتباه إلي أشياء أخري، مثل النمو الاقتصادي طويل الأجل⁽¹⁾.

وذكر بن برنانكي Ben Bernanke، الذين عين كمحافظ للبنك الاحتياطي الفيدرالي، في خطابه عن "الاعتدال العظيم"؛ بأن "السياسة الحديثة للاقتصاد الكلي، قد حلت مشكلة الدورة التجارية".

وقد شهدت الولايات المتحدة نشاطاً اقتصادياً توسعياً، بدأ في مارس 1991، وانتهي في مارس 2001، ببداية ركود اقتصادي جديد، وبالتالي استمر التوسع الاقتصادي عشرة سنوات، وذلك طبقاً لـ NBER National Bureau of Economic Research.

ولقد بدأت فترات الأزمات الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي في بدايات القرن الحادي والعشرين، أي إبان عهد إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش الابن. ويظهر الجدول التالي مؤشرات عودة الأزمات الاقتصادية والمالية، في الاقتصاد الأمريكي، من بدايات القرن الحادي والعشرين:

(1) Paul Krugman: The Return of Depression Economics, and the crisis of 2008.

W.W. Norton & Company, New York, London, 2009. Pp. 9-10

جدول ()

مؤشرات الأزمات الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي في عهد إدارة بوش الابن

(2008 - 2001)

2008/1/20	2001/1/20	المؤشرات
النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	4,09 في المائة سنوياً بين 2001 - 1994	2,65 في المائة سنوياً بين 2008 - 2001
الدين الوطني	5.7 تريليون دولار	9.2 تريليون دولار
عجز الميزانية	431 مليار خلال أعوام 1998 - 1999	734 مليار خلال أعوام 2005 - 2006
الوظائف الجديدة التي وفرها القطاع الخاص	1.76 مليوناً خلال الأعوام الثمانية 1993 - 2000	369000 وظيفة في السنة خلال الأعوام السبعة 2001 - 2008
عدد الفقراء الأمريكيين	31.6 مليوناً	36.5 مليوناً
تكلفة التعليم العالي للفرد	3164 دولاراً في العام	5192 دولاراً في العام
نسبة المدخرات الشخصية	+ 2.3 في المائة	- 0.5 في المائة
دين الاعتمادات علي	7.65 تريليون دولار	12.8 تريليون دولار

المستهلك

العجز التجاري الأمريكي	380 مليار دولار	759 مليار دولار
قوة الدولار الأمريكي	1.07 يورو لكل دولار	0.68 يورو لكل دولار
الاعتماد علي البترول	52.75 في المائة من	60.38 في المائة من
الأجنبي المستورد	استهلاك الوقود الأمريكي	استهلاك الوقود الأمريكي
	السائل المستورد	السائل المستورد

المصدر: شئون الأوسط: عدد 130 خريف 2008 مركز الدراسات الإستراتيجية - محمد مراد: الرأسمالية من التطور إلي الأزمة، خلفيات الأزمة المالية الراهنة - ص ص 61 - 69. انظر المراجع الأساسية به.

أولاً: بدايات أزمة الركود الكبير من عام 2007 / 2008: **Great Recession**

في أواخر عام 2007 وبداية عام 2008، بدأت أكبر أزمة اقتصادية - مالية في الاقتصاد الأمريكي، منذ أزمة الكساد الكبير في الفترة من نهاية عام 1929، والتي استمرت في الثلاثينيات من القرن العشرين والتي بحثناها في الفصل الأول.

وسرعان ما انتشرت عدوي الأزمة من الولايات المتحدة، إلي معظم اقتصاديات العالم، بفترات بداية ونهاية مختلفة، ومدى وقوة وعزوم وآثار متنوعة ومتباينة علي الاقتصاديات الخارجية، سواء في أوروبا أو الاقتصاديات الصاعدة، أو النامية، أو العربية، وحتى مصر....

وقد طفت علي السطح الأزمة أواخر عام 2007، بداية بأزمة الرهن العقاري، ودخلت الولايات المتحدة ركوداً عميقاً، وهو أخطر الأزمات منذ الكساد الكبير.

حيث أعلن (NBER) National Bureau of Economic Research.

وهو مجموعة خاصة، يعمل كما قلنا، كحكم اقتصادي، عن دخول اقتصاد الولايات المتحدة في أزمة ركود بداية من ديسمبر 2007. وكان السبب الأساسي المباشر الظاهر لبداية أزمة الركود الاقتصادي والمالي، بداية من 2007 / 2008 هو أن طفت علي السطح أزمة العقارات في الولايات المتحدة، بداية بأزمة الرهن العقاري.

ونلجأ هنا للتاريخ الاقتصادي، لسبر أعماق أزمة الرهن العقاري، لنري لماذا مثلت المفجر لأكبر أزمة اقتصادية ومالية منذ أكثر من ثمانين عاماً، وكادت تتحول في بعض القطاعات إلي كساد آخر كبير. وأدت تلك الأزمة إلي نتائج كبيرة علي الاقتصاد الأمريكي والأوروبي والعالمي.

فقد كان الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية يمثل مشكلة خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، حيث لم يلاحق بناء المساكن الجديدة، أعداد الأسر الجديدة المحتاجة إلي سكن.

وبعد أن أوقفت الحرب العالمية الثانية، إنشاء المساكن، وبعد نهاية الحرب وعودة المحاربين، تصاعد الضغط علي إنشاء مساكن جديدة، وتوسعت مناطق الأحياء الشعبية. ووفرت القوانين للمحاربين القدامى رهونات عقارية بشروط سهلة، وكفلت إدارة المحاربين القدامى نصف الرهن العقاري حتى ألفي دولار. وعدل هذا الحد للسماح لكفالة مبلغ يصل إلي 25 ألف دولار أو 60% من قرض الإسكان، أيهما أقل. وسمح هذا النوع من الإسكان في الضواحي الجديدة، حق امتلاك السكان

لمنازلهم وبدلاً من دفع إيجارات، استخدمت المنازل القديمة، كعربون لمنازل جديدة⁽¹⁾.

وكان تشارلز ميريل Charles Merrill، قد أسس شركته في عام 1914، وبعد سنتين دمجها مع شركة يمتلكها إدموند لينش، ليشكلا شركة ميريل - لينش وشركائها. وقد نجحت الشركة في تجنب أزمة الكساد العالمي الكبير.

وبحلول عام 1950 صارت ميريل - لينش أضخم دار للسمسرة في الولايات المتحدة. وبحلول عام 1960 صارت أكبر بأربع مرات من أقرب منافس لها. وبلغ عدد الحسابات بها 540 ألف حساب.

وقد حاكت شركات السمسرة الأخرى نموذج ميريل - لينش التجاري. وبحلول الخمسينيات من القرن العشرين، أضحت صناديق المعاشات، أطرافاً رئيسية في وول ستريت. وفي عام 1961، أصبحت صناديق المعاشات، غير المؤمن عليها، تحوي أسهماً بقيمة 17.4 مليار دولار، وكانت تجري استثمارات بمعدل مليار دولار سنوياً.

وفي عام 1993، أطلقت إدارة الرئيس كلينتون إستراتيجية تهدف لزيادة ملكية المساكن، خاصة بين جماعات الأقليات. وعندما تولى الرئيس جورج دبليو بوش الابن George W. Bush الإدارة في عام 2001، قام بالترويج لـ "مجتمع الملكية".

وضغطت إدارة الرئيسين علي مؤسستي فاني ماي Fanne Mae، وفريدي ماك Freddie Mac، وهما مؤسستان للرهون، بأن تزيدا من تمويلهما لقروض المساكن للطبقة الوسطي، وذوي الدخل المنخفضة، وبحلول عام 2008 قدمت المؤسسات ضمانات للرهون بحوالي 5 تريليون دولار، كقروض ورهونات للمساكن.

(1) إمبراطورية الثروة ، ص ص 394 - 413.

وحتى عام 1995، تم إصدار 65 مليار دولار من القروض عالية المخاطر Subprime Loans في الولايات المتحدة. زادوا إلى 124 مليار دولار حتى عام 1997. ومع خفض أسعار الفائدة من 6.5% عام 2000، إلى 1.25% عام 2002، مما أدى إلى تدافع البنوك، خاصة من عام 2004، لإقراض ذوي الدخل المحدودة من أجل شراء المنازل.

وبالتالي زادت القروض عالية المخاطر في عام 2001، إلى 173 مليار دولار. وفي عام 2003 بلغت تلك القروض 332 مليار دولار. وفيما بين 2004 و 2006 أصدر المقرضون ما يزيد عن 1.7 تريليون دولار رهون عالية المخاطر.

وفي عام 2004، كان هناك 50 ألف منشأة للسمسرة في الرهون، تعمل في الولايات المتحدة، وتوظف أكثر من 400 ألف شخص. وبحلول عام 2005 كانت كل المنشآت الكبرى في وول استريت قد دخلت سوق ضمان الائتمان⁽¹⁾.

(1) Jeff Bailey, "With Mortgages, Instant Wealth for Middle men", New York Times, October 8, 2005.

وبالتالي أصبح الإقراض غير التقليدي بضمان الرهن ينافس القروض التجارية التقليدية. وارتفع عدد الرهون مرتفعة المخاطر من 624 ألف في عام 2001 إلى 3.4 مليون عام 2005⁽¹⁾.

وكانت أكبر خمسة مؤسسات مصدري لسندات الرهون عالية المخاطر في عامي 2005 - 2006 هم⁽²⁾:

جدول ()

المؤسسة	مليار دولار
ليمان برادرز	106
أربي جرينوش كابيتال	99.3
كنتري وايد سيكيوريتيز	74.5
مورجان ستانلي	74.3
كريدي سويس فيرست بوسطن	73.4
الإجمالي	427.60

وسهل التداول الإلكتروني، وأدى إلى تبسيط عمليات شراء وبيع المساكن نسبياً.

(1) <http://papers.Ssrn.com/sol3/papers>.

(2) مجلة Inside Mortgage Finance

ورنت في، جون كاسيري، كيف تفتش الأسواق، منطق المصائب الاقتصادية - ترجمة سمير كرم. رقم 2062
المركزي القومي للترجمة. القاهرة، 2013، ص 414.

وبصفة عامة، ارتفع إجمالي الدين في الولايات المتحدة بين عامي 2002 و 2006 من 31.8 تريليون دولار إلى 45.3 تريليون دولار. وارتفعت مديونية القطاع المالي من 10.1 تريليون دولار، إلى 16 تريليون دولار في نهاية عام 2007. وأصبحت ديون القطاع المالي 117% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة. وفيما بين عامي 1997 و 2006 ارتفعت قيمة العقارات المملوكة للعائلات الأمريكية، من 8.8 تريليون دولار إلى 21.9 تريليون دولار⁽¹⁾.

وارتفعت أسعار المساكن عام 2006، بالنسبة للدخول، وبالتالي ظهرت فقاعة العقارات، وحدثت فقاعة ائتمانية كبيرة. اعتمدت في حدوثها علي المشتقات Derivatives، وهي السندات التي تشتق قيمتها من أسعار شيء آخر.

وظهور الفقاعات تعني حركة متراكمة في سعر أصل من الأصول، والذي يكون عالياً بسبب أن المضاربين يعتقدون أنه سوف يستمر في الارتفاع. وسلوك المضاربة هذا يمكن أن يسبب ارتفاع الأسعار لمدة معينة، وأن المضارب يعرف أن الأسعار لا يمكن الوصول إليها، وفي نقطة ما فإن الفقاعة تنفجر، ولكن من الصعب التنبؤ متى يحدث هذا.

وقد رفض الآن جرينسبان رئيس البنك الفيدرالي المركزي، في أبريل 2002، إمكانية حدوث الفقاعة في السوق العقاري، وبرر ذلك بأن الاتجار بالمساكن هو أقل سيولة من الاتجار بالأسهم⁽²⁾.

(1) <http://www.Federalreserve.gov/releases/current/annuals/a2005-2008.pdf>.

(2) Alan Greenspan, "Monetary policy and The Economic Outlook, " Joint Economic Committee, U.S. Congress, April 17.2002

ولكن الواقع الاقتصادي كان عكس ذلك. إذ أنه ما بين الحرب العالمية الثانية، إلى بداية فقاعة الإسكان في 1997، ظلت أسعار المساكن في الولايات المتحدة، مستقرة نسبياً. وما بين 1997، حتى 2006، (قمة فقاعة الإسكان) زاد سعر المنزل الأمريكي بـ 124%. ومن عام 1980 حتى 2001، زادت النسبة بين متوسط أسعار المنازل إلى متوسط دخل الأسر، وهي معيار للقدرة على شراء منزل، زاد من 2.9 إلى 3.1. وفي عام 2004 زاد إلى 4.00. ثم زاد في عام 2006 إلى 4.6. وكان دين العائلة كنسبة من الدخل الشخصي المتاح 127% في نهاية 2007، مقابل 77% في عام 1990⁽¹⁾.

وبينما كانت أسعار المساكن تستمر في الارتفاع، كانت مدخرات المستهلكين تقل. وزادت ديون العائلات من 705 بليون دولار في نهاية عام 1974، أي حوالي 60% من الدخل الشخصي المتاح، إلى 7.4 تريليون دولار في نهاية عام 2000، و 14.5 تريليون دولار في منتصف عام 2008. أي 134% من الدخل الشخصي المتاح⁽²⁾.

وفي أواخر عام 2006، تهاوت أسعار المساكن، وفي يونيو 2007 وصلت مبالغ التعثر الائتماني إلى 42.6 تريليون دولار. وانهارت السوق، وبدأت الأزمة الائتمانية الكبيرة بداية من عام 2007، ثم تحول الأمر إلى الركود الكبير، حيث حدث أكبر انهيار مالي منذ الكساد الكبير في الثلاثينيات.

(1) Business Week.com (October 8.2008).

- Paul Krugman – NYT. August, 8,2005.

- Paul Krugman – NYT. December, 12,2010.

(2) <http://www.federalreserve.gov/for1974>.

إذ أنه بعد انهيار أسعار المنازل في الولايات المتحدة بداية مع بلوغها القمة في عام 2006، أصبح من الصعب للمدينين أن يعيدوا تمويل قروضهم. وبعد أن كانت نسبة الديون الرديئة Subprime Lending للمساكن قد بلغت 8% عام 2004، وصلت إلي 20% عام 2006.

وكان معني ذلك للمقترضين borrowers أن قيمة منازلهم أصبحت تساوي أقل من رهوناتهم. وفي مارس 2008، فإن حوالي 8.8 مليون مقترض - أي 10.8% من كل ملاك المساكن - كانت لهم قيم سالبة في منازلهم، وزاد هذا العدد إلي 12 مليون في نوفمبر 2008. وفي سبتمبر 2010 كانت 23% من كل منازل الولايات المتحدة تساوي أقل من قرض الرهن⁽¹⁾.

ونقصت مبيعات المساكن الجديدة في 2007 بـ 46.4% أقل من عام 2006. وفي يناير 2008، كان مخزون المنازل غير المباعة يزيد بـ 9.8 مرات عن حجم المبيعات في ديسمبر 2007. والأكثر أن حوالي 4 ملايين مسكن موجود عرضت للبيع، منها 2.2 مليون كانت خالية بلا سكن Vacant⁽²⁾.

وهذه الزيادة في المساكن الغير مباعة خفضت من أسعارها. ومع انخفاض الأسعار كان هناك ملاك مساكن آخرين في خطر الإفلاس أو حبس الرهان

(1) Wells Fargo Economic Research. Wealy Economic and Financial Commentary – September 17.2010.

(2) "New home Sales fell by record amount in 2007 – Real estate – MSNBC. Com" 2008. Retrieved 2008 – 05 – 19.& Nutting, Rex (2009 – 02 – 03). Market wach.com.

Foreclosure. وفي يناير 2011 هبطت أسعار المنازل في الولايات المتحدة بـ 26% من نقطة القمة في يونيو 2006 إلى نوفمبر 2010⁽¹⁾.

ومن سبتمبر 2008 إلى سبتمبر 2012، كان هناك حوالي 4 مليون إفلاسات (حبس رهان) في الولايات المتحدة وفي سبتمبر 2012، كان حوالي 1.4 مليون مسكن، أو 3.3% من المنازل برهن عقاري، كانوا في حبس رهان. بالمقارنة مع 3.5% في سبتمبر 2011 وخلال سبتمبر 2012 كان هناك 57 ألف مسكن في رهن كامل⁽²⁾.

وكانت المضاربات في العقارات عاملاً في أزمة الرهون العقارية. فخلال عام 2006، كان 22% من المساكن المشتره (1.65 مليون وحدة) كانت لأغراض الاستثمار، مع 14% (1.07 مليون وحدة) اشترت كمنازل للعطلات. وخلال 2005، كانت تلك الأرقام 28% و 12%. أي أن حوالي 40% من المنازل المشتره لم تكن مشتره للسكن الأول⁽³⁾.

وقد تضاعفت أسعار المساكن تقريباً من عام 2000 إلى 2006، وكان هذا جزئياً بسبب المضاربة في المساكن. وكان سلوك المقرضين قد تغير قبل الأزمة إذ قدموا قروضاً أكثر للمقترضين الأكثر خطورة. وتدهور معايير التسليف خاصة ما بين 2004 و 2007 وزادت الرهونات العقارية الرديئة من 5% من إجمالي المنشأ لـ

(1) Green Span, Alan (2007 – 12 – 12) . opinion journal. com

(2) Corelogic – Corelogic Reports 57000 completed Foreclosures in September 2012.

(3) Uchitelle, Louis. New York Times. October 26, 1996. & Chrisie, Les "Speculation Statistics". (2007 – 04 – 30).

35 بليون دولار عام 1994، إلى 20% من منشأ 600 بليون دولار عام 2006 (1).

ويقدر بول كروجمان Paul Krugman أن حسابات نظام الظل البنكي، قدرت بحوالي 60% من كل النظام البنكي الأمريكي. ويقدر حسابات أكبر 5 بنوك استثمارية في الولايات المتحدة بـ 4 تريليون دولار. بالمقارنة بأجمالي أصول أكبر 5 بنوك قابضة في الولايات المتحدة كانوا 6 تريليون دولار. وكان إجمالي أصول النظام البنكي حوالي 10 تريليون دولار. ويصف بول كروجمان أن ما حدث في نظام الظل البنكي هو "قلب ما حدث"، والذي سبب الأزمة. وذكر كروجمان أن نقص الرقابة على نظام الظل البنكي هو إهمال قاتل (2).

ومع تفاقم فقاعات الإسكان والإقراض، أدت عدة عوامل للنظام المالي في الولايات المتحدة كي تصبح أكثر هشاشة. ومنها بنوك الاستثمار. Investment Banks. وصناديق التحوط Hedge Funds، والتي عرفت بنظام البنك الظلي Shadow Banking System. والتي لم تكن تخضع لنفس التعليمات مثل بنوك الإيداع. وأكثر من ذلك كانت بنوك الظل تلك، أكثر قدرة على أخفاء المخاطر التي كانت تتعرض لها.

(1) Krugman, Paul. Wells, Robin (September 30, 2010). "The Slump Goes on : Why? New York Review of Books.

(2) Krugman, Paul (2009) The Return of Depression Economics, and the crisis of 2008. Norton Company Limited & NYT- Paul Krugman – Financial Reform 101 – April 2010.

ويذكر بعض الاقتصاديين أن أزمة 2007 – 2008 هي أزمة (متابعة Run on) نظام الظل البنكي⁽¹⁾.

ونظراً لتعدد أنظمة الأسهم والسندات، وعلاقتها مع المؤسسات المالية الأكبر، مما جعل من الصعب إعادة تنظيم نظام البنك الظلي من خلال الإفلاسات، وحاجتها إلى الإنقاذ المالي Bailouts الحكومي⁽²⁾. وأعتقد بعض الخبراء أن مؤسسات الظل تلك قد أصبحت هامة مثل بنوك الإيداع التجارية العادية، في تقديم الائتمان في اقتصاد الولايات المتحدة⁽³⁾. وبالتالي فإن تلك المؤسسات المالية قد ضمت أعباء ديون ضخمة، بينما في تقديمها للقروض لم يكن لديها وسائل مالية لامتناس التخلف عن الخسائر الناجمة عن عدم رد أقساط القروض⁽⁴⁾.

وكان انهيار نظام الظل البنكي في الولايات المتحدة له أسباب عديدة منها عدم قدرة مالكي المساكن لدفع الرهونات المستحقة مبدئياً. To adjustable – rate mortgages resetting, borrowers over extending. والتسليف الغير حذر، والمضاربات، وزيادة البناء خلال فترة الازدهار، ومنتجات الرهونات الخطرة، وزيادة الرهونات، وزيادة مستويات الدين الشخصي وللمؤسسات، والمنتجات المالية التي تزيد من مخاطر الرهونات وعيوبها، والسياسات النقدية والسكن، وعدم التوازن

(1) Gary Gorton – NBER and Yale – Slapped in The Face by Invisible Hand: Banking and The Panic of 2007 – updated May 2009

(<http://www.frbatlanta.org/news/conferenc/ogfmc/gorton.pdf>)

(2) Michael Simkovic (2009) American Bankruptcy Law Journal, vol. 83. P.253.

(3) " Geithner – Speech Reducing Systemic Risk in a Dynamic Financial System "New York" Fed. org. 2008 – 06 – 09.

(4) " Green Span – we Need a Better Cushion Against Risk" Ft. com. 2009 – 03 – 26.

التجاري الدولي وعدم التضبيب الحكومي الملائم Regulation⁽¹⁾. وأثرت الخسائر في المؤسسات المالية علي قدرتهم علي الإقراض، مما أدي إلي هبوط النشاط الاقتصادي.

وبلغت الآثار علي الأسواق المالية العالمية بسبب تلك الأزمة، إلي خسائر فادحة، ومن 1 يناير إلي 11 أكتوبر 2008، خسر ملاك الأسهم في المؤسسات في الولايات المتحدة حوالي 8 تريليون دولار، إذ هبطت قيم ما يحوزنه من أسهم من 20 تريليون دولار، إلي 12 تريليون دولار⁽²⁾. وكانت الخسائر في البلاد الأخرى قدرت بمتوسط 40% .

وأدت الأزمة إلي الضغط علي الإنفاق الاستهلاكي، وهبطت كافة المؤشرات الاقتصادية الأخرى. وبالتالي ظهر فشل الأسواق في تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، وتحقيق الأسعار العادلة التي تعكس ندرة السلع في الأسواق. ويأتي الفشل من نقص المعلومات، والوفورات الخارجية، والسوق غير الكامل، والنقص في الأسواق والسلع العامة. مما يستلزم تدخل الحكومة في الاقتصاد. وقد تحسن الحكومة من النتائج، ولكن في بعض الحالات فإن تدخلها قد يكون محدوداً بنفس الملامح الاقتصادية التي تسبب فشل السوق. لذلك قامت الحكومة الأمريكية بتنفيذ خطة للإنقاذ المالي للاقتصاد الأمريكي.

(1) Michael Simkovic, (<http://ssrn.com/abstract=1924831>). & Stiglitz, Joseph. Cnn. Com (2008 – 09 – 17). & Steverman, Ben. Business week. Com .(2008 – 10 – 18) & Roubini, Nouriel.foreignpolicy.com, & Dwight, M. Jaffee. Fcic. Gov.

(2) Wall Street Journal Oct. 11.2008.

ثانياً: مراحل أزمة الرهن العقاري: Subprime Mortgage crisis phases

ونوجز في التالي مراحل دخول الاقتصاد الأمريكي في الأزمة المالية والاقتصادية منذ اندلاعها في يناير 2007، وخطة الإنقاذ المالي الذي اقترحتة الحكومة الأمريكية للإنقاذ المالي والاقتصادي في الولايات المتحدة.

إذ باتت الضغوط في السوق المالي واضحة في 2007 وتسببت في خسائر ضخمة، في النظام المالي، والإفلاسات عبر 100 ملف لرهن عقاري، والبيع العاجل لبنك الاستثمار Bear Stearns في مارس 2008، إلي بنك الإيداع JP Morgan Chase. وسميت الأحداث في الأسواق المالية لتلك الفترة بـ Mortgage Subprime Crisis أو أزمة الرهونات Mortgage Crisis⁽¹⁾.

وعندما بدأت أسعار الإسكان في الولايات المتحدة في الهبوط من قمته في عام 2006، فإن المستثمرين أصبحوا أقل رغبة في الاستثمار في (MBS) Mortgage backed Securitاس - . وبدأت الأزمة في التأثير علي القطاع المالي في فبراير 2007، عندما بدأ بنك HSBC في Wrote down مقتنياته من Subprime - related Mortgage securities. بـ 10.5 بليون دولار، وهي أول خسارة في Subprime Related⁽²⁾.

وبحلول أبريل 2007، أعلن أكثر من شركة رهن عقاري إفلاسها، والعديد منها تخصصت في Subprime Mortgage ، وأكبرها هي New Century Financial، وعلي الأقل 100 شركة إما أغلقت، أو أوقفت عملياتها أو بيعت خلال

(1) Blackburn, Robin (April 2013) The subprime Mortgage Crisis, New left Review. & "Bear Stearns Reports First Ever Quarterly Loss". NYT. December 20, 2007.

(2)Time line: Sub-prime losses. BBC (News. Bbc. Co. uk). May 19.2008.

2007⁽¹⁾، وشركات الرهونات العقارية تلك تصنع المال عن طريق إنشاء وبيع الرهونات، أكثر عن الفوائد عن طريق Holding Mortgage. وقد اعتمدوا لاستمرار وصولهم، لرؤوس أموال المستثمر للاستمرار في عملياتهم، عندما نفذ رأس مال المستثمر، فقد أجبروا علي الإفلاس. وفي يوليو 2007، أفلس صندوقين Bear Stearns Hedge، وفي 9 أغسطس 2007، أعلن البنك الفرنسي BNP Paribas تعرضه لمشاكل في Subprime.

وأعلن بنك الاستثمار Bear Stearns في نوفمبر 2007 عن أول خسارة له في تاريخه. ونال هذا البنك وبنكي الاستثمار Merrill Lynch & Morgan Stanly. تحويلات إضافية من الصين وصناديق استثمار في آسيا والشرق الأوسط خلال أواخر 2007⁽²⁾.

ومع توسع فقاعة المساكن، بدأت بنوك الاستثمار الكبرى، في الاقتراض والاستثمار، وبالتالي تعرضوا لخطر إضافي في البحث عن ربح. وكمثال، في 30 نوفمبر 2006، ذكر بنك Bear Stearns أن 383.6 بليون دولار في الأصول، و 11.8 بليون دولار في القيمة المالية equity، a leverage nation of 33. بما يعني أن 3% اقتطاع reduction فقط في تنمية الأصول يمكن أن render it insolvent وانهار البنك خلال مارس 2008. وأن بنوك الاستثمار والسماسة خسروا 175 بليون دولار من رأس المال خلال الفترة من يوليو 2007 إلي مارس 2008، وأن Bear stearns، وهو أكبر خامس بنك "انقذ" في مارس، عن طريق

(1) Cho, David (April 3,2007). Washington Post. & Onaron, Yalmon (March 24,2008). Bloomberg.

(2) " Bear Stearns Reports First Even Quarterly Loss", NYT, (2007 / 12 / 20).

JP Morgan Chase بأسعار متدنية، مع مساعدة بـ 29 بليون دولار كضمانات من البنك الاتحادي الفيدرالي⁽¹⁾.

من أبريل إلى ديسمبر 2008:

استمرت أحوال السوق المالية الأسوأ خلال 2008 وحتى أغسطس 2008، فإن المؤسسات المالية في العالم كانت مقتنياتهم من Subprime Securities حوالي 501 بليون دولار.

وقدر صندوق النقد الدولي IMF أن المؤسسات المالية في العالم شطبت Write off 1.5 تريليون دولار من مقتنياتهم من Subprime MBS. وحوالي 750 بليون دولار من الخسائر قد تحققت في نوفمبر 2008. وتلك الخسائر ضمت الكثير من رأس المال لدي النظام البنكي العالمي⁽²⁾.

وفي سبتمبر 2008، حدث شراء لـ Buy out or Bail out أكبر المؤسسات في نظام الظل البنكي في الولايات المتحدة. وبنوك الاستثمار مثل ليمان برازرز، افلس، بينما كان ميريل لينش يشتري من بنك أويكا، وبنوك الاستثمار مثل جولدمان ساكس Gold man Sachs ومورجان ستانلي Morgan Stanley حصلوا علي depository bank holding charters، والتي أعطتهم الوصول إلي ائتمان طارئ من البنك الفيدرالي.

وأسهمت المؤسسات التي تشرف عليها الحكومة مثل فاني ماي وفريدي ماك، "عن طريق الحكومة الفيدرالية " taken over. وشركة التأمين الضخمة AIG،

(1)Black burn, Robin (April 2013). New Left Review.

(2) CNBC- Gold man, Morgan Stanly May Shed "Bank Status": Analyst – October 12,2011

حيث لم تجد رأس المال الكافي لاحترام التزاماتها. وقام دافعي الضرائب في الولايات المتحدة بتغطية التزاماتها عن طريق إنقاذ Bailout زاد عن 100 بليون دولار⁽¹⁾.

وخلال أسبوع في سبتمبر 2008، كان هناك 170 بليون دولار قد انسحبت من صناديق المال في الولايات المتحدة وفي 18 سبتمبر 2008، اقترح وزير الخزانة Treasury Secretary Henry Paulson ورئيس البنك الاتحادي الفيدرالي Ben Bernanke اقترحوا مع المشرعين، شراء طوارئ emergency Bailout بـ 700 بليون دولار، لإنقاذ النظام البنكي. وصدر قانون Emergency Economic Stabilization Act في 3 أكتوبر 2008.

ومن 9 أكتوبر، هبط مؤشر S&P بـ 251 نقطة، أي بخسارة 21.6% من قيمته. وفي الأسبوع من 6 - 10 أكتوبر سقط مؤشر داو جونز أيضاً بأسوأ هبوط في تاريخه⁽²⁾.

وخلال الربع الأخير من 2008، اشترت البنوك المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا 2.5 تريليون دولار من الدين الحكومي والأصول الخاصة المتعثرة. وفي 16 ديسمبر 2008 نزلت أسعار الفائدة إلي صفر - 0.25% وهذه سابقة في التاريخ الأمريكي.

ويصف "بن برنانك"، رئيس الاحتياطي الفيدرالي، المشهد المالي الاقتصادي في الولايات المتحدة، بأن الانقباض في النشاط الإسكاني، والذي بدأ عام 2006، وما ترافق معه من تدهور في سوق الرهن العقاري، والذي أصبح واضحاً عام 2007، قاد إلي خسائر ضخمة في المؤسسات المالية وإلي تضيق حاد، في

(1) Dave Manuel.com . Retrieved 27 February 2013.

(2) "PBS Frontline – Inside the Meltdown". Pbs. org. 2009 – 02 – 17.

الظروف العامة للائتمان، بتأثيرات غير مواتية في النشاط الاستهلاكي والاقتصادي، وتضاعفت التأثيرات، بسبب التزايد في أسعار الطاقة وباقي السلع، مما أنهك القوة الشرائية للأسر، وزاد معدل التضخم. وبالتالي تقدم النشاط الاقتصادي بخطوات بطيئة خلال النصف الأول من عام 2008، بينما حافظ التضخم علي ارتفاعه.

ويذكر أن الاقتصاد الأمريكي يواجه باستمرار العديد من الصعوبات، من بينها الإجهاد في الأسواق المالية، وأسعار المنازل المتهاوية، وضعف سوق العمل، وارتفاع أسعار البترول، والغذاء، والسلع الأخرى. إلي جانب الأداء الفاسد للرهن العقاري في الولايات المتحدة، مما أثار المشاكل في الأسواق المالية الداخلية والعالمية، في الوقت الذي أصبح فيه المستثمرون، أقل رغبة في تحمل مخاطر الائتمان. وترزح العديد من المؤسسات والأسواق المالية تحت ضغط كبير بسبب التوقعات الاقتصادية، وبالتالي تبقى التوقعات لطبيعة الائتمان، غير مؤكدة.

مراحل أزمة 2007:

فيما يلي المراحل الكبرى التي مرت بها الأزمة المالية التي اندلعت في بداية 2007 في الولايات المتحدة ثم في أوروبا.

- فبراير 2007: عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد) يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.
- أغسطس 2007: البورصات تندهور أمام مخاطر اتساع الأزمة والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.

- أكتوبر - ديسمبر 2007: عدة مصارف كبرى تعلن انخفاض كبير في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.
- 22 يناير 2008: الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3,50% وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم تخفيضه تدريجياً إلى 2% بين يناير وأبريل 2008.
- 17 فبراير 2008: الحكومة البريطانية تؤمّم بنك نورذرن روك.
- 11 مارس 2008: تضافر جهود المصارف المركزية مجدداً لمعالجة سوق التسليفات.
- 16 مارس 2008: جي بي مورجان تشيز يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي بير ستيرنز بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الفدرالي.
- 24 أبريل 2008: قام مصرف يو بي إس السويسري بنشر نتائج التحقيقات الداخلية حول الأسباب الحقيقية وراء خسارته الفادحة جراء أزمة الرهن العقاري الأميركية، والتي أدت إلى شطب 40 مليار دولار من أصوله، في أكبر خسارة يتعرض لها أول مصرف سويسري، والمصنّف الثالث أوروبياً، والأول عالمياً في مجال إدارة الثروات الخاصة.
- 30 مايو 2008: قال مسؤول بوزارة الخزانة الأميركية إن أزمة الرهن العقاري بدأت تخف بعد الجهود التي قام بها الاحتياطي الاتحادي والبنوك المركزية الأخرى لضخ الأموال في المؤسسات المالية. وذكر مساعد وزير الخزانة للشؤون الدولية إن الاحتياطي الاتحادي والبنوك الأخرى تنسق جهودها لحماية النظام المالي من الاضطراب بعدما ظهرت أزمة قروض الرهن العقاري

سنة 2007م، كما أشار إلى أن المؤسسات المالية أبلغت عن خسائر زادت عن 300 مليار دولار بسبب الأزمة المالية، لكن تم تخفيف هذه المشكلة بتوفير 20 مليار دولار من البنوك المركزية؛ مما ساعد البنوك في توفير القروض.

● 7 سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري فريدي ماك وفاني ماي تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.

● 15 سبتمبر 2008: اعتراف بنك الأعمال ليمن براذرز بإفلاسه، بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية، بنك اوف أميركا، شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو ميريل لينش، وعشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف؛ إلا أن ذلك لا يمنع تراجع البورصات العالمية.

● 16 سبتمبر 2008: الاحتياطي الفدرالي والحكومة الأمريكية تؤممان أكبر مجموعة تأمين في العالم ايه آي جي المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79,9% من رأسمالها.

● 17 سبتمبر 2008: البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي، وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.

- 18 سبتمبر 2008: البنك البريطاني لويد تي إس بي يشتري منافسه إنتش بي أو إس المهدد بالإفلاس. السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.
- 19 سبتمبر 2008: الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى التحرك فوراً حيال خطة لإنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.
- 22 سبتمبر 2008: الأزمة المالية تطغى على المناقشات خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأمريكية.
- 26 سبتمبر 2008: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية فورتيس في البورصة بسبب شكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي الولايات المتحدة، يشتري بنك جي بي مورغان منافسه واشنطن ميوتشوال بمساعدة السلطات الفدرالية.
- 28 سبتمبر 2008: خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس. وفي أوروبا، يجري تعويم فورتيس من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج، وفي بريطانيا، يجري تأمين بنك برادفورد وبينجلي.
- 2008: مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ. وبورصة وول ستريت تنهار. كما تراجعَت البورصات الأوروبية بقوة هي الأخرى وفي وقت سابق خلال النهار؛ وفي اللحظة ذاتها واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعةً المصارف من إعادة تمويل ذاتها. وقبل رفض الخطة، أعلن بنك سيتي جروب الأمريكي أنه يشتري منافسه واكوفيا بمساعدة السلطات

الفدرالية. وفي البرازيل، تم تعليق جلسة التداول في البورصة التي سجلت خسارة تفوق 10%(1).

الأزمة المالية في 2008:

طفت أزمة الركود الكبير علي السطح عام 2007، عندما ارتفعت أسعار المنازل بشدة، ثم اتجهت للانخفاض بشدة، وانتشرت للقطاع المالي في الولايات المتحدة مباشرة، ثم إلي الأسواق المالية العالمية.

وكانت أكبر ضحايا الأزمة في الولايات المتحدة هي:

1- بنوك الاستثمار كلها.

2- أكبر شركة للتأمين.

3- أكبر مؤسستين للتسليف Mortgage Lendn.

4- أكبر بنوك الادخار، والقروض.

5- أكبر بنكين تجاريين.

ولكن الأزمة لم تقتصر علي القطاع المالي علي أساس أن بعض شركات التي تعتمد عادة علي الائتمان قد تأثرت بشدة. وتأثرت صناعة السيارات بشدة.

وانخفض مؤشر داو جونز الصناعي Dow Jones بـ 33.8% من قيمته في عام 2008.

وفي نهاية العام، دخلت الولايات المتحدة والعالم في ركود عميق. وفي ديسمبر 2008، أعلن (National Bureau of Economic Research (NBER). وهو

(1) <http://ar.wikipedia.org>.

مجموعة خاصة معترف بها علي أساس أنها حكم رسمي لتلك الأمور، قد حددت أن الركود قد بدأ في الولايات المتحدة في ديسمبر 2007. وكان ذلك هو ثالث أطول ركود في الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾.

وفي نهاية العام دخلت كل من ألمانيا واليابان والصين في الركود. وكذلك العديد من الدول الأوروبية وقد تأثرت اليابان والصين خاصة بسبب اتجاه اقتصادهما تجاه التصدير خاصة للولايات المتحدة وأوروبا.

وبالتالي فإن حوالي 900 بليون دولار في الائتمان كانت قد ضمنت بواسطة شركات إعادة الضمان والائتمان (المشتقات) في عام 2001، زادت إلي 62 تريليون دولار في بداية عام 2008.

وبالتالي ما بين يونيو 2007 ونوفمبر 2008، فقد الأمريكيون ما يزيد عن ربع حقوق المساهمين الصافية Net Worth وانهار مؤشر الأسهم S & P الأمريكي بـ 57% من قيمتها في 2007، وبالبلغة 1.565 إلي القاع بـ 676 نقطة في مارس 2009. وهبطت أسعار المساكن بـ 20% من أعلاها في 2006، وفقدت أسواق المستقبلات Future Markets بـ 30% - 35% نقطة. وهبطت أجمالي أسهم المنازل Home Equity في الولايات المتحدة من 13 تريليون دولار عن قيمتها في 2006، إلي 8.8 تريليون دولار في منتصف 2008⁽²⁾، وانخفضت أصول صندوق المعاشات بـ 23% من 10.3 تريليون دولار في 2008 إلي 8 تريليون دولار في منتصف 2008، وخلال نفس الفترة، فقدت أصول الادخار والاستثمار (غير ادخار

(1)The Financial Crisis of 2008: Year in Review 2008 – Britannica online Encyclopedia.

(2) Bloomberg – November 5, 2009.

المعاشات)، نحو 1.2 تريليون دولار، وخسرت أصول المعاشات 1.3 تريليون دولار وقدرت أجمالي الخسائر بـ 8.3 تريليون دولار⁽¹⁾.

وكان انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)، في الربع الثالث من 2008. ولم يعد للنمو حتى الربع الأول من 2010. وقدر أن الناتج الإجمالي الحقيقي (GDP) للولايات المتحدة، قد ظلت حتى فبراير 2013، أقل بـ 5.5% تحت مستواها الاحتمالي الممكن Potential، أو حوالي 850 بليون دولار. وقدر أن الناتج الإجمالي الحقيقي (GDP) لن يعود لمستواه الاحتمالي حتى 2017⁽²⁾.

وهناك تقديرات مبدئية أخرى، لخسائر الأزمة في الولايات المتحدة بين عامي 2007 – 2009، حيث ضاع إنتاج احتمالي بسبب الأزمة الاقتصادية يقدر أثناء تلك الفترة بـ 6 – 14 تريليون دولار، حسب مسار الإنتاج الاحتمالي للولايات المتحدة. وبحسب التقدير الأسوأ، تقدر الخسارة بـ 15 تريليون دولار إلي 30 تريليون دولار، وذلك حسب تقدير الاستهلاك.

مع العلم أن الإنتاج المحلي الإجمالي في عام 2009، قدر بـ 14.4 تريليون دولار، وصل في الربع الأخير من عام 2014 إلي 17.7 تريليون دولار. أي أن إنتاج أكثر من عام للولايات المتحدة قد ضاع. كما قدرت الفرص الضائعة في تقديرات أخرى بـ 14 تريليون دولار. وأن المساعدات الحكومية الزائدة قدرت بـ 12 تريليون دولار حتي 13 تريليون دولار، وذلك حسب بعض التقديرات للمدة ما بين

(1) Roger C. Altman, " The Great Crash, 2008 – Roger C. Altman ". Foreign Affairs.

Retrieved 2009 – 02 – 27.

(2) CBO – Budget and Economic outlook for 2013 – 2023. Retrieved, April 2013.

2007 – 2009، وانخفض الإنتاج المتوسط للفرد في الولايات المتحدة في منتصف 2013 بـ 12%.

ويقدر أن الأزمة الاقتصادية والمالية قد استهلكت ثروات مالية وعقارات في الولايات المتحدة بـ 16 تريليون دولار، أي حوالي 24% من الربع الثالث لعام 2007 إلى الربع الأول من عام 2009. كما محت الأزمة دخول ضخمة، تتمثل في أجور محتملة.

ويقدر اقتصاديو بنك دالاس الخسائر القومية للولايات المتحدة من عام 2007 – 2009 بحوالي 6 – 14 تريليون دولار، أي أن إنتاج أكثر من عام للولايات المتحدة قد ضاع⁽¹⁾.

وفي ربيع 2011، كان هناك حوالي مليون مسكن تحت حبس الرهن Foreclosure في الولايات المتحدة، ومليون مسكن آخر علي وشك أن ترهن in The Pipeline، إلى جانب 872 ألف مسكن مغلق من قبل وفي حوزة البنوك.

وتذكر صحيفة نيويورك تايمز NYT في يناير 2015، أن حوالي 17% من كل ملاك المساكن عانوا من مشاكل مع الرهن العقاري. وزاد إلي القمة في 2012 بـ 31%. وكانت الإغلاقات التامة في أكتوبر 2014 بحوالي 41 ألف إغلاق تام. بعد أن كان في سبتمبر 2010 عند قممتها بحوالي 117 ألف إغلاق تام. ولكن تظل الإغلاقات التامة أعلي عن مستوي ما قبل الأزمة (2000 – 2006)، وكان متوسطها 21 ألف إغلاق شهرياً⁽²⁾.

(1) Dallas FED, Vol. 8, No. 7. September, 2013. Economic Letter, Assessing the Costs and Consequence of the 2007 – 2009. Financial Crisis and its Aftermath.

(2) NYT – Lisa Prevost – A Decline in Problem Mortgages – January 2, 2015.

وبتفجر أزمة الركود الكبير في ديسمبر 2007. وطبقاً لإدارة العمل فإن حوالي 8.7 مليون وظيفة قد انتهت في الفترة من فبراير 2008 حتى فبراير 2010. وأن إجمالي الناتج الإجمالي GDP قد انكمش بـ 5.1%، مما جعل الركود الكبير هو الأسوأ منذ الكساد الكبير⁽¹⁾.

وبالنسبة للإسكان الخاص والعام. فقد هبطت أسعار المساكن بحوالي 30% في منتصف 2009 عن منتصف 2006، واستمر هذا المستوي حتى مارس 2013. وانخفضت الاستثمارات في المساكن من مستوي ما قبل الأزمة في 2006 وبلغت 800 بليون دولار، إلي 400 بليون دولار في منتصف 2009. كما انخفضت قيمة ممتلكات المساكن من 67 تريليون دولار عام 2007 إلي 52 تريليون دولار عام 2009، بانخفاض 15 تريليون دولار أي بـ 22%. ثم صعدت إلي 66 تريليون دولار في الربع الثالث من 2012.

وقد زادت نسبة الدين القومي للولايات المتحدة من 66%، من الإنتاج المحلي الاجمالي، مستوي ما قبل الأزمة في 2008، إلي 103% في نهاية 2012. وبالنسبة لمعدلات البطالة فقد ارتفعت من 5% عام 2008، إلي 10% عام 2009، ثم إلي 7.3% في مارس 2013. وزاد عدد العاطلين من 7 مليون عاطل في عام 2008، ما قبل الأزمة إلي 15 مليون عاطل في عام 2009، وقل عدد العاطلين إلي 12 مليون في بداية عام 2013. فمنذ بداية عام 2008، فقدت 6.7 مليون وظيفة حتي ديسمبر 2008. ووصلت الخسائر الصافية في الوظائف في الولايات المتحدة من بداية الأزمة.

(1) Business Cycle Dating Committee, National Bureau of Economic Research

(<http://www.nber.org/cycle/sept2010.html>.)

وفي يونيو 2015، وصلت معدلات البطالة إلي 5.3%، أي أعلى من معدل 5% عندما بدأ الركود في ديسمبر 2007، وبزيادة 12.193 مليون وظيفة أضيفت بعد بلوغ القاع في فبراير 2010.

وقد هبطت ثروات الأمريكيين إلي مستويات عام 1992، وإذا ما قارنا الدخل، وأخذنا في الحسبان معدلات التضخم، فأنها تقارن بمستويات الدخل عام 1996. وقد زادت مستويات الفقر من 12.5% عام 2007 إلي 15% عام 2010، وبقيت كذلك في عام 2012، قبل أن تهبط إلي 14.5% عام 2013.

وفي الشهور الأولى من عام 2008، ذكر العديد من المراقبين أن الركود قد بدأ في الولايات المتحدة، حتى يناير 2010، إلي 8.8 مليون عاطل. حيث خسر عدد 3.576 مليون وظيفة من يناير 2008 حتى ديسمبر 2008. وكانت الخسارة الصافية للعمالة عام 2009 قدرها 5.087 مليون وظيفة حتى وصل المكسب الصافي للعمالة عام 2010 إلي حوالي مليون وظيفة.

وكانت كل خسائر الوظائف والعمالة، ومعدلات البطالة، أرقام رسمية، من إحصائيات مكتب العمل Bureau of Labour Statistics. تعطي صورة تقريبية للواقع، وإن كانت أقل من معدلات البطالة الحقيقية، خاصة بين الأقليات والشباب والنساء، أو العاطلين اليائسين من وجود وظائف، ولم يسعوا لها. وحتى سبتمبر 2012، كانت معدلات البطالة هي الأعلى منذ الحرب العالمية الثانية، وبلغت 10.1% في أكتوبر 2009.

ومنذ نهاية الانخفاض في الوظائف في فبراير 2010 زادت الوظائف بـ 12.1 مليون وظيفة حتي يونيو 2015. وكانت 40% من تلك الوظائف كانت أعلي في

الأجور عن السابق، بينما كانت 60% من تلك الأجور أقل عما قبل الأزمة. وبالتالي انخفضت متوسطات مستويات الدخل للعمال عن مستويات ما قبل الأزمة.

وعموماً فإن 8.5 مليون وظيفة فقدت عن قمة العمالة في بدايات 2008، من 138 مليون عامل إلى القاع في فبراير 2010، بـ 129 مليون عامل ومن فبراير 2010 إلى سبتمبر 2012، أضيفت حوالي 4.3 مليون وظيفة فقط، أي غطت تقريباً نصف خسائر العمالة.

وبصفة عامة أثرت الأزمة علي توزيع الثروات والدخول في المجتمع والاقتصاد الأمريكي. فمن ناحية الثروات، انخفضت نسبة الطبقة الوسطي في المجتمع الأمريكي من 61% من السكان عام 1971 (قبل البدايات المبكرة للأزمة) إلى 51% فقط عام 2011.

جدول ()

تطور توزيع الدخل القومي في الاقتصاد الأمريكي %

السنة		
2010	1970	الطبقات
46	29	الطبقة الثرية
45	61	الطبقة الوسطي
9	10	الفقراء

وكان تأثير الأزمة كبيراً علي الشباب، الأقل من 35 عاماً، حيث قلت ثروتهم بنسبة 68% عما كانوا عام 1984، بينما أثري من هم أكبر.

وقد احتكر 20% من حائزي المساكن عام 2009، 87% من كل الثروات بالولايات المتحدة بعد أن كانوا 85% عام 2007. واحتكم 1% علي حوالي 36% من كل الثروات، بعد أن كانوا يحتكمون 35% عام 2007. واحتكر الأقل ثروة أي 80% الأفقر 12.8% بعد أن كان نصيبهم في ملكية الثروة 15%.

وانخفض متوسط انفاق العائلات من قمته عام 1999 حيث كان 53.252 دولار قل إلي 51.174 دولار في عام 2004، وزاد إلي 52.823 دولاراً عام 2007. وانخفض متوسط انفاق العائلة إلي 49.445 دولاراً عام 2010، بسبب الأزمة.

وبصفة عامة، محا ركود الأعوام الأولي في عام 2000 حتي ركود عام 2008، وحتى 2012، قد محا كل مكتسبات الطبقة الوسطي في الـ 15 عاماً الأخيرة.

وزادت نسبة الفقراء بين سكان الضواحي بـ 53%، مقارنة بـ 23% نسبة الزيادة في الفقرة بين سكان المدن، وذلك بين عام 2000 وعام 2010.

ويذكر فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama أن الأزمة الاقتصادية منذ عام 2008، تمثل نهاية حقبة اقتصاديات ريجان Reagan Economics. في القطاع المالي. والتي تميزت بالتساهل في الأنظمة المالية، والضرائب الأقل. علي الأرباح العالية، بينما لم تكن الأجور كذلك - اعتمدت علي وجود فقاعة ضخمة في الإسكان، والتي حلت محل فقاعة أخري في سابقة في أسواق المال. وبما أن فقاعة

الإسكان لن تعود، حسب قوله، فإن الإنفاق الذي ساعد الاقتصاد في سنوات ما قبل الأزمة لن يعود مرة أخرى⁽¹⁾.

والأكثر من ذلك يذكر روجر التمان Roger Altman⁽²⁾، أن أزمة 2008 قد أثرت بتدمير كبير للنظام المالي الأمريكي، واقتصادها، بل ومكانتها في العالم. وتمثل الأزمة هزيمة جيو - سياسية هامة. وقد تزامنت الأزمة مع عوامل تاريخية، تؤدي إلى نقل اهتمام العالم بعيداً عن الولايات المتحدة. وعلي المدى المتوسط، فإن الولايات المتحدة، يجب أن تعمل في برنامج وساحة عالمية أصغر... بينما الآخرون - خاصة الصين، لديها الفرصة لكي تتقدم أسرع.

كما لم تعد معدلات البطالة إلى سابق عهدها. وأصبحت معدلات النمو الاقتصادي تحت مستواها قبل الأزمة.

وفي أوروبا أدت الأزمة إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى معدلات كبيرة، وأضعاف خطير للنظام المصرفي في أوروبا قدر بـ 940 بليون دولار في الفترة من 2008 إلى 2012⁽³⁾.

ومع الاستثمار المكثف للمؤسسات المالية الضخمة، بما فيها اقتصاديات آسيا والبلاد المنتجة للبترو، ومع انخفاض أسعار المساكن في الولايات المتحدة، مما

(1) Krugman – Life Without Bubbles. NYT, 2008/12/22.

(2) Rogen Altman. "Altman – The Great Crash". Foreign Affairs. Retrieved 2009 – 02- 27.

(3) Benchimol, J., 2014. Risk overersion in the Eurozone, Research in Economics, Vol. 68, issue 1, pp. 39 – 56.

أدي إلي تكبد خسائر ضخمة لحاملي سندات الرهن العقاري. وقدرت الخسائر بتريليونات الدولارات⁽¹⁾.

أسباب أولية لأزمة 2008:

وفي سبتمبر 2010، ذكر رئيس الاتحاد الفيدرالي (بن برنانكه) Ben Bernanke أن أسباب الأزمة ، هي أنه كان هناك صدمات أو هشاشة Triggers or Vulnerabilities مثل ضعف النظام الهيكل المالي، التضبيب والرقابة وإلي amplified الصدمات. وكانت من أمثلة الصدمات Triggers التالية: خسائر في سندات الرهن العقاري الرديئة والتي بدأت عام 2007 وانهار نظام الظل البنكي والذي بدأ في منتصف 2007، والذي أصاب بالعكس عمل أسواق النقد. وأمثلة من الهشاشة Vulnerabilities في القطاع الخاص وتضمنت: تبعية المؤسسات المالية علي مصادر غير ثابتة من التمويل القصير الأجل مثل إعادة شراء اتفاقات أو Repos، أو العيوب في إدارة المخاطر في المنشآت المبالغة في استخدام الروافع Leverage أي الاقتراض للاستثمار، والاستخدام غير الصحيح للمشتقات كأداة لأخذ المخاطر المبالغ فيها. وأمثلة من الهشاشة Vulnerabilities في القطاع العام تشمل : الفجوات Statutory. والنزاعات بين صانعي الضوابط، الاستخدام غير الفعال للسلطات في الضوابط، والاستخدام غير الفعال لإدارة الأزمة Capabilities. كما ناقش بن برنانكه مؤسسات Too big to fail. "أكبر من أن تفشل"، والسياسة النقدية والعجز في التجارة⁽²⁾.

(1) "IMF Loss, Estimates"

(<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2009/01/pdf/exesum.pdf>) (PDF).

(2) "Bernanke – Causes of the Recent Financial and Economic Crisis" Federal reserve . gov 2010/09/02.

التوريق Securitization

وهو باقة Bundling لديون البنك لخلق سندات قابلة للتبادل – بدأت في أعوام 1970. وفيه يصدر بنك قرض إلي مقترض / مالك لمسكن، ويحتفظ بإتمان المخاطر Credit (default) Risk. وبالتالي تتخلص البنوك من مشاكل المقترضين ويخفضوا من default خلال مسار الرهن العقاري.

وخلال أعوام 1990، بلغت قيمة السندات Securities المصدرة علي الأسهم المصدرة علي أساس الرهن العقاري وتضاعفت ثلاثة مرات ما بين 1996 إلي 2007، إلي 7.4 تريليون دولار. وفي خريف 2008 فإن الاقراض علي أساس السندات Securitized قد بلغ 10 تريليون دولار، من إجمالي 25 تريليون في النظام الاقراض الامريكي، وفي فبراير 2009، أعلن Ben Bernanke أن أسواق التوريق قد ظلت مغلقة⁽¹⁾.

ومن عام 1978 إلي 2007، فإن قيمة القروض التي أصدرت من القطاع المالي زاد عن 3 تريليون دولار إلي 36 تريليون دولار.

وفي 2005، كانت 10 أكبر البنوك التجارية في الولايات المتحدة تملك 55% من أصول قطاع البنوك. وفي خلال عام 2006، فإن أرباح القطاع المالي كونت 27% من كل الأرباح في الولايات المتحدة بعد أن كانت 15 % في 1980⁽²⁾.

(1) Bernanke, Ben S. (February 24, 2009). " prepared Testimony". Retrieved 2009

(2) " The Finical Crisis Inquiry Report: Find Report of the National Commission on the causes of the financial and the Economic crisis in the United States" . 2011 - 01 -25.

وخلال عام 2007، فإن الـ 5 مؤسسات المالية الأكبر في الولايات المتحدة كان لديها أكثر من 4.1 تريليون دولار من الديون، أي حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي GDP للولايات المتحدة لعام 2007، وكذلك فإن نسبة الرهون العقارية Sub prime mortgage. بالنسبة لكل الرهون في الولايات المتحدة والتي كانت 10% عام 2001 - 2003 إلى 18 - 20% من 2004 - 2006⁽¹⁾.

وخلال عام 2008، فإن أكبر ثلاثة من أكبر بنوك الاستثمار قد أفلسوا، مثل: ليمان برازرز Lehman Brothers، أو قد بيعوا إلى بنوك أخرى (Bear Stearns)، و Merrill Lynch. مما تسبب في القلق والاهتزاز في النظام المالي الإجمالي في الولايات المتحدة.

وفي السنوات المؤدية للأزمة، فإن أكبر 4 بنوك إيداعات في الولايات المتحدة قد أداروا أصولاً بـ 5.2 تريليون دولار. Credit Defaults Swaps CDS. وقد زادت CDS 100 ضعف من 1998 - 2008. ففي نوفمبر 2008، تراوحت ما بين 33 - 47 تريليون دولار⁽²⁾. وعندما أفلس بنك الاستثمار Lehman Brothers ليمان برازرز في سبتمبر 2008، كان هناك عدم يقين في الشركات المالية.

ويلخص الاقتصادي جوزيف استجليتز Joseph Stiglitz كيف أن Credit default swaps قد أسهمت في انهيار النظام المالي الأمريكي. وكيف أن تلك الأحجام من الديون قد أسهمت في أن الوضع المالي، قد أدى إلى تجميد أسواق

(1) "CARPE DIEM: The Rise and Fall of the sub prime mortgage Market" MJPERRY. Blogspoc. Com. 2008 - 07 - 17. & "Harvard Report" Retrieved 2010 - 10 - 03.

(2) "Bloomberg - Credit Swap Disclosure obscures True Financial Risk" .. Bloomberg . com. 2008 - 11 - 06.

الائتمان Credit markets froze⁽¹⁾. والمشتقات مثل CDS ، لم تكن منظمة unregulated، أو regulated.

وذكرت العديد من المصادر أن فشل حكومة الولايات المتحدة للأشراف أو حتي الحصول علي الشفافية في الأدوات المالية مثل المشتقات Derivatives⁽²⁾ وفي يناير 2011 فإن CDS قد أسهمت في الأزمة وذلك علي حسب اللجنة المشكلة للبحث في الأزمة المالية.

Inaccurate Credit ratings

ومن عام 2000 إلي 2007، فإن أكبر وكالة Moody، كان لديها أسهم Securities مرتبطة بالرهن العقاري حوالي 45 ألف سهم. أكثر من نصفها كانت في مرتبة AAA. وفي ديسمبر 2008، كان هناك 11 تريليون دولار، Structured Finance Securities فاقت سوق ال Bond Market Debt في الولايات المتحدة⁽³⁾، وفي نهاية 2008، فإن 80 من قيمة CDA أي 100 بليون دولار قد أدرجت "Triple A"، أنزلت لدرجة رديئة، وكانت خسائر البنوك والتي نزلت درجتها من تلك الاستثمارات قد بلغت 523 بليون دولار⁽⁴⁾.

السياسات الحكومية:

(1) Stiglitz, Joseph E . (January 2009). " Capitalist Fools" . vanity Fair. 2009-02-27

(2) The Warning (<http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/warning>) Frontline. & Mclean, Bethany and Joe Nocera, All the Devils Are Here, The Hidden History of the Financial Crisis Portfolios, Penguin, 2010, pp. 104 - 107. & Faiola, Anthony, Nakashima, Ellen. Drews, Jill (2008 – 10 – 15) " What Went Wrong". The Washingtonpost.com

(3) Bennlech, Efraim & Dlugoz, Jennifer (2009). " The Credit Rating Crisis". NBER. Maus economics Annual 2009, 24.

(4) Smith, Elliot Blair (September 24, 2008). Bloomberg, & Elliot blain Smith.

وكانت من أسباب الأزمة Decreased Regulation of Financial Institution إذ إنه كانت هناك خطوات عديدة لانقاص الضبط الحكومي علي المؤسسات البنكية في السنوات المؤدية للأزمة، وكانت كبري بنوك الاستثمار المنهارة خلال الأزمة لم تكن تحت قواعد الضبط المطبقة علي بنوك الإيداع، وحوالي 90% Sub prime mortgage، المصدرة في 2006 كانت adjustable – rate mortgages (1).

وقد زادت مخاطر تلك البنوك، من 2003 إلي 2007. ففي نهاية 2007، حازت أكبر 5 بنوك استثمار في الولايات المتحدة أكثر من 4 تريليون دولار من الديون (2).

السياسات الحكومية المشجعة للإسكان:

في عام 1992، خصص المشرع الأمريكي 30% أو أكثر من قروض Fannie & Freddie المتعلقة بقروض الإسكان. وتحت إدارة بوش كانت النسبة 56% كحد أدني. ولتحقيق ذلك فإن Fannie Mae, Freddie Mac قد كونت برامج لشراء 5 تريليون لقروض الإسكان (3). Community Reinvestment Act (CRA).

(1) Zandi, Mark (2010), Financial Shock. FT press.

(2) Labaton, Stephen (2008 – 09 – 27). " SEC Concedes Oversight Flaws". The New York Times. & (2008 – 10 – 03).

(3) Joseph Fried, Who Really Drove the Economy Into the Ditch? (New York, N-Y: Algora Publishing, 2012), P.121.

دور فاني ماي وفريدي ماك في الأزمة Fannie Mae and Freddie Mac

في بداية 2008 كانت هناك رهونات عقارية تعتبر Sub prime و Alt – A بقيمة 4.6 تريليون دولار. وقد ضمنت منها مؤسستا فاني وفريدي 12 مليون رهن عقاري بقيمة 1.8 تريليون دولار. وقد ضمنت هيئات الحكومة 2.7 تريليون دولار من الرهونات الكلية وتساوي 4.6 تريليون دولار⁽¹⁾.

وذكر بول كروجمان Paul Krugman في يناير 2010 أن فاني ماي وفريدي ماك، أو الاقراض Predatory، لم تكونا الأسباب الأولى لانفجار الفقاعة في العقارات بسبب أنه كانت هناك فقاعة في المؤسسات التجارية للعقارات في أمريكا⁽²⁾.
سياسات البنوك المركزية:

يذكر (بن برنانكه و الآن جرينسبان) Ben Bernanke & Alan Greens المدير المالي والسابق كرئيس للاحتياطي الفيدرالي. ذكرا أن قرار شراء مسكن تعتمد علي معدلات الفائدة طويلة الأمد علي الرهونات العقارية mortgages وليس علي المعدلات القصيرة الأجل.

وما بين 1971 – 2002 فإن معدلات الفائدة الفيدرالي قد تحركت في Lock – Step وعندما بدأ البنك الفيدرالي لرفع معدلات الفائدة في 2004 فإن معدلات الرهن العقاري، استمرت في الهبوط، أو علي الأقل زادت لسنة أخري⁽³⁾.

⁽¹⁾FCIC – Final Report Dissant of Walison – January 2011.

⁽²⁾ Krugman blogs. Nytimes. Com. 2010 – 01 -07.

⁽³⁾See: "Federal reserve. Gov. 2004. Retrieved 2012 – 11 - 20. & Max, Sarah (2004 – 07 – 27) Money. cnn.com. & " Is A Housing Bubble About to Burat?". Business week. 2004 – 07 – 18.

ويذكر أحد الاقتصاديين الماليين Raghuram Rajan أن أحد أسباب ميل الاقتصاد الأمريكي للمرور من فقاعة لأخرى ذلك أنها مدفوعة بمحفزات نقدية غير دائمة، ... ومحاولات النظام السياسي للولايات المتحدة لتعويض الدخل الثابت للطبقات المتوسطة والدنيا بتقديم قروض سهلة، لكي تزيد من استهلاكهم⁽¹⁾.

ويذكر بعض الاقتصاديين أن قرار الاتحاد الفيدرالي يرفع معدلات الفائدة كانت عامل هامًا، والتي أنهت فقاعة الإسكان. وقد رفع الاحتياطي الفيدرالي معدلات الفوائد من 1% عام 2004، إلى 5.25% عام 2006. وبالتالي انخفض الطلب على الإسكان، بارتفاع معدلات الرهونات.

العولمة – التكنولوجيا والعجز التجاري:

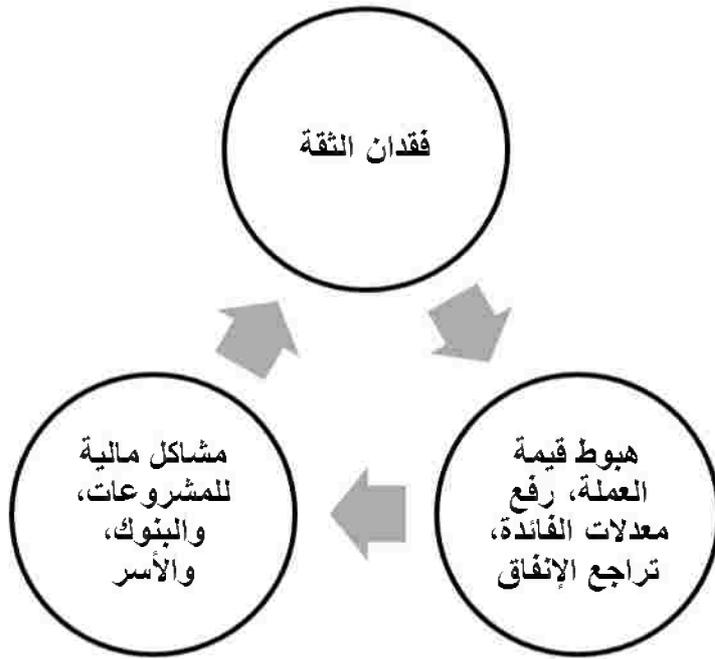
في عام 2005، ذكر بن برنانكه أن ارتفاعات في عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة، توحدت وذلك بسبب زيادة الاستثمار عن الادخار، والواردات عن الصادرات⁽²⁾.

وبين 1996 و 2004 زاد عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة بـ 560 بليون دولار، من 1.5% إلى 5.8% من GDP. وقد جذبت الولايات المتحدة استثمارات خارجية كبيرة، خاصة من الاقتصادات الصاعدة في آسيا والدول المصدرة للبترو، إذ أن ادخار الصين يمثل 40% من الدخل، إلى جانب الأسعار المرتفعة للبترو.

⁽¹⁾Campbell, Doug. Spring 2011. Reserve Bank of Cleveland. Retrieved 20 November 2013

⁽²⁾Sowell, Thomas (2009). The Housing Boom & Bust. Basic Books. PP. 57 – 58.

ويظهر الشكل التالي الدائرة الخبيثة للأزمة المالية⁽¹⁾



ثالثاً: الآثار الاقتصادية لأزمة الركود الكبير علي المستوى العالمي:

قدر صندوق النقد الدولي IMF الخسائر العالمية المبدئية للمؤسسات المالية والبنوك الأمريكية والأوروبية حيث فقدت أكثر من تريليون دولار من الأصول والقروض الرديئة من يناير 2007 حتى سبتمبر 2009. وفاقته 2.8 تريليون دولار من 2007 إلى 2010⁽²⁾.

وفي عام 2009 قدر صندوق النقد الدولي أن خسائر البنوك والمؤسسات المالية الأخرى عالمياً، تزيد عن 4 تريليونات دولار⁽³⁾.

وتلك كلها كانت تقديرات مبدئية لخسائر الأزمة الاقتصادية من عام 2007 حتى 2010.

⁽¹⁾ Krugman, The Return of Depression Economic, p. 90.

⁽²⁾ IMF Says World wide Losses Stemming form The U.S Sub prime mortgage crisis could run to 945 Billions Dollars Sept. 2009.

⁽³⁾ IMF Summary (2009 / 01).

رابعاً: المقارنة بين الركود الكبير والكساد الكبير:

في أبريل 2009، صرح رئيس صندوق النقد الدولي دومينيك ستراوس - كان Dominique Strauss - Kahn. بأن بعض الدول إذا لم تكن قد استخدمت السياسات الصحيحة لتحويل الركود إلي كساد. وذكر صندوق النقد الدولي أن ذلك الركود، ليس كالكساد الكبير، إذ أنه متزامن بالتكامل العالمي للأسواق⁽¹⁾.

وذكر صندوق النقد الدولي أيضاً أن فترات البطالة خلال الركود في الولايات المتحدة. قد أصبحت عالية بصورة مزعجة إذ أن نصف العاطلين ظلوا في البطالة لأكثر من 6 شهور، الأمر الذي لم يري منذ الكساد الكبير⁽²⁾.

وفي عام 2009، وجد بعض الاقتصاديين أن هناك فروقاً كبيرة بين الكساد الكبير والركود الكبير. وأن مثل الكساد الكبير لن يحدث⁽³⁾.

وبعض الأسباب تبين أنه بين عامي 1929 و عام 2008 فإن هناك تغيرات نشأت في الفلسفة الاقتصادية والسياسات الاقتصادي⁽⁴⁾، كما أن أسواق الأوراق المالية لم تنهار كما حدث في أعوام 1929 أو عام 1982.

كما أن معدل البطالة في عام 2008 والشهور الأولى من عام 2009، والتي وصلت إلي أكثر من 10% في الولايات المتحدة، كانت أقل من معدلات البطالة التي وصلت في الكساد الكبير إلي 25%⁽⁵⁾.

(1) London: Telegraph. co. uk. Evans, Ambrose (2009 – 04 – 16).

(2) <http://www.telegraph.co.uk/finance/financetopics/financialcrisis/8000561/lmF-fears-social-explosion-from-world-Jobs-crisis-html>.

(3) The Economist . في مارس 2009 .

(4) John Tatom (2 February 2009). The Superlative Recession and economic.

(5) John Tatom لانظر .

ولكن أحد الصحفيين النقابيين ذكر في عام 2012 أنه إذا أضيفت أعداد العمال العاطلين المحبطين، إلى الإحصاءات الرسمية، لوصلت معدلات البطالة الفعلية إلى 22%، أي يمكن مقارنتها بمعدلات البطالة في الكساد الكبير⁽¹⁾.

ويذكر بول كروجمان Paul Krugman أن عودة الكساد مرتبط بإخفاقات جانب الطلب في الاقتصاد. وكتب في 5 يناير 2009، أن منع الكساد لن يكون سهلاً⁽²⁾.

وقال في مارس 2009 أن الفرق الأساسي في أسباب الأزمة المالية كانت بشأن نظام الظل المصرفي.

وفي 22 فبراير 2009 ذكر أستاذ الاقتصاد بجامعة نيويورك (نور الروبيني Nouriel Roubini) أن الأزمة هي الأسوأ منذ الكساد الكبير، وبدون التعاون بين الأحزاب السياسية والبلاد الأجنبية، وإذا كانت السياسات المالية خاطئة، فإن الأزمة كان يمكن أن تكون سيئة مثل أزمة الكساد الكبير⁽³⁾.

وفي مؤتمره الصحفي الأخير ذكر الرئيس جورج دبليو بوش George W. Bush في سبتمبر 2008 أن مستشاريه الاقتصادية. قالوا له بأن الوضع الاقتصادي يمكن أن يكون في بعض الأحيان، أسوأ من الكساد الكبير⁽⁴⁾.

⁽¹⁾Roberts, Paul Craig (July 8, 2012). " The Collapsing U.S Economy And The End of The world" (<http://www.vadare.com/articles/the-collapsing-us-economy-and-the-end-of-the-world>)

⁽²⁾ Krugman, Paul (2009 – 01 – 05) . " Fighting off Depression" The new York Times.

⁽³⁾ " Roundtable: Nationlizing the Banks – ABC News" Abcnews. go. Com. Retrieved 2010 – 01 – 21.

⁽⁴⁾ " George W. Bush press Conference Transcript , January 12, 2009".

آثار الركود الكبير علي الأسواق المالية:

في شهر يناير 2008 انهارت أسواق المال، خاصة في الولايات المتحدة علي أساس مؤشر S& P 500 وأصبحت عرضه للتغير، وانهارت أسعار أسواق الأسهم في غير الولايات المتحدة بداية من 21 يناير 2008. وسمي (بيوم الاثنين الأسود)⁽¹⁾، ففي سوق شنغهاي بالصين، فقد السوق 5.14%، خاصة الأسهم المالية، ومنهم من فقد 8.76% - 10%. وقدرت مجموعة Citigroup أن 1% نقصاً في معدل النمو في اقتصاد الولايات المتحدة يؤدي إلي نقص 1.3% في معدل نمو الصين.

وفي أكتوبر 2008، هبطت أسواق الأوراق المالية في أمريكا الشمالية وأوروبا، وآسيا بالمحيط الهادئ، قد هبطت بـ 30% منذ بداية العام. وانخفض متوسط داو جونز الصناعي بـ 37% منذ يناير 2008⁽²⁾.

وهبطت الأسواق في روسيا، بالإضافة إلي انخفاض أسعار البترول، والاضطرابات السياسية مع الغرب، انخفضت الأسواق فيها بأكثر من 10% في يوم واحد، مما أدي إلي جمود التجارة. كما ظهرت في بعض الدول الصاعدة خسائر^(3,4).

وبسبب الاضطرابات في الأسواق المالية وفقدان الثقة فيها، اتجه المستثمرون إلي الأصول الأكثر استقراراً والملموسة. فأرتفع سعر الذهب بـ 30% منذ منتصف

حيث انخفضت أسعار الأسهم الصينية في هذا اليوم بـ 5% (Sources) China Daily, (2008 – 01 – 21).

- Toronto Sun, (2008 – 01 – 22).

- Daily News (N Y Daily News. Com) (2008 – 01 – 22).

(2) Yahoo Finance Historical Data” (<http://finance.yahoo.com/hp?=%5EDJI>).

(3) Business Week, Sept. 2008.

(4) The Wall Street Journal, 2008 – 09 – 17).

2007 إلى نهاية 2008. واتجهت أنظار المستثمرين إلى المعادن الثمينة، أو الأراضي^(1,2).

وفي مارس 2009 أعلن Stephen Schwarzman من مجموعة Blackstone Group (CEO) أن حوالي 45% من الثروة العالمية قد دمرت في أقل من عام ونصف⁽³⁾.

وهناك دول مثل أوكرانيا، والأرجنتين. وقد تأثروا الأكثر بالأزمة وبعضها تأثر بشدة بالأزمة مثل أيرلندا، وروسيا، والمكسيك، ودول البلطيق، والولايات المتحدة. علي عكس كلاً من الصين، واليابان والبرازيل والهند، وأيران، وأستراليا كانت الأقل تأثراً⁽⁴⁾.

آثار الركود الكبير علي المستوى العالمي:

يعتبر الركود الكبير الاقتصادي والمالي أصعب فترة انكماش اقتصادي منذ الكساد الكبير منذ 1929 – بداية الأربعينيات ونتج عنه:

- انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)، بداية من الربع الثالث من عام 2008، بمعدلات سنوية غير مسبوقه منذ أعوام الخمسينيات.

- نقص الاستثمار، خاصة منذ الربع الأخير من عام 2006، وانخفض في الربع الأول من عام 2009 بنسبة 23% علي أساس سنوي.

- الطلب الداخلي، انخفض في حوالي (خمسة) أرباع سنوية.

(1) Guardian. (2008 – 11 – 22).

(2) Financial Times. (2009 – 01 – 05).

(3) News. Com. au. March 11,2009.

(4) Financial Transmission of the Crisis: What's the lesson? Shimelse Ali, Uri Dadush, Lauren Falcao, " International Economics Bulletin, June, 2009"

الآثار على التجارة والإنتاج الصناعي:

- انخفض حجم الشحن البحري، بنسبة 50% في أسبوع واحد، في منتصف أكتوبر 2008، بسبب نقص التمويل للمصدرين.

- ذكرت مجلة الإيكونومست في فبراير 2009، أن الأزمة المالية قد أنتجت "أزمة صناعية"، وكان ذلك أشد انخفاض في الإنتاج الصناعي في الدول المصدرة⁽¹⁾.

- في مارس 2009، ذكرت الديلي تلغراف Daily Telegraph البريطانية أن الانخفاضات في الإنتاج الصناعي، من يناير 2008 - يناير 2009، كانت في الدول التالية:

اليابان - 31%، كوريا - 26%، روسيا - 16%، البرازيل - 15%، إيطاليا - 14%، ألمانيا - 12%⁽²⁾.

- قامت الصناديق السيادية، والقطاع الخاص، من دول الشرق الأوسط، وآسيا، بما فيهم الصين، بشراء ممتلكات أوروبية وأمريكية، ومنها مؤسسات صناعية. ذلك أن الركود تسبب الحصول عليها بأسعار منخفضة. كما ركزت الحكومة الصينية علي صفقات مصادر المواد الطبيعية، خاصة من البترول والمعادن.

الآثار على البطالة:

ذكرت منظمة العمل الدولية (ILO) The International Labour Organization أن حوالي 20 مليون وظيفة قد فقدت في نهاية 2009 بسبب الأزمة. خاصة في قطاعات البناء، والعقارات، والخدمات المالي، وقطاع صناعة

(1) Economist. Com. 2009 - 02 - 19.

(2) Daily Telegraph, 2009 - 03 - 08.

السيارات. وبلغت البطالة العالمية أكثر من 200 مليون عاطل للمرة الأولى. ثم زادت أعداد العاطلين بنحو 50 مليون عام 2009 (2،1).

وفي ديسمبر 2007، كان معدل البطالة في الولايات المتحدة 4.9%. وفي أكتوبر 2009 وصل معدل البطالة إلي 10.1%. وهناك تقديرات أعلى للبطالة تصل إلي 16.3%. بسبب العمالة الهامشية، والتي تعمل جزءاً من الوقت، بسبب أسباب اقتصادية، وبعض العمال المحبطين (4،3).

وفي أوروبا، وبسبب الأزمة، وصلت معدلات البطالة في أسبانيا إلي 18.7%، وبالنسبة للشباب 37%، وكانت أعلى المستويات في منطقة اليورو، ووصلت البطالة في المنطقة الأوروبية إلي 15 مليون عاطل، وكان الشباب هم الذين عانوا أكثر من أعباء البطالة (6،5).

ولولا الإجراءات الكينزية الطابع التي اتخذت ضد الركود الكبير، لدخل الاقتصاد الأمريكي، وعلي الأقل اقتصاد اليورو ... واقتصاديات أخرى مرتبطة بهما، في كساد Depression، يسبق في العمق والأهمية الكساد الكبير Great Depression والذي حدث من عام 1929 حتى بداية الأربعينيات من القرن العشرين.

(1) Reuters (2008 – 10- 21)

(2) The Times, January 29, 2009.

(3) The New York Times: 2009/11/07.

(4) Bureau of Labour Statistics, US Government June, 2009.

(5) CBC News. Ca. July 2, 2009.

(6) Telegraph. July 4, 2009.

خطة الإنقاذ المالي Bailout :

وقد اتخذت الإدارة الأمريكية، سلسلة من الخطوات لتجنب تفاقم الأزمة في الأسواق المالية واعتمد مجلس الشيوخ في شهر أكتوبر 2008 خطة للإنقاذ المالي صاغها وزير الخزانة الأمريكية، هنري بولسون، وتهدف إلي تأمين وحماية أفضل للمدخرات والملاك العقارية، وحماية الملكية، وتشجيع النمو الاقتصادي كما وضعت خطة لمساعدة المقترضين المتعثرين.

وقد صدرت حزمة من الإصلاحات الاقتصادية المشجعة للاقتصاد من الكونجرس في فبراير 2009، وتعتمد الحزمة علي اقتراحات قدمها الرئيس باراك أوباما وذلك لتشجيع وتحفيز Stimulus للاقتصاد الأمريكي. وقد خصص لتلك الإجراءات 787 بليون دولار ويحتوي القانون علي اقتطاعات ضريبية، التوسع في إعانات البطالة والإجراءات الرفاهية الاجتماعية أو الإنفاق في التعليم، والرعاية الصحية والبنية التحتية، بما فيها قطاع الطاقة.

وصدر العديد من الإجراءات الغير اقتصادية، كجزء من خطط طويلة الأجل، مثل دراسة توسيع تطبيق العلاج الطبي، وكذلك تحديد تعويضات للبنوك المساعدة من الحكومة. ويعتبر القانون في عام 2009 أكبر كثيراً من القانون الذي تبنته إدارة بوش الابن عام 2008. وقد اعتمد القانون في 11 فبراير 2009. ويحدد القانون أن 37% من قيمته تخصص للاقتطاعات الضريبية، وتمثل 288 بليون دولار. و 144 بليون دولار أو 18% خصصت للمساعدات المالية، وذهبت أكثر من 9% من المساعدة للصحة والتعليم، و 45% أو 357 بليون دولار خصصت للبرامج الفيدرالية الاجتماعية.

(3) خطة الإنقاذ المالية:

وجاءت خطة الإنقاذ في أوائل 2008، من إدارة الرئيس بوش وساعده الديمقراطيون كخطة لدفع الاقتصاد إلي الأمام. وكانت النتائج مخيبة للآمال لصغر الحافز، إذ كان يمثل أقل من 1% من الناتج القومي الإجمالي، وكان يجب أن يكون تقريباً 4% من الناتج القومي الإجمالي⁽¹⁾.

وكان معظم المال في الحزمة الأولي يتخذ شكل خصوم ضرائبية كان الكثير منها مدخراً أكثر منه منفقاً. وكان يجب تدعيم وتوسيع نفقات الحكومة بإعطاء المساعدات للولايات والحكومات المحلية وتوسيع الإنفاق علي الطرق والكباري والبنية التحتية بصفة عامة. ولكن من ناحية أخرى فإن الإنفاق العام يستغرق وقتاً طويلاً لكي يحدث أثراً هاماً.

خطة الإنقاذ المالي الأمريكية

خطة الإنقاذ المالي هي الخطة التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون، وذلك لإنقاذ النظام المالي الأمريكي، وتهدف الخطة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية، والتي تعود إلى دافعي الضرائب؛ كما تهدف إلى حماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن. ولمساعدة المقترضين الذين يواجهون صعوبات في تسديد أقساطهم عن طريق رفع سقف القروض العقارية التي بإمكانهم تقاضيها مقابل ضمانات عامة.

(1) انظر Paul krugman المرجع السابق، ص ص 181 – 191.

ولقد عارض الرئيس الأمريكي جورج بوش في بداية الأمر خطة الإنقاذ المالي، ولكنه بعد ذلك تراجع عن التهديد باستخدام حق الفيتو هو أمرٌ ضروريٌّ لتهدئة الأسواق المحلية والخارجية .

وأعتمد مجلس الشيوخ نص خطة الإنقاذ بأغلبية 72 صوتاً مقابل معارضة 13 صوتاً عقب موافقة مجلس النواب.

وتقوم الخطة على شراء الديون الهالكة وينص القانون الذي أقره مجلس الشيوخ الأمريكي على مهلة لهذه الخطة تنتهي بتاريخ 31 ديسمبر، 2009 م

وتضمنت خطة الإنقاذ أيضاً جانباً خاصاً بشركتي فاني ماي وفريدي ماك كبرى شركات التمويل لقاء الرهن والمعرضتين للإفلاس، بعدما شارفتا على الانهيار مطلع شهر أغسطس . وتملك وتدعم الشركتان المتضررتان رهوناً عقارية قيمتها خمسة تريليونات دولار تعادل نحو 50% من الرهون العقارية في الولايات المتحدة .

وبموجب الخطة تضمن إدارة الإسكان الفدرالية زيادة سقف القروض التي تشتريها الشركتان إلى 625 ألف دولار .

بنود خطة الإنقاذ المالي الأمريكية

(1) السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة سبعمائة مليار دولار، وتكون مرتبطة بالرهن العقاري.

(2) يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة الأمريكية إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية؛

ويملك أعضاء الكونغرس الأمريكي حق النقض (الفيتو) على عمليات الشراء، والتي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بسبعمئة مليون دولار.

(3) تساهم الدولة الأمريكية في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.

(4) يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى، لوضع خطط مماثلة.

(5) رفع سقف الضمانات للمودعين من مائة ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد.

(6) منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو مائة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات.

(7) تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم.

(8) منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسمائة ألف دولار.

(9) استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.

(10) يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.

(11) يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضور الاجتماعات الدورية في الخزانة، وذلك لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات.

(12) تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.

(13) يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة.

(14) اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.

وتفاصيل القانون كالتالي:

جدول ()

قانون تحفيز الاقتصاد الأمريكي

بليون دولار للاقتطاعات الضريبية	288
بليون دولار منها اقتطاعات الأفراد.	237
بليون دولار منها اقتطاعات للشركات	51
بليون دولار للرعاية الصحية	147.7
بليون دولار للتعليم	90.9
بليون دولار المساعدات للعاملين ذوي الدخل المنخفض والعاطلين والمعاشات	82.5
بليون دولار استثمارات البنية التحتية	80.9
بليون دولار الاستثمار الحكومي	29.5
بليون دولار استثمار إضافي	15
بليون دولار للطاقة	61.3
بليون دولار للإسكان	12.7
بليون دولار البحث العلمي	8.9
بليون دولار أخرى	18.1

وكان الغرض من خطة الإنقاذ كما لخصها وزير الخزانة هنري بوليسون في

التالي:

- تثبيت الاقتصاد الأمريكي.

- تحسين السيولة في الاقتصاد.

- إستراتيجية متكاملة ضد الأزمة الحالية وذات الأهمية.

- تأثير عريض علي الاقتصاد.

أما (بن برنانكه) رئيس البنك الفيدرالي الأمريكي فيذكر أن الغرض من قانون

الإنقاذ هو التالي:

- ثقة المستثمرين.

- الأثر علي الاقتصاد الأمريكي والنتائج المحلي الإجمالي.

وقد ساند بعض الاقتصاديين برنامج الإنعاش الاقتصادي مثل فلدشتين

Martin Feldstein وسومرز Lanay Summers وستجليتز Joseph

Stiglitz و كروجمان Paul Krugman.

وعلي العكس، في 28 يناير 2009، أعرب حوالي 200 اقتصادي عن

اعتراضهم علي خطة الانعاش الاقتصادي. بقولهم "نحن الموقعون، لا نعتقد أن

الإنفاق الحكومي الزائد هو طريق لتحسين الإنجاز الاقتصادي. إذ أن الإنفاق

الحكومي الزائد لهوفر، وروزفلت، لم ينجي الاقتصاد بعيداً عن الكساد الكبير في

أعوام 1930، ولتحسين الاقتصاد، يجب علي واضعي السياسات، أن يركزوا علي

إصلاحات تزيل العوائق أمام العمل، والادخار، والاستثمار، والإنتاج، إن خفض

معدلات الضرائب، وانقاص العبء الحكومي هي أفضل الطرق للسياسات المحلية لزيادة النمو".

ومن ناحية أخرى أعرب حوالي 200 اقتصادي تأييدهم لقانون أوباما، وذلك في 8 فبراير 2009. وذكروا، أن اقتراحات "أوباما" تقترح استثمارات مهمة، والتي يمكن أن تبدأ في إنقاذ الانهيار من فقد العمالة، وهي يمكن أن تضع الولايات المتحدة ثانية لطريق النمو المستديم وطويل المدى".

الآراء المؤيدة لخطة الإنقاذ

وأعتبر بعض الاقتصاديين الخطة علاجاً جراحياً يقدم حلاً شاملاً من خلال إنقاذ الوضع المالي وضمان عدم انتقال المشكلات التمويلية إلى الشركات لتقتصر على القطاع المالي فقط. كما أنها تضمن استمرارية الثقة في البنوك الأمريكية. وتقدم الخطة علاجاً للمشكلات من حيث معاقبة من كانوا مسئولين ثم إيجاد الحلول لسد الثغرات المتعلقة بارتفاع أسعار العقارات بعدما جرت البنوك وراء الأسعار المرتفعة، كما تؤكد ضرورة تحديد دور أسواق المال والمضاربات بالنسبة لبيع الأوراق الآجلة. وتساعد الخطة شركات القطاع المصرفي لأن نظام التأمين على الودائع في أميركا يغطي ودائع الأفراد فقط ولا يوجد تعويضات للشركات.

أما الآراء المعارضة لخطة الإنقاذ

فيرى الكثير من الأمريكيين أنه يتعين على حي المال (وول ستريت) أن يقوم بحل مشكلاته بنفسه.

وأبدي الكثير من الأمريكيين نوباً ومواطنين خشيتهم من الثمن الذي سيتحمله دافعوا الضرائب الأمريكيون.

وأعتقد عدد كبير من الأمريكيين بأنه لا توجد ضمانات كافية لإنجاح الخطة، ويعتبرونها تبديداً للأموال العامة.

كما ستفيد الخطة البنوك على المدى القصير في التخلص من أعباء الديون المعدومة والاستثمارات العاطلة، لكن مع وجود شكوك في إمكانية أن تعود أسعار هذه الأصول إلى الارتفاع في المستقبل.

وتحفظ بعض النواب في الكونغرس على قيمة الخطة البالغة سبعمائة مليار دولار.

وطلب بعض النواب بالحصول على تأكيدات و ضمانات بأن الخطة ستفيد أصحاب المنازل الأمريكيين العاديين، كما ستفيد بورصة وول ستريت.

-الخطة ستمنح الإدارة الأمريكية هامشاً كبيراً في تحديد المؤسسات المالية التي ستستفيد منها، بدون استبعاد صناديق الاستثمار التي تنطوي على مجازفات .

إقرار خطة الإنقاذ بالكونغرس

(1) عُرضت خطة الإنقاذ على مجلس النواب في الكونغرس الأمريكي يوم الاثنين الموافق 30 أيلول، 2008 م، فرفضها 228 نائبا مقابل 205 نائب.

(2) وافق مجلس الشيوخ على خطة الإنقاذ بعد إدخال بعض التعديلات عليها، ووافق عليها في 2 تشرين الأول، 2008 م.

(3) مجلس النواب يقر الخطة بعد إدخال تعديلات عليها في اليوم التالي.

آراء حكام وقادة العالم في خطة الإنقاذ المالي

- الرئيس الأمريكي جورج بوش " :الخطة ستساعد في حماية الاقتصاد الأميركي والأسر والشركات الصغيرة في أمريكا، وهي أساسية للأمن

المالي للولايات المتحدة ومساعدة الأسر الأمريكية التي تحتاج للقروض من أجل شراء منزل أو تمويل الدراسات العليا لأبنائها، ومساعدة الشركات الصغيرة على دفع فواتيرها، ومن غير الممكن التخلي عن كل مؤسسات وول ستريت حتى ولو كانت تستحق الانهيار."

- وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسون " :الخطة ستساعد على حماية الاقتصاد المحلي لجعل الأمريكيين واثقين من حصولهم على الأموال اللازمة لإيجاد فرص عمل وضمان استمرار الأعمال."

- رئيس البنك المركزي الأوروبي جان كلود تريشيه " :لا بد من إقرار الخطة من أجل الولايات المتحدة ومن أجل صناعة المال العالمية."

- رئيس مجلس وزراء المالية لدول منطقة اليورو جان كلود يونكر " : على واشنطن إقرار الخطة التي ستسمح للخزانة الأمريكية بشراء الأصول مرتفعة المخاطر المرتبطة بسوق الرهن العقاري من البنوك."

- رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون " :لا بد من دعم عالمي لخطة الإنقاذ المالي الأمريكية، والولايات المتحدة تستحق مساعدة دول العالم الأخرى."

وفي 4 فبراير 2009، ذكرت لجنة من الكونجرس الأمريكي أن القانون المحفز يمكن أن يزيد الإنتاج الاقتصادي والعمالة في الفترة القصيرة، وأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP يمكن أن ينقص بين 0.1% و 0.3% بحلول عام 2019. وإن القانون سيزيد العجز في الميزانية الفيدرالية بـ 185 بليون دولار خلال 2009، و 399 بليون دولار عام 2010، و 134 بليون دولار في عام 2011، و 787 بليون دولار في الفترة ما بين 2009 - 2019.

وفي مارس 2009 قدرت Congressional Budget Office (CBO)

الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كالتالي:

- ما بين 1.4% - 3.8% في نهاية 2009.

- ما بين 1.1% - 3.3% في نهاية 2010.

- ما بين 0.4% - 1.3% في نهاية 2011.

- وانخفاض ما بين صفر 0.2% ما بعد عام 2014.

والأثر علي العمالة كالتالي:

- زيادة 0.8 - مليون - 2.3 مليون في آخر 2009.

- زيادة 1.2 مليون - 3.6 مليون في آخر 2010.

- زيادة 0.6 - مليون - 1.9 مليون في آخر 2011.

وتعليقاً علي التدخلات الحكومية الأمريكية، للمساهمة في علاج أزمة الرهن

العقاري، ذكر رئيس مجلس الاحتياطي الاتحاد الأمريكي (بن برنانك) أنها ضرورة

لضمان ألا تؤدي الديون المعدومة إلي انهيار النظام المالي والاقتصادي.

الفصل الخامس

**تطورات وآثار الأزمة الاقتصادية والمالية 2007 وما بعدها،
علي دول العالم، والدول الصاعدة .. والعربية ومصر**

مقدمة:

أولاً: التتابع الزمني للركود الاقتصادي والمالي في العالم.

ثانياً: أزمة منطقة اليورو.

ثالثاً: آثار الأزمة علي آسيا.

رابعاً: آثار الأزمة علي الدول العربية.

خامساً: آثار الأزمة على الاقتصاد المصري.

مقدمة:

كما وجدنا، بدأت الأزمة الاقتصادية والمالية في الولايات المتحدة منذ عام 2007، بقيام بنوك الإقراض العقاري بها، بالتوسع في الإقراض دون النظر إلي مقدرة المقترضين الفعلية علي السواء.

ثم قامت بنوك الإقراض ببيع هذه القروض إلي شركات، داخل وخارج أمريكا. ثم قامت تلك الشركات بدورها، بتقديم هذه القروض كخطابات ضمان لشركات أخرى. وتم وضع هذه القروض في صناديق متعددة، وتم بيعها وشراؤها مثل البورصة، وعن طريقها، يتم المضاربة علي هذه الصناديق كل حسب قدرته، وقوة البنوك المالكة له.

وعن طريق ذلك تم بناء هياكل اقتصادية ومالية متعددة، علي أساس أصل واحد فقط، وهو أساساً أصل ضعيف، وغير قوي، ومهدد دائماً. وإذا ما انهار جزء ينهار الكل، وهو ما تم بالفعل.

وظهرت بوادر الأزمة - كما ذكرنا - في صورة عجز ملايين المقترضين عن السداد، بداية من أغسطس 2008، مما أدى إلي عجز شركات مالية كبرى عن سداد التزاماتها، وطلبت المساعدة، وأعلنت شركات كبرى عن إفلاسها.

النتابع الزمني للركود الاقتصادي والمالي في العالم:

شهدت التجارة العالمية انهياراً كبيراً أثناء الركود العالمي في عام 2009. وارتفعت معدلات البطالة في الاقتصاديات المتقدمة بصفة عامة، بنحو نقطتين مئوية، في الفترة ما بين 2006 و 2009. ومع نمو ضعيف للإنتاج والدخل في الاقتصاديات المتقدمة، تراجعت معدلات البطالة ببطء شديد في فترة التعافي.

وعلي مستوي الاقتصاديات المتقدمة، وبسبب ضعف معدلات النمو، شهدت كلاً من اسبانياً وايرلندا والبرتغال والولايات المتحدة، أعلى زيادة في معدلات البطالة في الفترة من 2007 و 2011. ويمكننا أن نعزو الاختلافات في معدلات البطالة بين البلاد المتقدمة إلي التغييرات التي طرأت علي نمو الدخل والإنتاج في تلك البلاد. وبالتالي فإن الدور المهيمن لدفع سوق العمل، هو مصداقية "قانون أوكن"، وهو ما سنناقشه فيما بعد، وهو يفسر سبب تراجع البطالة ببطء في الاقتصاديات المتقدمة.

ونجد أن هناك تتابعاً زمنياً لدخول دول العالم المختلفة، في الركود الاقتصادي والمالي، بعد حدوثه في الولايات المتحدة الأمريكية، علي النحو التالي:

- في الربع الأول من عام 2008، دخلت 6 دول مرحلة الركود، منها السويد وايرلندا والبرتغال.

- في الربع الثاني من عام 2008، بلغ عدد الدول التي دخلت مرحلة الركود 25 دولة، و 39 في الربع الثالث من عام 2008، و 53 في الربع الرابع من عام 2008.

- خلال الربع الأول من عام 2009، بلغ عدد الدول التي دخلت مرحلة الركود حتى تاريخه، 59 دولة.

- وفي الربع الثاني من عام 2009، بلغ عدد الدول 37 دولة دخلت الركود. وفي الربع الثالث من عام 2009، بلغوا 13 دولة. و 11 دولة في الربع الرابع من عام 2009.

- وفي الربع الأول من عام 2010، كانت هناك 7 دول لازالت في حالة ركود اقتصادي ومالي، منهم اليونان..

وتبين إحصاءات الركود لمجموعة G20، والتي تمثل 85% من الناتج العالمي، فقد وصلهم الركود العالمي، في المدة من الربع الثالث لعام 2008، حتى الربع الأول من عام 2009.

وخلال الأعوام 2010 - 2013، كانت حالات الركود تشمل اليابان، وتايوان، حوالي 24 دولة من 50 دولة أوروبية، بما فيهم اليونان.

وحتى أكتوبر 2014، ظلت العديد من الدول، خاصة الأوروبية، تحت وطأة الركود كأثر مباشر لتبعات أزمات الديون السيادية الأوروبية.

وكان من أثر برامج الدعم والإصلاحات المالية في منطقة اليورو، الأشد تعرضاً لمصالح التمويل، علي احتواء الاضطرابات فيها خاصة بعد تصاعد المصاعب المالية والاقتصادية فيها، خاصة من مايو 2010.

وقد توسع النشاط العالمي، خلال النصف الأول من عام 2010، بمعدل سنوي 5.25%، وحقق الإنتاج الصناعي العالمي معدلات نمو بلغت حوالي 15%، وسجلت التجارة العالمية تعافياً، بمعدلات تجاوزت 40%، خلال النصف الأول من عام 2010.

وبلغ النمو في الاقتصاديات المتقدمة حوالي 3.25% خلال النصف الأول من عام 2010 وهو معدل منخفض وهناك ثلاث مجموعات:

- اقتربت الولايات المتحدة من بلوغ الناتج المسجل قبل الأزمة، وتباطأ النشاط الاقتصادي في الربع الثاني من 2010.

- وكانت مستويات الناتج في اليابان، ومنطقة اليورو، أقل بكثير من المستويات المسجلة قبل الأزمة، ولا تزال معتمدة علي الطلب الخارجي.

- وفي اليابان أصيب النشاط الاقتصادي بالضعف في الربع النهائي من 2010. وفي منطقة اليورو، وبقيادة ألمانيا، لم يكتسب النشاط الاقتصادي قوة ملحوظة إلا في الربع الثاني من عام 2010.

- وقد شهدت الاقتصاديات الصاعدة توسعاً في النمو بنسبة 8% خلال النصف الأول من عام 2010. وقد بلغ النمو في بلدان آسيا الصاعدة 9.5% مع انتشار الطلب المحلي القوي من الصين والهند وأندونيسيا إلي اقتصاديات آسيا الأخرى، وفي الصين زاد نمو الطلب المحلي إلي 13% في عام 2009.

وقد سجلت البطالة في الاقتصاديات المتقدمة انحساراً متواضعاً، وهناك أكثر من 210 مليون شخص بدون عمل في العالم كله، بزيادة 30 مليون نسمة عن تقديرات عام 2007، وثلاثة أرباع هذه الزيادة نشأت في الاقتصاديات المتقدمة.

كما أصيبت الاستقرار المالي بنكسة كبيرة، خلال النصف الأول من عام 2010، فقد زاد تقلب السوق وتراجع إقبال المستثمرين علي المخاطر. وسجلت الأسعار في البورصات انخفاضاً بنسب تراوحت بين 10% و 15%.

وقد عاودت الأوضاع المالية في الشهور الأخيرة من عام 2010 إلي اتجاهات التيسير مرة أخرى، وأدت اضطرابات الأسواق إلي تحركات حادة في أسعار العملات خلال النصف الأول من عام 2010 . حيث انخفض سعر اليورو قرابة 15% بالقيمة الفعلية الحقيقية. وشهد الين الياباني ارتفاعاً من أبريل 2010 وتزيد قيمته أكثر من 25% علي مستوياتها المسجلة في 2007.

وقد فقدت أسعار السلع الأولية بعض المكاسب الكبيرة، غير أن أسعار المعادن النفيسة واصلت ارتفاعها، وارتفعت أسعار القمح قليلاً، وكذلك أسعار المواد الغذائية الأخرى والمدخلات الأولية (مثل السماد).

أما بالنسبة للبترو، فإن واردات البلاد المستوردة له، والتي زادت من مصادر استيراده، واستخدمت مصادر أخرى مثل الغاز الطبيعي ومصادر الطاقة المتجددة - مثل الطاقة الشمسية والرياح - لتحل محل البترو، كل ذلك أدى إلي ارتفاع في مستوي كفاءة استخدام الطاقة، وهبط مقدار الطاقة اللازمة لتوليد الدولار من الدخل علي نحو مطرد.

وتشير التقديرات أن ارتفاعاً يبلغ نحو 60% في أسعار البترو، يمكن أن يخفض الدخل في الولايات المتحدة، نحو 2% علي مدي عامين، مع وقوع آثار أكبر في أوروبا واليابان والاقتصاديات الصاعدة في آسيا.

بينما لا تزال معدلات النشاط في الاقتصاديات الصاعدة أسرع من الاقتصاديات المتقدمة وإن كانت معدلات نموها أخذه في التباطؤ. وتتسم الاختلالات الاقتصادية - المالية العالمية بأنها في حالة من عدم التوازن المستقر - Stable Dis Equilibrium⁽¹⁾.

ويعرف البعض استمرار الركود والكساد في العام منذ عام 2008 حتى الآن، بأنها فترة من الركود العالمي Great Recession وتعريف الركود هو الفترة التي تشهد انخفاضاً في حصة الفرد الحقيقية من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في

(1) محمد العريان، عدم التوازن المستقر، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2012.

العالم، مصحوبة بانخفاض كبير في مقاييس مختلفة للنشاط العالمي، منها الإنتاج الصناعي والتجارة، وتدفقات رأس المال، واستهلاك البترول، والبطالة⁽¹⁾.

وبالتالي فإن التعافي العالمي، هو فترة زيادة النشاط الاقتصادي العالمي التي تعقب مرحلة ركود عالمي. وقد كان التعافي الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة شديد البطء، بالمقارنة بفترات تعافي سابقة، أو بالمقارنة مع اقتصاديات السوق الصاعدة، والتي عاد فيها متوسط الدخل، في الأخيرة، إلي المسار السريع الذي كان يقف فيه قبل الركود الكبير Great Recession.

وهناك نوعان من الإجراءات في التعافي الاقتصادي من الأزمة، الأول، إعادة التوازن الداخلي من خلال تعزيز الطلب الخاص في الاقتصاديات المتقدمة. والثاني، إعادة التوازن الخارجي، بزيادة الصادرات الصافية في البلدان التي تسجل عجزاً مالياً، مثل الولايات المتحدة، وتخفيض الصادرات الصافية في البلدان التي تحقق فوائض، ومن أبرزها بلدان آسيا الصاعدة.

ومالم يتم تعزيز السياسات المالية والبنائية بصورة ملحوظة، فمن المرجح أن تظل معدلات الناتج الممكنة في الاقتصاديات المتقدمة، منخفضة أكثر من الاتجاهات العامة التي كانت سائدة قبل الأزمة، وأثر هذا علي تباطؤ التعافي، وجعله عرضة لمخاطر التطورات السلبية.

وقد أدت قوة النمو في الاقتصاديات الصاعدة إلي إعطاء دفعة للتعافي، وفي الاقتصاديات المتقدمة، استمر التعافي في الصناعات التحويلية والاستثمار في الآلات والمعدات، ولكن كان مستوي الإنتاج الصناعي أقل كثيراً من المستويات السائدة قبل الأزمة.

(1) أيهان كوزي وآخرين، تتبع مسار التعافي العالمي، نفس المصدر، أنظر المراجع الأصلية فيها.

وظل ضعف الأسواق العقارية، وتضاؤل الدفعات التنظيمية المالية ومعدلات البطالة المرتفعة، تؤثر سلباً علي التعافي الاقتصادي.

وكان التضخم منخفضاً بوجه عام مع استمرار الطاقة العاطلة والبطالة المرتفعة. غير أن انتعاش أسعار السلع الأولية رفع من مستويات أسعار السلع الاستهلاكية في 2010. وبالتالي ظل التضخم الكلي في الاقتصاديات المتقدمة في حدود 1.75% لعدة أشهر، ولكن بدأ التباطؤ يصل إلي معدل دون 1.5% وانخفض في أواخر عام 2010 إلي دون 1%.

وفي الاقتصاديات الصاعدة، بلغت معدلات التضخم الكلي حوالي 5.75% وهناك متاعب تمويلية علي مستوي المؤسسات، وأدت لعواقب اقتصادية كلية كبرى: - في منطقة اليورو، فإن تكثف الضغوط التمويلية ، فرض قيوداً علي النظام المصرفي مرة أخرى.

- وفي الولايات المتحدة شهد القطاع العقاري هبوطاً ملحوظاً مرة أخرى.

وظل ضعف الأسواق العقارية، وتضاؤل الدفعات التنظيمية المالية ومعدلات البطالة المرتفعة، تؤثر سلباً علي التعافي الاقتصادي.

وحتى عام 2012، لم يزل التعافي في الولايات المتحدة ضعيفاً، بينما كانت اقتصادات أوروبا تعاني من مشاكل الديون السيادية، مما أدي إلي استمرار التباطؤ الاقتصادي.

وحتى منتصف 2012، كانت الاقتصاديات المتقدمة لا تزال تواصل سعيها للتغلب علي تباطؤ، وعدم كفاية فرص العمل الجديدة، وتزايد التفاوت بين الدخل والثروات.

والجدول التالي يبين بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية للدول الرأسمالية المتقدمة ومنها منطقة اليورو، مقارنة بدول BRIC لعام 2012.

جدول ()

معدلات نمو الناتج المحلي وأسعار المستهلك والبطالة والإنتاج عام 2012

الدول أو المجموعة	الناتج المحلي الإجمالي	أسعار المستهلك	معدل البطالة	الإنتاج الصناعي
الدول المتقدمة:				
الولايات المتحدة	2	2.1	7.8	2.5
بريطانيا	- (0.2)	2.8	7.8	- (3)
اليابان	1.6	- (0.1)	4.1	- (5.8)
منطقة اليورو	- (0.7)	2.5	11.8	- (3.6)
المانيا	0.1	1.9	6.9	- (2.9)
فرنسا	0.2	2.2	10.5	- (3.6)
ايطاليا	- (1.2)	2.4	26.6	- (20.6)
دول الـ BRIC				
الصين	8.1	2.6	4.1	10.1

الدول أو المجموعة	الناتج المحلي الإجمالي	أسعار المستهلك	معدل البطالة	الإنتاج الصناعي
الهند	6.3	9.2	9.8	8.6
البرازيل	3.3	5.4	4.9	(1.0) -
روسيا	3	5.1	5.4	1.9

وقد تطورت أزمة منطقة اليورو في عام 2007.

حيث دخل الاتحاد الأوروبي في أشد وأطول أزمة اقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية، ودخلت البورصة الأوروبية في تداعيات كبيرة، وانخفضت معدلات النمو في منطقة اليورو من 2.8% عام 2006، إلى 2.6% عام 2007. وتراجعت البورصات وارتفعت البطالة بفقدان 20 مليون وظيفة، جاء نصيب بريطانيا منها نحو 39 ألف وظيفة في آخر شهرين من عام 2008، وزاد معدل البطالة في أسبانيا عن حاجز 11% وطالت خسائر هائلة عدة بنوك أوروبية، في مقدمتها HCBC البريطاني بخسائر وصلت نحو مليار دولار. كما تراجع أداء العديد من شركات قطاع السيارات في أمريكا وأوروبا.

وأعلن الاتحاد الأوروبي، في 14 نوفمبر 2008 دخول دول الاتحاد إلى مرحلة الركود الاقتصادي، وهو الأول من نوعه منذ بدء العمل بعملة اليورو الموحدة عام 1999، وذلك بعد تراجع معدلات الأداء الاقتصادي لدولها بنسبة وصلت إلى 0.2% لربيعين متتاليين من العام المالي 2008.

وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن أوروبا تواجه أسوأ أزمة مالية لها منذ الثلاثينيات، وأن الارتفاع في أسعار السلع الرئيسية كان وراء تراجع معدلات الاستهلاك وخلق حالة من التضخم في الأسواق الأوروبية.

وتراجع إجمالي الناتج المحلي لدول أوروبا المتقدمة من 2.8% عام 2007، إلى 1.3% خلال عام 2008. وأتفق زعماء أوروبا بإعلان باريس في أكتوبر 2008، التدخل بشراء أسهم في البنوك المتعثرة وحماية أوروبا لمؤسساتها المالية بالتأميم الكلي لبعض البنوك المتعثرة، وشراء جزئي لأسهم المؤسسات المالية المتداعية. كما تدخلت بعض الدول لضمان الودائع البنكية، أو تخفيض سعر الفائدة، وتشجيع الإقراض لأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة وخصصت الدول الأوروبية الرئيسية المليارات لتنفيذ إجراءات الإنقاذ السريع، ومنها 50 مليار يورو في ألمانيا، و 23 مليار يورو في بريطانيا مثلاً. وفي نوفمبر 2008 أقرت المفوضية الأوروبية خطة الإنقاذ العام بـ 200 مليار يورو. على أساس الإسهام بما يوازي 1.2% من إجمالي ناتج الإتحاد الأوروبي، على أن يسهم الإتحاد بمبلغ 30 مليار يورو وتساهم الدول الـ 27 بـ 170 مليار يورو.

ونجد أن أزمة منطقة اليورو، هي امتداد للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي بدأت في أمريكا منذ عام 2008. وإن كانت أكثر حدة لتركزها في عملة واحدة هي اليورو، بينما الأزمة العالمية موزعة على العديد من العملات، خاصة الدولار.

وقد كان للعملة الأوروبية الموحدة، وسهولة التعامل بها في الدول السبع عشرة الأعضاء في الوحدة النقدية، أثره في التوسع في مجالي الإقراض والاقتراض بالنسبة للبنوك الأوروبية، وأمتد هذا الانكماش إلى دول شرق ووسط أوروبا، وبالتالي احتاجت هذه البنوك إلى دعم حكومي، وكان ذلك سبباً في أزمة كلا من إيرلندا

وأسبانيا. بينما كانت مديونية الحكومات، وتفاقم العجز المالي، والإقراض لتمويل الآثار السلبية لأزمة الاقتصاد المالي والاقتصادي، سبباً في تفجر أزمة الديون السيادية في اليونان والبرتغال وإيطاليا. وقد انخفضت التصنيفات الائتمانية للدول المتعثرة، فارتفعت تكلفة الاقتراض، والفائدة علي السندات الحكومية الأوروبية.

وعانت دول منطقة اليورو، من تقلبات سوقية، وارتفاع في مخاطر الاستقرار المالي، وارتفعت أسعار الفائدة إلي مستويات قياسية، خاصة في اليونان وأسبانيا وإيطاليا، وانتقلت الضغوط المالية بالعدوى.

فبالنسبة لليونان بلغت الديون السيادية أكثر من 300 مليار دولار في نهاية 2009، ومثلت 113% من الناتج المحلي الاجمالي، وأكثر من 120% في نهاية عام 2010، و 174% عام 2013.

وتعارض هذا مع الحدود التي فرضها الاتحاد الأوروبي، طبقاً لاتفاقية ماستريخت، وهي 3% من الناتج المحلي الصافي، و 60% بالنسبة للديون. وكان هناك فساد اقتصادي واسع في اليونان، يتضمن الرشوة والتهريب.

ويشكل قطاع الخدمات في اليونان 75% من الناتج المحلي الصافي، ويستوعب 68% من قوة العمل، وتشكل الصناعة 20% من قوة العمل، ولا يشكل قطاع الزراعة إلا 4% من الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب 12% من قوة العمل، وبلغت البطالة حوالي 8%. ثم زادت البطالة إلي 25.7% من قوة العمل عام 2013.

وقد تسببت القوانين والاتفاقات في دول منطقة اليورو، في ببطء التحرك لمواجهة الأزمة، فقد تفجرت الأزمة في اليونان في نوفمبر 2009، إلا أن موافقة الاتحاد

الأوروبي علي خطة الإنقاذ تمت في مايو 2010. وطبقت خطط الإنقاذ والمتضمنة 110 مليار يورو لليونان، و 85 مليار يورو لإيرلندا، و 78 مليار يورو للبرتغال.

وقد تحولت المعاهدات، والاتفاقيات الأوروبية إلي قيود معوقة للأداء، إذ أن أي تعديل في بنودها تقتضي موافقة جميع الدول الأعضاء، مع عدم وجود آلية للتدخل في أوقات الأزمات.

وقد تضمنت خطة الإنقاذ الأولي، آلية لدعم الحكومات في وقت الأزمات، برأسمال 440 مليار يورو، حيث أن عمل هذا الصندوق كان ليستمر لعام 2013 فقط. ويسهم صندوق النقد الدولي بـ 250 مليار يورو، والاتحاد الأوروبي بمبلغ 60 مليار يورو، واستلزم المبلغ الأخير موافقة الدول الـ 27 الأعضاء في الاتحاد، إضافة إلي البرلمان، والمجلس الأوروبي، وبالتالي فهناك فجوة بين الوحدة النقدية، وتباين السياسات المالية التي تركت للحكومات الأوروبية.

وقد جاءت خطة الإنقاذ الثانية في نهاية أكتوبر 2011، حيث تعرضت للانتقاد بزيادة رؤوس أموالها بـ 106 مليار يورو، بحيث تكون نسبة الاحتياطي النقدي 9%، مع زيادة رأسمال صندوق الاستقرار المالي إلي ألف مليار يورو، وتخفيض المديونية المستحقة علي اليونان للقطاع الخاص بنسبة 50% بصورة اختيارية.

وهناك تباين فيما بين القوي السياسية داخل الاتحاد الأوروبي، وداخل منطقة اليورو، ومثال ذلك انفراد ألمانيا وفرنسا باتخاذ القرارات بإدارة هذه الأزمة، من حيث رفض إصدار سندات أوروبية موحدة كضمان جماعي.

وتعمل سياسة الاتحاد النقدي الأوروبي بسياسات البنك المركزي الأوروبي (ECB) وهو يستمد مفاهيمه من النظريات الليبرالية، خاصة للاقتصادي فريدريك هايك، وهذا البنك يعمل لهدف وحيد هو ضمان استقرار الأسعار في أوروبا.

والاقتصاد الأوروبي ليس كالولايات المتحدة، فالأخيرة تعتمد علي ضخ الأموال إلي البنوك الأمريكية المنهارة، ولكن منطقة اليورو كانت محاصرة بسياسات البنك المركزي الأوروبي، والتي تمنعه من شراء الديون في إحدى الدول الأعضاء.

وعندما جاءت الأزمة إلي منطقة اليورو، كان مصدر تماسكها هو الإرادة العليا السياسية، وبسبب زيادة الإنتاج الصناعي الألماني، والانخفاض النسبي لتكلفة العمل، أصبحت الصناعات الألمانية المعدة للتصدير أكثر قدرة علي المنافسة، واستأثرت بحصة متزايدة من أسواق أوروبا. ووجدنا ألمانيا علي رأس ائتلاف من الدول الشمالية، قادرة اقتصادياً وسياسياً علي فرض نقشف شديدة، علي الدول الأكثر تعرضاً للأزمة، والأضعف اقتصادياً في جنوب أوروبا.

ويعود الأمر لهيمنة ألمانيا، في الاتحاد الأوروبي، بعدد سكانها 82 مليون نسمة عام 2013، بدخل 3.4 تريليون دولار، ومتوسط دخل الفرد هو الأعلى في أوروبا بـ 41550 دولاراً للفرد عام 2013. بالمقارنة مع فرنسا بعدد سكانها 64 مليون عام 2013، ودخل قومي 2.38 تريليون دولار، بمتوسط 37.240 دولاراً للفرد. أي أن الدخل القومي لألمانيا يبلغ مرة ونصف مقدار دخل فرنسا عام 2013.

وقد أدي وجود صفات مالية واقتصادية جاهزة من جانب صندوق النقد الدولي وزعماء منطقة اليورو، خاصة ألمانيا وفرنسا، بالإضافة إلي البنك المركزي الأوروبي، إلي خلق حالات من الاستياء الشعبي، والمطالبة بالانفصال عن العملة الموحدة، والعودة إلي العملات القومية السابقة.

هذا إلي جانب تنامي تأثير ودور تقارير الجدارة والتصنيفات الائتمانية، وذلك للدول الأوروبية المتعثرة مثل اليونان وأسبانيا أو التي علي وشك التعثر، مثل إيطاليا وفرنسا وغيرها.

وكما أن لأزمة الاقتصاد الأمريكي تأثيرات سلبية علي الاقتصاد الأوروبي، وأيضاً فإن لأزمة منطقة اليورو تأثيرات علي الاقتصاد الأمريكي بسبب العلاقات المالية والاقتصادية المتشابكة بين الطرفين، ذلك أن البنوك الأمريكية معرضة للانكشاف، حيث يبلغ حجم القروض المقدمة للبنوك الألمانية والفرنسية 1.2 تريليون دولار، بالإضافة إلي 641 مليار دولار موزعة بين كل من البرتغال وإيطاليا وأسبانيا واليونان وأيرلندا، مستحقة للبنوك الأمريكية.

كما تستوعب منطقة اليورو 26% من إجمالي الاستثمارات الأمريكية المباشرة، وتستوعب الولايات المتحدة 44% من إجمالي الاستثمار المباشر، فيها منطقة اليورو، وتبلغ العمالة في المشروعات المشتركة 15 مليون عامل إلي جانبي الأطنطي، كما أن أوروبا تستوعب 20% من إجمالي الصادرات الأمريكية.

وفي الربع الأول من عام 2012، بلغ إجمالي العجز المالي لمنطقة اليورو، 3.5% من إجمالي الناتج المحلي، وقفزت النسبة إلي 7.9% لليونان، و 6% لأسبانيا و 6% للبرتغال، و 5.1% لأيرلندا، و 5.1% في هولندا، وبلغت النسبة في ألمانيا 1.3%.

وبلغت البطالة 10.9% علي صعيد منطقة اليورو، و 15% للبرتغال، و 14.3% لأيرلندا، وفي اليونان 21.7%، وأسبانياً 24.1% وبلغ العجز المالي 7.6% لإجمالي الناتج المحلي الأمريكي في عام 2012، 3.5% لمنطقة اليورو.

وبسبب القصور في تشريعات ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، ومنطقة اليورو، ومن هنا كان الإعلان عن تسهيلات الاستقرار المالي (EFSF) في مايو 2010، في شكل شراكة ثلاثية بين منطقة اليورو والمفوضية وصندوق النقد الدولي، برأسمال

بلغ 750 مليار يورو. وكان البنك المركزي الأوروبي، بشراء السندات الحكومية، وتوفير سيولة نقدية للبنوك الأوروبية المتعثرة على آجال متوسطة المدى.

وانتقلت الجهود الأوروبية لمواجهة الأزمة، في كل من اليونان وأسبانيا والبرتغال وأيرلندا وإيطاليا، مما اقتضى تعديلاً في معاهدة لشبونة، وموافقة البرلمان الأوروبي عليها، على أن تكون تحت إدارة المفوضية الأوروبية، وبأسمال 500 مليار يورو، وبدأت من يوليو 2012.

وقد حصلت اليونان على 380 مليار يورو، بما يعادل 33.600 يورو للفرد (177% من إجمالي الناتج المحلي)، وتراوحت الديون المشطوبة ما بين 107 و 110 مليار يورو، نتيجة خفض الديون المستحقة للبنوك الأوروبية. في حكومات اليونان وإيطاليا وأيرلندا والبرتغال وأسبانيا وفرنسا.

وقد أدى اندلاع الأزمة في أوروبا، إلى قلق سياسي والاجتماعية، نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية، مما أدى إلى تغيرات واسعة.

ويظهر الجدول التالي معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي - حسب المناطق

الكبرى في العام لأعوام 2013 و 2015 و 2019 %

جدول ()

2019	2015	2013	المجموعة
2.2	3.2	2.2	أمريكا الشمالية
1.7	1.4	0.3	أوروبا الغربية
2.7	2.1	2.9	أوروبا الشرقية

5.4	6.0	6.4	أسيا (عدا اليابان)
1.7	1.6	1.4	اليابان
2.0	2.8	3.9	أمريكا اللاتينية
2.2	4.1	3.8	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
3.0	4.5	4.8	افريقيا (تحت الصحراء)

Economist – The world 2013 – 2015 – 2019

ثالثاً: آثار الأزمة المالية والاقتصادية علي أسيا بعد عام 2008:

في الفترة السابقة علي الأزمة، حققت اقتصادات الأسواق الصاعدة، خاصة في أسيا - أداءً اقتصادياً قوياً. وفي الفترة من 2003 حتى 2007، بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي، في مجموعة الأسواق الصاعدة ما بين 7% و 8% سنوياً. ونجحت تلك الاقتصادات في تخفيض معدلات التضخم ويرجع الفضل في تحقيق هذه الانجازات الاقتصادية، كما رأينا في الفصل الثالث، للإصلاحات الهيكلية التي زادت من القدرة التنافسية لتلك الاقتصادات، وإلي تحسن السياسات المالية والنقدية لها، مما أدي إلي انخفاض معدلات الفقر فيها. وبالتالي كانت تلك الاقتصادات، قادرة علي اتخاذ خطوات في مواجهة الركود العالمي، منذ بداية 2008.

وتختلف الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي بدأت عام 2008، عن الأزمة المالية في دول جنوب شرق أسيا في عام 1997، إذ أثرت أزمة 2008 ليس فقط

علي الأنظمة المالية، وإنما امتدت إلي الكيانات الاقتصادية الأخرى في العالم، ومنها آسيا.

وقد نشأت الأزمة الاقتصادية المالية والعالمية في الاقتصادات المتقدمة، كما رأينا في الفصل الرابع - غير أن بلدان الأسواق الصاعدة ومنها دول جنوب شرق آسيا هبطت فيها أيضا معدلات نموها، بالرغم من أن هذا التباطؤ كان أقل من الذي حدث في البلاد المتقدمة.

وانتقلت الاضطرابات المالية والاقتصادية، إلي دول شرق آسيا عبر عدة قنوات: إذ انخفض الطلب علي صادراتها، وازدادت تقلبات أسواق الصرف الأجنبي، وصارت أوضاع تمويل التجارة والائتمان أشد، كما تباطأت وتيرة الاستثمار الأجنبي المباشر فيها. وكذلك الأمر في هبوط الاستثمار المحلي، إلي جانب زيادة أسعار الغذاء والوقود. مما أدي إلي ضعف موازينها التجارية، وانخفاض احتياطياتها الرسمية، وزيادة الإنفاق الاجتماعي.

وفي عام 2008 هبطت مؤشرات البورصة اليابانية لأكبر انخفاض لها منذ حوالي 60 عاماً، وسجل مؤشر نيكاي في بورصة طوكيو انخفاضاً تجاوز 4.5% كما أنخفض مؤشر بورصة سول بأكثر من 5% من قيمته. وتراجعت بورصة هونج كونج 5.5%. وتراجع مؤشر السوق الرئيسي في تايوان بـ 4.6%. وفي تلك الأسواق كانت أسهم قطاع البنوك والتأمينات والخدمات المالية هي الأكثر تضرراً. وزاد هروب رؤوس الأموال الأجنبية من كوريا خلال عام 2008. وقام المشترون الأجانب ببيع ما قيمة 42 تريليون وون (29.6 مليار دولار) في عام 2008، مقارنة بـ 30 تريليون وون عام 2007.

وتدخلت الحكومات والبنوك المركزية الآسيوية، بإعلان خطط إنقاذ مالية ضخمة وقامت بضخ أموال لحل أزمة السيولة، حيث قام البنك المركزي الياباني بضخ 14 مليار دولار أمريكي للأسواق. وفي الصين ألغت الحكومة الضرائب علي شراء الأسهم وقامت بشراء أسهم من الأسواق لصالح مؤسسات مالية تابعة للدولة، ووافقت الحكومة الكورية علي خطة إنقاذ بقيمة 130 مليار دولار، وقامت البنوك المركزية فيها بتخفيض أسعار الفائدة، وسمحت بقدر أكبر من مرونة أسعار الصرف، وتيسير أوضاعها النقدية والمالية.

وبحلول يونيو 2009، اتفق قادة كوريا الجنوبية والصين واليابان، دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، علي إنشاء صندوق مالي مشترك بقيمة 80 مليار دولار لمواجهة الأزمات المالية الإقليمية.

وفي القمة الأوروبية - الآسيوية (قمة بكين)، ناقشوا سبل تجاوز الأزمة المالية العالمية، ومبادئ إعادة هيكلة النظام المالي العالمي، خاصة مع فقدان نحو 2.5 مليون شخص وظائفهم في تلك الدول، نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي. وأكد القادة علي ضرورة وضع قواعد جديدة لتسيير الاقتصاد العالمي، وتكليف صندوق النقد الدولي بدور هام لمساعدة الدول ذات الاقتصاديات الأكثر تضرراً من الأزمة.

وفي 15 نوفمبر 2008، عقد بواشنطن قمة العشرين، التي تضم دول مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى، ومنهم الولايات المتحدة وألمانيا، وكندا وفرنسا وإيطاليا واليابان وبريطانيا وروسيا، إلي جانب 11 دولة صاعدة كبري والاتحاد الأوروبي في محاولة لاحتواء آثار الأزمة المالية.

وأكد البيان الختامي للقمة أن المجموعة الجديدة الموسعة ستلعب دوراً هاماً في إصلاح النظام المالي العالمي، مما يعكس تحولاً كبيراً في الميزان العالمي للقوي

الاقتصادية. مع الاتفاق علي مبادئ الإصلاحات والتي تتعلق بكيفية مراقبة وتنظيم عمل المؤسسات المالية.

وتبدو الصين طرفاً أساسياً في أي إجراءات لمواجهة الأزمة العالمية، نظراً لامتلاكها أكبر احتياطي نقدي يزيد عن تريليوني دولار، وهي أحدي أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم. ومقابل ذلك تريد الصين صلاحيات أكبر داخل صندوق النقد الدولي، والذي تسيطر عليه الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

وأعلنت اليابان، التي تملك ثاني أكبر احتياطيات نقدية في العالم، وتبلغ 980 مليار دولار، أنها ستقدم نحو 100 مليار دولار لصندوق النقد الدولي للمساهمة في مواجهة الأزمة العالمية.

رابعاً: آثار الأزمة المالية والاقتصادية منذ عام 2008 علي الدول العربية:

(1) الآثار علي الدول العربية ككل:

علي الرغم من انخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي عام 2008، إلا أن الدول العربية حققت معدلات نمو مرتفعة نسبياً، في 2008، بسبب ارتفاع أسعار البترول خاصة خلال النصف الأول من عام 2008.

لكن سجلت اقتصادات الدول العربية ارتفاعاً في معدل التضخم، وبلغ 10.2% خلال عام 2008، مقارنة مع 7.3% بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، وزيادة الإيرادات البترولية للدول العربية المصدرة للبترول. كما قامت الدول العربية بخفض أسعار الفائدة خلال عام 2008، وذلك للحفاظ علي استقرار سعر صرف عملاتها المرتبطة قيمتها بالدولار.

وقد حققت الدول العربية فائضاً في الميزانية التجارية خلال عام 2008، وبلغ إجمالي الاحتياطيات الخارجية للدول العربية 504 مليار دولار في عام 2008⁽¹⁾. وارتفع إجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية من نحو 153 مليار دولار في عام 2007 إلى 156.4 مليار دولار في عام 2008، وتراجعت المؤشرات في أسواق الأسهم العربية، إلى أدنى مستوياتها، كما أدى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الين واليورو، إلى انخفاض العديد من أسعار صرف العملات العربية مقابل اليورو.

وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل، 1899 مليار دولار عام 2008، بمعدل نمو 26% بالمقارنة بـ 15% عام 2007، بالأسعار الجارية. وجاء هذا النمو مع ارتفاع أسعار البترول خلال النصف الأول من عام 2008، وارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة، من 5.2% في عام 2007، إلى 6% عام 2008.

وبلغ إجمالي قيمة الناتج المحلي لقطاع الصناعة في عام 2008 بحوالي 993 مليار دولار، بارتفاع 35% عن عام 2007. وترجع الزيادة الكبيرة إلى الزيادة في عائدات الصناعة الاستخراجية البترولية خلال النصف الأول من العام.

وبالنسبة للصناعات التحويلية، فقد تأثر بعضها إلى حد ما بالأزمة الاقتصادية العالمية، وخصوصاً مواد البناء التي تراجع الطلب على منتجاتها.

وخلال النصف الأول من عام 2008، ارتفعت أسعار البترول، وارتفع الطلب عليه، مما شجع على رفع معدلات الإنتاج العالمي حيث وصل إلى 86.5 مليون ب

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد - سبتمبر 2009 - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

/ ي يومياً. ومع تفاقم الأزمة لمالية، أخذت الأسعار في الاتجاه نحو الانخفاض الحاد من 147 للبرميل في يوليو 2008، وتراجع إلي ما بين 30 - 40 دولاراً للبرميل. وكذلك الوضع بالنسبة للطلب علي البترول، مما أنعكس علي مستوي معدلات الإنتاج العالمي، والتي انخفضت خلال الربع الثالث من عام 2008 إلي 86 مليون ب /ي. وارتفع معدل إنتاج البترول في الدول العربية خلال عام 2008 لتصل إلي معدل 23.7 مليون ب/ي⁽¹⁾.

وفي ضوء التباطؤ الذي تحول إلي ركود في الاقتصاد العالمي، شهد إجمالي الطلب العالمي علي البترول في عام 2008 انخفاضاً في مستواه بمقدار 300 ألف ب /ي، أي بمعدل سالب 0.3% وهو ادني معدل نمو خلال العشر سنوات الأخيرة ليصل، إلي 86 مليون ب /ي.

ومع تفاقم الأزمة عام 2008، أخذت أسعار البترول في الانخفاض بسبب:

- عامل المضاربة في الأسواق الآجلة علي سلعة البترول.
- استمرار الانخفاض في قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى.
- المخاوف من تعطل الإمدادات البترولية.

وانخفضت أسعار البترول لسلة أوبك بمقدار 27.7 دولار للبرميل خلال أكتوبر 2008، وانخفضت لتستقر عند 38.6 دولاراً للبرميل في ديسمبر، وهو ادني مستوي خلال الفترة 2005 - 2008.

آثار الأزمة الاقتصادية العالمية بعد عام 2008 علي التطورات المالية والنقدية والمصرفية وأسواق رأس المال في الدول العربية:

(1) مجلة أوبك - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - السنة 35 العدد 2 - فبراير 2009.

(أ) التطورات المالية:

أثرت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية علي الدول العربية بدرجات مختلفة حسب درجة انفتاحها علي الاقتصاد العالمي.

وقد مكنت الإصلاحات المالية، العديد من الدول العربية، تعزيز قدراتها لمواجهة آثار التطورات الاقتصادية غير المواتية عام 2008، وساهمت هذه الإصلاحات في الحد من ارتفاع نسبة العجز الكلي، إلي الناتج المحلي الإجمالي في عدة دول عربية. وأهم تلك الإصلاحات هي تعزيز الإيرادات العامة، خاصة الإيرادات الضريبية، وتطوير آليات أعداد الموازنة، ورفع كفاءة تخصيص الموارد المالية والرقابة علي المال العام، وتطوير عمل الأجهزة الإدارية للمالية العامة.

(ب) التطورات النقدية:

واجه العديد من الدول العربية أزمة في السيولة المالية المحلية، ارتفعت علي أثرها أسعار الفائدة للإقراض ما بين المصارف، كما ازدادت تكاليف التمويل طويل الأجل. ويعود ذلك إلي حالة عدم التيقن التي سادت الأسواق منذ اندلاع الأزمة، وارتفاع حالات التعثر، والخوف من احتمال مخاطر إضافية مستقبلية عالمية، وهي مخاوف تعززها انهيار العديد من المؤسسات المالية والبورصات العالمية. وقد أقدم عدد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد في الدول العربية، علي تطوير السياسات النقدية المتبعة، بهدف دعم الاستقرار النقدي والمحافظة علي استقرار الأسعار، باستخدام السياسات والأدوات غير المباشرة ومنها:

دولة الإمارات :

تم خلال شهر يناير 2008، تخفيض أسعار الفائدة من 4.25% إلى 3.5%
ثم إلى 3%.

دولة الكويت:

انخفاض سعر الفائدة بين المصارف في أكتوبر 2008 إلى 4.1% مقابل
4.8% في نهاية شهر سبتمبر 2008.

المملكة العربية السعودية:

تم تخفيض سعر إعادة الشراء من 5.5% إلى 3%.

وقد تراجع معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية خلال عام 2008،
ليبلغ 18.6% بالمقارنة بمعدل نمو بلغ 24% عام 2007. وساهم تراجع أسعار
البتترول اعتباراً من يوليو 2008، في انخفاض معدل نمو السيولة المحلية في الدول
المصدرة للبتترول، إلى جانب ارتفاع الاستثمار الأجنبي مع ضعف السيولة العالمية،
مما أعكس علي نقص تحويلات العاملين في بعض الدول العربية الأخرى المصدرة
للعاملة.

جدول ()

الدول العربية التي شهدت تراجعاً في معدلات نمو السيولة المحلية (2007 - 2008)

التغيير (نقطة مئوية) بالسالب	2008	2007	
(22.50)	19.20	41.68	الإمارات
(22.40)	18.40	40.83	البحرين
(5.50)	16.04	21.50	الجزائر
(1.90)	17.65	19.55	السعودية
(14.1)	23.06	37.18	عمان
(12.90)	19.78	32.68	قطر

الكويت	19.09	15.77	(3.30)
مصر	19.12	10.49	(8.60)
المغرب	16.06	1.81	(5.30)
موريتانيا	18.91	13.91	(5.00)
اليمن	17.37	14.16	(3.2)

السيولة المحلية: هي النقود مضافاً إليها شبه النقود.

المصدر: بيانات وطنية، وصندوق النقد العربي، وصندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية. أبريل 2009. مذكرة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2009، ص 121.

(ج) التطورات المصرفية:

وقد انعكست الأزمة المالية العالمية علي القطاع المصرفي المحلي في الدول العربية، من خلال سياسة اقتراض المصارف والمؤسسات المالية العربية والمؤسسات والمصارف الدولية. ومن ناحية أخرى بتواجد المصارف الأجنبية في السوق المصرفية، وحجم حصتها من السوق المحلية. ووصلت القروض المصرفية الدولية علي الاقتصادات العربية لتبلغ 3.9 مليار دولار خلال عام 2008. واقتضت دول مجلس التعاون الخليجي برصيد قروض 222 مليار دولار في سبتمبر 2008. أما الدول الغير بترولية فسجل رصيدها 67 مليار دولار خلال عام 2008. وبسبب الأزمة المالية العالمية، والتي نجم عنها تقليص القطاع المصرفي الدولي لمديونيته، مما جعل المصارف العربية في وضع غير قادر علي الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية البترولية، مما تسبب في شح الموارد المالية لتمويل أنشطتها الاستثمارية.

وقدرت قيمة الاستثمارات المصرفية العربية، في البنوك العالمية ما بين 1.8 إلى 2 تريليون دولار، 60% منها بالدولار الأمريكي.

وقد بلغت خسائر بنك أبو ظبي التجاري بما يتجاوز 272 مليون دولار. وتصل الأرقام المعلنة في بنوك الخليج، فيما يخص خسائر المحافظ المالية المماثلة إلي 7.2% مليار دولار والرقم الحقيقي أكبر من ذلك بكثير⁽¹⁾.

د- بالنسبة لأسواق الأوراق المالية العربية:

شهدت أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2008، تقلبات حادة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، خاصة في النصف الثاني من عام 2008. فبعد التحسن النسبي في أداء الأسواق العربية خلال عام 2007، وفي بداية عام 2008، عاودت مؤشرات هذه الأسواق الهبوط وانخفضت أحجام التداول وخسرت الأسواق 569 مليار دولار من إجمالي قيمتها السوقية خلال عام 2008⁽²⁾.

وانخفض المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الشهري، الذي يقيس أداء أسواق الأوراق المالية العربية ليصل إلي 166.2 نقطة في نهاية عام 2008، مقارنة مع 328.7 نقطة في نهاية عام 2007، مما يعكس تراجع غالبية الأسواق المالية العربية، من ناحية أحجام التداول والأسعار والقيمة السوقية للأسواق. وتراجع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي للأسواق الأوراق المالية العربية في عام 2008 بنحو

(1) وائل جمال - الأزمة الاقتصادية العالمية والعالم العربي - نهاية نموذج، مجلة شئون عربية - العدد 136 - شتاء 2008 - ص ص 75 - 76.

(2) صندوق النقد العربي - قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية - النشر: التفصيلية - الربع الرابع 2008، العدد 56 - أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

49% بنسبة أعلى من مؤشرات الأسواق المالية العالمية الأخرى، فبلغ مؤشر (S&P 500) بنسبة 38% ومؤشر نيكاي 42% ومؤشر كاك بنحو 43%.

كما انخفضت القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية بنحو 769 مليار دولار أمريكي بنهاية 2008، مقارنة بنحو 1338 مليار دولار بنهاية عام 2007، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 42%.

وانخفضت مؤشرات الأداء الفردي للأسواق العربية بانخفاض 65% لسوق دبي المالية، ونحو 38% في بورصة الجزائر، والسعودي 59% وبورصتي القاهرة والإسكندرية 51%، وسوق أبو ظبي للأوراق المالية بنحو 44.6%، وسوق الكويت 40%، والدوحة 22% والدار البيضاء 19%.

أما بالنسبة لأثر الأزمة علي الصناديق السيادية العربية، وعلي رأسها صندوق هيئة استثمار أبو ظبي، وهو أكبر صندوق حكومي في العالم، فقد قدرت قيمة محافظها الاستثمارية في نهاية 2007، 5.21 تريليون دولار، وبحسب بنك سامبا السعودي كانت قيمة الخسائر للصناديق السيادية العربية السبعة الأكبر في عام 2008 بحوالي 190 مليار دولار. وأن تلك الخسارة قد ألغت تقريباً الزيادة في عوائد البترول بفعل ارتفاع أسعاره خلال العام والمقدرة بـ 198 مليار دولار.

وييري البعض أن هذه الصناديق التي تستثمر 40% من محافظها في الأسهم، لديها مرونة أكثر من البنوك في مواجهة الأزمة، إلا أن حجم الخسائر كان كبيراً.

هـ- آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية علي تمويل التجارة العربية:

تأثرت التجارة العربية نتيجة لانخفاض أسعار البترول العالمية، وانكماش السيولة المتوفرة لتمويل التجارة، سواء في شكل الائتمان السابق للتصدير، أو اللاحق

للتصدير، وكذلك نتيجة لاستراتيجيات التقليل من المخاطر من جاب المصارف العربية وتركيزها علي دعم قواعد الرأسمالية. وقد تزايدت صعوبات تمويل التجارة العربية، في ظل عزوف المصارف العاملة في الدول العربية عن المخاطرة، والتفريط في الموارد المتاحة لديها، وارتفعت تكاليف تمويل التجارة، وتقلصت فترات السداد للتسهيلات التي تقدمها المصارف للتجارة الخارجية، وازدادت أيضاً شروط الضمانات التي يطلبها البنك من العميل لتمويل الصادرات أو الواردات كاشتراط فتح خطابات الاعتماد لتمويل التجارة.

ي- تطورات أسعار الصرف العربية وتأثرها بالأزمة:

1- تأثرت أسعار صرف العملات العربية:

بتداعيات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، حيث أدى شح السيولة في أسواق المال العالمية خلال الربع الأخير من عام 2008، إلي انسحاب المستثمرين الأجانب من أسواق المال في الدول النامية، وتراجع تقدم المصارف العالمية للائتمان المطلوب للقطاع الخاص لهذه الدول. وانعكس تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية للدول المقدمة إلي الدول النامية علي تحركات أسعار صرف العملات الرئيسية، حيث ارتفعت قيمة الدولار واليورو مقابل العملات الرئيسية الأخرى في الفترة يوليو - أكتوبر 2008، مما أدى إلي ارتفاع قيمة غالبية العملات العربية، مثل تونس والمغرب ومصر وموريتانيا، وفي نهاية 2008، ومع تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، ومع دخول الاقتصاد الأمريكي في كساد اقتصادي، تراجعت علي إثرها قيم العملات العربية ذات النظم المرنة.

وقد ارتفعت قيم العملات العربية أمام الدولار الأمريكي بنسبة مختلفة تراوحت بين 7% للييرة السورية، و 3.5% للجنينة المصري.

2- تأثيرات الأزمة العالمية علي الاقتصادات الخليجية:

يأتي تأثير الاقتصادات في الخليج العربي بالأزمة، نتيجة التأثير علي أسعار البترول، وارتفاع درجة التشابك بينها والاقتصاد الأمريكي والأوروبي واليابان، من ناحية التجارة الخارجية والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.

وبسبب تراجع قدرة نظام المدفوعات المصرفي العالمي عن مساندة التجارة الخارجية العربية، وتراجع الصادرات غير البترولية للأسواق الأوروبية والأمريكية واليابانية، وارتفاع معدل المخاطرة في مجال التجارة الخارجية لإحجام البنوك عن منح الائتمان، وإحجام شركات التأمين، وتأثر حركة النقل الدولية، وتراجع مؤشرات الأسواق المالية العربية، وخسارة الصناديق السيادية العربية.

وقد قدر حجم الاستثمارات الخليجية في الخارج ما بين 100 مليار دولار و 410 مليار دولار في عام 2007. وقد أثرت الأزمة المالية عليها سلبياً، حيث تراجعت قيمة الأصول المالية في الخارج وقدرت الخسائر العربية كلها بنحو 1.4 تريليون دولار.

وقد أدى الركود الاقتصادي إلي تراجع أسعار البترول من 140 دولاراً للبرميل في سبتمبر 2008 إلي أقل من 50 دولاراً للبرميل في نوفمبر 2008، مما أثر في خفض الإنفاق الحكومي والتنموي بدول الخليج.

وتبين البيانات أن الأسعار التي تمكن دول الخليج من عدم حدوث عجز في ميزانياتها، والمحافظة علي معدلات النمو الاقتصادية السابقة للأزمة، تصل في الإمارات المتحدة إلي 20 دولاراً للبرميل، بينما تتحمل قطر والكويت حتى 30 دولاراً للبرميل، والسعودية من 40 - 50 دولاراً، بينما تتحمل البحرين وعمان حتى 60

دولاراً للبرميل وترتبط هذه الأسعار بثبات معدل النمو الاقتصادي وعدم تخفيض الميزانية.

وعن أسواق المال الخليجية فقد حققت عام 2007 استقراراً، ولكن تراجعت المؤشرات العامة لها، وخسرت حتى شهر نوفمبر 2008، نحو 20% من قيمتها السوقية، أي نحو 200 مليار دولار. حيث خسرت بورصة دبي نحو 5%، وأبو ظبي 3% والكويت 2.2%، وسوق الرياض 8.7% من القيمة السوقية لها، وأنخفض مؤشر الأسهم السعودي بنحو 5.21% ووصل إلي أقل مستوي له منذ خمس سنوات. كما انخفضت المؤشرات الخاصة بأبي ظبي بمقدار 4.87% مسجلة 2975 نقطة، وكذلك انخفض مؤشر سوق الكويت بنسبة 2.16% إلي 9.56%، وتراجعت المؤشرات الخاصة لسوق مسقط والبحرين بنسبة 1.99% و 2.74% علي التوالي.

وقد قامت السلطات المالية الخليجية بعدة إجراءات لضمان سلامة القطاع المصرفي بها، وإنعاش المعاملات المالية، منها:

- تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي علي الودائع التي تحتفظ بها البنوك لدي المصارف المركزية.

- إدخال تعديلات علي أسعار (الريبو) في كل من السعودية والكويت والبحرين، لتخفيض التكلفة التي تحصل عليها من بعض، أو المتحصلة من البنك المركزي. ولتمكين البنوك من الاقتراض من مؤسسات النقد السعودية بتكلفة منخفضة فخفضت مؤسسة النقد العربي السعودي الفائدة علي إعادة شراء الريبو من 5.5% إلي 4%.

- كما قامت البنوك بتعزيز رؤوس أموالها.

وقد استهدف المسئولين الأمريكيين والأوروبيين، الخليج العربي، للمساهمة المالية في المؤسسات التي تضررت في الأزمة المالية العالمية. وتعهدت السعودية بتقديم قروض بقيمة 40 مليار دولار للبنوك التي تحتاج للسيولة النقدية. كما تعهدت الإمارات بتقديم ضمانات ضخمة لمدة ثلاث سنوات علي حسابات البنوك المحلية.

وقد دخلت الصناديق السيادية المملوكة لدول الخليج في صفقات لشراء حصص في المؤسسات المالية الأمريكية، ومن أهمها استحواذ صندوق أبو ظبي للاستثمار علي 4.9% من مؤسسة "سي تي جروب"، مقابل 7.5 مليار دولار. واستحوذت شركة "مبادلة" المملوكة لإمارة أبو ظبي علي حصة مقدارها 8% من مجموع "كارلايل" الأمريكية لإدارة الأموال، وشراء هيئة قطر الاستثمارية 20% في شركة بورصة لندن. وفي الإجمالي، استثمرت الصناديق الاستثمارية السيادية الخليجية والأسبوية نحو 37 مليار دولار، لشراء حصص في المؤسسات المالية الغربية خلال عام 2007، أي أربعة أضعاف ما تم استثماره في 2006.

ويحدث الأزمة المالية والاقتصادية عام 2008، تكبدت الصناديق السيادية التي استثمرت في المؤسسات الدولية خسائر بنحو نصف قيمتها تقريباً.

ولكن انقلب الحال مع خروج 54 مليار دولار ودائع أجنبية من نظمها المالية ومع تراجع البورصات الخليجية، وتأثر سوق التعاملات بين البنوك، لاسيما في الإمارات، وانخفاض أسعار البترول وتراجع نمو الاقتصاد الحقيقي الخليجي من 5.7% عام 2008، إلي 3.6% لعام 2009.

كما تراجع فائض ميزانية دول مجلس التعاون الخليجي إلي ما بين 3% و 5% من الناتج المحلي الإجمالي لها، وذلك مقارنة بمستوي الفائض للعام 2008، والذي تجاوز 20% من الناتج الإجمالي.

وفي ظل اعتماد دول الخليج العربي، علي إنتاج وتصدير البترول، بنسبة عائدات ما بين 70% إلي 90% من دخلها القومي، ووضع الرئيس الأمريكي (باراك أوباما)، خطة سميت "طاقة جديدة لأمريكا"، مما يقلل الاستهلاك البترولي خلال عشر سنوات، من خلال فرض ضرائب أكبر علي أرباح شركات البترول، وكفاءة استخدام الطاقة في السيارات، وإنتاج سيارات تعمل بالطاقة الكهربائية، وتقديم خصومات ضريبية عليها، وزيادة الاعتماد علي الطاقة المتجددة.

وكل هذا يهدد مستقبل صادرات دول الخليج من البترول والتي تمثل 85% من إجمالي صادراتها، حيث ستعمل سياسة أوباما، علي خفض صادرات الخليج، والتي تضخ 20% من الاحتياجات البترولية للعالم، يذهب منها ما بين 10% - 12% للولايات المتحدة.

كما أن هناك انخفاض في معدل استهلاك البترول لدي الصين واليابان، وتزيد أوروبا من تنويع مصادر البترول، ويصل حجم صادرات دول الخليج العربي إلي دول الاتحاد الأوروبي 375 مليار يورو، يشكل البترول الخام ومشتقاته منها نسبة 70%.

وبصفة عامة انخفضت إيرادات البترول، مع انخفاض سعره، حيث هبط سعر البرميل من 147 دولاراً في يوليو 2008، إلي ما دون 50 دولاراً في يناير 2009. وتضررت الصناديق السيادية لدول الخليج، والتي قدرت أصولها في مايو 2008 بـ 1500 مليار دولار، ولكنها سجلت تراجعاً بنسبة 30%، وخسرت 450 مليار دولار، وهي قيمة تساوي دخل دول المنطقة من البترول لعام كامل.

وقد شهد القطاع المصرفي في الخليج العربي تراجعاً. وكانت الكويت أولى دول الخليج تشهد تدهوراً لأحد البنوك، حيث أعلن "بنك الخليج" في 26 أكتوبر 2008، أنه تكبد خسائر فادحة.

كما أعلن بنك "دبي الوطني"، أكبر بنوك الشرق الأوسط، تعليق كل المعاملات الائتمانية للموظفين الوافدين العاملين بالشركات العقارية، نظراً لفقدان الكثيرين لوظائفهم في القطاع العقاري.

وقد أدى التوسع الائتماني، في قطر والإمارات، أن أصبحت القطاعات المصرفية فيها في موقف حرج، وقدمت الحكومة القطرية استثمارات للبنوك قيمتها 5.3 مليار دولار في أكتوبر 2008، وقام البنك المركزي في أبو ظبي بضخ 32.7 مليار دولار من أجل توفير السيولة النقدية لبنوك الإمارات، وارتفعت ديون الشركات الحكومية في دبي إلى 50 مليار دولار.

وبالنسبة للعمالة في الخليج فقد زاد معدل البطالة وخفضت عمليات التوظيف وخفضت بعض مستويات الرواتب، ومع ترشيد الحكومات الخليجية للإنفاق، وصلت قدرة القطاع العام الخليجي علي استيعاب المواطنين أو الوافدين من خارج الدولة إلي أقصاها.

3- الأزمة الاقتصادية والمالية منذ عام 2008، وآثارها علي اقتصاديات المغرب العربي:

تعتبر القطاعات الهامة الأكثر تضرراً من الأزمة العالمية في المغرب العربي، هي قطاع البترول والتجارة والسياحة والاستثمارات الأجنبية، خاصة مع تفاقم أزمة منطقة اليورو، وبالذات في دول جنوب أوروبا مثل ايطاليا وأسبانيا وإلي حد ما فرنسا، حيث تربطهم بالمغرب العربي علاقات اقتصادية - واجتماعية وثيقة.

فقد تقلصت صادرات النسيج في المغرب بنحو 20% مباشرة بعد الأزمة، وكذلك الحال مع الأحذية والمصنوعات الجلدية، بعد تراجع الطلب الأوروبي نتيجة للأزمة، والذي يستقطب 70% من صادرات الملابس المغربية.

وقد سجلت خسائر في الأسواق بأكثر من 10% في الربع الأخير من عام 2008، ونحو 16% في الربع الأول من 2009. مما أدى إلي إفلاس العديد من الشركات المحلية، بعد تقلص الإنتاج، وفقد 3.7 مليون دولار إيراد هذه الصناعات وضاعت ربع مليون فرصة عمل.

وقد رصدت الحكومة المغربية 500 مليون درهم (75 مليون دولار) في صندوق دعم الصادرات، لحماية الأسواق والإيرادات وفرص العمل من الضياع.

وتأثرت دول المغرب بانهيار قطاع السيارات في الغرب، وخاصة في أوروبا، التي قامت بتخفيض إنتاجها أو وقفه وإلغاء نسب كبيرة من الوظائف في تونس، لأن 80% من المؤسسات التونسية المتخصصة في الميكانيكا والإلكترونيات، تصدر إنتاجها كلياً إلي أوروبا، وهو ما يستحوذ علي ثلث إجمالي الصادرات التونسية، وكانت ثاني مصدر لقطع غير السيارات لأوروبا، والأولي في المنطقة الأورو-متوسطية، وتراجعت صادرات القطاع بأكثر من 6% خلال شهري مارس وأبريل 2009، بالمقارنة مع نفس الفترة عام 2008.

وتراجع الطلب الأوروبي، علي قطع الغيار وأجزاء السيارات ما بين 25% و 30% من المغرب، وتخلت شركة "نيسان" اليابانية عن المشاركة في مشروع طنجة للسيارات مع مجموعة "رينو" الفرنسية لإنتاج 400 ألف وحدة سنوياً في 2011، في حين تعمل الشركات المغربية في طلبات شركات السيارات الأوروبية، مثل "رينو" و "ستروين"، والتي سجلت خسائر في عام 2008، مما انعكس علي الإنتاج المحلي

في المغرب، والموجه أساساً للتصدير، كما انخفضت مبيعات السيارات في السوق المغربية.

وبعد الطفرة في السوق العقارية بالمغرب علي مدي سبع سنوات، تراجع الطلب علي الأسمنت في المغرب من 10% إلي شبه جمود عام 2009، وعطلت المصانع في وجدة، وقررت شركات الحديد في طنجة التوقف عن الإنتاج مؤقتاً، بعد تراجع الطلب علي الحديد في السوق الدولية، وتدني الطلب علي المساكن الجديدة، لاسيما الفاخرة الموجهة للأثرياء من العرب والأوروبيين.

كما تراجعت الصادرات الزراعية المغربية، ومنتجات التصنيع الزراعي، لعدم قدرة البنوك المحلية علي فتح إعتمادات تصديرية جديدة، وعدم قدرة البنوك الأجنبية المستقبلية للصادرات علي الوفاء بسداد قيمة هذه المنتجات.

وقد اقتضت مهمة البنوك المغربية في الخارج، علي تحويل عائدات المغاربة المقيمين بالخارج. وعلي المدى القصير لم تتأثر البنوك المغربية بالأزمة. ولكن تأثر القطاع المالي المغربي في الأجلين المتوسط والطويل، نتيجة تراجع الاستهلاك والاستثمار والصادرات.

وقد بلغت الخسائر في بورصة الدار البيضاء في مارس 2009، 112 مليار درهم، وهو يعادل 18% من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب في عام 2007، وبلغت خسائر سوق الأسهم منذ بداية سبتمبر 2008، ما يزيد علي 86 مليار درهم، نتيجة الأزمة العالمية، وهبط حجم رسملة بورصة الدار البيضاء من 66 مليار درهم في يوم 1 سبتمبر، إلي 58 مليار درهم في 7 أكتوبر 2008.

وكذلك الأمر في بورصة تونس، ولكنها لم تتأثر سريعاً بالتقلبات العالمية، بسبب صغر حجمها، وقلة عدد المستثمرين الأجانب، وصعوبة هروب المال، نتيجة

للقوانين السارية. وهو ما جعل مؤشر "توناكس" يرتفع 29% من بداية عام 2008، ولكن سرعان ما أنهار هذا المؤشر عام 2009 بـ 10%.

كما تأثرت قيمة الدينار الجزائري، حيث انخفضت إلي النصف في سوق سعر صرف الدولار، في أيام معدودة، بعد اندلاع الأزمة في عام 2008 مباشرة.

وقد أثرت الأزمة علي الموازين التجارية لدول المغرب العربي، حيث انخفضت إيرادات المنتجات البترولية. خاصة في الجزائر، حيث دب الخوف فيها علي ضياع نحو 140 مليار دولار، هي حصيلة العوائد لسنوات الوفرة المالية البترولية، والمستثمرة في البنوك الأمريكية منذ عام 2006. كما تشكل العائدات البترولية، نحو 98% من حصيلة الدخل القومي للجزائر كل عام؛ وتجني الخزينة العامة 5 مليارات دولار كل أسبوع؛ حصيلة مبيعات البترول والغاز، وبالتالي فأبي تأثير علي أسعارها، يؤثر مباشرة علي الاقتصاد والمالية العامة في الجزائر.

كما هبط التبادل التجاري، خاصة في تصدير الملابس الجاهزة، والسلع الزراعية، فانجلترا مثلاً هي شريك مهم للمغرب، وهي الرابعة في التبادل التجاري معها، وتحتل المرتبة الثالثة في توافد السياح للمغرب، وقد زاد عدد السائحين البريطانيين للمغرب من 134 ألف عام 2003، إلي 340 ألف عام 2007.

ومع نقص الطلب الخارجي لأوروبا، نتيجة الأزمة، تضررت عائدات السياحة والطلب الخارجي علي العقارات في المغرب. وكذلك صادرات الملابس والأجهزة الكهربائية والإلكترونية؛ كما انخفضت تحويلات العاملين المغاربة في أوروبا البالغين نحو 3 مليون مهاجر، والبالغ قيمتها 7 مليارات دولار سنوياً. هذا مع تدني الاستثمارات الخارجية البالغة 5 مليارات دولار سنوياً.

وزاد معدل التضخم إلي 4.5% في المغرب. ومع زيادة برامج الحكومة، لدعم القدرة الشرائية، والنشاط الاقتصادي، بالرغم من ارتفاع الضغط علي موارد الدولة، في الوقت الذي تتراجع فيه إيراداتها نتيجة للنشاط الاقتصادي، مما سبب ارتفاعاً للعجز في ميزانية الدولة.

ونتيجة لانخفاض الإيرادات البترولية، وانخفاض النشاط التعدين والتجارة والزراعة والمنسوجات والسياحة، نتيجة لأضرار الأزمة العالمية، أدي كل ذلك إلي ارتفاع معدلات البطالة المرتفعة أصلاً، في دول المغرب العربي، حيث وصلت إلي أكثر من 10% في ليبيا، و 16% في تونس، و 22% في موريتانيا.

من ناحية أخرى، نجد أن هناك بعض الآثار الإيجابية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية منذ عام 2008، علي اقتصادات دول المغرب العربي. إذ تساعد الأزمة في خفض معدلات التضخم، وبالتالي خفض تكاليف المشروعات الجديدة؛ كما تزيد في فترة الأزمة، عدم اليقين وتجنب المخاطر، مما يؤدي إلي ضغوط علي أسعار الأسهم للظهور بالأسعار الحقيقية والعادلة. كما تنشأ أثناء الأزمات، بيئة خصبة لأنشطة الاندماج والاستحواذ. وتشجع انخفاض أسعار الفوائد، التركيز علي الاستثمارات في الأصول الأكثر تحوطاً طويلة الأجل، وحماية من تدهور القيمة الشرائية للنقود.

كما أن للأزمة المالية، انعكاسات إيجابية علي زيادة تحويلات المغاربة والجزائريين والتوانسة المقيمين بالخارج، خاصة في أوروبا، وتشجيعها علي تحويل ودائعها بالبنوك الأجنبية، التي تشهد متاعب مالية، إلي البنوك المغربية.

وفي المغرب، قام بنك المغرب، بالإعداد لمواجهة التداعيات المحتملة للأزمة، وإعادة هيكلة القطاعات البنكية، وتقييم الانعكاسات المتوقعة، ومدى وجود رهون

عقارية بالقطاع، والتأكد من عدم وجود تعاملات تجمع البنوك المغربية، بأخرى دولية تعاني من متاعب.

وقام البنك المركزي التونسي بإجراءات احتياطية، لتأمين سلامة الموجودات من العملات بالخارج، ومنها تخفيض نسبة الاستثمار بالبنوك العالمية، من 75% من الجملة قبل الأزمة، إلى 39% في ربيع 2008، وإقرار برنامج لتخفيضها إلى 30% قبل نهاية 2008.

وقد اتخذت المؤسسة الليبية للاستثمار، عدة إجراءات، لحماية الاستثمارات الليبية، والتأكيد علي متابعة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، علي أسعار البترول. مع تدعيم البرنامج التنموي، والدفع بالاستثمار المحلي في القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتشكيل لجنة اقتصادية لمتابعة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية علي الاقتصاد الليبي.

خامساً: آثار الأزمة الاقتصادية والمالية منذ عام 2008 علي الاقتصاد المصري:

1- الآثار علي معدلات النمو الاقتصادي:

خلال الـ 6 شهور التالية مباشرة لظهور الأزمة أي من أكتوبر 2008 - مارس 2009، تراجع معدل النمو الحقيقي للنتائج إلي 4.2% مقارنة بـ 7.2% خلال الشهور الستة المناظرة في العام السابق. ويعد الاقتصاد المصري من أقل الاقتصاديات تأثراً بالأزمة مقارنة بدول أخرى.

وأكثر القطاعات المتأثرة سلبياً بالأزمة هي قطاعات الصناعات التحويلية، وقناة السويس والسياحة، أما الصناعات التي واصلت نموها رغم الأزمة، فهي البترول والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات الصحية والتعليمية والعامة، وبدرجة أقل القطاع الزراعي.

جدول ()

معدلات النمو الحقيقية لقطاعات الاقتصاد القومي في مصر خلال 2008 /

2009 مقارنة بـ 2007 / 2008

اتجاه الأداء	معدلات النمو		القطاع
	2009 / 2008	/ 2007 2008	
+	3.2	3	الزراعة
(-)	3.5	8.3	الصناعة التحويلية
+	16.1	15.1	التشييد والبناء
(-)	7.8	9.4	تجارة الجملة والتجزئة
(-)	6.8	8.2	النقل والتخزين
+	6.00	0.7	البتروول والغاز الطبيعي
(-)	5.4	6.7	الوساطة المالية والتأمين
+	13.6	12.8	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
+	4.1	3.2	الخدمات الصحية والتعليمية والعامه
(-)	6.00	233	السياحة
(-)	22.1	12.7	قناة السويس
(-)	4.3	6.9	الاقتصاد القومي

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية - آراء في السياسة الاقتصادية -

الآثار المتوقعة علي مصر - العدد (22) - ديسمبر 2008 - القاهرة

وقد شهد احتياطي النقد الأجنبي لدي البنك المركزي المصري انخفاضاً، ليبلغ 34.1 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2008، ووصل ما فقده الاحتياطي من جراء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية نحو 900 مليون دولار.

وسجل الدين الخارجي رقم قياسي، بنهاية السنة المالية 2007 - 2008، ليصل إلي نحو 34 مليار دولار، بزيادة قدرها 4 مليار دولار عن نهاية العام المالي السابق. ويهدف عدم الاستقرار في القطاع المالي، أكد البنك المركزي المصري ضمانه لجميع الودائع الموجودة في البنوك العامة والخاصة العاملة في مصر، والعاملة تحت رقابته وإشرافه.

2- الآثار علي الموازنة العامة للدولة:

يمثل الدعم والأجور والفوائد، 77% من إجمالي المصروفات العامة للدولة في مصر عام 2008 / 2009. ومن الآثار الحسنة هي انخفاض أسعار السلع المدعومة، وبالتالي انخفاض نفقات الدعم، وهناك توقع لانخفاض الإيرادات السيادية من الضرائب علي الأرباح والدخل وضريبة المبيعات والرسوم الجمركية نتيجة الركود المحلي المحتمل وانخفاض إيرادات قناة السويس⁽¹⁾.

- الآثار علي القطاعات الإنتاجية والبطالة، حيث ستتأثر القطاعات العينية مثل الزراعة والصناعة بالأزمة، بسبب الركود في الخارج والداخل، وانخفاض الطلب الخارجي علي المنتجات المصرية، أدي لانخفاض نسبة تشغيل خامات المصانع، ومن المتوقع ارتفاع معدل البطالة، كما أن التأثير السلبي علي دول الخليج، سيؤدي إلي الاستغناء عن بعض العمالة المصرية الموجودة بها، مما يزيد أزمة البطالة، إلي

(1) الآثار المتوقعة علي مصر - المركز المصري للدراسات الاقتصادية - آراء في السياسة الاقتصادية لعدد

(22) - ديسمبر 2008 - القاهرة.

جانب انخفاض تحويلات المصريين بالخارج، وانخفاض عائدات السياحة، وقطاع التشييد.

وقد ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2008 / 2009 إلي 9.37% مقابل 9.04% في ذات الربع من العام السابق.

ويمكن تحديد الآليات التي تؤثر بها الأزمة الاقتصادية العالمية علي أوضاع العمالة بتراجع معدل نمو النشاط الاقتصادي، وتسريح العمالة الزائدة، وعودة العمالة المصرية من الخارج⁽¹⁾.

وقد تراجعت تحويلات العاملين في الخارج خلال الربع الثالث من العام المالي 2008 / 2009 (يناير - مارس) بنسبة 15% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق.

والقطاعات الأكثر تضرراً هي الأكثر في كثافة التشغيل في النمو، وبالنسبة للصناعة، فالقطاعات الأكثر تضرراً هي الملابس والمنسوجات، والجلود، والصناعات الكيماوية، والأثاث، والصناعات الغذائية.

3- آثار الأزمة على قطاع البترول في مصر:

بعد أن ارتفعت أسعار البترول إلي 140 دولار للبرميل في صيف 2008، انخفض سعر البرميل إلي 80 دولار، في خريف 2010، مما يؤثر علي عمليات البحث والاستكشاف، وكذلك الالتزامات الرأسمالية للبحث والإنتاج.

(1) المركز المصري للدراسات الاقتصادية - التشغيل في مصر بين آثار الأزمة العالمية والاختلالات الهيكلية في سوق العمل - العدد (23) أغسطس 2009 - القاهرة.

كما انخفضت أسعار المنتجات البتروكيمياوية في الأسواق العالمية بنسبة 40 - 67%، مما يؤثر علي تلك الصناعات كما تباطأت مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة في ظل ارتفاع تكلفة الاستثمارات فيها مقارنة بالطاقة التقليدية.

- الآثار علي قطاع البترول في مصر:

(أ) الأثر السلبي علي إيرادات قطاع البترول من الصادرات في عام 2007، حيث حقق قطاع البترول إيرادات في الصادرات نحو 15 مليار دولار، لكن مع انخفاض الأسعار انخفضت إيرادات التصدير إلي أقل من 7.5 مليار دولار. والأثر علي قيمة تصدير الغاز الطبيعي محدود، ولكن تم تعديل أسعار تصديره وتمثل الزيادة نتيجة التعديل بنحو 760 مليون دولار عام 2009.

(ب) الأثر الإيجابي علي قيمة الواردات من المنتجات البترولية والبوتاجاز.

ومع انخفاض أسعار المنتجات البترولية، انخفضت تكاليف استيراد منتجات السولار والبوتاجاز، وبلغت قيمة الواردات من منتجات البترول عام 2006، نحو 19.2 مليار جنية. ونظراً لأن صادرات البترول والغاز تفوق الوارد من المنتجات البترولية، وبذلك فإن الانخفاض في قيمة الواردات ستكون أقل من الانخفاض في قيمة الصادرات.

(ج) انخفاض قيمة مشتريات الزيت الخام من الشريك الأجنبي، نتيجة انخفاض أسعار البترول، بينما الأثر علي المشتريات من حصة الشريك من الغاز محدوداً، لأن هناك سقف للأسعار في حدود 20 دولاراً للبرميل.

لكن هناك مستحقات للشريك الأجنبي تقوم وزارة البترول بسدادها كل ثلاث شهور، ومع انخفاض عائدات التصدير سيؤثر ذلك علي قدرة قطاع البترول علي الوفاء بهذه المستحقات.

(د) انخفاض دعم المنتجات البترولية.

أول أثر هو انخفاض أرقام دعم المنتجات البترولية، نتيجة تراجع أسعار البترول عالمياً، وانخفاض فاتورة استيراد البوتاجاز والسولار، وانخفاض فاتورة شراء حصة الشريك الأجنبي من الزيت الخام، ومع كل 9 دولارات انخفاض في سعر البرميل للبترول، يؤدي إلي خفض دعم المنتجات البترولية بنحو 10 مليارات جنية. ويقدر الدعم الإجمالي 62.7 مليار جنية مصري، يستحوذ السولار منها علي 47% والبوتاجاز 19% والغاز الطبيعي 14% والبنزين 13% والمازوت 6% والكيروسين 1%.

(هـ) الأثر علي تدفق الاستثمارات إلي البحث والتقيب في قطاع البترول، بتراجع الشركات البترولية في برامج الاستثمار والإنتاج، ومصر من بينها.

(و) الأثر علي أسعار البترول.

حيث بلغت أسعار البترول حوالي 80 دولار للبرميل، وانخفض عن 2008 بسبب الأزمة المالية، وذلك بانخفاض الطلب الكلي.

(ي) الأثر علي توصيل الغاز للمنازل والمصانع، ولن تؤثر الأزمة العالمية علي خطط توصيل الغاز بالجمهورية.

4- الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وقطاع الصناعة في مصر:

أ- الأثر علي الميزان التجاري - الصناعي:

تتأثر كلاً من الصادرات والواردات الصناعية. وبالنسبة للصادرات، وفي ظل تباطؤ النمو الاقتصادي لأسواق التصدير للمنتجات المصرية في الدول الأوروبية والولايات المتحدة، فينخفض الطلب علي الصادرات الصناعية المصرية، وبانخفاض الأسعار والكميات المصدرة. وبالتالي تنخفض الإيرادات الكلية للصادرات، وبالتالي تنخفض إيرادات مصر من النقد الأجنبي.

وبالنسبة للواردات من السلع الاستثمارية والوسيطية والمواد الخام، ففي ظل تطبيق البنوك لسياسات انكماشية، وبالتالي ينخفض حجم النقد الأجنبي المتاح لتوريد الواردات الصناعية مستقبلاً.

ب- الهيكل السلعي للصادرات الصناعية وتأثره بالأزمة:

تبلغ صادرات مصر من الوقود 35% من قيمة صادرات مصر، ومع انخفاض أسعار البترول، يؤدي ذلك إلي تخفيض قيمة الصادرات ومعدل نموها.

وحوالي 10% من الصادرات المصرية هي من المواد الخام، وتشمل السلع الزراعية والقطن الخام والموارد الأولية الأخرى، وسينخفض الطلب علي تلك الصادرات بتأثر دول الاتحاد الأوروبي سلبياً بالأزمة العالمية.

وأكثر الصناعات تأثراً بالأزمة هي الصناعات النسيجية، وهي تمثل نسبة 56% من إجمالي الصادرات المصرية، وخاصة مع الكساد في الاقتصاد الأمريكي، أهم مستورد من الصادرات النسيجية المصرية.

ج- الأثر علي مستوى التشغيل في القطاع الصناعي:

في عام 2007 وفر القطاع الصناعي 270 ألف فرصة عمل. ومع الأزمة اتجهت القطاعات إلي تحديد حجم إنتاجها وطاقاتها الإنتاجية وفقاً لأسواق التصدير، خاصة مع زيادة نمو الصادرات الصناعية في مصر لتصل إلي 13.1 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2007 / 2008، مقارنة بـ (10.7) مليار دولار في النصف الأول من عام 2006 / 2007، وبالتالي ستواجه هذه المشروعات مشكلة توافر فائض في الإنتاج الصناعي، مع انخفاض الصادرات الصناعية لمصر، وذلك مع توقف تشغيل بعض خطوط الإنتاج مؤقتاً، وما ينتج من التسريح الجزئي للعمالة.

5- الإجراءات والسياسات الاقتصادية والمالية في مصر لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية والمالية:

اقترحت لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب في مصر الإجراءات التالية لمواجهة الأزمة المالية العالمية⁽¹⁾.

أ- السياسات الاقتصادية المصرية:

- (1) الإنفاق العام - ضخ 15 مليار جنية للبنية الأساسية والخدمات العامة.
- (2) قطاع التمويل والسياسة النقدية: إتاحة التمويل للأنشطة الإنتاجية والتصدير، بتكلفة مناسبة، خاصة مع انخفاض التضخم، وإتاحة التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

(3) تشجيع الاستثمارات المصرفية المصرية والعربية والأجنبية من خلال:

(1) تقرير لجنة الصناعة والطاقة: مجلس الشعب - مصر، عن الصناعة والطاقة في مصر، بين تداعيات الأزمة المالية العالمية وطموحات التنمية - نوفمبر 2008، عرض عصام رفعت مجلة الأهرام الاقتصادي - العدد

- التعامل مع معوقات الاستثمار، بتيسير الإجراءات لمنح التراخيص والموافقات.

- تيسير حصول المستثمرين علي الأراضي.

- تحقيق الاستقرار في أسعار الطاقة لأغراض الصناعة.

- مساندة الشركات ذات التوجه للتصدير، بتخفيض تكلفة المعاملات مثل النقل والتخزين وتأمين الصادرات وزيادة تنافسية الصادرات المصرية.

4- أسواق المال والخدمات المالية غير المصرفية:

- تنظيم تعامل الشركات علي أسهم الخزينة الخاصة بها، بما يتيح القيام بدور صانع السوق لأسهمها.

- تحفيز الشركات الخاصة والمملوكة للدولة، للدخول برغبتهم كمستثمرين في سوق الأوراق المالية.

- تفعيل دور ونشاطات الشركات العاملة في مجال التأجير التمويلي للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

- تشجيع تكوين صناديق استثمار مباشر، في القطاع الخاص والمؤسسات المالية العامة والخاصة بغرض الاستثمار.

5- تطوير التشريعات الاقتصادية:

- تطبيق نظام المحاكم الاقتصادية.

- إعداد قانون لتنظيم التخارج من السوق وتنظيم الإفلاس، ومشروع قانون جديد للشركات.

- إعداد قانون لتوحيد جهة الرقابة علي الخدمات المالية غير المصرفية،
بإنشاء هيئة تشمل سوق المال والتمويل العقاري والتأمين والتأجير التمويلي.

ب- برنامج وإجراءات الحكومة المصرية لتنشيط الاقتصاد المصري:

في محاولة لتجنيب الاقتصاد المصري تبعات الأزمة العالمية، اعتمدت الحكومة المصرية في نوفمبر 2008، برنامجاً للتنشيط قدره 15 مليار جنية، بنسبة 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي، خصص منه نحو 13.3 مليار جنية كبرنامج حفز مالي، بينما خصص نحو 1.7 مليار جنية لدعم قطاع التجارة والصناعة، ويهدف برنامج الحفز المالي إلي ضخ إنفاق حكومي في قطاعات، لدفع الطلب المحلي، علي أن يتم توفير قيمة اللازمة لهذا الاعتماد الإضافي من خلال إصدار الأوراق المالية من الأذون والسندات.

جدول ()

توزيع الاعتمادات الإضافية لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية والمالية لعام
2008 علي المشروعات الاستثمارية وبرنامج الإنفاق الجاري المختلفة في مصر
(القيمة بالمليون جنية)

البيان	القيمة بالمليون جنية
أولاً: الاعتمادات الإضافية للاستثمارات الاستثمارية	10.532.0
مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي	7200.00
مشروعات الصرف الكبرى	1000.00
مشروعات التنمية المحلية بالمحافظات المختلفة	800.0
مستشفيات الرعاية العلاجية	400.0
بناء المدارس	150.0
تطوير أنظمة صرف السلع والخدمات	182.00
رفع كفاءة أجهزة الإطفاء	200.00
رفع كفاءة خطوط السكك الحديدية بهيئة سكك حديد مصر	400.00
تنفيذ البنية التحتية لتطوير سيناء شرق بورسعيد	50.00

150.00	زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤثر البحر الأحمر
2800.00	ثانياً: الاعتمادات الإضافية للإنفاق الجاري
2200.00	دعم الصادرات المصرية وزيادة قدرتها التنافسية
400.00	دعم المناطق الصناعية بالدلتا
200.00	دعم البنية الأساسية للتجارة الخارجية
13.332.00	إجمالي الإعتمادات الإضافية الجارية والاستثمارية

أي نحو 13.3 مليار جنية.

وقدم وزير التجارة والصناعة خطة الوزارة لمواجهة الأزمة المالية العالمية⁽¹⁾.

أهداف الوزارة:

- المحافظة علي معدلات نمو الناتج والاستثمار الصناعي.

- مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- توفير فرص عمل جديدة في القطاع الصناعي.

- زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية.

وقد بلغت تكلفة خطة مواجهة تداعيات الأزمة العالمية في وزارة الصناعة 7

مليارات جنية فورية منها:

(1) مهندس/ رشيد محمد رشيد - وزير التجارة والصناعة - مواجهة الأزمة المالية العالمية - خطط تحفيز

الاقتصاد المصري، الأهرام الاقتصادي، تقديم زنب إبراهيم - العدد 2084 - 2008/12/15.

- 1.2 مليار جنية لترفيق 12 منطقة صناعية في الوجه البحري والصعيد
كمرحلة أولى.

- تخصيص 500 ألف فدان للاستثمارات الجديدة في 11 صناعة في مجال
التصنيع الزراعي.

- نظم ميسرة لتخصيص الأراضي للتصنيع الزراعي.

- منح موافقة في يوم واحد للمشروعات الصناعية الجديدة.

- تفويض مجالس إدارات المناطق الصناعية بالمحافظات بإصدار الموافقة
الصناعية.

- تسهيل تجديد السجل الصناعي.

ولتخفيض تكلفة الإنتاج هناك إجراءات استثنائية منها:

- تثبيت أسعار الغاز والكهرباء لكل المصانع.

- جدولة سداد تكاليف توصيل الغاز والكهرباء للمشروعات الجديدة.

- تخفيض التعريفات الجمركية علي الآلات والمعدات للصناعة.

- تخفيض مساهمة الشركات في تدريب العمالة.

- تخفيض نسب مساهمة الشركات في تكاليف المعارض الخارجية.

ويذكر وزير التجارة والصناعة، أنه تم توفير 2.8 مليار جنية للحفاظ علي
الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية، وفتح أسواق جديدة و 1.1 مليار جنية لتوفير
التمويل وضمان وتأمين الصادرات، ويتم تخصيص مبلغ 2.8 مليار جنية إلي :

- زيادة الدعم المخصص للمصدرين حفاظاً علي عدد 1200 شركة مستفيدة من 25 برنامجاً، والتي تتيح 875 ألف فرصة عمل.

- فتح مراكز تخزين ومنافذ للتوزيع لضمان الوجود بالأسواق الخارجية.

- دعم التصدير للأسواق غير التقليدية خاصة الأفريقية.

وتم تخصيص المبالغ التالية:

- 400 مليون جنية مخصصة لتخفيض التمويل للمصدرين، من خلال البرامج التالية.

- 300 مليون جنية لدعم سعر الفائدة لتمويل العمليات التصديرية.

- برنامج ب 100 مليون جنية سنوياً، ولمدة خمس سنوات، لدعم تكلفة الاقتراض متوسط الأجل لزيادة الطاقة الإنتاجية الموجهة للتصدير.

- 700 مليون جنية لضمان الصادرات وتنافسيتها من خلال 3 برامج هي:

- 600 مليون جنية لتخفيض تكلفة ضمان صادرات المقاولات، والسلع الرأسمالية متوسطة الأجل.

- 90 مليون جنية لتخفيض تكلفة ضمان الصادرات السلعية قصيرة الأجل.

- 10 مليون جنية لتخفيض تكلفة خدمة تخصيم الصادرات.

وزادت نسبة المساندة المالية للقطاعات التصديرية المستفيدة من صندوق تنمية الصادرات بنسبة 50%.

- وهناك إجراءات أخرى لتشجيع الاستثمار في التجارة الداخلية، وتحديث السوق المحلية تكلفتها 400 مليون جنية:

- تحفيز الطلب الداخلي وزيادة الإنفاق الاستهلاكي من خلال :

- منح تسهيلات ائتمانية لتشجيع نظام الشراء الأجل.

- التوسع في أسواق اليوم الواحد.

- التوسع في أسواق الجملة ونصف الجملة.

- زيادة المعارض المحلية العامة والمتخصصة، والانتهاه من مناقشة تشريعات

التجارة الداخلية وتحديثها.

6- آثار أزمة منطقة اليورو علي الاقتصاد المصري:

هناك تأثيرات لأزمة منطقة اليورو، علي الاقتصاد المصري، تأتي أهمها بفعل السياسات التي تتخذها منطقة اليورو للحد من تدفق الصادرات إليها، بما فيها الصادرات المصرية لتلك الدول. وأيضاً تراجعها، بسبب إجراءات الحماية التجارية بمنطقة اليورو، ولحفز النمو الداخلي كما أن انكماش منطقة اليورو يؤدي إلي تراجع حركة السياحة إلي مصر، وهناك إمكانية لتأثر حجم المعونات والدعم والمساندة لمصر، ولو بصورة نسبية. إلي جانب تشدد تلك الدول في سياسة هجرة الأيدي العاملة إليها، بما فيها الأيدي العاملة المصرية.

وتذكر د. منى البرادعي، المدير التنفيذي للمعهد المصرفي المصري⁽¹⁾، إل أن تراجع معدل النمو بدول الاتحاد الأوروبي بمقدار 1%، يؤدي إلى انخفاض بنحو 0.1% في معدل نمو الاقتصاد المصري. وحتى أواخر عام 2012، كانت مصر لا تزال في النطاق الآمن بالنسبة لمؤشرات التجارة الخارجية مع هذه الدول نظراً لعدم

(1) الأهرام الاقتصادي، 12 نوفمبر 2012، العدد 2286، ص ص 42-45؛ وكذلك جريدة الأهرام

تركز صادراتها إلى هذه الدول، ومع ارتباط سعر الصرف بالدولار، قد يؤدي ذلك إلى إضعاف تنافسية صادرات مصر بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار أمام اليورو، وحتى أواخر عام 2012، نجح البنك المركزي المصري في حجب الأثر السلبي للأزمة على الاقتصاد المصري، بفضل نجاحه في استقرار قيمة العملة المصرية في مواجهة الأزمات العالمية، بدءًا من الأزمة العالمية إلى أزمة منطقة اليورو، حيث وصل سعر الصرف الجنيه المصري إلى 6.10 جنيه للدولار الأمريكي، رغم تداعيات الأزمة التي تواجه الاقتصاد المصري منذ عام 2008، وزادت منذ يناير 2011، حيث لم يفقد الجنيه المصري من قيمته سوى نقطتين مؤبنتين خلال الفترة من يناير 2011 إلى يونيو 2012، وإن هبط سعر صرف الجنيه المصري حتى أواخر 2012 إلى 6.15 جنيه للدولار، وإن كانت تكلفة هذا النجاح هي تراجع الاحتياطي الأجنبي لمصر.

كما أن تأثير أزمة منطقة اليورو على تحويلات المصريين من المنطقة ضئيلة، حيث تتركز النسبة الأعلى من تحويلات المصريين بالدول العربية، والتي شكلت 82% من إجمالي تحويلات المصريين بالخارج في عام 2010.

وتمثل دور البنك المركزي المصري، خلال فترة الأزمة المالية الدولية، ومنها أزمة الديون الأوروبية، في تفعيل أدوات الرقابة المركزية لضمان السلامة المالية والنقدية، والتعاون مع المؤسسات المختلفة لتحقيق الاستقرار للقطاع المصرفي والمالي، والإشراف والرقابة وقياس مدى قدرة البنوك على تحمل الأزمات المالية والاقتصادية، والتأثيرات المحتملة للأزمات المالية على القطاع المصرفي، وأيضًا تطوير نظام قياس وجودة واستقرار السيولة في البنوك، مما أدى إلى قدرة الجهاز المصرفي المصري في تبني سياسات احترازية، لتقليل آثار العدوى الدولية، خاصة

في ظل الاندماج المحدود لقطاع المصرفي والمالي المصري في المنظومة المالية العالمية، وانخفاض الاستثمار في الأصول ذات المخاطر المرتفعة كما أن ميزانيات البنوك قوية خاصة في ظل الرقابة المركزية من البنك المركزي.

ولكن هناك تأثيرات سلبية لأزمة منطقة اليورو، خاصة بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك الإيرادات السياحية، حيث يستحوذ الاتحاد الأوروبي على 70% من إجمالي السائحين إلى مصر، كمتوسط خلال الفترة 2006/2009، كما أن عدم الاستقرار السياسي والأمني في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011، قد ضاعف من تداعيات ذلك.

ويتعين على صانع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في مصر انتهاز سياسات لتطوير وتراجع الطلب على الصادرات المصرية من جانب منطقة اليورو، مع السعي لتنويع الأسواق التصديرية، وتدعيم شبكات الأمن الغذائي، لحماية الفئات الفقيرة من التداعيات السلبية للأزمة، وضرورة تفعيل التمويل المصرفي للأنشطة الإنتاجية لزيادة معدل النمو، وأن تزيد البنوك دورها في الوساطة المالية من خلال رفع نسبة الإقراض للقطاع الخاص، وأهمية تنويع البنوك لمحففظتها بتخصيص نسبة أكبر من القروض الممنوحة للقطاع الخاصة لمصلحة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وربطها بالمشروعات الكبرى.

الفصل السادس

التطورات والتغيرات البنوية في الاقتصاد الرأسمالي الدولي

منذ أزمة الكساد العالمي الكبير 1929 – 1939

وأزمة الكساد التضخمي في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي

والأزمة الاقتصادية المالية عام 2007 وحتى الآن

أولاً: الرأسمالية بين تغير دور الدولة وانهيار الاشتراكية ... وسيادة الديمقراطية

ثانياً: الصراع العالمي علي القمة الاقتصادية

ثالثاً: أنماط تقسيم العمل الدولي والشركات الدولية النشاط، وتطور التكنولوجيا

الحديثة.

رابعاً: تطورات العمالة .. والبطالة، وتوزيع الدخل في الاقتصادات الرأسمالية.

خامساً: التطورات والاتجاهات الحديثة لأسعار المواد الأولية، والأساسية،

والبتترول.

سادساً: حرب العملات.

مقدمة:

تغيرت بنية الاقتصاد الرأسمالي العالمي، خاصة خلال حدوث فترات الأزمات الاقتصادية والمالية، فهي أساساً فترة التغير والتطورات، من تدمير وهدم، إلي إقامة وبناء.

ونعني بالبنوية أو الهيكلية Structural ، العلاقات الكامنة بين عناصر أو الأجزاء الداخلية لبناء اجتماعي ما، وهو هنا الرأسمالية كنظام اقتصادي سياسي اجتماعي.

ومنذ أزمات الاقتصاد والمال العالمية من الكساد العالمي الكبير 1929 وحتى الآن، في الاقتصاد الرأسمالي، ومنها تغير دور الدولة، وانهايار الاشتراكية، وسيادة الديمقراطية.

ونبحث كذلك الصراع علي القمة الاقتصادية العالمية، وتطور أنماط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي، وظهور أنواع جديدة لتقسيم العمل الدولي، مع زيادة التركيز والاحتكار الاقتصادي والصناعي ودور الشركات الدولية النشاط، ونجد أن سيادة الاقتصاد الأمريكي، بعد الحرب العالمية الثانية، هي في تنازع، خاصة بعد أزمة 2008، مع بزوغ الصين، ووجود منطقة اليورو.

كما ظهرت تطورات في العمالة، والبطالة في الاقتصاد الرأسمالي، وخاصة بتوفير تكاليف العمالة، وارتفاع معدل البطالة "الطبيعي"، وتغير العلاقات فيما بين معدلات البطالة، والتغيرات في الناتج، إلي جانب إمكانية وجود علاقات بين معدلات البطالة والتضخم.

وبحثنا وجود التضخم - كاتجاه عام - أثناء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وتنامي دور المضاربين في تحديد أسعار السلع، والمواد الأولية، خاصة مع شحه البترول.

إلى جانب وجود حروب للعملات، بما له من تأثيرات علي أسعار الفائدة والتضخم.

وبصفة عامة، مر الاقتصاد العالمي، خاصة أثناء الأزمات الاقتصادية، بعمليات إعادة مواءمة عامة بنيوية وهيكلية، علي المستويات الوطنية، والإقليمية، والدولية، مع تحول الهيمنة والدينامية المطلقة والنسبية من الاقتصادات الرأسمالية الغربية المتقدمة، الأقدم، إلي اقتصادات الأسواق الصاعدة خاصة في آسيا.

أولاً: الرأسمالية بين تغير دور الدولة .. وانهايار الاشتراكية .. وسيادة الديمقراطية:

منذ بداية الرأسمالية، منذ حوالي خمسة قرون، ومع اندلاع الثورة الصناعية في القرنين 18 و 19، صار ارتفاع مستويات المعيشة هو مقياس النجاح.

وباعتماد الرأسمالية علي السوق، نجحت في أن تستثمر الجشع والمصلحة الذاتية للأفراد، للأرتقاء بمستويات المعيشة، إذ أن الرأسمالية تقتضي عالماً، يكون الجشع فيه فضيلة، ويكون التاجر هو أقرب إنسان لرضا الرب، وأن كسب أكبر قدر من المال ليس مجرد حق، وإنما هو واجب. وإن في تحقيق المصلحة الفردية، تحقيق - في نفس الوقت - لمصلحة المجتمع، عبر اليد الخفية Invisible Hand كما عبر عنها آدم سميث، وفكرة بلوغ الحد الأقصى للاستهلاك الشخصي، هي فكرة حديثة نسبياً، يرجع تاريخها لحوالي مائتي عام. وبدون هذه العقيدة، تفقد الرأسمالية معناها ويصبح النمو الاقتصادي بلا هدف.

وتشير المؤشرات طويلة الأجل في الرأسماليات المتقدمة إلي زيادات في الناتج القومي الإجمالي للفرد علي المدى الطويل، لحوالي 150 عاماً من عام 1870 حتي عام 2014، كما في الجدول التالي :

جدول ()

مؤشرات متوسط الناتج القومي الإجمالي للفرد في الرأسماليات المتقدمة
وروسيا علي المدى الطويل 1870 / 2014 (بالألف دولار سنوياً)

السنة	البلد	1870	1913	1950	1996	2014
فرنسا	1858	3452	5221	18207	43550	
ألمانيا	1913	3833	4281	19622	47350	
إيطاليا	1467	2507	3425	16814	33700	
المملكة المتحدة	3263	5032	6847	17326	44330	
الولايات المتحدة	2468	5330	9617	23719	57160	
اليابان	741	1334	1873	19582	39140	
روسيا	1023	1488	2834	4120	14820	

IMF, World Economic Outlook, Supporting Studies, 2000.

P.6. إلى جانب تقارير أخرى

وتباينت معدلات نمو الناتج الإجمالي الحقيقي للفرد خلال فترات طويلة لحوالي 180 عاماً من عام 1820 حتى 1996 في الرأسماليات المتقدمة كما يظهر في الجدول التالي:

جدول ()

معدلات نمو متوسط الناتج الإجمالي الحقيقي للفرد للرأسماليات المتقدمة
خلال فترات طويلة الأمد (1820 – 2014)

2014	– 1973 1996	– 1950 1973	– 1913 1950	– 1870 1913	– 1820 1870	
0.4	1.5	4.0	1.1	1.5	0.8	فرنسا
1.4	1.8	5.0	0.3	1.6	1.1	ألمانيا
– (0.4)	2.1	5.0	0.8	1.3	0.6	إيطاليا
0.3	2.5	8.0	0.9	1.4	0.1	اليابان
2.7	1.6	2.5	0.8	1.0	1.2	المملكة المتحدة
2.4	1.6	2.4	1.6	1.8	1.3	الولايات المتحدة

IMF, W.E.O./ 2000. P.11 & The Economist, The World 2015.

وعلي مدي القرن العشرين شهد العالم انهيار كافة الانظمة المنافسة للرأسمالية ومنها: النازية، والفاشية، والاشتراكية.

ولكن هناك ما يزعزع أسس الرأسمالية، تتبع من تطورها الداخلي - البنيوي. فبعد أن كان المعدل السنوي للنموالاقتصادي العالمي في الستينيات 5% انخفض هذا المعدل في السبعينيات إلي 3.6% ثم تدني في الثمانينيات إلي 2.8% ثم حقق أقل من 2% عام 2014.

وخلال الفترة 1973 - 1994، لم تشهد أوروبا الغربية، إيجاد أي فرصة عمل. أما الولايات المتحدة فقد حققت 38 مليون فرصة عمل حقيقية.

وعلي مدي الخمسينيات والستينيات كانت معدلات البطالة في أوروبا نحو ضعف مثلتها في الولايات المتحدة. وزادت في منتصف التسعينيات إلي 10.8% في أوروبا، مقارنة بـ 5.4% في الولايات المتحدة عام 1995، ثم وصلت إلي معدلات أكبر من 10% بعد أزمة 2008.

وفي الولايات المتحدة، ورغم ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، مع الأخذ في الاعتبار معدل التضخم، بمعدل 36% بين 1973 و 1995، فإن القيمة الفعلية للأجور - بالساعة لطبقة القاعدة من العاملين (وهم الذين ليس لهم مرؤوسين) قد انخفضت بنسبة 14%. وكانت كافة الزيادات في المكاسب علي مدي الثمانينيات من نصيب الشرائح العليا حتي نسبة 20% من المجتمع. واستأثر الـ 1% المتربعين علي قمة المجتمع بـ 64% من هذه الأرباح.

وفي اليابان أنهار مؤشر (نيكي) من 38916 نقطة في ديسمبر 1989، إلي 14309 نقطة في 18 أغسطس 1992. وهو انحدار يفوق في قيمته الحقيقية، الهبوط الذي تعرضت له البورصة الأمريكية فيما بين 29 - 1932، مما أدي إلي

ركود الاقتصاد الياباني. ففي عام 1994 كان الإنتاج الصناعي الياباني أقل بنسبة 3% عنه في عام 1992.

وهناك تغيرات بنيوية اقتصادية - سياسية في مسار الرأسمالية في العصر الحالي، منها:

(أ) زيادة نصيب الدولة في الاقتصاد الرأسمالي وتغير دور الدولة:

إذ يقول البعض أن حجم الدولة في الأنظمة الرأسمالية يزداد باستمرار.

ويظهر الجدول التالي زيادات نسب النفقات الحكومية بالنسبة للنتائج القومي الإجمالي في بعض الدول الرأسمالية، عبر فترات طويلة من الزمن لأكثر من 130 عاماً لتبيان ذلك:

جدول ()

% نسب النفقات الحكومية في الدول الغربية المتقدمة علي المدى الطويل

للنتائج القومي الإجمالي (1870 - 2009)

2009	2005	2000	1990	1980	1960	1937	1920	1913	1870	
47.2	40.9	36.9	39.9	43.0	32.2	30.0	26.2	12.75	9.4	بريطانيا
56.0	53.4	51.6	49.8	46.1	34.9	29.0	27.6	17.0	12.6	فرنسا
47.6	46.8	45.1	45.1	47.9	32.4	34.1	25.0	14.8	10.0	ألمانيا
51.9	48.2	46.2	53.4	42.1	30.1	31.1	30.1	17.1	13.7	إيطاليا

39.7	34.5	37.3	31.3	32.0	17.5	25.4	14.8	8.3	8.8	اليابان
42.2	36.1	32.8	33.3	31.4	27.0	19.7	12.1	7.5	7.3	الولايات المتحدة
47.7	44.1	43.2	44.7	43.8	28.4	23.8	18.4	12.7	10.4	متوسط الدول الغربية المتقدمة

من 1870 - 1937 الحكومات المركزية

من 1960 - 2009 الحكومات الكلية

المصدر : Economist: Taming Leviathan, Special Report.

وتجاوز الدين القومي في الولايات المتحدة من 712 بليون دولار عام 1980، إلى 2 تريليون دولار عام 1988، وتجاوز الدين إلى 14.3 تريليون دولار في عام 2011. وتجاوزت النفقات الكلية في موازنة الحكومة الأمريكية لعام 2012، مبلغ 3.7 تريليون دولار، وتجاوز العجز فيها 21 بليون دولار⁽¹⁾.

وبعد كل حرب تقريباً ينتخب الأمريكيون رئيساً منتماً للحزب الديمقراطي يعمل علي تخفيف ميزانية الدفاع والدين العام، وهو ما حدث مع كارتر وكلينتون وأوباما. ولكن هذه المرة ونتيجة الأزمة الاقتصادية، وبالرغم من الانسحاب من العراق لم يتمكن أوباما من تخفيف عجز ميزانية الدين العام، ولكن بالعكس، ازداد الدين

⁽¹⁾ Farid Zakaria, Time: August 15, 2011. PP. 13 – 15.

وتعدي 100% من الدخل القومي أي 16 تريليون دولار عام 2012، بعد أن كان أقل من 50% في أواخر عهد كلينتون، وبلغ العجز 5 تريليون دولار زاد إلي 10 تريليون دولار في نهاية عهد بوش الابن.

ويقول "وارين دين" أستاذ القانون بجامعة جورج تاون في مقال له بصحيفة "واشنطن تايمز" في 2012/12/18 بأنه "عندما تتقضي ولاية أوباما الثانية فإنه سيخلف ديناً يناهز 20 تريليون دولار، ومع الجيل القادم فإنه سيرث بلداً مفلساً يعاني من ديون تبلغ 40 تريليون أو يزيد، وعندها سيتحول الحلم الأمريكي American Dream إلي كابوس مظلم كئيب.

والجدول التالي يبين الدين الحكومي كمنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في

بعض دول العالم 2008 إلي 2011 (%)

جدول ()

الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول المتقدمة

والصاعدة (%)

2011	2010	2009	2008	
69.3	67.0	76.7	57.6	العالم
101.9	96.8	91.5	79.4	(منها) الدول المتقدمة
98.3	91.2	84.5	71.2	الولايات المتحدة

87.9	85.4	79.1	69.7	منطقة اليورو
84.8	82.4	79.0	68.3	فرنسا
82.3	83.2	73.4	66.3	ألمانيا
120.6	119.0	116.1	106.3	ايطاليا
82.9	77.1	68.3	52.0	انجلترا
233.2	220.4	216.3	195.0	اليابان
67.5	60.1	53.3	39.8	أسبانيا
00	140.2	126.8	110.3	اليونان
34.6	35.3	36.7	53.3	الدول الصاعدة (منها)
16.5	17.0	17.7	17.0	الصين
66.2	68.1	74.0	74.3	الهند
11.4	11.7	11.0	7.9	روسيا
65.6	66.1	67.9	70.7	البرازيل

IMF, Fiscal Monitor, June 2011.

في الدولة الرأسمالية الكينزية، نجد أن للدولة وظيفة اقتصادية، 1% وهي موازنة الدورة الاقتصادية، عن طريق الموازنة العامة (التمويل بالعجز أو الفائض) أو عن طريق التخطيط، خاصة التأشير، للدول الرأسمالية، كما أن هناك اجراءات اقتصادية أخرى قد تتخذها الدولة في الرأسمالية، وهي قيادة الاستثمارات والطلب الكلي، وتخفيض الائتمان، والأسعار، والدعم، الاقتراض العام، إعادة توزيع الدخل، سياسات التوظيف، والتجارة الداخلية والخارجية .. الخ.

وبالتالي فإن ميكانيزم سوق المنافسة الكاملة، قد اختفي، في الدولة الرأسمالية الاحتكارية الحديثة، وهي بذلك تحقق عدة أهداف منها⁽¹⁾:

- تقوية التنافس القومي، عن طريق تنظيم كتل أو اتحادات اقتصادية إقليمية أو دولية.

- تطور الاستهلاك العام الغير منتج (صناعة الأسلحة، واستكشاف الفضاء).

- يوجه عبر سياسة بنوية، رأس المال نحو القطاعات المهملة، عبر ميكانيزم مستقل عن جهاز السوق.

- يحسن البنية الغير مادية مثل تقدم العلوم، الاستثمارات في البحث العلمي والنشاطات الفائدة، وبراءات الاختراع.. الخ.

- يزيد من القوي المنتجة التي تمثل العمل الإنساني مثل نظام التعليم العام، والفني والتدريب وإعادة التدريب.

- يستوعب النتائج الاجتماعية التي تتبع من الإنتاج الخاص، مثل مساعدة العاطلين، الضمان الاجتماعي، مشاكل البيئة.

(1) Habermas, op.cit. pp. 55-56. .

وتحتاج مسألة ضمان الدولة لأرباح الاحتكارات إلي توضيح خاص. إذ أن مجالات التسويق والصادرات، كفت بعد الحرب العالمية الثانية عن أن تعبر نسبياً عن دورها كصمام أمان. لذا فإن فائض رؤوس الأموال في بعض القطاعات (والبلدان) يترافق مع نقص في رسملة (وتخلف) قطاعات وبلدان أخرى. ومن جهة أخرى يتطلب التقدم الفني توظيف رؤوس أموال، متزايدة الحجم، بينما يقل في ظروف الأزمة، الاستثمار المريح لمدة طويلة من الزمن.

وفي هذا المأزق تلجأ الاحتكارات أكثر فأكثر إلي الدولة، لتحصل عن طريق تدخلها في الاقتصاد علي ما لم يعد في وسع السوق الحر أن يوفره لها، وهكذا تصبح الدولة الرأسمالية الضامن الأساسي لربح الاحتكارات عن طريق الأساليب التالية⁽¹⁾:

(أ) تأخذ الدولة علي عاتقها قطاعات أساسية غير مربحة، وهذا يؤدي إلي انخفاض أسعار بيع الطاقة أو المواد الأولية الأساسية الذي يسمح بدوره بتخفيض سعر التكلفة، وزيادة الطاقة التنافسية، وارتفاع معدل ربح صناعة المنتجات الثقيلة مثل الآلات، الأجهزة الكهربائية ووسائل النقل.. الخ.

(ب) تعويم المنشآت الرأسمالية الواقعة في أزمة، وإلغاء تأمين المنشآت التي أممت يوم كفت عن أن تكون رابحة.

(ج) تسليم الاحتكارات أملاكاً عامة أو منشآت مبنية بأموال عامة.

(د) مساعدة مباشرة أو غير مباشرة ممنوحة للمنشآت الخاصة، مثل الإعفاء من الضرائب ومزايا ضريبية أخرى، الممنوحة من قبل الحكومات إلي المنشآت الخاصة.

(1) ارنت مادل، النظرية الاقتصادية الماركسية، ص ص 3، 2، 296.

وبالتالي أصبح هناك اندماج كبير بين الدولة وبين الرأسمالية في مرحلتها الاحتكارية. وفي الولايات المتحدة أصبح هذا الاندماج بين الدولة والاحتكارات ذروته. فمعظم السياسيين الذين يشكلون مناصب حساسة في الاقتصاد منذ سنوات طويلة هم من كبار رجال الأعمال. وكذلك الأمر في بريطانيا وألمانيا وفرنسا.

وفي أوقات الأزمات الاقتصادية يثور التساؤل هل يقل دور الدولة في الحياة الاقتصادية في الدول الرأسمالية المتقدمة أم يزيد؟.

لا شك أن الإجابة علي هذا التساؤل يجب أن تكون علي ضوء الاتجاهات في الإدارة الاقتصادية خاصة لريجان وتاتشر وشعبوية مثل ترامب، فهي اتجاهات محافظة جديدة (Neo - Conservatism)، تريد أن ترجع عن دولة الرفاهية الكينزية وبالتالي تكف عن تدخل الدولة بطريقة واسعة النطاق. وأن كان الأمر فيما يتصل بالاحتكارات الكبير يظل كما هو. بل هناك مزيداً من الطلبات الصناعية خاصة علي الأسلحة ومعدات الفضاء والالكترونيات .. الخ.

علي أن هناك تساؤل آخر، هو دور الدولة الذي لعبته في السابق لمنع التحركات الدولية القصيرة الأجل في الاقتصاد. ويجرنا هذا التساؤل آخر هو كيفية تدخل الدولة لمنع التحركات الدورية طويلة الأمد والركود طويل المدي في الاقتصاد الرأسمالي في الدول المتقدمة؟

إن ما فعلته حكومة ريجان هو اتهام إجراءات حكومات الرفاهية والسياسات الكينزية، المتبعة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة فيما بعد الحرب العالمية الثانية، بأنها السبب في أزمة الكساد التضخمي، وبالتالي الدعوة إلي كف الدولة عن التدخل في الاقتصاد في إطار تنافسي بالموجة الجديدة للمحافظين.

ب- أنهيار الاشتراكية:

أدى انهيار الاشتراكية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات إلى دخول حوالي 2 مليار فرد إلى العالم الرأسمالي.

وقد تفتت الاتحاد السوفيتي إلى دول عديدة وتغير فيها نمط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث:

- شهد السكان في ثلث العالم، الذي كان اشتراكياً، تغيراً جذرياً في النمط اليومي لحياتهم.

- وعليهم تحمل بعض المخاطر مثل، البطالة واحتمال انخفاض أجورهم، أو ارتفاعها.

- القيام ببعض الأنشطة، مثل البحث عن صفقات أو سكن، أو بدء مشروعات جديدة.

- سحب بعض الايجابيات، مثل الجودة العالية للسلع، البضاعة الحاضرة، الرعاية المجانية للأطفال، الدعم الحكومي للفنون، مجانية التعليم، والتأمين الصحي.

وبالمقارنة في مستويات الأجور، كان خريج المدارس الثانوية في أمريكا يتقاضى 20 ألف دولار سنوياً عام 1990. بالمقارنة بالعامل الصيني، ذو التعليم الأفضل، والذي يعمل لـ 29 يوماً في الشهر (11 ساعة في اليوم)، مقابل 35 دولاراً في الشهر، أي يتقاضى الصيني 420 دولاراً في السنة أي حوالي 2% فقط من مستوى أجر العامل الأمريكي، بنفس، إن لم يكن بكفاءة أعلى، وساعات عمل أكثر.

وبالمثل هناك العلماء والمهندسين والأطباء والأساتذة والمدرسين ... ذوي كفاءات أعلى ومرتببات وأجور أقل. وبالتالي فقد زاد مصدر تزويد العالم الرأسمالي بالعمالة المتعلمة، بكفاءة عالية، وأجور أقل.

وتعتمد روسيا حالياً على الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية، وعلى العمالة العلمية، أما الصين فإن تأثير ما هو على الصناعات المعتمدة على المهارات المتوسطة والضعيفة.. مثل المنسوجات والأحذية والأجزاء الإلكترونية.. ويؤثر كل ذلك على الوظائف في العالم الصناعي الغني.

ج- الديمقراطية والرأسمالية:

هناك حالياً ثلاثة نماذج للرأسمالية⁽¹⁾:

(1) الرأسمالية الليبرالية الأنجلو - سكسونية الجديدة، التي تطلق العنان للسوق تحت قيادة الولايات المتحدة،- وريثة الاستعمار البريطاني. وهي الدولة الليبرالية الجديدة Neo - Liberalism وهي تعني إعادة صياغة وظائف الدولة، بانسحابها من توجيه وإدارة الاقتصاد القومي وعدم تملكها لأدوات الإنتاج وخصخصة القطاع العام، وإلغاء الدعم الحكومي، وتقليص الإنفاق الحكومي والعام، والفتح الكامل لأسواق السلع ورأس المال، وترك الأسواق للتصحيح الذاتي، دون تدخل الدولة، وساد ذلك فيما اتبعه كلاً من عهدي تاتشر في بريطانيا وريجان في الولايات المتحدة، في ثمانينيات القرن العشرين.

(2) نموذج رأسمالية الدولة (الحانية) Timocracy وهو نموذج لرأسمالية ذات دور يضمن بعض التوازن في توزيع الثروة والدخل. وكذلك للحد من تقلبات النمو في الدورة الاقتصادية.

(3) نموذج لرأسمالية الدولة التوجيهية، الساعية إلى إفادة المشروع الرأسمالي من أخلاقيات العمل في المجتمع القديم، مثل نموذج الرأسمالية اليابانية.

(1) د. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007،

وفي كل تلك الدول الرأسمالية تختلف فيها الديمقراطية عن الرأسمالية. إذ تقوم الديمقراطية علي المساواة التامة بين الناس في القوة السياسية. بينما تعطي الرأسمالية الحق للأقوى اقتصادياً، وأن يقضي علي الضعيف، ويعد مبدأ "البقاء للأصلح"، وعدم التساوي في القدرة الشرائية أساس كفاءة أداء الرأسمالية.

وفي المجتمعات الديمقراطية - الرأسمالية تستمد القوة من أحد مصدرين، هما الثراء و / أو الوضع السياسي، ويمكن للرأسمالية أن تتكيف مع توزيع متساو للقدرة الشرائية، وبدخول متساوية بين الناس. أو مع توزيع متفاوت لهذه القدرة، حيث تستحوذ قلة علي كل ما يزيد من الدخل القومي، علي الحاجة الملحة لبقاء سائر المواطنين، وهنا يمكن للنظام الإنتاجي الرأسمالي أن ينتج مجموعات مختلفة من السلع لإرضاء جميع الأطراف.

ومن الناحية الأخرى فإن الرأسمالية توجد تفاوت كبيراً في الدخل والثراء. التي تتيح الفرص للبعض لكسب الكثير من المال والبعض لا. وما أن يتحقق الثراء تتضاعف فرص الكسب وتراكم الأموال.

وفي المنحني المعتدل لقياس المواهب البشرية، وإذا كان هذا المنحني هو أساس توزيع الدخل والثروات، بشكل متساوي، بما يكفل التعايش مع الديمقراطية. ولكن تسفر اقتصاديات السوق عن توزيع للدخول يبعد عن إحصائيات السمات والمواهب البشرية. وحتى إذا بدأ المجتمع بتوزيع متساوي في القدرة الشرائية بين الأفراد، سرعان ما ستؤدي اقتصاديات السوق به إلي تحويل المساواة إلي تفاوتات.

والثروات الكبرى لا تتكون عن طريق التوفير بأسعار الفائدة المتداوله في السوق. فلو وضع مبلغ 100 ألف دولار في حساب توفير مع إضافة العائد إلي أصل المبلغ في كل موعد مستحق، لصار رأس المال بعد 40 سنة 238.800

دولار، طبقاً لمتوسط سعر فائدة يبلغ 2.2%، وذلك في البنوك الأمريكية والأوروبية، أما طبقاً للبنوك المصرية والعربية، فيبلغ العائد إلي أكثر من 300% في نهاية مدة حساب التوفير لمدة 10 سنوات.

وقد تغيرت الرأسمالية المفرطة أو المتوحشة الموعلة Hyper or Super Capitalism في اقتصاديات السوق، إلي رأسمالية تعطي بعض الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية، مثل التعليم محدود التكاليف، التأمين وإعانات البطالة، مع فرض ضرائب تصاعدية علي الأثرياء للحد من الفوارق في الدخل.

وبالرغم من أن البعض مثل (فرانسيس فوكوياما) قد قال باعتبار النظام الرأسمالي كنهاية للتاريخ، إلا أن هناك عوامل تؤثر علي قدرة الرأسمالية علي الاستمرار في المدى الطويل، ومنها⁽¹⁾:

- ضعف النظام المالي العالمي، مما يؤدي إلي تصاعد مخاطر تكرار الأزمة العالمية لعام 2008.

- انهيار نظام التجارة العالمي بسبب مشاكل النظام المالي العالمي وعدم الاستقرار السياسي.

- تزايد التفاوت في الدخل والثروات بين أفراد المجتمع الواحد والدول والأقاليم المختلفة، لأن ثمار النمو لا تتوزع بصورة عادلة، مما يؤدي لظهور الحركات السياسية الشعبية.

- تزايد الهجرات عبر الحدود الوطنية.

- تدهور البيئة بسبب زيادة معدلات التصنيع.

⁽¹⁾Joseph L. Bower, Herman B. Leonard & Lynn S.Paire, " Global Capitalism at Risk", Harvard Business Review, Sept. 2011, pp. 105 - 112.

- عدم سيادة القانون وانتشار الفساد.
- تراجع الخدمات الصحية والتعليمية.
- صعود رأسمالية الدولة، في دول مثل الصين وروسيا.
- الحروب والتطرف والإرهاب.
- انتشار الأوبئة والأمراض.
- تدهور فاعلية المؤسسات الحاكمة علي المستوى القومي والدولي.

ثانياً: الصراع العالمي علي القمة الاقتصادية:

خلال القرن 18 كانت آسيا تهيمن علي الاقتصاد العالمي، وبلغت حصتها من الناتج الإجمالي العالمي حوالي 62% منها الصين والهند فقط 50% من الناتج الإجمالي العالمي. بينما كان نصيب الغرب 23% فقط من الناتج الإجمالي العالمي. وانعكس ذلك الأمر في عام 1950 حيث بلغ نصيب الصين والهند حوالي 10% من الناتج الإجمالي العالمي.

وقد حدثت فيما بين عامي 1870 - 2006 أكثر من 255 حالة ركود في الاقتصادات الرأسمالية الغربية، وتم التغلب علي ثلثي حالات الركود في عام واحد، في حين استمرت 33 حالة ركود لأكثر من سنتين، أهمها الكساد الكبير من عام 1929، والركود الكبير بداية من عام 2007 / 2008.

وعشية الحرب العالمية الثانية في عام 1939، أنتجت أربعة بلدان هي الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا 71% من المنتجات الصناعية في العالم. كما أنتج 11 بلداً فقط حوالي 90% من السلع الصناعية في العالم.

وكان الأمر منقسماً ما بين المركز Center للاقتصاد العالمي، ويتولى تصنيع السلع الصناعية وتصديرها إلى المحيط Prephery، وتقوم بتصدير المواد الخام الغذائية، وتعتبر سوقاً للسلع الصناعية.

وبعد الحرب العالمية الثانية، ظهر نظام عالمي جديد، حيث وجد الغرب في مواجهة الكتلة الاشتراكية. وكانت الولايات المتحدة تنتج 27% من الناتج الإجمالي العالمي عام 1950.

في عام 1989 انهار الاتحاد السوفيتي، والكتلة الشرقية. وسارت الصين علي طريق السوق الاشتراكية عام 1979، وفيه يحدد السوق الطلب، وتحدد الدولة العرض. وتطورت الأمور إلي صعود آسيا، باعتبارها المنطقة الأكثر دينامية، في النمو الاقتصادي في العام.

وقد كانت الهيمنة الأمريكية تترجم السيطرة الاقتصادية والعسكرية الذي شهدته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي سمح للولايات المتحدة بأن تتصرف في العالم الرأسمالي كدولة أرقى من الدول الأخرى. خاصة فيما يتعلق بالسيطرة العسكرية والمالية، وقد تكامل مع تلك السيطرة إنشاء المؤسسات الدولية المرتبطة بشكل أو بآخر بالهيمنة الأمريكية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .. الخ. مما سمح بتحقيق إعادة إنشاء السوق العالمي، والتوسع الدولي لرؤوس الأموال ونشر (التايلورية) و (الفوردية) في العالم. وقد صاحب ذلك حرية الصرف بالدولار بسعر ثابت. مما جعل الدولار العملة الأم في العالم، وأساس التعاملات التجارية والمالية والنقدية. وقد اعتمدت الولايات المتحدة لا علي السيطرة التجارية، كان الأمر في عهد الهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر، بل اعتمدت علي

الاستثمارات المباشرة. وقد زادت الاستثمارات الأمريكية المباشرة إلى حد كبير مما سبب التمويل السريع للعمليات الصناعية والتجارية والمالية الأمريكية.

وقد كانت السنوات الأولى من 1947 إلى 1957 لتكريس النظام الجديد، والسنوات العشر التالية شهدت نمواً سريعاً في الاستثمارات الأمريكية الخارجية في معظم دول أوروبا الغربية واليابان، وإلى حد أقل في مجموعة من البلدان الأقل تطوراً مثل المكسيك، البرازيل، أفريقيا الجنوبية، كوريا الجنوبية.

وبين عامي 1968 و 1973 فإن الأزمة النقدية العالمية، والهزيمة العسكرية للولايات المتحدة في فيتنام، قد خلقتا الظروف لهدم أو لتغيير راديكالي في آليات السيطرة الأمريكية الصريحة.

ومنذ بداية الستينيات فإن العديد من دول أوروبا الغربية قد بدأت في أن تضع تحت التساؤل اتفاقية (بريتون وودز)، والتي كرست الدولار كعملة العملات في العالم. وقد انتهى ذلك في عام 1967، باتفاق لخلق وسيلة نقدية جديدة هي حقوق السحب الخاصة، وقد قررت الولايات المتحدة في أغسطس 1971 عدم قابلية تحويل الدولار رسمياً إلى ذهب.

وهذا الضعف السياسي للولايات المتحدة، علي السوق العالمية للنقد لم يتبعه خلق قوة دولية أخرى قادرة علي تنظيم حركة السيولة، وأظهرت الأزمة النقدية بجلاء وجود قوي في السوق الدولية أصبحت مستقلة.

ومن ناحية أخرى فإن أزمة الطاقة والتي نشبت بالارتفاع المفاجئ لأسعار البترول ابتداءً من عام 1973، وقد كان الطلب علي البترول غير مرن مما سبب أزمة حقيقية نتيجة أشكال الاستهلاك للبترول خاصة في الولايات المتحدة. وقد أكدت

أزمة البترول أزمة السيطرة الأمريكية، فمن ناحية بينت الأزمة سهولة حرمان دول المركز الرأسمالية من كل تدفق بترولي.

ومن ناحية ثانية، اشتدت الأزمة النقدية، حيث اشتكرت في خلق الضغوط التضخمية بارتفاع أسعار البترول، وبتوفير رؤوس الأموال تساعد علي المضاربة في السوق النقدية العالمية مما خلق في النهاية ابتداءً من عام 1973 فوضي نقدية عالمية.

وعلي ذلك فإن الأزمة الاقتصادية الرأسمالية الدولية، تميزت بأزمة الهيمنة الصريحة للولايات المتحدة. وأن تلك الأزمة أمكن التمييز بين فترتين تبدأ الأولى من عام 1967 حتي 1973 بالأزمة النقدية العالمية. ثم الأخرى من عام 1973 حيث أحلت السيطرة الصريحة للولايات المتحدة علي العلاقات المالية والعسكرية للعالم الرأسمالي، بلعبة حرة من قوي السوق.

علي أية حال لازالت الولايات المتحدة تتمتع بموقع مسيطر في الاقتصاد العالمي، ويبلغ حجم ناتجها بنحو 13.1 تريليون دولار من إجمالي الناتج العالمي البالغ نحو 60.2 تريليون دولار بنسبة 21.7%، وحققت ألمانيا 2.7 تريليون دولار، بريطانيا تريليونا دولار، وفرنسا 1.9، وإيطاليا 1.7، أسبانيا 1.2، وكندا 1.2 تريليون دولار تقريباً.

وبالتالي تبلغ حصة الدول الصناعية السبع الكبرى نحو 23.8 تريليون دولار بنسبة 40% من إجمالي الإنتاج العالمي، والجدول التالي يبين تطور حجم الاقتصاد الأمريكي في العالم من عام 1995 – 2014

جدول ()

تطور حجم الاقتصاد الأمريكي في العالم واتجاهه للانخفاض النسبي (%)

2014	2005	2000	1995	البيان
16	27.5	30.6	24.7	% الناتج المحلي الأمريكي للعالم
9.9	10.1	13.7	12.6	% الصادرات الأمريكية إلى العالم
00	15.7	18.5	14.2	% الواردات الأمريكية من العالم
00	10.4	21.2	17.6	% نصيب أمريكا الاستثمارات الأجنبية الواردة
00	32.3	37.3	33.00	% بورصة نيويورك إلى بورصات العالم

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي، سنوات مختلفة.

وقد أدت الأزمة العالمية إلي مراجعة بعض الأفكار عن القوة الاقتصادية للولايات المتحدة. من تلك الأفكار أنه من أوائل الثمانينات، عندما انتخب رونالد ريجان رئيساً، كانت هناك أفكاراً اقتصادية تعتمد علي نظرة معينة للرأسمالية، قوامها أن الضرائب المنخفضة والقيود الحقيقية، والحكومة الصغيرة ستحفز النمو الاقتصادي.

وعلي الصعيد الدولي، ترجمت ثورة ريجان إلي "إجماع واشنطن" Washington Consensus، الذي حثت واشنطن بموجبه، وكذلك المؤسسات التي تقع تحت سيطرتها، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، البلدان النامية علي تحرير اقتصادها. وينتمي إجماع واشنطن إلي الليبرالية الجديدة، وعلي سيادة السوق الحرة، والتجارة الحرة لتحقيق النمو الاقتصادي السريع.

وتقوم فلسفة صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي علي إجماع واشنطن بشأن السياسات التي يجب أن تتبعها الدول النامية، والتي في موضع صعوبات وأزمات اقتصادية أو مالية، والتي تهدف لتحقيق النمو الاقتصادي، مع توافق مع الفلسفة النيولبرالية، ويتضمن برنامج الإصلاحات الهيكلية اتخاذ الإجراءات التالية⁽¹⁾:

- تضبيب Regulation النظم المالية.

- إعادة توجيه النفقات العامة، نحو الاستثمار في التعليم والصحة والبنية الأساسية.

- الإصلاح الضريبي بتوسيع قاعدة الضريبة.

- تحديد معدلات الفائدة، علي أساس السوق.

(1) A.P Thirlwall, Growth and Development, with Special Reference to Developing Countries., Palgrave Macmillan, N.Y. 7th ed. P.p. 715 – 722.

- معدلات تنافسية للتبادل.

- تحرير التجارة والاعتماد علي التعريفات الجمركية المعتدلة، بدلاً من القيود الكمية.

- فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- خصخصة مؤسسات القطاع العام.

- إزالة العوائق أمام المنافسة الحرة.

- الأمان التشريعي لحقوق الملكية.

ويعد إجماع واشنطن، موضع شك ونزاع في فائدته للدول النامية التي تحتاج للمساعدة والعون الاقتصادي.

وفي عهد ريجان، حصل مفهوم إزالة القيود المالية، علي الدعم من المؤسسات المالية الأمريكية وإزالة القيود وهي التي أدت إلي ابتكار مشتقات مالية جديدة، مثل الأسهم المدعومة بقروض، وهي السبب الأساسي للأزمة الحالية⁽¹⁾.

وكانت فلسفة ريجان الاقتصادية هي أن أي تخفيض ضريبي سيحفز النمو، وستحصل الحكومة علي أموال أكثر في النهاية، وقد أدت التخفيضات الضريبية في عهد ريجان إلي عجز كبير، وأدت التخفيضات في عهد بوش في أوائل القرن 21 إلي عجز أكبر.

ويقول جورج سورس، المالي والمضارب العالمي، بأن الأسواق لا تميل إلي التوازن، لذلك لا يكفي فرض قيود علي تدفق الأموال، بل يجب الاعتراف بأن

(1) فرانسيس فوكوياما - News Week: انهيار الاقتصاد الأمريكي - 14 أكتوبر 2008.

الإسواق عرضة للانهيارات، وعلي المستثمرين أن يحرصوا علي الا تكون هذه الانهيارات حادة جداً.

ويذكر جورج سورس أن انهيار نموذج العولمة وإزالة القيود، هو ما سبب الأزمة الحالية في الأساس، "نحن نشهد الآن النهاية لهذه الإيديولوجية"، ويضيف سورس، "إن المستقبل سيكون أكثر تساهلاً، وأقل تركيزاً علي المضاربة، ومنتظر أن يولد ونفرض المزيد من القيود علي القروض، نحن في خضم عملية ضخمة لتخفيض الديون".

ويضيف المقال أنه 'في خلال السنوات الـ 20 الماضية التي سادت بها إزالة القيود وتحريم النظام المالي، شهدت حقبة وصلت فيها ديون البنوك إلي نسب قياسية بلغت 33 إلى 1 في بنك "مورجان" و 28 إلي 1 في "جون مان ساكس" و"ميريل فينش"، عندما ازدادت أعداد الأسهم المعقدة مثل المؤسسات المالية المدعومة بالقروض السكنية لرفع أرباحها إلي مستويات قياسية الآن وبعدها أصبحت القيود أكثر صرامة، علي هذه البنوك، ستتقلص ديونها وكذلك أرباحها".

ويقول "استيفن روش" رئيس مورجان استانلي في آسيا "ما يجب أن يتأثر في النهاية من هذه الأزمة هو إدارة أكثر حكمة لرؤوس الأموال ومشتقات مالية ومؤسسات أكثر شفافية. وبالتالي نظام يتماشى بشكل أفضل مع الاقتصادات الحقيقي الذي كان يفترض تحديه أولاً. النظام المالي ابتعد كثيراً عن روابطه بالاقتصاد الحقيقي".

ومنذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، وإثر سلسلة من التغييرات القانونية والتكنولوجية، رفعت القيود علي النمو، وعلي إمكانية جني الأرباح التي كانت مفروضة علي المؤسسات المالية. فقد سمح لصناديق التقاعد بالانتشار في أسواق

الأوراق المالية، وأصبح بإمكان السماسرة عرض جميع الأسهم في الصناديق الاستثمارية المشتركة، وسمح لأنواع مختلفة من البنوك بالاندماج ودخول مجالات تجارية جديدة. وأدى استعمال آلات الصرف الآلية وبرمجيات الإتجار بالأسهم، إلي خلق شبكة مالية إلكترونية تعمل علي مدار الساعة. وحتى عام 2005، ارتفعت نسبة الأمريكيين الذين يملكون أسهم من 16% إلي أكثر من 50% وكما يشير روبرت ب. رايس، وزير العمل السابق في إدارة كلينتون، في كتابه Super Capitalism (الرأسمالية المفرطة) " حصل تغير جذري في نظرة الأمريكيين إلي المسائل الاقتصادية وتحول المدخرون إلي مستثمرين، وأصبح المستثمرون ناشطين" (1).

وقد تغير الاقتصاد عام 2001، مما صعب من جني الأرباح ، لكن بفضل تدني معدلات الفائدة (خفض الاحتياطي الفيدرالي معدل الفائدة إلي 1% عام 2003 في حقبة الآن جرينسبان) بقيت القروض سهلة المنال. وأدى تدني معدلات الفائدة أيضاً إلي ازدهار سوق المشتقات المالية القائمة علي القروض، أي الأوراق المالية التي تشكل مزيجاً علي القروض، التي تسبب بالأزمة الحالية، فيما كان يبحث المصرفيون عن وسائل لزيادة أرباحهم في حقبة الفوائد المتدنية بين عام 2000، وفترة الذروة في صيف عام 2007، ارتفعت قيمة سوق المشتقات المالية الأساسية، من 100 مليار دولار إلي 62 تريليون دولار.

وإثر الأزمة دعا الرئيس الفرنسي ساركوزي إلي "إعادة النظر في الرأسمالية". وذكرت أنجيلا ميركل المستشارة الألمانية، من قبل بضع سنوات كان من الشائع أن

(1) روبرت ب. رايس - الرأسمالية المفرطة - التحولات في قطاع الأعمال والديمقراطية والحياة اليومية. ترجمة علا أحمد صلاح. الدار الدولية للاستثمارات الثقافية - القاهرة، 2011.

الحكومات ستزداد ضعفاً ، مع انتشار العولمة، ولكن الوضع كان مخالفاً. وذكر وزير المالية الألماني، بييرشتا ينبروك إن الأزمة ستؤدي إلى "نهاية أمريكا كقوة مالية عظمي".

وأظهرت الأزمة أن فكرة " ما هو في مصلحة وول ستريت، هو أيضاً لمصلحة الشعب" ليس صحيحاً، وتظهر الأزمة الحالية أن الحكومات خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا سيكون تركيزها علي الداخل، لأن مواطنيهم يطالبون بأن تكون الموارد مركزة علي المشاكل الداخلية⁽¹⁾، فقد ورث أوباما عجزاً في الميزانية يقدر بتريليون دولار، زاد إلي 1.3 تريليون دولار مع برنامج الحوافز والتشجيع الاقتصادي. فقد كلفت خطط الإنقاذ في الولايات المتحدة 3.35 تريليون دولار، حتي ديسمبر 2008، وفي نفس الوقت تكلفت خطط الإنقاذ في أوروبا 3.36 تريليون دولار.

وبصفة عامة، اعتمد الاقتصاد الأمريكي علي القطاع المالي، علي حساب القطاعات الإنتاجية، مثل الصناعات التحويلية. إذ بلغت أرباح البنوك فيها 30% من كل إجمالي الأرباح التي ذكرتها S&P 500 Companies⁽²⁾.

ونجد أن خفض معدلات الفائدة، لم يستفد منه الاقتصاد الأمريكي، ولم يخفض تكلفة مخاطر رأس المال. ذلك أن طيلة ثمانينات وتسعينيات القرن العشرين، أدي تقليص معدلات الفائدة، إلي خفض رأس المال، الأمر الذي كان يستحث الإنتاج.

(1) أنظر: روجر الثمان، الانهيار العظيم 2008: انتكاسة جيو - سياسية للغرب، قراءات استراتيجية - السنة

14- العدد 2 - فبراير 2009.

(2) F.P الطبعة العربية، هيلين فير، الاحتياطي الاتحادي، نوفمبر 2011 - ص ص 52 - 53.

لكن منذ عام 2000، ارتفعت تكلفة مخاطر رأس المال، علي الرغم من الهبوط الحاد في معدلات الفائدة، كان العائد في عام 2011، أكثر ثلاث مرات من حصيله سندات الخزينة لعشر سنوات.

وبالتالي فإن هذا التطور في زيادة الاستهلاك الأمريكي، زاد النمو والإدخار الاقتصادي، ولكن في الصين!

من ناحية الصين، كانت إدارتها تستثمر أساساً في الأصول الخالية من المخاطر، لأن الصينيين عادة يتجنبون المخاطر، كما أن الأسواق المالية في الصين، لا تزال متخلفة، وغير محررة بالكامل.

وبالتالي اتضح أن استخدام السياسة النقدية وحدها، ليست وسيلة فعالة لتعزيز الإنتاج. ثم أن الصين، وألمانيا، لديهما تقاليد لتعزيز الاستثمارات الجديدة من خلال دعم الدولة، فدعم الحكومة الألمانية للأبحاث والتطوير، هي أربعة مرات أعلى من دعم بريطانيا. وتغري الحكومة الصينية المستثمرين بالأرض المجانية، وتصل نواحي الدعم الأخرى إلي 40% من تكلفة رأس المال. ولهذا يزيد النمو الاقتصادي في الصين حول 10% سنوياً.

ويذكر المقال، أنه قبل ثلاثون عاماً، أدرك القادة الصينيون، أنه لكي تصبح الصين هامة، عليها أن تبدو أكثر مثل الولايات المتحدة، والآن جاء الوقت للأمريكيين لكي يدركوا بأنهم كي يبقوا هامين، ستعين علي الولايات المتحدة أن تبدو أكثر مثل الصين!

وقد أدت الأزمة أيضاً إلي تزعزع المصادقية الاقتصادية للغرب. حتي مع انهيار الاشتراكية، واضطرت الحكومات الغربية إلي القيام بتدخلات اقتصادية. مما

زعزع مذهب السوق الحرة، وصرح الرئيس الفرنسي "ساركوزي" إن مبدأ دعة يعمل،
قد انتهى".

ومع وجود قوي آخري تتركز في شمال وشرق آسيا، وأبرزها الصين التي يبلغ
حجم الناتج المحلي الإجمالي فيها 6.1 تريليون دولار، أي نحو 10% من الناتج
العالمي، وحققت اليابان 4.2 تريليون دولار، وبلغ ناتج الهند 2.7 تريليون دولار،
وكوريا الجنوبية 1.1 تريليون دولار، أي المجموع 14.1 تريليون دولار، أي أكثر من
الولايات المتحدة ومع زيادة الدول الآسيوية الأخرى مثل اندونيسيا (0.7) تريليون،
وماليزيا (0.3) والفلبين مثلها أي حوالي 1.3 تريليون دولار. ويكون مجموع الدول
الآسيوية الصاعدة واليابان أكثر من 4/1 الناتج العالمي المجمع البالغ 60 تريليون
دولار. ويقول ريتشارد هاس رئيس مجلس الشؤون الخارجية "أن القوة الاقتصادية
المتنامية للدول الصاعدة يزيد من التأثير والتنافسية العالمية لهذه الدولة ونتيجة لذلك
ظهور عالم "لا قطبي".

ونتيجة للخطط التنموية التي تبنتها الصين منذ منتصف الثمانينات، أصبحت
الصين القوة الاقتصادية الثانية بعد الولايات المتحدة بعد أن تعدت اليابان، في عام
2010، ومن المتوقع أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي للصين عن ناتج الولايات
المتحدة في فترة الثلاثين عاماً القادمة.

وقد حققت الصين أعلى معدل للنمو الاقتصادي بين القوي الكبرى في العالم،
تراوحت في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ما بين 8% و 14% ثم
استقرت خلال السنوات الأولى القرن 21 حول 10% ومال المعدل خلال الأزمة
الحالية إلى التباطؤ.

وأصبحت الصين أكبر مصدر سلعي بـ 10.2% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية عام 2013، وتلتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي بلغ نصيبها نحو 9.9% من الصادرات العالمية.

وبلغ معدل نمو اقتصاد الصين 9.30% عام 2011، ونقص إلي 7.7% عام 2012 و 2013، وإن مال معدل نمو اقتصاد الصين إلي الانخفاض فيما بعد.

وأدي انخفاض الاستهلاك في أسواق الصادرات الصينية، في الولايات المتحدة وأوروبا، بسبب أزمة 2008 وما تبعها، أدي إلي توجه الحكومة الصينية لتقوية الطلب المحلي فيها، باتباع سياسات تحفيزية، بزيادة الإنفاق علي البنية الأساسية، والطرق والسكك الحديدية. لذلك زاد الإنفاق الاستثماري من 41% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة إلي 48% عام 2009.

وفي عام 2010 وصل عدد الشركات الأجنبية المسجلة في الصين إلي 44 ألف شركة ويعمل بها نحو 55 مليون عامل صيني، أي ما يوازي 16% من إجمالي قوة العمل في المدن بالصين. وارتفع اسهام تلك الشركات من نحو 2.3% عام 1990 إلي 27% عام 2010 من الانتاج في الصين.

وفي التجارة الخارجية اسهمت تلك الشركات بـ 52% من إجمالي الصادرات الصينية عام 2011، و 50% من إجمالي الواردات الصينية عام 2011 أيضاً، و 82% من الصادرات الصينية المالية النقدية عام 2010.

وقد زادت الاستثمارات الاجنبية المباشرة من نحو 2 مليار دولار عام 1985 إلي 108 مليار دولار عام 2008. ثم زادت إلي 24 مليار دولار في عام 2011، وانخفضت بسبب أزمة الركود العالمي إلي 112 مليار دولار عام 2011. وكانت

هونج كونج هي المصدر الرئيسي للتدفقات الاستثمارية للصين عام 2012، أي حوالي 64% من تلك التدفقات تليها اليابان وسنغافورة وتايوان والولايات المتحدة.

ووصل إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين نحو 1.3 تريليون دولار، في الفترة من 1979، بداية السياسة الاقتصادية الجديدة إلى عام 2012.

وشكلت استثمارات هونج كونج 45% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية بالصين يليها بريطانيا بـ 9%، واليابان بـ 6% والولايات المتحدة 5% و تايوان 5%، وسنغافورة 5%، كوريا الجنوبية 4%.

وقد أثرت أزمة الركود العالمي، علي الفوائض التجارية للصين في الميزان التجاري، وهبطت من 296 مليار دولار عام 2008 إلى 45 مليار دولار عام 2010. كما بلغ فائض الميزان الحسابي الجاري للصين عام 2010، إلى 282 مليار دولار. وبالمقارنة بالاحتياطيات الرسمية للولايات المتحدة وقدرت بـ 67 مليار دولار عام 2008، بالمقابل تراكمت احتياطيات الصين الرسمية عام 2010 إلى 2700 مليار دولار. وبصفة عامة تناقص الفائض التجاري للصين للميزان التجاري في الصين، بسبب أزمة الركود العالمي، من 9% عام 2008، إلى 5% عام 2009، و 4% عام 2010، و 3% عام 2011، و 2.6% عام 2012. وبالمقارنة بالاحتياطيات الرسمية للولايات المتحدة، وقدرت بـ 67 مليار دولار فقط عام 2008، وتراكمت الاحتياطيات الرسمية في الصين عام 2010، لتصل إلى 2700 مليار دولار.

كما أثرت أزمة الركود العالمي علي الاقتصاد الصيني، لتهبط معدلات النمو في الخطة الخمسية التي بدأت من عام 2011 في الصين لكي تحقق معدلات نمو (عادية) بعد عقود من تحقيق نمو 10% سنوياً، حيث أن أهدافها كالتالي:

- الحفاظ علي معدلات نمو تصل إلي 7% في المتوسط سنوياً.

- زيادة معدلات نمو الدخل.

- ترشيد استهلاك الطاقة، وتطوير الطاقة الشمسية والرياح والمياه.

وبصفة عامة، ومع الأزمة الاقتصادية والمالية لعام 2007 / 2008، نمت اقتصاديات الشرق وجنوب آسيا، خاصة الصين، بسرعة أكبر من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو.

الجدول ()

الناتج المحلي الإجمالي العالمي %

2017	2010	2007	
%41	%29	%34	أمريكا الشمالية
	%30	%32	أوروبا
%48.4	%27	%21	شرق وجنوب شرق آسيا

المصدر: World Bank سنوات مختلفة.

وبالتالي نجد أن هناك تغيرات نوعية في الاقتصاد العالمي، نتجت عن استمرار التغيرات الكمية المستمرة لمدد طويلة، منها زيادة معدلات النمو والتصدير وازدياد الفوائض المالية والتجارية لدي دول آسيا وشرق آسيا مثل الصين واليابان.

وتقدر الفاينشال تايمز أن حصة مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى ودول البريك (BRIC) البرازيل وروسيا والهند والصين كما يلي⁽¹⁾:

جدول ()

تطور حصة الدول من إجمالي الناتج العالمي

2014	2008	1990	الدول
%13	%20	%41	الدول السبع الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة - بريطانيا - ألمانيا - - كندا - فرنسا - إيطاليا)
%61	%46	%32	دول البريك BRIC البرازيل - روسيا - الهند - الصين

جدول ()

وتقدر حجم الاقتصادات في عام 2005 كالتالي (تريليون دولار)

7	بريطانيا	70	الصين
7	اليابان	39	الولايات المتحدة
6	فرنسا	33	الهند
6	ألمانيا	12	البرازيل
4	إيطاليا	8	روسيا

(1) BRIC مصطلح صاغه جولمان ساكس لاقتصادات العلاقات الصاعدة، وهي الأحرف الأولى من أسماء (البرازيل، روسيا، الهند، الصين) وتضمنت تغيير موازين القوة الاقتصادية في العالم، وهناك محاولات توسيع عمل مصطلح BRIC ليصبح BRICM ليشمل المكسيك أو BRICI ليشمل اندونيسيا.

وقد أدت الأزمات المالية والاقتصادية، خاصة بعد أزمة 2008، في الدول الصناعية الغربية، إلى نموها أقل من الدول الآسيوية الصاعدة، في معدلات الناتج المحلي الإجمالي. وستزداد آثار تلك الأزمة خلال السنوات القادمة.

وهناك العديد من الآثار لهذه الأزمة على الصراع على القمة، إذ أدت العولمة إلى سرعة نقل التكنولوجيا الحديثة، وبسبب الفروق في معدلات الادخار، فهي، كما رأينا، أعلى بكثير من آسيا، عن الدول الغربية الصناعية الكبرى، حيث بلغت معدلات الاستثمار في دول آسيا الصاعدة 37% في المتوسط، مقابل من 20% - 22% في الدول الصاعدة الأخرى. مقابل 18% في الدول المتقدمة.

وبصفة عامة، تنمو الاقتصادات الصاعدة بمعدل سنوي يبلغ 3%، أسرع من معدلات نمو الاقتصادات المتقدمة. وبالتالي فإن تلك المجموعة من الدول ستنتج (3/2) ثلثي الإنتاج العالمي عام 2030⁽¹⁾.

وهناك تأثير الزيادات في الإنتاجية المرتبطة بالاستثمار وتطبيقات التكنولوجيا المستوردة من الخارج. كما أن العوامل السكانية لها أثرها الهام، وهي في صالح الدول الكبيرة السكان مثل الصين، حيث أغلبية السكان في عمر فتى.

وبالتالي فالعالم الآن منقسم من وجهة نظر النمو المتسارع إلى اقتصاديين، الأول: اقتصاد العالم الغني الذي يكافح في مواجهة عملية تعافي واهنة ومعدلات بطالة مرتفعة ويضم دول أوروبا القديمة والعجوز المترهلة وأمامها فترات نمو ضعيف لسنوات عديدة مقبلة.

(1) Le Monde, Bilan du Monde, 2011.

وبين اقتصاد ناشئ صاعد في دول آسيا وغيرها، ينمو بما يعادل أربعة أمثال سرعة العالم الأول، ويضم أيضاً دول أوروبا الحديثة مثل بولندا وتركيا إلى جانب دول الـ BRIC.

وكمثال نجد أن أسبانيا، وبعد أن كانت أقوى تاسع اقتصاد في العالم في عام 2009، تفوقت للمركز الثاني عشر بعد عام 2010، حيث تجاوزتها روسيا والهند وكندا.

ولكن لن نفتقر الدول الصناعية الغنية، ولكنها ببساطة سوف تنمو بمعدل أقل وسيؤدي ذلك إلى تغيير في المباراة في الاقتصاد العالمي، ويظهر ذلك في الاتجاه من مجموعة السبعة G7، إلى مجموعة العشرين G20، مما يعكس إعادة الترتيب العالمي للقوى الاقتصادية.

وقد تأسست مجموعة العشرين في واشنطن في 25 سبتمبر 1999، وهي آلية غير رسمية للحوار بين مجموعة الاقتصادات المتقدمة والصاعدة، تضم مجموعة الدول الصناعية السبع واثني عشر دولة منها البرازيل والصين والهند.

وقد اتخذت دول المجموعة في قمة لندن إبريل 2009، خطوات لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، لتوفير مزيد من الموارد والقروض والمساعدات المالية المقدمة للدول الفقيرة والنامية والصاعدة، شملت تقديم 750 بليون دولار كمساعدات مباشرة و 250 بليون دولار لصندوق النقد الدولي، و 300 بليون دولار تقدم كقروض لدول الدخل المنخفض⁽¹⁾.

(1) انظر: د. عبد المنعم سعيد ومحمد فايز فرحات، مجموعة العشرين، وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي. كراسات اقتصادية - السنة العشرون - العدد 207 - فبراير 2011، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة الأهرام، القاهرة.

وتمثل مجموعة العشرين نحو 90% من الإنتاج المحلي الإجمالي العالمي و 80% من التجارة العالمية، ونحو ثلثي عدد سكان العالم.

وهذا يعني الاتجاه نحو توسيع القدرات الاقتصادية خارج الدول الصناعية السبع وخلال العشر أو العشرين عاماً القادمة، فإن الاتجاهات العامة للنمو والتغيير الاقتصادي ستلعب أدواراً هامة، خاصة بالنسبة للصين والهند والبرازيل وروسيا.

ويقول تقرير لمجلة الإيكونوميست⁽¹⁾، أن التحول في القوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق يتسارع، وسيفقد العالم الغني بعض مميزاتة، وقد استمر "التحول الكبير"، بين الغرب وباقي العالم، القرنين السابقين، وهناك ارتفاع في مستويات المعيشة في الدول الفقيرة، خاصة مع استخدامها للتكنولوجيا، والمعرفة الفنية Know- How، وإتباع السياسات الاقتصادية التي جعلت من الغرب من قبل غنياً.

وتتبا صندوق النقد الدولي، بأن الاقتصادات الصاعدة ككل. سوف تنمو بنحو أربعة نقاط أكثر من العالم الغني في السنوات القليلة القادمة. وتعتبر كلاً من الصين والهند هما أكبر الدول في الإسراع في النمو والتي تعملان للحاق بدول الغرب فقد تضاعف الناتج في الصين والهند، عدة مرات عما كان في السبعينيات. إذ زادت معدلات النمو السنوية فيهما عن 8%. وسوف تنتج الاقتصادات الصاعدة، أكثر من نصف الإنتاج العالمي، مقاسة بالقوة الشرائية (Purchasing – Power Parity) (P.P.P)⁽²⁾.

(1) The Economist, The World Economy – Special Report, September 24th 2011, pp. 3 – 28.

(2) Purchasing – Power Parity (PPP)

= أي الإنتاج مقاس بالقوة الشرائية، هي نظرية تقول بأن معدلات التبادل بين العملات، تحدد في المدة الطويلة، كمية السلع والخدمات التي يمكن تشتريها. وفي غياب نفقات النقل والتعريفات الجمركية، إذا كان ثمن السلع

وهناك علامة هامة في التحول في القوي الاقتصادية من الغرب نحو الشرق، هي أن المستثمرين يتوقعون المتاعب في الدول الغنية، ولكنهم يبدون واثقين بأن الأزمات في الاقتصادات الصاعدة لن تتكرر. ويرى العديد أن العالم الغني هو عالم (هرم)، ومكبل بالديون، وبدون أفكار، بالمقارنة بالاقتصادات الصاعدة الشابة، المليئة بالحماس، ونري معدلات الأجور الأقل، والأكثر انضباطاً، وذوي معدلات الادخار العالية. كما أدت الأزمة الاقتصادية المالية العالمية الحالية إلي تحول التدفقات المالية، إلي الاقتصادات الصاعدة، نتيجة للأمان النسبي فيها.

وفي عام 2010، أزاحت الصين، اليابان لتصير بدلاً منها ثاني اقتصاد في العالم، علي أساس أسعار السوق الجارية، أما علي أساس القياس بالقوة الشرائية (PPP)، وهو الذي يسمح للأسعار الأقل، للخدمات الغير مسوقة، بأن تزيد في الدول الفقيرة، وعلي أساسها، فسيتجاوز الاقتصاد الصيني نظيره الأمريكي من عام 2016 - 2020.

وبالأسعار الجارية بالدولار، فإن إجمالي الناتج القومي الأمريكي عام 2010 كان 14.5 تريليون دولار، بالمقارنة بـ 5.9 تريليون دولار للصين.

والجدول التالي يبين تطور توزيع الأنصبة، وحقوق التصويت في صندوق النقد الدولي، ويظهر فيه صعود الصين خاصة، ودول الـ BRIC بصفة عامة.

القابلة للتجارة أقل في بلد ما عن أهري، فإن التجار يمكن أن يكسبوا عن طريق بيع السلع في بلد ما، حيث هي أرخص وأن مستويات الأسعار النسبية تحدد توازن معدل التبادل. وليس كل السلع قابلة للتجارة، وحتى مع تكاليف النقل والتعريفات الجمركية للسلع، مما يعني أن الأسعار لا تحتاج لأن تكون متساوية، ولكن نفس القوي من التحكم تحدد اختلافاتهم، وهكذا تحدد الانحرافات لمعدلات التبادل من PPP. وصورة أخرى من PPP تذكر أن التغيرات في معدل توازن التبادل، تحدد بالتفسيرات في مستويات الأسعار النسبية. أي أن معدلات التضخم المتباينة، تؤدي إلي تغيرات في معدلات التبادل المعوضة.

جدول ()

تطور توزيع الأنصبة وحقوق التصويت في صندوق النقد الدولي بين الدول

الـ 10 الأكثر أهمية %

2012	2006
17.43 الولايات المتحدة	17.38 (1) الولايات المتحدة
6.47 اليابان	6.23 (2) اليابان
6.39 الصين	6.09 (3) ألمانيا
5.59 ألمانيا	5.02 (4) فرنسا
4.23 فرنسا	5.02 (5) المملكة المتحدة
4.23 المملكة المتحدة	3.30 (6) إيطاليا
3.16 إيطاليا	3.27 (7) السعودية
2.75 الهند	2.98 (8) كندا
2.71 روسيا	2.98 (9) الصين
2.32 البرازيل	2.78 (10) روسيا

Le Monde – Bilan du Monde – 2011 . 2012.

وتعتبر القوة الاقتصادية، شرطاً ضرورياً للنفوذ السياسي، وهي شرطاً ضرورياً ولكنها شرطاً ليس كافياً. مثال ذلك أن أوروبا الموحدة هي أقوى الاقتصادات

العالمية، وهي أكبر من الولايات المتحدة أو الصين أو اليابان، ولكن علي المستوي السياسي فهي أقل من الولايات المتحدة مثلاً.

ويعتمد سد الفجوة بين الاقتصاديين الأمريكي والصيني علي:

- السرعة النسبية لنمو إجمالي الناتج القومي للصين وأمريكا، وفجوة التضخم بين الاقتصاديين، وكذلك معدل زيادة، أو انخفاض، اليوان الصيني مقابل الدولار.
- وإذا نما الاقتصاد الصيني بمعدل 10% سنوياً أو أقل خلال العقد القادم، ويبدو أن معدل نمو السنوي المتوقع للاقتصاد الأمريكي هو أقل من 2.5% .
- وإذا زاد التضخم عن معدل 4% سنوياً في الصين، وبالمقارنة 2% في أمريكا، أما أسعار الصرف بين الدولار واليوان، فسيزيد الأخير بنسبة 3% سنوياً بالنسبة للدولار.

وبالتالي سيكون الاقتصاد الصيني أكبر من الاقتصاد الأمريكي، خلال العقد 2020 - 2024، وسيتم ذلك مع إسرار الصين في القيام بإجراءات إصلاحية بنيوية ضرورية، خاصة في قطاعات المال والمشروعات وأسواق العمل، وشبكات الضمان الاجتماعي، وزيادة الاعتماد علي السوق الداخلية، والتقريب بين الريف والحضر، وبين الأقاليم الساحلية والداخلية بالصين. وقد ساعد علي تسارع نمو الصادرات الصينية، تنافسيتها المتصاعدة المدعومة بالإصلاحات الهيكلية، والتي اعتمدت علي تسارع نمو إنتاجية العمل، وانخفاض تكاليف العمالة مدعومة بالعمالة الكبيرة، الماهرة، والغير ماهرة، وبقاء تخفيض فعلي لسعر اليوان في الأسواق الداخلية إلي جانب معدلات مدخراتها العالية⁽¹⁾.

(1) International Monetary, Fund, World Economic Outlook, April 2004, pp. 82 – 99.

وهناك أسباب رئيسية للنجاح النسبي الصيني للتحرك بسرعة وسلاسة نحو اقتصاد السوق:

- أثبتت الصين أن في وسع أي مجتمع له ادخار بنسب عالية - حوالي 40% - من إجمالي الناتج القومي ليوصلها للاستثمار، وهنا إذا كان الاستثمار الخارجي مهماً، فهو ليس أساسياً.

- تقود الصين سلطة حكومية فعالة قادرة علي وضع استراتيجيات ناجحة للتحويل من الاشتراكية إلي الرأسمالية.

- وقد بدأت الصين في أواخر السبعينيات تنفيذ برنامج إصلاح للريف، وقفز الإنتاج الزراعي بمقدار الثلثين علي مدي الأعوام من 1978 إلي 1984.

- وفي الصناعة، حرصت الصين، في البداية، علي قصر تجاربها مع السوق، علي بعض القطاعات الاقتصادية الخاصة، وأدي تحرير الزراعة إلي تحرير المرافق، مما أدي إلي تحرير تجارة التجزئة، إلي تحرير الصناعات الصغيرة، وتم تحرير قطاع التصدير قبل قطاع الاستيراد، ثم اتجهت الصين إلي تحرير العقارات.

- وهناك ميزة للصين، هي في أبنائها في المهجر، فلهم دراية بأساليب الإدارة علي أسس رأسمالية.

وخلال الفترة من عام 2001 إلي عام 2010، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للاقتصاد الصيني 10% وانتقل ترتيب حجم الاقتصاد الصيني من المرتبة السادسة إلي المرتبة الثانية في العالم. وزاد حجم التجارة الخارجية 4.8 أضعاف من 510 مليار دولار، إلي 2.296 مليار دولار عام 2011، وارتفع نصيب التجارة الخارجية الصينية في إجمالي التجارة الخارجية العالمية من 4% إلي 9%. وفي عام 2010،

كانت نسبة مساهمة الاقتصاد الصيني في النمو الاقتصادي العالمي أكثر من 50%.

وبصفة عامة وبحلول عام 2025، ستكون الصين ندا للولايات المتحدة، من حيث إجمالي الناتج الاقتصادي. وفي ثلاثينيات القرن 21، ستظهر الصين في صورة أضخم اقتصاد لأمة واحدة في العالم.

وبالتالي فإن أمريكا والصين، سيكونان القوتين العظمتين الرائدتين في القرن الواحد والعشرين، خاصة من ناحية القوي السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والثقافية.

وستكون الصين أكبر منتج، عام 2025 في العالم، للغالبية العظمى من السلع المصنعة، أو أضخم سوق عالمية لأنواع كثيرة من السلع. وعلي الرغم من صغر نصيب الفرد في الصين من الدخل والناتج، وبالنسبة للمعايير الغربية حيث بلغ متوسط دخل الفرد في الصين عام 2012 حوالي 6890 دولار مقارنة بـ 51525 دولاراً للفرد في الولايات المتحدة في نفس العام، ولكن فإن الحجم الكلي للصين يهيئ لها سلطة هائلة للمساومة في الاقتصاد العالمي.

ويعتمد الصينيون علي عناصر من رأسمالية السوق الحديثة ذات الأسلوب الغربي، ولكنه يعكس في نفس الوقت تراث خمسة آلاف عام من تاريخها الثقافي.

ورغبة في تطوير الاقتصاد السياسي للصين الجديدة، فلا بد من إصلاحات مهمة، وتطبيق للديمقراطية داخل المؤسسات الصينية والحزب الشيوعي الصيني، ومحتوي الأيديولوجيا في الصين، إذ أن التنمية الاقتصادية فيها، هي في المرتبة الأولى، والمبادئ الاشتراكية هي التالية.

ولكن هناك تناقضات اجتماعية في الصين بين الأغنياء الجدد والفقراء الجدد، والعمال المهاجرين، وأصبحت المدن الساحلية مثل شنغهاي وجوانجو وبكين، حواضر مزدهرة، أما الأماكن الداخلية الريفية فأقل ثراء.

وتقتفي بورصة شنغهاي، أثر بورصة نيويورك، ولكنها فاقت لندن وهونج كونج وطوكيو وفي عام 2000، كان هناك 500 شركة عالمية، منها مائة متمركزة في الصين.

وكذلك الأمر في عام 2014، فمن 500 شركة عالمية، كان منها 95 شركة متمركزة في الصين، بإجمالي دخل حوالي 5 تريليون دولار، حسب مجلة Fortune⁽¹⁾. من إجمالي 30.3 تريليون دولار أي بنسبة 16.5%، وزادت الدخل الكلية للشركات الصينية إلي 95 الأولى من 4.957 تريليون دولار عام 2013 إلي 5.839 تريليون دولار عام 2014، أي بزيادة بنسبة 18%.

ويقول عالم الاقتصاد الصيني فان جانج Fan Gang ” نحن لا نزال في مراحل الانتقال الأولي الباكرة للغاية. إن خمساً أو عشر سنوات ليست كافية لإنجاز نقلة شاملة، ليس فقط لدخول السوق، بل وأيضاً الثقافية والسياسية والقيم. أن المنظومات السياسية والاقتصادية الجديدة في الغرب التي أفتترنت بالثورة الصناعية، اقتضت قرناً لكي تتحقق وتكتمل في بعض المواقع”. ويقول فان ” إن التحول إذا أستغرق معنا خمسين عاماً فقط، فإن هذا يعني تحولاً سريعاً بالمقارنة بالغرب”⁽²⁾.

سيناريوهات الصراع علي القمة:

(1) Fortune, 21 July, 2014. & 22 July, 2013.

(2) دانييل بورشتاين، وآرنية دي كيز، التتين الأكبر - الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمة شوقي جلال - عالم المعرفة - عدد (271) - الكويت يوليو 2001، الكويت ص 377.

وهناك عدة اتجاهات بالنظر إلي اعتلاء القمة في الصراع السياسي -
الاقتصادي الدولي، منها مدرسة الاضمحلال Decline.

وتستند إلي مقولات بول كينيدي، باعتبار أن القوة الاقتصادية، هي العامل الأساسي الأول في قوة أي أمة، وسيؤثر الهبوط في القوة الاقتصادية لأمريكا، لأسباب منها أزمة 2008 الاقتصادية والمالية، في الانحدار النسبي. وكذلك بسبب الإنفاق المفرط علي الأغراض العسكرية، وخاصة حروب أمريكا في أفغانستان والعراق، وهنا فإن أمريكا طبقاً لهذا الرأي، تكرر نفس نمط التراجع الذي واجهته قوي إمبريالية سابقة، مثل بريطانيا، وفرنسا، وأسبانياً⁽¹⁾.

ويري البعض الآخر، أنه مع تراجع تفوق ومركز الولايات المتحدة الاقتصادي العالمي، يمكن أن تحل محلها قوي جديدة ومؤهلة، في وضعها الدولي.

ويذكر آخرون، أن النظام الدولي يشهد تحولات هيكلية باتجاه حالة فراغ، لا يمكن لأي دولة كبري، أو تحالف دولي في مواجهة تبعات والتحديات اللازمة لقيادة العالم، وأن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية بداية من عام 2008، كانت بمثابة نهاية النظام العالمي القائم علي العولمة، والانفراد الأمريكي، نتيجة عجز الولايات المتحدة عن تحمل تبعات ومسئولية القيادة الدولية، وعزوف الناخب الأمريكي عن تحمل تكلفة الاحتفاظ بهذه القيادة⁽²⁾.

وهذا ما ظهر بإعادة أنتخاب الرئيسي الأمريكي باراك أوباما، في انتخابات عام 2012، وما له من آثار علي الدور العالمي للولايات المتحدة، بدءاً من انسحابها من

(1) أنظر السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية - العدد 189 - يوليو 2012 - المجلد 47 ص ص 15 -

(2) Ian Bremmer, Every Nation for itself: Winner's Losers in a G- zero World, New York: penguin Group Borto Folion, 2012.

العراق، وتقليل تواجدها في أفغانستان، ناهيك عن مواجهة تبعات الأزمة الاقتصادية والمالية، بطريقة أدت إلى انخفاض، أولي، في معدلات البطالة بالولايات المتحدة إلى حدود 7.5%، وذلك عند إعادة انتخابات أوباما في نوفمبر 2012.

ويري بريمر أن النظام الدولي، سوف يشهد أحد السيناريوهات الأربعة التالية:

(1) سيناريو القيادة الثنائية، ويأتي بتحالف وثيق بين الولايات المتحدة والصين، في صورة تكامل أدوارهما الاقتصادية والأمنية في قيادة العالم، ولكن يستبعد هذا السيناريو، نتيجة للتناقضات وصدام المصالح بين الولايات المتحدة والصين.

(2) الحرب الباردة الثانية، واحتمال نشوب صراع دولي معقد بين الولايات المتحدة والصين، وعودة الاستقطاب الثنائي.

(3) صعود القيادات الإقليمية، وانقسام النظام العالمي، لمجموعة نظم إقليمية فرعية، لكل منها دولة محورية تقودها.

(4) الفوضوية، وهي السيناريو الأسوأ، حيث تنهار الدول القومية، ويتعاضد دور الحكومات المحلية والمليشيات، وتسود الصراعات الأهلية في العالم.

وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية منذ عام 2008، مازالت الولايات المتحدة القوة العسكرية الأكبر في العالم، وكذلك القوة الاقتصادية وأن سيطرة أمريكا على ميادين تقنية المعلومات، والعلوم البيولوجية، والنانو - تكنولوجي، وانفتاح اقتصادها، وديناميته، والتدفق السكاني إليها، وقوتها الناعمة والذكية Smart force، فإن كل ذلك سيؤخر، الاضمحلال والانحدار النسبي في مكانة الولايات المتحدة الاقتصادية - السياسية، وأن لن يحول دونه.

وسينتقل النظام الدولي من موقف تكون فيه الولايات المتحدة كقوة وحيدة تسود العالم منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى الآن - سواء من ناحية الإنتاج والقوة العسكرية أي في موقف احتكار للقمة Monopoly، إلي موقف متعدد الاحتكار قد يكون ثلاثي الاحتكار Triogopoly، ما بين الولايات المتحدة وأوروبا الموحدة وآسيا ممثلة في الصين والهند واليابان، أو في شكل احتكار القلة Oligopoly، أي وجود عدد قليل من المسيطرين علي القوة الاقتصادية والعسكرية في العالم، أي سيصبح العالم متعدد الأقطاب.

علي أية حال فإن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن آسيا بأمتياز، وعلي أساس التوجه بالنقل الاقتصادي والعسكري، من المحيط الأطلنطي، إلي المحيط الهادئ، محيط آسيا، والجدول التالي يظهر الدول الرئيسية في الاقتصاد العالمي عامي 2011 و 2013، من ناحية الناتج المحلي العالمي والصادرات السلعية والخدمية.

جدول رقم ()

نصيب الدول الرئيسية في الاقتصاد العالمي في عام 2012 - 2013 %

صادرات العالم السلعية والخدمية		الناتج المحلي العالمي		% من الإجمالي
2013	2012	2013	2012	
9.9	9.5	16.4	19	الولايات المتحدة الأمريكية
10.2	9.4	15.8	14	الصين

2	2	6.6	5.7	الهند
3.6	4.2	4.6	5.6	اليابان
7.4	8	3.4	4	ألمانيا
2.6	2.6	3.4	3	روسيا
1.2	1.3	3	2.9	البرازيل
3.5	3.5	2.5	2.8	فرنسا
3.4	3.5	2.3	2.9	المملكة المتحدة
2.7	2.9	2	2.3	إيطاليا

المصدر: سنوات مختلفة IMF, World Economic Outlook

كما ستكون الميزات النسبية أهم للدول الصناعية المتأخرة التصنيع مثل الصين والهند وغيرها من دول آسيا، وتستفيد تلك الدول من منجزات العلم الحديث في الصناعة لتتطبق عليها نظريات اللحاق المتأخر The Later Comer. وتكون فيه الصين مصنع العالم The World Factory، بكل ما في الصناعة من مزايا ومساوى.

ثالثاً: تطور أنماط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي وتطور التكنولوجيا الحديثة:

في نهاية القرن التاسع عشر، بدأ نمط تقسيم العمل الدولي، يتبلور علي أساس تخصص بعض البلاد، في عملية إنتاجية كزراعة القطن في بلد، في مصر مثلاً، وصناعة آلة النسيج وصناعة المنسوجات في بلد آخر كبريطانيا، مما أدى إلي ظهور اقتصاديات، أصبحت متخلفة تتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية،

وإنتاج وتصدير قوة العمل. أما الاقتصاديات التي أصبحت متقدمة فتنحصر في إنتاج السلع الصناعية الإنتاجية.

ومع تغير الهيكل الصناعي في الدول المتقدمة من العالم الرأسمالي، تراجعت فيها بعض الصناعات مثل المنسوجات، والفحم والحديد والصلب. وظهرت فروع إنتاجية صناعية أخرى، صارت رائدة كصناعة السيارات والبتروكيماوية، والطائرات والالكترونيات. وغيرها من التكنولوجيا الحديثة.

ومع التطور الاقتصادي تركت الدول الأكثر تقدماً تفتياً إنتاج الصناعات الملوثة للبيئة، مثل الأسمنت والبتروكيماويات، وصناعة الحديد والصلب، أو الكثيفة للعمالة مثل المنسوجات والسيارات أو المتدنية التكنولوجياً أو الكثيفة لاستخدام الطاقة للدول النامية.

شكل تقسيم العمل الدولي والتوزيع الجغرافي في أوضاع الأزمات:

إن تطور نمط الإنتاج الرأسمالي هو غير متساوي بين شتي القطاعات والفروع والبلاد الداخلة في الأسواق الرأسمالية، ويتجلى هذا التطور بوجه خاص في التالي⁽¹⁾:

(أ) التطور غير المتساوي بين الصناعة والزراعة.

(ب) التطور الغير متساوي بين البلدان الرأسمالية المتطورة وبين البلاد النامية، فصناعة البلاد السباقة إلي التصنيع تدبر الإنتاج الحرفي للبلدان النامية التي تتحول إلي أسواق للدول المتقدمة.

(1) ارنت ماندل، النظرية الاقتصادية الماركسية، بيروت 1970، ص 44 - 45.

(ج) التطور غير المتساوي، بين شتى فروع الصناعة، خاصة الفروع القائدة الديناميكية التي تصعد بفضل الأزمات المستمرة. فالفروع الآفلة في حالات الأزمات (مثل الحديد والصلب والسيارات) تتقلص منافذها وأرقام أعمالها واستخدامها بصورة نسبية في البدء، ثم بصورة مكلفة، وينساب قسم من فائض قيمة هذه القطاعات في سوق رؤوس الأموال منجذباً بالقطاعات التي تتوسع بسرعة مثل الالكترونيات والأسلحة في مسار الأزمة.

(د) التطور غير المتساوي بين شتى مناطق البلد الواحد، وعن طريق إنشاء مناطق أقل تقدماً داخل الأمم الرأسمالية المتقدمة يخلق نمط الإنتاج الرأسمالي بنفسه منافذ مكملة وكذلك احتياطياته الدائمة من الأيدي العاملة.

ويتميز التقسيم الدولي الجديد للعمل الاقتصادي في السبعينيات والثمانينيات بأساسين : واحدة هي محاولة إعادة تكامل الاقتصاديات الاشتراكية السابقة في السوق العالمية، ومحاولة نقل بعض الصناعات إلي مناطق معينة من دول العالم الثالث، وبعض الصناعات إلي مناطق معينة من دول العالم الثالث حيث الأجور أقل. ومن ناحية أخرى محاولة ترشيد الإنتاج الصناعي في الغرب بفضل التطور التكنولوجي الكثيف الرأسمالية (مثل استخدام الروبوت وأشباه الموصلات الالكترونية .. الخ) مع استخدام البطالة كسلاح لخفض الأجور في البلدان الصناعية المتقدمة نفسها.

وليس من الصدفة أن التبادل التجاري بين البلاد الرأسمالية المتقدمة قد قل إلي 15% عام 1975. بينما صادراتها الصناعية نحو البلدان الاشتراكية وبلدان العالم الثالث قد زادت وفي الوقت نفسه لم يزد الحجم الكلي للتجارة العالمية بأكثر من 5% فقط.

وهكذا فبين عامي 62 - 1973 فقط فإن 15% فقط من الزيادة في الصادرات إلى الدول الصناعية الغربية قد ذهبت نحو الجنوب، وقد زاد هذا الجزء إلى 30% بين 1973 - 1977. وفي عام 1978 فإن الجنوب قد تلقى خمس صادرات السلع الصناعية من بلدان أوروبا الغربية (أعلى مرتين في النسبة عن الصادرات الأوروبية لأمريكا الشمالية واليابان) في حين استوعبت ثلث الصادرات الصناعية القادمة من أمريكا الشمالية (وعلى هذا فإن السلع الصادرة إلى أوروبا الغربية واليابان لم تكون غير الربع من الإجمالي) وما يقرب من النصف (46%) من الصادرات الصناعية اليابانية.

هذه الأهمية للسلع المصدرة من البلدان الصناعية الغربية إلى البلدان النامية، استمرت في النمو، ويزيد هذا بصفة خاصة في فترات الكساد، حيث يقل الطلب في البلدان الصناعية الغربية أكثر من واردات العالم الثالث، وكذلك فإن الأرباح المحققة نتيجة الصادرات إلى البلدان الشرقية والجنوبية ليست قليلة، وخاصة في حالة الأزمة. أثر الثورة العلمية والتكنولوجية على هيكل الصناعات، أثناء أزمة السبعينيات والثمانينات خاصة في الدول الصناعية المتقدمة:

عجلت الثورة العلمية والتكنولوجية بتغييرات هيكلية في الصناعات منها⁽¹⁾:

(أ) زيادة الإنتاج الكبير، وانتشار العمليات الأوتومية، والتجديد في المعدات الإنتاجية، وتطوير خطط إنتاج جديدة أفضل اقتصادياً وظهرت عمليات تكنولوجية محسنة، ومصادر جديدة للطاقة، وخلق قاعدة للخامات الصناعية.

(1) د. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها - سلسلة عالم المعرفة - الكويت.

(ب) تزايد نصيب الصناعات التحويلية، وهبوط للصناعات التعدينية، نتيجة الاستخدام الأفضل للخامات وزيادة استخدام الخامات المصنوعة، واستيراد مواد رخيصة من البلاد النامية.

(ج) تطوير الصناعات الجديدة، مثل: الطاقة الذرية والآلات الالكترونية والأوتومية وصناعة الصواريخ، والبتروكيماويات، وصناعة الأدوات، وإنتاج معدات الجو والمياه، والكيمياء العضوية، والهندسة الوراثية، وإنتاج عناصر جديدة من الوقود.

(د) تطور الطاقة الكهربائية والهندسية وعموماً، وتحسين التسهيلات الفنية في الصناعة والزراعة.

(هـ) تزايد نصيب المعدات والآلات، واستخدام ارشد اقتصادياً ومنشآت الإنتاج.

(و) نمو سريع لإنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة، وزيادة توليد الطاقة الكهربائية للاستهلاك الشخصي والعائلي.

(ز) تغييرات في الزراعة واستفادتها من الميكنة أو الكهرباء أو استخدام الكيماويات.

وعلى مستوي القطاعات الاقتصادية، حققت الثورة العلمية والتكنولوجية نتائج أهمها:

(أ) انخفاض في نصيب الصناعات الأساسية بسبب الزيادة في إنتاجية العمل في كل من الصناعة والزراعة.

(ب) زيادة نصيب العمل في قطاع الخدمات، وتأثير كبير للخدمات في عملية إعادة الإنتاج أو علي إنتاجية العمل عموماً.

(ج) وبصفة عامة زيادة العلم والتكنولوجيا في الاقتصاد القومي.

وتقوم الدول المتقدمة صناعياً الأكثر تقدماً بالاحتفاظ بالصناعات عالية التكنولوجيا ويظهر الجدول التالي تطور نسب مكونات تجارة فئات السلع العالمية، وحسب مجموعات الدول، علي فترات طويلة من عام 1913 حتي عام 2003.

جدول ()

تطور مكونات تجارة السلع العالمية (% بالأسعار الجارية)

2003	1994	1973	1955	1913	فئات السلع
16	25.3	39.5	54.8	64.1	المواد الأولية
78	74.7	60.5	45.2	35.9	المصنوعات
00	38.3	28.7	17.5	6.3	(منها) الآلات والمعدات
					نصيب صادرات المصنوعات:
82	72.9	83.9	85.2	95.4	الدول المتقدمة
18	24.7	6.6	4.4	4.6	الدول النامية
-	-	2.4	9.5	10.4	دول المعسكر الاشتراكي (سابقاً)

البنك الدولي - تقرير التنمية 2005.

Source : IMF / W.E.O/ Supporting Studies, 2000. p.21.

وبسبب التفوق العلمي والتكنولوجي والصناعي فقد تفوقت الولايات المتحدة،

خلال القرن العشرين، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك للأسباب التالية:

- كان ناتج أمريكا القومي الإجمالي عام 1950، أعلى بثلاث أمثال نظيره في بريطانيا، وأربعة أمثال نظيره في ألمانيا.

- التفوق التكنولوجي للاقتصاد الأمريكي.

- مهارات أعلى للعمال الأمريكيين.

- تفوق الإدارة في الاقتصاد الأمريكي.

وقد تغيرت الصناعات القائمة للاقتصاد والقطاع الصناعي في أمريكا عبر

الزمن، ففي عام 1900 ضمت قائمة أكبر 12 شركة فيها:

الشركة الأمريكية لزيت القطن، الأمريكية للصلب، الشركة الأمريكية لتكرير السكر، شركة كونتيننتال للتبغ، الشركة الفيدرالية للصلب، جنرال إلكتريك، الشركة الوطنية للرصاص، شركة باسفيك للبريد، الشعب للغاز، شركة تينيسي للفحم والحديد، (US) للجلود، و (US) للمطاط.

ونجد أن عشرة من تلك الشركات، تقوم علي الموارد الطبيعية.

والياً لم يبق في الترتيب منها غير شركة (جنرال إلكتريك). وبالتالي تنشأ وباستمرار شركات جديدة، وديناميكية تحل محل الشركات الكبيرة القديمة، التي لم تستطع أن تعدل مسارها لتتوافق مع الأحوال الجديدة، وتقوم علي أساس التكنولوجيا الأكثر حداثة، والأكثر ربحاً.

وبين الجدول التالي تطور حالة التكنولوجيا في أمريكا في الثمانينيات من القرن

العشرين.

جدول ()

حالة التكنولوجيا الأمريكية في الثمانينيات من القرن العشرين

الأنظمة القائمة علي البيانات التكنولوجية الإحيائية، الدفع النفاث، التخزين المغناطيسي للمعلومات، تخفيض التلوث، برامج الحاسبات الآلية، تمييز الأصوات والرؤية في الحاسبات الآلية، أجهزة الحاسبات الآلية	ألف (A)
التصميم والأدوات الهندسية، معدلات الاتصالات المتقلة	باء مرتفع (B+)
القطارات الكهربائية الذاتية الدفع، أريسنيد الفاليوم، شبكات المعلومات، تكنولوجيا الربط، الموصلات الفائقة	باء (B)
أدوات التحكم الإلكتروني ، تصنيع المواد الإلكترونية الدقيقة.	باء ضعيف (B-)
المواد الحديثة ، عمليات التصنيع	جيم مرتفع (C+)
التشغيل والتضبيب بالمكنات، معدات الطباعة والاستتساخ، المكونات البصرية الإلكترونية	جيم (C)
معدات صنع الرقائق وأجهزة الربوت، مواد السيراميك الإلكترونية، التغليف والتعبئة إلكترونياً، عروض اللوحات المستوية، التخزين البصري.	دال (D)

المصدر: لورا دانريا تايسون: من يسحق من؟ الصراع التجاري في صناعات
التكنولوجيا العالمية. ترجمة د. عبد الحميد محبوب - الدار الدولية للنشر والتوزيع -
القاهرة - 1997.

وحالياً تطورت الصناعات التكنولوجية العالية، وبالتحديد هي الصناعات التي تمثل فيها المعرفة مصدراً أساسياً لميزة تنافسية للمنتجين، وهم بدورهم يستثمرون بشكل مكثف في خلق وصناعة المعرفة، وبالتالي فإن صناعات التكنولوجيا العالية، هي الصناعات ذات الانفاق فوق المتوسط علي البحث والتطوير، وذات التوظيف فوق المتوسط للعلماء والمهندسين أو كلا الأمرين.

وتشمل صناعات التكنولوجيا العالية في بداية القرن الحادي والعشرين⁽¹⁾:

العقاقير والأدوية، وأجهزة الكمبيوتر، والآلات الكهربائية، والطيران، والفضاء، والأجهزة العلمية، والصواريخ ومركبات الفضاء، وتجهيزات الاتصال والمعدات الحربية، والكيماويات والمواد البلاستيكية والمكونات الإلكترونية والوقود الحيوي والمتجدد والنانو تكنولوجي.

وتتركز صناعات التكنولوجيا العالية بشكل غير متكافئ في الدول المتقدمة. ففي عام 1987، كان 82% من الإنفاق العلمي علي البحث والتطوير، و 69% من إجمالي الأفراد العاملين بالعالم في مجال البحث والتطوير، يتركز في خمس دول صناعية فقط، هي الولايات المتحدة واليابان وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا. وبإضافة خمس دول أوروبية أصغر، ترتفع هذه النسبة مجتمعة إلي 84% و 91% علي التوالي.

الجدول التالي يبين النسبة المئوية لمساهمة الحكومة في تمويل البحث والتطوير الصناعيين لبعض الدول المتقدمة في منتصف التسعينيات من القرن العشرين

جدول ()

(1) لوزا دانزبا تايسون، المرجع السابق، ص 17.

النسب المئوية لمساهمة الحكومة في تمويل البحث والتطوير الصناعيين في

منتصف أعوام 1990

المجموع بالنسبة المئوية	البلد
16.3	الولايات المتحدة الأمريكية
12.0	انجلترا
9.5	كندا
1.6	اليابان
8.9	ألمانيا
13.0	فرنسا
11.8	إيطاليا

المصدر: فريدرك م. شيرر - نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة د. علي أبو عمشة - مكتبة العبيكان - الرياض - 2002. ص 86.

وفي عام 1990، استأثرت سلع التكنولوجيا العالية بحوالي 30% في الولايات المتحدة، و 20% في الدول الأوروبية، و 35% في اليابان، من الناتج الصناعي. ويتحكم التنافس الاحتكاري واحتكار القلة والتفاعل الاستراتيجي بين المنشآت والحكومات، وليس "اليد الخفية" لقوي السوق، يتحكم في الميزة النسبية التنافسية، والتقسيم الدولي للعمل، لصناعات التكنولوجيا العالية.

وتعرف القدرة التنافسية، بأنها القدرة علي إنتاج السلع والخدمات التي تحقق النجاح في الأسواق الدولية، مع الاحتفاظ للمواطن بمستوي معيشة ناهض ومستديم. ولتجارة الصناعات التكنولوجية العالية بين الدول الصناعية المتقدمة، أهمية كبيرة ومتزايدة. كما أن نجاحها يؤدي إلي منافع قومية في الإنتاجية، وتطوير التكنولوجيا، وخلق فرص عمل مرتفعة الأجر.

كما تتأثر التجارة في صناعات التكنولوجيا العالية، بنتائج التجارة العادية، وتسيطر عليها السياسات الحكومية، سواء الحمائية منها أو التشجيعية. ولا يخضع العديد من الحواجز أمام التجارة في منتجات التكنولوجيا العالية، لقواعد تنظيمية. والجدول التالي يبين صادرات التكنولوجيا العالية كحصة من إجمالي الصادرات المصنعة لدول رأسمالية متقدمة مختارة من عام 1970 حتي 1986.

جدول ()

صادرات التكنولوجيا العالية كنسبة من إجمالي الصادرات المصنعة، لدول

مختارة 1970 – 1986 (%)

السنة	كل الدول	فرنسا	ألمانيا	اليابان	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة	أخري	الدول الأوروبية	الصين
1970	16	14	16	20	17	26	11	14	00
1980	17	14	16	24	21	27	11	15	00
1986	22	19	18	33	28	37	14	18	00
2002	21	21	17	24	31	32	00	00	23
2008		20	15	18	21	20	00	00	28

لورا داندريا تايسون، المرجع السابق، ص 43. وتقارير التنمية، البنك الدولي.

وتفسير قيام تجارة الصناعات المتقدمة تكنولوجيا، في الدول المتقدمة، ليس هو الفرق في الموارد الطبيعية، ولكن في مزايا الإنتاج كبير الحجم⁽¹⁾ – أي اقتصاديات الحجم⁽²⁾ Economics of Scale، والتعلم، واقتصاديات النطاق Economic of Scope، وهي المنافع التي تنشأ بسبب إنتاج النشاطات المتشابهة، وهي التي تؤدي

(1) وهي العوامل التي تؤدي للمنشآت الكبيرة، أو الدول إنتاج السلع أو خدمات، بتكلفة أقل من المنشآت الصغيرة.

(2) صادرات التكنولوجيا المتقدمة هي منتجات ذات كثافة عالية من حيث التطوير والبحث مثل مجال الفضاء الجوي، وأجهزة الحاسوب أو المنتجات الصولانية، والأدوات العلمية والأجهزة الكهربائية (حسب بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي).

إلى حصول المنشآت التي تكون الأولى في تقديم منتج معين، على مزايا في تكاليف الإنتاج لا تتأتي للمنشآت الجديدة الداخلة في المنافسة حديثاً. وتأتي ميزة السبق تلك، باعتبار أن المنشأة لا تتحرك أولاً First Mover هي التي تتمتع بانخفاض تكاليف الإنتاج، مقارنة بمن يدخلون الصناعة بعدها. .

ويبين الجدول التالي الميزة النسبية الظاهرة لمنتجات مختارة من التكنولوجيا العالية في دول مختارة من عام 1970 حتى 1989.

جدول ()

الميزات النسبية الظاهرة لمنتجات مختارة من التكنولوجيا العالية - في دول

مختارة - 1970 - 1989 (أ)

الدول الآسيوية حديثة التصنيع (ب)		اليابان		دول أوروبا التسعة (ج)		الولايات المتحدة		مجموعة المنتج
1986	1970	1986	1970	1986	1970	1986	1970	
-	-	-	-	-	-	-	-	
1989	1973	1989	1973	1989	1973	1989	1973	
110	54	133	80	91	99	192	219	كل المنتجات التكنولوجية العالية
46	45	47	86	130	123	124	111	الكيمائيات

								والعقاقير
68	21	144	93	97	108	145	156	المعدات الميكانيكية
190	132	200	110	71	95	168	212	الإلكترونيات
20	16	7	6	91	63	416	440	الطائرات وأجزائها
43	15	100	86	109	103	208	217	الأجهزة العلمية

- (أ) نسبة حصة البلد أو الإقليم في الصادرات العالمية من مجموعة المنتج إلي حصة هذا البلد أو الإقليم في الصادرات الكلية للعالم من منتجات الصناعة.
- (ب) الدول الآسيوية حديثة التصنيع هي هونج كونج وسنغافورة وتايوان.
- (ج) الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية قبل انضمام اليونان والبرتغال وأسبانيا.

المصدر: تايسون - مرجع سابق، أنظر المصادر الأصلية فيه.

ويدخل العالم حالياً ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين إلي مرحلة تطور جديدة وبعد الثورة الصناعية الأولى والتي اعتمدت علي البخار ودخل العلم إلي الثورة الصناعية الثانية والتي اعتمدت علي الكهرباء ثم الثورة الصناعية الثالثة والتي اعتمدت علي المعلوماتية.

ويبين الجدول التالي انخفاض نصيب الصناعات في الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان) فيما بين 1970 و 1994، والعوامل المسؤولة عن تفكيك الصناعة في تلك الدول في هذه الفترة.

جدول ()

العوامل المسؤولة عن تفكيك الصناعة في الدول الصناعية الكبرى 1970 -

1994

اليابان	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	الدول الصناعية	
				نصيب العمالة الصناعية
27.0	30.4	26.4	27.6	1970
23.2	20.2	16.0	18.0	1994
(-) 3.8	(-) 10.2	(-) 10.4	(-) 9.6	التغير (سالب)
				نسبة التغير الراجع إلي
157.9	59.8	65.4	65.6	زيادة الإنتاجية
30.0 (-)	2.9 (-)	9.6	2.1 (-)	التجارة
71.1	20.6	3.8	18.8	الاستثمار
51.7 (-)	21.2	21.2	17.7	أخري
10	10	%100	%100	الإجمالي

International Monetary Fund, Staff Studies for the world
Economic Outlook, (Washington, D.C.) December, 1997. P. 68.

والآن يدخل العالم الثورة الصناعية الرابعة خاصة مع "التدمير الخلاق" أثناء الأزمة الاقتصادية أي الحاجة - كما ذكر شومبيتر - لتدمير الشركات ذات المكانة التي فشلت في قيادة الإبداع، ودخول عصر جديد يقوم بتطبيقات تكنولوجية جديدة للعلم، وتعتمد الثورة الصناعية الرابعة علي:

- الطاقة المتجددة، المعتمدة علي طاقة الرياح والشمس، وكيفية إنتاج الحركة دون الاعتماد علي الوقود الأحفوري، خاصة البترول والفحم واستخدام السيارات الكهربائية مثلاً.

وعلي سبيل المثال أنتجت ألمانيا سيارات مرسيدس كهربائية جديدة بقوة 74 حصان، سرعتها القصوى 250 كم / ساعة. ووضعت الصين هدفاً أن تكون المنتج الأول عالمياً للسيارات الكهربائية بحلول عام 2012، وبالتالي تخلق صناعة جديدة تقوم علي الطاقة الكهربائية، وتخلق صناعات جديدة نظيفة، ذات تنمية مستدامة وصديقة للبيئة.

- تنظيم جديد للعمل.

- استخدام تكنولوجيا الديجيتال.

- استخدام النانو تكنولوجي.

- إعادة تنظيم العلاقات بين الإنسان والبيئة.

- تطوير تكنولوجيا المعلومات، بما يسمح بمرونة العمل بالحاسبات الإلكترونية، وتقسيم العمل داخل الشركة الواحدة إلي أقسام مختلفة، غير موحدة جغرافياً، فشركة IBM مثلاً، تعمل من خلال مراكز الخبرة، فمشتريات الشركة العالمية توجد في شينزن في الصين، والمعالجة المالية تتم في البرازيل.

- منع انتشار الأمراض، بسبل وطرق جديدة.

- تقليل الانبعاثات الضارة، خاصة ثاني أكسيد الكربون، الناتج عن الصناعة.

ونعطي مثلاً عن استخدامات تقانة النانو Nano – Technology وهي التي تتعامل مع أجسام يبلغ قطرها جزءاً واحداً من الألف مليون (بليون) من المتر، وقد بدأ العلماء في تصميم آلات بأصغر مقاسات ممكنة.

- نجد اليوم أن أدق جزء الكتروني يقل حجمه عن قطر شعرة الإنسان، بما يتراوح من عشرة إلى مائة مرة. ويصبح هناك قدرة علي تخزين محتويات ثلاثين مليون كتاب في حجم لا يزيد علي حجم ماسة في خاتم.

- وعن طريق صناعة مجموعات دقيقة في صنع الترانزستورات والمكونات الإلكترونية الأخرى، وفي أكثر الطرق الأصلية المتبعة، يحاول العلماء صنع حواسيب من البروتينات ومن جزيئات عضوية أخرى.

وتتضمن التطبيقات الأخرى المقترحة لتقانة النانوية ما يلي:

- أجهزة إحساس للتلوث، يمكن أن تكتشف ذرات منفردة من مواد سامة.

- مواد لا يتجاوز سمكها بضع ذرات ولكنها أقوى من الصلب.

- أصغر بطاريات في العالم طورها عدة ذرات.

- آلات في حجم الميكروبات يتم حقنها في الجسم مباشرة، للقضاء علي انسداد

الشرايين وتدمير الأورام الخبيثة.

- إنشاء ناطحات سحاب من سطح الأرض إلي أعلي مئات الأمتار.

- ابتكار حواسيب، أو أجزاء الحاسوب في حجم الذرات أو الجزيئات ذات

سرعات أكثر وذرات ذاكرة أكبر وبتكلفة أقل.

وتعطي أمثلة أخرى لتطور التكنولوجيا خاصة المعلوماتية، وأثر ذلك علي انخفاض تكلفتها وأسعارها.

فقد تضاعف عدد الأمريكيين الذين يملكون جهاز قارئ iPad إلي 11 مليون عام 2010، وتعدوا 15 مليوناً عام 2011.

وفي عام 2010 باعت شركة أبل حوالي 15 مليون جهاز يعمل باللمس، ووصل سعر القارئ الإلكتروني الجيد إلي أقل من 100 دولار عام 2011، ووصل سعر الكتاب الإلكتروني إلي 13 دولاراً، وكانت 10% من مبيعات الكتب في أمريكا عام 2010، كتباً إلكترونية، ووصلت إلي 20% عام 2011، وذلك بالإضافة إلي الكتب المطبوعة.

وبالتالي فإن التكنولوجيا الجديدة في بداية القرن الحادي والعشرين هي بداية الثورة الصناعية الرابعة، والتي تتسارع خطوات تطبيقها بتدمير للتكنولوجيات والصناعات القديمة، وتقديم تكنولوجيا وصناعات جديدة، كل ميزاتنا أنها تقوم علي أساس مواد أقل، وتكلفة أقل، وحجم أقل وإن كانت بعمل أتقن وأكثر مهارة وكفاءة أعلى مع صغر الحجم وتمام الدقة والإنجاز.

رابعاً: الشركات دولية النشاط:

تسود الشركات دولية النشاط، الحياة الاقتصادية الرأسمالية الدولية حالياً، وقد ازدادت أهميتها في السبعينيات والثمانينيات، في أثناء أزمة الركود التضخمي.

وتلك الشركات هي التي تنتج، وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة قومية واحدة، وهي ليست بالشيء الجديد علي التجارة الدولية، بل كانت بصيغة مميزة للفترة

المركانتيلية، وقد أرست تلك الشركات أرضية العمل للثورة الصناعية، بتركيزها رأس المال في المركز الأوروبي والأمريكي.

ومنذ بداية الثورة الصناعية، كان هناك ميل لزيادة حجم المؤسسة من ورشة إلي مصنع، ثم إلي شركة وطنية، إلي شركة متعددة الأقسام، ثم الآن إلي شركات ضخمة دولية النشاط.

ومنذ الحرب العالمية الثانية، تطورت عملية إنتاج سلعة واحدة، بتقسيمها إلي عدد من العمليات الصغيرة، يتخصص في كل منها عامل أو عد من العمال لإنتاج سلعة واحدة. ثم بدأت بعض الدول خاصة في آسيا، تتخصص في القيام بجزء من عملية إنتاج سلعة واحدة، مع إنتاج الأجزاء الأخرى في بلاد أخرى.

ويستلزم هذا الشكل الجديد للإنتاج الرأسمالي الدولي، وجود الأسواق التالية⁽¹⁾:

- سوق العمل، مع حركية كبيرة.

- أسواق للسلع والخدمات الإستراتيجية، خاصة البترول، والطائرات والسفن والأسلحة وأجهزة الاتصال والمعلومات والمنتجات السمعية - البصرية وحقوق الملكية الفكرية، وبعض المواد الغذائية.

- ازدياد أهمية السوق المالية، وسرعة تداولها.

- وحدة السوق العالمية، بسيادة الأثمان الدولية.

وهذا الشكل الجديد، من إدماج الاقتصادية المتخلفة، يؤدي لتحول العالم إلي سوق واحدة، من خلال المشروعات دولية النشاط.

(1) د. محمد دويار، مبادئ الاقتصاد السياسي - الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009،

وقد تطورت عملية الإنتاج داخل المشروع الرأسمالي بتجزئة إنتاج ناتج واحد إلى عمليات صغيرة، بما يعني تعميق تدويل عملية الإنتاج، وتطور المشروع الدولي النشاط، من المشروع الماريشالي (نسبة إلى الفريد مارشال)، صغير الحجم نسبياً، إلى مرحلة المشروع الكبير، القائم على تمركز رأس المال والتركيز التكنولوجي.

كما تطور المشروع الاقتصادي من المنافسة إلى التركيز، ومن المنافسة إلى المنافسة الاحتكارية، إلى احتكار القلة، والاحتكار. بما في ذلك تدويل عمليات الإنتاج والتسويق. ويتضمن ذلك تحويل النشاطات حتى الأولية والخدمية، إلى مشروعات صناعية.

وساعد إتباع الدول السياسات المالية لكينز، على زيادة التوجه نحو الاحتكار، حيث أدى التوسع الكبير في نفقات الدولة، إلى تقوية المشروع ذات الطابع الاحتكاري مع مساندة الدولة في البلد الأم، للشركات دولية النشاط، مساندة سياسية ودبلوماسية وعسكرية.

وتكرس الشركات دولية النشاط اهتمامها في استخدام التكنولوجيا، أينما كانت تكاليف الإنتاج أرخص مما أدى إلى خلق مناخ تنتقل فيه تكنولوجيا السلع الجديدة حول العالم، تقريباً بنفس السرعة التي تنتقل بها رؤوس الأموال.

والاتجاه العام هو نحو صنع كل جزء أو أداء كل نشاط، في أي مكان في العالم، تكون التكلفة فيه أقل، بما فيها تكاليف الإنتاج والنقل والتسويق والتوزيع، وبيع المنتجات والخدمات، أينما تكون الأسعار والأرباح أعلى فهي تدفقات سلعية - مالية لرؤوس الأموال، بسبب فروق التكلفة والأرباح، بين البلاد المختلفة.

وكانت الموجة الأولى من الاستثمار الخارجي المباشر لرؤوس الأموال الأمريكية قد ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر، وتبعتها الموجة الثانية خلال

العشرينيات. وتضاءلت هجرة رأس المال إلي الخارج خلال فترة الكساد الكبير، ولكن عادت فازدهرت بعد الحرب العالمية الثانية، ثم بدأت بالتسارع. وخلال الفترة 1950 - 1969 توسعت الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الخارج بمعدل يبلغ حوالي 10% سنوياً. وبهذا المعدل تضاعف هذا الاستثمار في أقل من عشر سنوات، ووصلت العمليات الخارجية إلي أبعاد هائلة حتي نهاية القرن العشرين، وحتى وأن سارت بمعدل للنمو أقل من ذلك بكثير⁽¹⁾.

وحتى الستينيات، كانت معظم الشركات دولية النشاط تأتي من الولايات المتحدة، حيث وصلت مؤسسات الأعمال الخاصة حجماً كبيراً ومتطوراً، ثم زاد عدد الشركات الأوروبية واليابانية والألمانية الغربية التي تدخل أسواق أخرى، وتتخذ قواعد في كلاً من البلدان الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة.

وكانت هناك عوامل عديدة دخلت في حساب الزيادة في الاستثمار في الخارج في الخمسينيات والستينيات⁽²⁾.

أولاً: الحجم الكبير للشركات الأمريكية، وبنيتها الجديدة المتعددة الأقسام، فتحت أمام هذه الشركات آفاقاً أوسع عالمياً.

ثانياً: التطورات التكنولوجية في ميدان الاتصالات، خلقت إدراكاً جديداً للتحدي العالمي وهددت المؤسسات القائمة بفتح مصادر جديدة للمنافسة.

(1) أنظر د. محمد دويدار - المرجع السابق، ص ص 138 - 192.

(2) ستيفن هايمر، الشركات المتعددة الجنسيات، قانون التطور غير المتكافئ من الاقتصاد القومي إلي الاقتصاد الكوني - دور الشركات المتعددة الجنسية - مايكل تانزر وآخرون - مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت،

1981، ص ص 62 - 70.

ثالثاً: كان وراء هجرة رؤوس الأموال الأمريكية إلي الخارج، هو النمو السريع لأوروبا واليابان، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا بالتوافق مع النمو البطيء لاقتصاد الولايات المتحدة في الخمسينيات، مما غير من خصائص السوق، عندما وجدت الشركات المقصورة علي السوق الأمريكي نفسها عاجزة عن التنافس، وأنها تفقد الأرض أمام الشركات الأوروبية واليابانية، التي كانت تنمو بسرعة نتيجة التوسع في أسواقها. لذلك واجهت الشركات الأمريكية في أواخر الخمسينيات، تحدياً جدياً خارجياً، غير أمريكي، وجاء ردها بإتجاه الخارج لإقامة مراكز التجميع والبيع وفروع لها في الدول الأجنبية. وكانت هذه الإستراتيجية ممكنة في أوروبا حيث وفرت الحكومات بها باباً مفتوحاً أمام الاستثمارات الأمريكية ولكنها صدت في اليابان حيث تبنت الحكومة سياسة غاية في التضييق.

وفي الستينيات، تكونت شركات دولية النشاط قليلة نسبياً، من مجموعة ضئيلة من البلدان تتحكم بمعظم عمليات التبادل خارج الحدود الوطنية، وكانت هذه العمليات نفسها تتركز في عدد قليل نسبياً، ومن الصناعات، ومن البلدان المضيفة. وفي السبعينيات⁽¹⁾ انخفضت درجة التمرکز هذه في بعض مظاهرها، إذ ازداد عدد الشركات التي عبرت الحدود الخارجية من عدد أكبر من البلدان وفي الصناعات أكثر. وقد تمركزت الشركات دولية النشاط في البلدان المتقدمة وكانت حصة البلدان النامية من مجمل حجم الاستثمار المباشر تزيد قليلاً عن الربع، وكانت أقل منها حتي في عام 1971 أو في عام 1967 ومع ذلك لم ترتفع في حصة البلدان النامية.

(1) نماذج وأنتاجات نشاطات الشركات غير القومية - دراسة صادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع

للأمم المتحدة - دور الشركات المتعددة الجنسيات - مرجع سابق - ص ص 159 - 160.

وقد استمرت الشركات دولية النشاط في التوسع خلال السبعينيات ومع بداية أزمة الثمانينيات. وازداد أجمالي الاستثمار المباشر في أنحاء العالم من 105 مليار دولار في عام 1967 إلي 158 مليار دولار في عام 1971، ثم إلي 259 مليار دولار في عام 1975، وإلي 287 مليار دولار عام 1976.

ونظراً لأن التضخم الكبير هو أحد جوانب الأزمة في السبعينيات، فإن أرقام الاستثمار المباشر بالنسبة إلي العديد من كبري البلدان معبراً عنها بالدولارات الحالية للولايات المتحدة، لا تعكس الحجم الصحيح، ومن ذلك فإن مقارنة الزيادة في مجمل الاستثمار المباشر مع الزيادة في الإجمالي للناتج القومي للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، تلقي بعض الضوء علي نموها النسبي منذ أواخر الستينيات وحتى عام 1976.

وتغفل المؤشرات الإجمالية للنمو، الاختلافات حسب القطاعات والبلدان فالشركات الموجودة في أكبر البلدان التي كانت تقليدياً مصدراً للاستثمار المباشر، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، وسعت عمليات الخارجية خلال السبعينيات، بسرعة تقل عن سرعة تلك الموجودة في بلادهم مثل ألمانيا الغربية واليابان، والتي بقيت لأسباب متعددة مصدراً صغيراً للاستثمار المباشر خلال الستينيات، ومع زيادة التوعية الاقتصادية لهذه البلدان سارعت شركاتها إلي تطوير عملياتها الخارجية التي أصبحت أكثر من عمليات الشركات التي قاعدتها في البلدان الرأسمالية المتقدمة الأخرى عدا تلك الموجودة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وبعد 1973 بدأت بعض البلدان المنتجة للبترو، وبعض الدول الرأسمالية المتطورة نسبياً، من بين البلدان النامية، (مثل البرازيل والمكسيك)، بدأت تدخل ميدان الاستثمار المباشر في الخارج، وتبعاً لذلك فإن حصة الولايات المتحدة والمملكة

المتحدة وفرنسا من مجموعة إجمالي الاستثمار المباشر انخفضت، في حين أن حصة ألمانيا الاتحادية واليابان وهولندا وسويسرا وبلدان صغيرة مختلفة زادت بشكل ملحوظ.

وإلى منتصف السبعينيات فإن الشركات الدولية النشاط شددت علي أهمية استثماراتها في البلدان الرأسمالية المتقدمة الأخرى، وقد كانت هناك شركات دولية النشاط أخرى وضعت استراتيجياتها علي أن تكون نقاط النمو الأولي في البلدان النامية، ولكن مثل هذه الشركات كان خارج القطاع المعتمد علي الثروات الطبيعية قليلاً.

ونجد أن هناك أربعة بلدان استوعبت ما يزيد عن 40% من كل إجمالي الاستثمار المباشر وهي: كندا والولايات المتحدة وألمانيا الغربية وبريطانيا. ويدل هذا علي أن الشركات دولية النشاط تسعى إلي، وتزدهر أكثر ما تزدهر في الأسواق الأجنبية الأكثر شبهاً بالأسواق المحلية التي طورت هذه الشركات في البداية منتجاتها وعملياتها من أجلها.

واستثمرت الشركات دولية النشاط حوالي ربع ممتلكاتها الخارجية في البلدان النامية. وإن هذه النسبة انخفضت خلال سنوات الأزمة، وتركزت استثمارات الشركات الدولية النشاط في البلدان النامية في صناعات قليلة وفي بلدان قليلة نسبياً، وبلدان الأوبك وتلك المسماة، بالبلدان الملاذ من الضرائب، وتحوي أكثر من ثلث مجموع إجمالي الاستثمارات المباشرة في البلدان النامية، وتستضيف عشرة بلدان أخرى 40% من هذا الإجمالي. وقد تسارع هذا التمركز داخل عشرة بلدان خلال الفترة 1967 – 1975.

ويعكس ذلك تفضيل تركيز الاهتمام علي قلته، من البلدان الأكبر والأغني، يعكس تماماً تفضيل الشركات الدولية النشاط للأسواق الداخلية الأكبر والأكثر فاعلية أو الاستثمار في الموارد الطبيعية.

وخلال السبعينيات انخفضت حصة الاستثمار المباشر في التدفق الشامل بعيد المدى عن الموارد الخارجية إلي البلدان النامية، وفي عام 1976 كان الاستثمار المباشر الخاص لا يشكل أكثر من 12% من مجموعة التدفق الخارجي بالمقارنة مع 21% قبل ذلك في 1970.

والبلدان التي تجتذب أكثر من غيرها الشركات الدولية النشاط هي أيضاً التي اقتضت من أسواق المال الدولية، وبلدان فقط هما البرازيل والمكسيك، راکما حوالي ثلث مجموع قروض البلدان النامية في عام 1982. ويمكن تقسيم أنواع الاستثمارات الصناعية التي قامت بها الشركات الدولية النشاط في البلدان النامية. فقد شعرت الشركات الدولية النشاط نفسها، مجتذبة بمثل صناعة البترول علي محاولة تقوية سيطرتها علي مصادر تزويدها بكل الوسائل المتوفرة. وفي قطاع البتروكيمياويات والأسمدة والفلزات المعدنية وقطاعات أخرى، تكاملت الشركات بالارتداد خلفاً ودخولها مشاريع استخراج واسعة النطاق غالباً علي أساس المشاركة مع شركات أخرى في صيغة "كونسيرتيوم". أما الاستثمارات لمنتجات إحلال الواردات فتحدد إلي درجة كبيرة بحجم السوق الداخلي. وفي هذه الحالة غالباً ما تكون قوي التنافس التقليدية قيد العمل، والتي تسيطر عليها شركات قليلة وهي شركات ترغب في المحافظة علي حصصها من السوق بمساواة أو حتي استباق منافسيها.

ويبقى الاستثمارات في قواعد التصدير، والتي تقوم بها بشكل رئيسي، شركات ما يسمي بالصناعات سريعة الانتقال، مثل صناعة أشباه الموصلات وأجهزة الراديو الترانزيستور والتليفزيونات والكاميرات والسلع النسيجية والجلدية وهي صناعات في

غاية الأهمية في أماكن كالبرازيل وهونج كونج وماليزيا والمكسيك وكوريا الجنوبية وسنغافورة.

ونخرج بنتيجة هامة وهي أن هناك خصيصة هامة للشركات دولية النشاط حدثت لها في السبعينيات إبان الأزمة ألا وهي أنها أخذت تتغلغل كل منها في الأسواق الأم التابعة للشركات الأخرى في البلدان الصناعية المتقدمة. وزادت هذه الشركات في الوقت نفسه، من حصصها في القطاعات الصناعية في العديد من البلدان النامية.

زاد عدد الشركات دولية النشاط من 7 آلاف شركة في نهاية الستينيات إلى 24 ألف شركة في بداية 1990. وزاد عدد الشركات في عام 1992 إلى 35 ألف شركة والفروع التابعة لها إلى 150 ألف شركة. وبلغت مبيعاتها 4.4 تريليون دولار، واستوعبت 73 مليون فرد للعمل فيها.

وفي عام 2000 قفز عدد الشركات وفروعها إلى 800 ألف شركة في العالم. وزادت المبيعات من 5.4 تريليون دولار عام 1990 إلى 15.68 تريليون دولار عام 2000. وزاد الناتج الإجمالي لهذه الشركات والفروع الأجنبية من 1.42 تريليون دولار في عام 1990، إلى 3.16 تريليون دولار في عام 2000. وقفز حجم العمالة بالشركات والفروع الأجنبية للشركات دولية النشاط بالشركات والفروع إلى 45 مليون عام 2000.

وقد بلغ عدد الشركات دولية النشاط في عام 2001، حوالي 60 ألف شركة. تسيطر علي 850 ألف وحدة تابعة. وفي عام 2003 بلغت حوالي 65 ألف شركة، لها أكثر من 900 ألف وحدة تابعة في الخارج، تنتمي 53 من أكبر مائة شركة إلى الدول الأوروبية مجتمعة، و 23 شركة للولايات المتحدة الأمريكية. وقد بلغت القيمة

التراكمية لإستثماراتها الأجنبية المباشرة في الخارج 2.1 تريليون دولار أمريكي،
60% منها من نصيب أكبر 100 شركة دولية النشاط.

واستخدمت الشركات دولية النشاط أكثر من 60 مليون عامل في عام 2001.
وفي نفس العام أنتجت الشركات دولية النشاط 25% من الناتج العالمي. ووصل رقم
أعمالها السنوي من خارج أقاليم دولها 210 مليار دولار أمريكي.

جدول ()

تطور المبيعات والأصول والعمالة والناتج الإجمالي للشركات والفروع الأجنبية
التابعة للشركات دولية النشاط أعوام 1990، و2000

(القيمة بالمليار دولار)

2000	1990	
15.680	5.467	المبيعات من الشركات والفروع الأجنبية التابعة للشركات الأم
3167	1420	الناتج الإجمالي للشركات والفروع الأجنبية التابعة للشركات الأم
21102	5744	مجموع أصول الشركات والفروع الأجنبية التابعة للشركات الأم
3572	1166	صادرات الشركات والفروع الأجنبية التابعة للشركات الأم
45.5	23.7	العمالة بالشركات والفروع الأجنبية التابعة للشركات الأم بالمليون

المصدر: الأونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي - عدة سنوات FDI Statistics.

في عام 2007 كانت عشرة أكبر الشركات العملاقة الدولية النشاط حسب
الدخل، هي شركات أمريكية.

ولكن تبدل الحال في عام 2012، بعد الركود الكبير ليصبح في قائمة أكبر 10
شركات هو شركتين أمريكيتين فقط. بينما دخلت ثلاث شركات أجنبية لتكون من
ضمن أكبر 10 شركات عالمية.

جدول ()

كبرى الشركات الدولية النشاط حسب الدولة الأم العشرة الأولى عام 2013

الدولة الأم	عدد الشركات دولية النشاط	الدخل مليار دولار	% من 500 شركة دولية النشاط الأولي
الولايات المتحدة	128	8.558.9	27
الصين	95	5.839.1	19
اليابان	57	3.085.7	10
فرنسا	31	2.078.6	6.7
ألمانيا	28	2.060.5	6.6
بريطانيا	27	1.598.9	5.1
هولندا	12	1.023.8	3.3
كوريا الجنوبية	17	916.7	2.9
سويسرا	13	795.6	2.5
أسبانيا	8	450.2	1.4
المجموع	416	26.408.0	85%

الشركات دولية	النشاط 500	الأولي	500	31.058.432	%100
---------------	------------	--------	-----	------------	------

خامساً: تطورات العمالة .. والبطالة .. وتوزيع الدخل في الاقتصاد الرأسمالي:

هناك اتجاهات في تطورات هياكل وبنية العمالة في الدول الرأسمالية المتقدمة. وسنبحث من خلال التطورات الهيكلية للعمالة، في القطاعات السلعية، الزراعة والصناعة، وقطاعات الخدمات.

ومن ناحية أخرى، نبحث اتجاه معدلات العمالة، ومعدلات البطالة خاصة في الدول الصناعية المتقدمة، ومعدلات البطالة "الطبيعية"، والعلاقات بين التغيرات في معدلات البطالة والنتائج، ثم العلاقة بين معدلات البطالة والتضخم وتطور توزيع الدخل.

(أ) تطور هياكل العمالة في القطاعات الإنتاجية، والخدمية خلال فترات طويلة في الاقتصادات الرأسمالية:

من خلال نظرة طويلة الأجل، ولحوالي مائة عام من 1900 حتى 1995 في خلال القرن العشرين، تطورت هياكل ونسب العمالة، خاصة في الدول الرأسمالية المتقدمة، نحو الانخفاض في القطاعات السلعية، وبالذات في الزراعة، وإلى حد أقل في الصناعات التحويلية نحو زيادة نسب العمالة في الخدمات.

ويظهر الجدول التالي، التغيرات التي طرأت علي هياكل العمالة في الاقتصادات المتقدمة الخمسة: الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، واليابان.

جدول ()

تكلفة الساعة في قطاع النسيج عام 2011 (بالدولار)

البلد	التكلفة بالدولار في الساعة	البلد	التكلفة بالدولار في الساعة
فرنسا	31.3	تركيا	4.5
ألمانيا	28.3	المغرب	2.9
ايطاليا	22	تونس	2.6
أسبانيا	19	الصين	2.1
الولايات المتحدة	17.6	بلغاريا	2
البرتغال	10.2	الهند	1.1
التشيك	7.9	فيتنام	0.6
		باكستان	0.6
		بنجلاديش	أقل من 0.5

Le Monde: Bilon du Monde, 2014.

وتقوم تلك الشركات بتشغيل عمالة أرخص، من دول نامية مثل الهند ودول شرق أوروبا، حيث يمكن إنتاج نفس المنتج، بتكلفة أقل، إذ يقال أن "بالأجر الذي ندفعه إلي سويسري، بإمكاننا أن نشغل ثلاثة هنود". وتنتقل تلك الشركات أجزاء من المنتج النهائي إلي شركات وموردين سواء محليين أو بالخارج. وكمثال تقوم المصانع الأمريكية الحديثة لإنتاج السيارات، بإنتاج ثلث المعدات اللازمة تاركة إنتاج الباقي لموردين أخذوا يسعون إلي ترشيد نفقات الإنتاج باستمرار. وفي ألمانيا يأتي نصف معدات بعض من إنتاج السيارات من الخارج. أما تويوتا اليابانية، فهي تنتج فيما وراء البحار، أكثر مما تنتج في اليابان⁽¹⁾.

جدول ()

تطور هياكل العمالة في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة الخمس، مقسمة

حسب النشاطات، من عام 1900 - 1995 (%)

القطاعات بالأعوام	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	فرنسا	ألمانيا	اليابان
حوالي عام 1900					
السلعية	66.8	56.7	74.7	78.9	79.3
الزراعة	38.3	13.0	43.4	39.9	64.8

(1) انظر للتفاصيل، فح العولمة، هانس بيتر مارتين وهارالد شومان - ترجمة وتقديم د. عدنان عباس علي -

مراجعة وتقديم د. رمزي زكي - عالم المعرفة - أغسطس 2003 - رقم 295 - الكويت - الفصل الرابع ،

ص ص 171 - 230.

12.4	28.5	26.0	32.1	21.0	الصناعة
16.6	15.7	19.5	36.4	27.2	الخدمات السوقية
4.1	5.4	5.8	6.9	6	الخدمات غير السوقية
					عام 1950
68.9	66.3	61.6	50.9	43.7	السلعية
43.6	23.9	28.0	6.4	10.5	الزراعة
18.3	32.6	25.8	33.9	24.8	الصناعة
26.0	24.2	21.9	36.6	40.1	الخدمات السوقية
5.1	9.5	16.5	12.5	16.2	الخدمات غير السوقية
					عام 1973
53.3	54.5	48.0	44.8	32.4	السلعية
16.1	7.2	10.2	3.2	3.2	الزراعة
27.1	36.5	26.9	32.2	21.9	الصناعة
38.9	30.8	29.6	38.5	43.9	الخدمات السوقية

7.8	14.7	22.4	16.7	23.7	الخدمات غير السوقية
					عام 1995
41.1	38.4	30.3	26.7	21.8	السلعية
7.3	2.8	4.6	2.1	1.6	الزراعة
22.5	27.2	18.1	18.7	13.9	الصناعة
50.1	41.7	38.4	53.1	52.6	الخدمات السوقية
8.8	19.9	31.3	20.6	25.6	الخدمات غير السوقية

I.M.F/ W.E.O Supplying Studies, 2000. P.27.

ويظهر في الجدول السابق، أن القطاعات السلعية، خاصة الزراعة، قد شهدت انخفاضاً كبيراً في نسبة العمالة بها، لصالح قطاعات الخدمات السوقية وغير السوقية، علي مدار حوالي مائة عام تستغرق القرن العشرين، وذلك في الدول الرأسمالية المتقدمة الخمسة ومنها الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، واليابان.

والجدول التالي يبين تكلفة ساعة العمل (باليورو) في بعض دول أوروبا.

جدول ()

تكلفة ساعة العمل (باليورو) في بعض دول أوروبا عام 2013 مقارن بعام
2000، في الصناعات التحويلية

2013	2000	
31	22	منطقة اليورو
37	28	ألمانيا
37	24	فرنسا
23	15	أسبانيا

Le Monde: Bilan du Monde, 2014.

(ب) اتجاهات توفير تكاليف العمالة:

بصفة عامة، وبالرغم من زيادات الأرباح، خاصة لدى الشركات الضخمة في الدول الرأسمالية المتقدمة عامة، إلا أنها تقوم بتقليص عدد العاملين في شركاتها الصناعية، خاصة بداية من الثمانينيات. كما أنها تقوم بتخفيض متوسطات الأجور واللجوء للعقود المؤقتة للعمالة، حتي مع الزيادات في الإنتاجية.

وأصبح من المألوف تحقيق التحالفات والاندماجات والمشروعات المشتركة Joint – Ventures، وذلك لتحقيق أعلى مستويات الإنتاجية والربحية. وفي صناعة السيارات الألمانية دمجت فولكس فاجن، بالإضافة إلي طراز Audi، مؤسسة Seat الأسبانية، وسيارات Skoda من أوروبا الشرقية. و فقط في الفترة بين عام

1991 و عام 1995، ضاعت ما يزيد عن ثلاثمائة ألف فرصة عمل، وإن كان عدد السيارات المنتجة سنوياً، قد ظل ثابتاً تقريباً في الفترة الزمنية ذاتها.

وفي اليابان، التي اشتهرت فيما مضى بأن استخدام العمالة بها هو لمدي الحياة، تمارس المؤسسات اليابانية سياسة تخفيض العمالة، وتقلل الإنتاج إلي الخارج، علي النمط الأمريكي، ورسمياً، في اليابان، لا يزيد معدل العاطلين عن العمل عن 3.4% عام 1995. ولكن المعدل الحقيقي زاد عن 10% من اليابانيين في سن العمل يبحثون عن فرصة عمل.

وفي فرنسا، بلغ معدل البطالة أكثر من 12% عام 1995، ورسمياً 10.6% عام 2012، وكان هناك ما يقرب من 45% من مجموع العاملين، يتعين عليهم التعايش مع عقود عمل مؤقتة أو بعقود عمل لا تحميهم من التسريح المفاجئ. وسبعون في المائة من كل فرص العمل الجديدة كانت في عام 1994 مؤقتة.

وفي ألمانيا، أعلنت الشركات الكيماوية العملاقة هوكست، وباير وباسف، أن ما حققوه من أرباح في عام 1995، فاق ما حققوه في كل السنوات الماضية، إلا أنهم قاموا بتسريح 150 ألف فرصة عمل في عام واحد.

ولا تحقق شركة هوكست في ألمانيا، الأرباح المطلوبة، بالنسبة لفرع المؤسسة في آسيا. خاصة لأن التكاليف الاجتماعية للعمالة في ألمانيا، أعلى من الفروع الخارجية الأخرى لها. وكان علي الفرع تحقيق أعلى الأرباح وإلا كان مصيره التصفية. ومن هنا ذهبت هوكست نتخلص من مصانعها القديمة.

وفي عام 1996، زاد عدد السكان الذين يبحثون عن فرص عمل، بدون جدوى، في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، (DECD) وكانت تضم 23 دولة صناعية غنية وخمسة بلدان جوار فقيرة، علي 40 مليون مواطن عاطل.

وبالتوسع في استخدام الحاسبات الإلكترونية، تطورت الابتكارات التكنولوجية، مما أدى إلى نمو الإنتاجية بوتائر أسرع من وتائر نمو الناتج القومي الإجمالي. وأصبح بإمكان مبرمج واحد في المستقبل، تأدية ما ينجزه اليوم مائة من زملائه. وحصيلة ذلك هو ما يسمى "Jobless Growth" أي نمو لا يفضي إلى زيادة في فرص العمل.

وفي الولايات المتحدة ومن أجل رفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف، صار للمؤسسات الأمريكية استراتيجيات للترشيد وتخفيض الأجور، عن طريق عملية تقليص Downsizing، ونقل الإنتاج للخارج Out-Sourcing، وإعادة الهيكلة Re-Engineering.

(ج) توزيع الأجور والدخل:

من 1973 و عام 1994 أرتفع الناتج القومي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد في الولايات المتحدة الأمريكية، بمقدار الثلث، إلا أن متوسط الأجر الإجمالي كان قد انخفض، بالنسبة إلى جميع العاملين الذين يتقلدون مناصب إدارية، أي بالنسبة إلى ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان العاملين، بمقدار 19%، وأنخفض هذا المتوسط علي نحو أشد بالنسبة إلى الثلث الأدنى في سلم الدخل، وصارت تحصل علي أجر يقل بمقدار 25% عما كان سائداً في نفس الفترة.

والجدول التالي يبين التغيرات في القيم الحقيقية للأجور والدخول في الولايات

المتحدة 1973 – 1992

جدول ()

التغيرات في القيم الحقيقية للأجور والدخول في الولايات المتحدة للفترة

(1992 - 1973)

الدخل الأسري	أجور العاملين الرجال بنظام التفرغ الكامل علي مدار السنة	الشريحة
3-%	23-%	القاع
3-%	21-%	الثانية
0.5-%	15-%	الثالثة
6+%	10+%	الرابعة
16+%	10+%	القمة
	33%	ارتفاع نصيب الفرد الأمريكي من إجمالي الناتج القومي من 1973 - 1992

المصدر: ليستر تارو - مستقبل الرأسمالية. الهيئة المصرية العامة للكتاب -

القاهرة 2005 - ص 40.

وبالتالي فالنمو المتحقق ككل في الولايات المتحدة صار من حصة الخمس الثري، أي من حصة العشرين مليون عائلة لا غير.

والجدول التالي يبين توزيع الدخل النقدي بين الأسر الأمريكية عام 1998، وفيها يظهر أن 20% من الأسر الأمريكية تحصل علي نصف الدخل وأن 80% من الأسر تحصل علي النصف الآخر

جدول ()

توزيع الدخل النقدي بين الأسر الأمريكية عام 1998

(1) ترتيب دخل الأسر	(2) مستوي الدخل بالدولار	(3) النسبة المئوية لكل الأسر في هذا الترتيب	(4) النسبة المئوية لإجمالي الدخل الذي تحصل عليه الأسر
خمس الأسر الأولي	أقل من 16.116	20	3.6
الخمس الثانية	16.116 - 30.408	20	9.0
الخمس الثالثة	30.409 - 48.337	20	15.0
الخمس الرابعة	48.338 - 75.000	20	23.3
خمس الأسر الأعلى	75.001 فأعلي	20	49.2
(منهم) أعلى 5%	23.000 فأعلي	5	21.4

المصدر: سامويلسون ونورد هاوس، علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص 400.

أي أن 5% الأعلى من السكان يحصلون علي أكثر من خمس الدخل القومي في الولايات المتحدة وأن 20% الأعلى من السكان يحصلون علي نصف الدخل القومي في الولايات المتحدة.

وحتى توزيع الربح كان بطريقة غير عادلة، فواحد في المائة من أثري العائلات ضاعفوا دخولهم - منذ عام 1980، وصار أغني الأغنياء وهم حوالي نصف مليون مواطن، يمتلكون عام 1995، ثلث مجموعة الثروة التي يمتلكها الأهالي في الولايات المتحدة الأمريكية.

وارتفع دخل مديري المشروعات الكبيرة، وهو كبير أصلاً بمقدار 66% منذ عام 1979، وحصلوا في عام 1980، علي دخول تزيد بمقدار 40 مرة علي ما يحصل عليه مستخدموهم العاديون، أما في عام 1995، ارتفعت هذه النسبة فبلغت واحداً إلي 120.

ويحصل غالبية المديرين الكبار علي رواتبهم العالية إكراماً لما يبذلون من جهود لتخفيض تكاليف العمل.

وذكرت مجلة Business Week، في خريف 1995، إن أمريكا أصبحت "أكثر اقتصادات العالم إنتاجية". وقال الرئيس بيل كلينتون في عام 1996، إبان حملته الانتخابية الثانية للفوز بالبيت الأبيض، أن الازدهار صار يعم الاقتصاد الأمريكي "علي نحو لا مثيل له منذ ثلاثين عاماً". فقد ازدادت فرص العمل، في خلال مدة إدارته الأولى، إلي ما يقرب من العشر ملايين، أو بمقدار 210 ألف في الشهر الواحد، مما خفض معدل البطالة إلي 5.3%.

ولكن تلك النتيجة كانت راجعة إلي رخص الأيدي العاملة. ففي عام 1995 حصل أربعة أخماس إجمالي العاملين الذكور في الولايات المتحدة الأمريكية عن كل

ساعة عمل، مبلغاً هو، في الحقيقة أدني مما كانوا يحصلون عليه في عام 1973 بمقدار 11%، وبالتالي انخفض المستوى المعيشي الفعلي للغالبية العظمى.

ومن أجل تخفيض تكاليف العمل هاجرت الصناعات ذات التقنية المتدنية الولايات المتحدة، خاصة إنتاج الملابس والأحذية ولعب الأطفال والأجهزة الكهربائية، ويتم الاستيراد من منتجين آسيويين، أو من المكسيك، ودول شرق أوروبا، والمهم هو الإنتاج بأقل التكاليف.

وفي أوروبا الشرقية كانت الأجور في ألمانيا الشرقية، قبل إعادة توحيدها، تبلغ من 5 - 10% من الأجور في ألمانيا. وفي أحد مصانع بولندا، تدفع للعمال 2.58 دولار في الساعة، أما في ألمانيا فيدفعون 30.33 دولاراً في الساعة، أي بمعدل أكثر من 11.7 مرة في الساعة. في حين يعمل العاملون البولنديون، لمدة أربعمئة ساعة في السنة أكثر من العمال في ألمانيا - مما يقلل الحاجة إلي التدريب، والإدارة، والنفقات غير المباشرة، التي تؤدي إلي قيمة إجمالية أعلى (مثل إمساك الدفاتر، الرعاية الصحية ... الخ).

وفي عام 1990 إلي 1994 ألغت (ABB)، 40 ألف وظيفة، في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، بينما تم توفير 21150 فرصة عمل في الدول الاشتراكية سابقاً جهة الشرق.

وهناك وسائل أخرى، لتخفيض تكلفة العمل، وتقضي بأداء العاملين أعمالهم من أماكن سكنهم، أو عملهم في شركات ثانوية، تعمل في تنظيم الحسابات وصيانة أجهزة الكمبيوتر، وذلك بأجر أدني بكثير وبدون تأمين صحي واجتماعي، وبدون الانضمام إلي أي تنظيم نقابي، وابتدعت المشاريع مصطلح - Just - in - time -

worker ، أي التوظيف لمدة محددة. وحالياً لم تعد نقابات العاملين في أمريكا تمثل سوى 12% من العاملين الأمريكيين بعد أن كانت تمثل 33% منهم.

وصار المجتمع الأمريكي يسوده مبدأ "The winner Takes All" أي أن الرباح يحصل علي كل الثمار، فحتى مطلع الثمانينيات، كان ما يقرب من 70% من أرباح مؤسسة Brooking، تتقاسمها مع العاملين لديها. وكانت الشركات الكبرى تعطي مستخدميها رواتب أعلى من سوق العمل، والمهم هو أن يحقق المشروع، ككل، ربحاً معقولاً. ولكن في الثمانينيات بدأ تحويل العمال، إلي أرباب أعمال يعملون لحسابهم الخاص، لصالح الشركات.

ونجد أن معظم الوظائف التي وفرتها الشركات في الولايات المتحدة، قد وفرتها الشركات الصغيرة (ذات الرأسمال ما بين 3-5 مليون دولار) ففي عام 2000، وفرت الشركات الصغيرة في أمريكا 3.1 مليون وظيفة. وفي عام 2005 وفرت الشركات الصغيرة التي استمرت من عام 2000 إلي عام 2005، عدد 2.4 مليون وظيفة، أي أكثر من ثلاث أرباح الإجمالي الأصلي.

جدول ()

مصادر عدم عدالة الأجر الولايات المتحدة عام 1995

النسبة %	مصدر عدم عدالة الأجر
37.7	التغير التكنولوجي
10.1	التجارة
7.2	جمود الحد الأدنى للأجر
4.4	تداعي النقابات
2.9	الهجرة
37.7	غير مشروعة

من ناحية أخرى زادت أزمة 2008 الاقتصادية والمالية من عدد الفقراء في الولايات المتحدة، فبلغوا 46 مليون نسمة بنسبة 15% من السكان. وقد بلغ عدد الأمريكيين الذين يتقاضون كوبونات معونة غذائية، في أغسطس 2012 رقماً قياسياً جديداً هو 47.1 مليون شخص، بزيادة بمقدار 10 مليون شخص عما كان في عام 2011. وكانوا 36 مليون شخص عام 2007. وهناك 14 مليون عاطل عن العمل، ونحو 10 ملايين آخرين لا تتوافر لهم وظائف دائمة وهناك وظيفة واحدة لكل خمسة باحثين عن عمل.

ويبين جوزيف استيجليتز، عالم الاقتصاد الأمريكي، والأستاذ بجامعة كولومبيا، والحاصل علي جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001، في مجلة "فانيتي فير" في

مايو 2012، أن نسبة السكان في الولايات المتحدة، ونسبة حصولهم علي الدخل القومي يتشابه في عام 1928، عشية الكساد الكبير وفي عام 2001، كما يلي:

جدول ()

نسبة السكان في الولايات المتحدة ونسبة حصولهم علي الدخل القومي

السنة	السكان	% من الدخل القومي الأمريكي
1928	%1	%23
2001	%1	%25

وبين الجدول التالي نسبة السكان الحاصلين علي الثروة في الولايات المتحدة كما يلي عام 2009:

جدول ()

نسبة السكان الحاصلين علي الثروة في الولايات المتحدة

السنة 2009	نسبة السكان %	نسبة الثروة %
نسبة السكان الأغني	%5	63.5
نسبة السكان الأفقر	%80	12.8

وفي بحث لجوليس كورت وجيوفاني كورنيا بعنوان "التفاوت بين النمو والفقير في عصر حرية السوق والعولمة" الصادر عن المعهد الدولي لأبحاث الدول النامية عام 2001، خلص إلي أن التباين الناشئ عن التفاوت الكبير في الدخل والثراء،

يؤثر في أداء الاقتصاد في هذا البلد أو ذاك. ففي حين كان السبب المباشر لانتكاسة الاقتصاد الأمريكي، هو تجاوزات "وول ستريت" التي أدت إلي انهيار الأسواق العالمية في 2008، فإن السبب الأساسي وراء استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية بالنسبة لمعظم الأمريكيين، هو أن حصة كبيرة جداً من الدخل والثروات تذهب إلي قمة هرم الثراء، لدرجة أن الأغلبية الساحقة من الناس لم تعد تملك القوي الشرائية لانتشال الاقتصاد من حالة الركود التي يعاني منها. فالمستهلكون الأمريكيون، الذين يشكل أنفاقهم 70% في النشاط الاقتصادي، ليست لديهم الوسيلة لشراء ما يكفي لتحقيق ازدهار الاقتصاد. ولم تعد لديهم القدرة علي الاقتراض كما كان بوسعهم قبل اندلاع الأزمة في عام 2008. فعلى مدى ثلاثة عقود بعد الحرب العالمية الثانية، كانت إيرادات الطبقة الوسطي الأمريكية الكبيرة، كانت تحفز التوسع الأمريكي الكبير، لكن أصبح هيكل الاقتصاد الأمريكي غير متوازن بشكل خطير، وعلي نحو أكبر مما كان عليه منذ 80 عاماً، واختلال التوازن يجعل الصعوبة، إن لم يكن من المستحيل لأمريكا الخروج من الركود الاقتصادي.

ورغم الأزمات المالية الطاحنة، وربما بسبب قدرتها علي التدمير والبناء، والتي يعاني منها العالم حتي الآن، كشفت شركة "بلومبرج" الأمريكية الإخبارية لمياديريات العالم، عن أن ثروات أغني 100 شخص في العالم زادت بمقدار 241 مليار دولار خلال عام 2012، لتصل مجموع ثرواتهم إلي 1.9 تريليون دولار.

وقفزت ثروة الملياردير المكسيكي اللبناني الأصل كارلوس سليم، عملاق الاتصالات، وشركة "مكسيكو أمريكا موفيل" أثناء الأزمة بلقب أغني رجل في العالم لتصل ثروته بزيادة 13.4 مليار دولار لتتجاوز 77 مليار دولار. وكان الثاني بيل جيتس صاحب شركة "ميكروسوفت للبرمجيات" في المركز الثاني حيث أضاف إلي

ثروته 7 مليارات دولار. وأصبح الأسباني أمانثيو أورتيجا، صاحب سلسلة محلات، في مركز ثالث أغني رجل في العالم، وزادت ثروته بـ 22.2 مليار دولار، ليصل إجمالي ثروته إلي 57.5 مليار دولار. بالمقارنة بزيادة معدل العاطلين في أسبانيا في نفس العام إلي 25% من القوي العاملة كرقم رسمي للبطالة في بلده.

ومع تربع 1% من السكان في الولايات المتحدة يملكون أكثر من ربع ثروة بلادهم، ودول ومجتمعات أخرى، لا يدفعون الضرائب ولا يخدمون في الجيش مثل بقية أبناء المجتمع، فإن التخطيط للسياسات الداخلية والخارجية سيخضع بالضرورة لاعتبارات مصالح الأغنياء أولاً، وسيصير هناك حكم الأغنياء Plutocracy أو حكم الأقلية Oligarchy، وتخضع سياسات بلادهم سواء الداخلية أو الخارجية لوجهات نظر ومصالح كبار الأثرياء ورجال الأعمال.

(د) ارتفاع معدل البطالة "الطبيعي"

ومن ناحيته يري لسترثارو⁽¹⁾ Thurow، الاقتصادي في معهد MIT، أن ما تنتشره السلطات الأمريكية من إحصائيات رسمية عن مستوى البطالة، ليس سوي تضليل. إذ يجب أن نضيف إلي سبعة ملايين عاطل عن العمل في 1995، حسب الإحصائيات الرسمية، أن نضيف عليهم ستة ملايين مواطن، يرغبون في العمل، إلا أنهم تخلو عن البحث عن فرصة عمل لفقدانهم الأمل في ذلك. وبالإضافة فإن ما يقرب من 4.5 مليون عامل مجبرين علي العمل لبعض ساعات النهار فقط.

وبالتالي نجد أن أربعة عشرة في المائة، من مجموع السكان في سن العمل، بحاجة إلي فرص عمل نظامية. وترتفع هذه النسبة إلي 28%، إذا ما أخذ في

(1) لستر ثارو، مستقبل الرأسمالية - مرجع سابق - ص 207.

الاعتبار 10.1 مليون عامل ومستخدم يعملون بعقود مؤقتة، وكذلك 8.3 مليون يعملون لصالحهم، غالبيتهم جامعيون، نادراً ما يعملون في مجال تخصصهم.

ويؤثر ذلك في توزيع الدخل، فما يقرب من خمس العاملين، يحصلون علي أجور دون المستوى الرسمي للفقير حسب إحصاءات منظمة العمل الدولية I.L.O، وبالتالي فقد أصبح العاملون الفقراء "Working Poor"، فئة معتبرة في المجتمع الأمريكي، كما رأينا من قبل. كما يتعين علي العاملين الأمريكيين العمل مدة أطول في المتوسط، من زملائهم في غالبية بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، كما أنهم يحظون بأدني تأمين، ويتعين عليهم تغيير مكان عملهم ومساكنهم علي نحو أكثر.

وقد وصفت "المعجزة الأمريكية" في خلق فرص العمل بالرأسمالية القائلة، إذ تقول دوائر "ول ستريت" أن معدل بطالة منخفض لا يعني كثيراً عندما يسرح عامل يحصل علي أجر يبلغ 15 دولاراً في الساعة، ويتحول إلي عامل آخر يحصل فيه علي نصف هذا الأجر فقط.

ويذكر بعض الاقتصاديين أن هناك معدل بطالة هو "معدل البطالة الطبيعي"، وهو المعدل الذي تكون عنده القوي المؤثرة في الصعود أو هبوط الأسعار والأجور في حالة توازن، بحيث لا يكون هناك ميل لارتفاع معدل التضخم أو لانخفاضه، وإذا ساد الاقتصاد القومي معدل البطالة الطبيعي، يكون الاقتصاد في مستوى التوظيف الكامل وفي حالة توازن. وفي حالة الاقتصاد الأمريكي في بداية الستينيات، كان الاقتصاديون يعتقدون أن معدل البطالة الطبيعي يكون أقل من 4% ثم ارتفع إلي 5% في بداية السبعينيات.

وكذلك في بريطانيا، وألمانيا، وفرنسا كان مستوي التوظيف الكامل يتحقق في الخمسينيات والستينيات، مع وجود معدل "البطالة الطبيعي" يتراوح ما بين 1% و 2% من قوة العمل. ولكن في آخر عقد الثمانينيات أصبحت أسواق العمل تتوازن مع وجود معدلات بطالة تتراوح ما بين 7% و 12% من قوة العمل⁽¹⁾.

والجدول التالي يبين معدلات البطالة وزيادتها في الاقتصادات الرأسمالية

المتقدمة من عام 2008 حتى عام 2015

جدول ()

تطور معدلات البطالة في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة

2015	2012	2011	2010	2009	2008	
0	7.9	8.3	8.7	8.0	5.8	الاقتصادات المتقدمة
5.6	7.8	9.0	9.7	9.3	5.8	الولايات المتحدة
11.4	11.4	10.1	9.9	9.4	7.6	منطقة اليورو
6.5	6.6	6.0	8.2	7.4	7.2	ألمانيا
10.3	10.6	9.7	10.1	9.4	7.9	فرنسا
12.9	10.7	8.4	8.3	7.8	6.8	إيطاليا
23.7	25.1	21.6	18.8	18	11.3	أسبانيا

(1) انظر د. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة،

عدد 226، أكتوبر 1997، ص ص 417 - 441.

3.4	4.2	4.5	4.9	5.1	4	اليابان
5.8	8.1	8.0	7.8	7.5	5.6	المملكة المتحدة
6.7	8.1	7.5	8.3	8.3	6.2	كندا

بيانات صندوق النقد الدولي: الآفاق القطرية والإقليمية عام 2015

Economist Feb.2015

ونلاحظ أيضاً أن معدلات البطالة المذكورة هي الرقم الرسمي المسجل لدي الجهات الرسمية مع أن أعداد العمال المتعطلين الحقيقية في الولايات المتحدة أعلى من ذلك بكثير للأسباب التالية:

(1) أن هناك أعداداً من العمال المتعطلين قد فقدوا الأمل، فعلاً في إيجاد أي عمل لهم، ويعملون في أعمال جزء من الوقت مما أدى بهم إلي إهمال تسجيل أسمائهم في سجلات البطالة (أثر إحباط عدم العمل).

(2) أن هناك أعداداً كبيرة من المهاجرين إلي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، بصفة غير شرعية، وليس لهؤلاء الحق في تسجيل أسمائهم في السجلات الرسمية للبطالة.

(3) أن هناك أعداداً كبيرة من النساء المستعدات للعمل، ولكنهن لا يعملون ولا يسجلن أسمائهن في سجلات البطالة ليئسهن من إيجاد عمل مناسب وينطبق هذا أيضاً علي الشباب داخل سن العمل لأول مرة.

وترجع أسباب ارتفاع معدل البطالة الطبيعي إلي:

- التغير في هيكل قوة العمل، حيث ارتفعت نسب مشاركة الشباب والإقلييات والوافدين والإناث في قوة العمل. ففي الولايات المتحدة زادت عمالة النساء في عقد السبعينيات بمقدار 12.4 مليون عاملة، وبمعدل زيادة 42%. وفي عقد الثمانينيات زادت عمالة النساء بمقدار 11.4 مليون عاملة وبنسبة 27% ومعدل البطالة الطبيعي أعلى في النساء عن الرجال مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة الطبيعي.

تأثيرات سياسات الرفاهية الاجتماعية:

أدت السياسات الاجتماعية التي طبقتها حكومات البلدان الصناعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى ارتفاع في معدل البطالة الطبيعي بسبب تأثيرها السلبي في ميول الأفراد تجاه العمل وكذلك تأثير التأمين ضد البطالة.

تزايد البطالة الاحتكاكية:

وهي البطالة التي تسبب بعض الأفراد نتيجة لحدوث تغيرات، في هيكل الطلب على المنتجات، أو في هيكل سوق العمل أو في الطرق الفنية المستخدمة في الإنتاج، أو تغير أماكن توظيف الصناعات، أو كساد أنواع معينة، أو تصاعد نمو بعض الصناعات الأخرى.

- تأثير قوة نقابات العمال على تحديد الأجور.

- عوامل أخرى: مثل التغير في شروط التبادل التجاري Terms of Trade فحينما تتغير هذه الشروط في غير مصلحة البلد، يؤدي إلى موجة انكماشية تؤدي إلى خفض الطلب على العمالة وزيادة البطالة.

- ارتفاع الضرائب على الدخل، مما يؤدي إلى تثبيط حوافز الناس نحو العمل.

- ارتفاع سعر الصرف للعملة المحلية يؤدي إلى زيادة معدل البطالة الطبيعي، بسبب زيادة الواردات وانخفاض الصادرات.

- الحد الأدنى للأجور قد يؤدي إلى زيادة البطالة الطبيعي، وذلك عند تحديد حد أدنى للأجور عند مستوى أعلى من مستوى إنتاجية هؤلاء العمال.

ويمكن انتقاد نظرية ارتفاع المعدل الطبيعي للبطالة، لأنها تسكت عن البطالة الدورية أو الإجبارية، التي تتعرض لها الاقتصادات الرأسمالية.

والجدول التالي يبين أهم العوامل المفسرة لارتفاع "معدل البطالة الطبيعي" في

الاقتصاد البريطاني، خلال الفترة 1956 - 1987

جدول ()

العوامل المفسرة لارتفاع معدل البطالة الطبيعي في الاقتصاد البريطاني خلال

الفترة 1956 – 1987

– 81 1987	– 74 1980	– 69 1973	– 60 1968	– 56 1959	
11.1	5.2	3.4	2.6	2.2	المعدل الفعلي للبطالة %
6.6	6.1	3.8	2.7	2.2	معدل البطالة الطبيعي المقدر %
0.5+	2.3+	1.1+	0.5+		التغير في معدل البطالة الطبيعي %
العوامل المفسرة لتغير معدل البطالة الطبيعي					
2.6–	0.3–	صفر	صفر		بتروول بحر الشمال
1.6+	1.5+	0.1–	0.4–		شروط التبادل التجاري
1.5+	0.6+	0.3+	0.1+		عدم توافق المهارات
0.5+	0.3–	0.6+	0.3+		أثر إعانات البطالة
0.1+	0.8+	0.3+	0.4+		قوة نقابات العمال
0.3–	صفر	صفر	0.1+		أثر الضرائب

Source: P. R. G. Layard, S. J. Nickell and R. Jackman:
Unemployment, Oxford University Press, 1991.

والجدول التالي يبين التكلفة الاقتصادية للبطالة المرتفعة في الولايات المتحدة الأمريكية، مقارنة بفترة الكساد والتباطؤ والركود، ما بين أعوام الثلاثينيات إلي الثمانينيات.

جدول ()

التكلفة الاقتصادية للبطالة المرتفعة في الولايات المتحدة الأمريكية

الناتج المفقود		متوسط معدل البطالة %	الفترة
الناتج القومي الإجمالي للفترة	مليار دولار بأسعار 1999		
27.6	2.420	18.2	الكساد الكبير (1930 – 1939)
0.3	46	5.2	الخمسينيات المتباطئة (1954 – 1960)
3.0	1.480	7.7	ركود السبعينيات والثمانينيات 1975 – 1984 (أزمة البترول والتضخم)
0.3	240	5.7	فترة الاقتصاد الجديد (1985 – 1999)

Source: P.A Sameulson and W. Nordhaus, Economics, Seventeenth Edition, Mc Graw – Hill, International Editions, 2001, P.668.

تم حساب الفاقد من الناتج بأنه الفرق المتراكم بين إجمالي الناتج المحلي المتوقع Potential GDP والناتج المحلي الفعلي.

والسؤال الآن: لماذا ترتفع البطالة في أوروبا وتتنخفض في أمريكا؟ (1)

ويجب الأستاذ سامويلسون علي ذلك:

(1) أنظر سامويلسون، ونورد هاوس – علم الاقتصاد – مكتبة لبنان – بيروت 2006 – ص ص 698 – 699.

- بسبب اختلاف سياسات الاقتصاد الكلي في أوروبا عنها في الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة تمتلك بنكاً مركزياً واحداً هو الاحتياطي الفيدرالي، الذي يقوم بمراقبة مجمل أداء الاقتصاد الكلي.

فعندما ارتفعت معدلات البطالة كما حدث عام 1982، وعام 1991 قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بتيسير السياسة النقدية بهدف تحفيز الطلب الكلي وزيادة الإنتاج، وتخفيض معدلات البطالة.

أما بالنسبة لأداء البنوك المركزية في أوروبا فقد اتسم بالتفكك، فحتى عام 1999، كانت أوروبا لا تزال اتحاداً كونفدرالياً لدول يقوم البنك المركزي الألماني بالهيمنة علي سياساتها النقدية. وقد تمتع ذلك البنك باستقلالية كبيرة، وتمثل هدفه الأول في تحقيق الاستقرار السعري في ألمانيا، وعندما ارتفعت معدلات البطالة في باقي أنحاء أوروبا، وازداد حجم التضخم بألمانيا عام 1990، في أعقاب توحيد ألمانيا 1990 - قام المركز الألماني برفع أسعار الفائدة، وأدي ذلك إلي تقليص الإنتاج وارتفعت معدلات البطالة في الدول التي ارتبطت سياستها النقدية بألمانيا. وتظهر تلك السمة من خلال ارتفاع البطالة في أوروبا فيما بعد 1990.

أما السمة الثانية للبطالة في أوروبا، فترتبط بالبطالة الهيكلية. ذلك أن أوروبا هي مهد دولة الرفاهية State of Welfare بأنها من مزايا رفاهية وإعانات بطالة وحد أدني للأجور وحماية حق العاملين في التوظيف أدت تلك السياسة إلي زيادة الأجور الحقيقية.

أما الولايات المتحدة فقد كانت أقل سخاء فيما يتعلق بإعانات البطالة ومزايا الرفاهية.

(هـ) العلاقات بين التغيرات في معدلات البطالة، والتغير في الناتج:

يرصد قانون أوكن Oakun's Law العلاقة بين البطالة والناجح، ويقرر أن معدل البطالة يرتفع بنقطة مئوية عند كل هبوط لمستوي الناجح المحلي الإجمالي الفعلي بمقدار 2%، مقارنة بمستوي الناجح المحلي المتوقع Potential GDP في ظل التشغيل الكامل للموارد.

وفي تقرير صندوق النقد الدولي عن العلاقة بين معدلات البطالة ومستويات الناجح خلال الدورات الاقتصادية، يظهر فيه أهم النتائج التالية⁽¹⁾:

- زاد مستوي استجابة البطالة للتغيرات في الناجح علي مدار العشرين عاماً الماضية في العديد من البلدان المتقدمة صناعياً. ويرجع ذلك للإصلاحات المؤسسية الكبيرة.

والجدول التالي يبين الأجر في الساعة في الصناعات التحويلية عام 1998 وعام 2010 الدولار.

(1) تقرير صندوق النقد الدولي، أبريل 2010، الفصل الثالث - ص ص 69 - 107 .

جدول ()

أجر الساعة للأيدي العاملة في الصناعات التحويلية بالدولار (1998 - 2010)

الولايات المتحدة عام 2010 = 100%	بالدولار عام 2010	بالدولار عام 1998	البلد
126	43.7	27.20	المانيا
117	40.5	00	فرنسا
100	34.7	18.56	الولايات المتحدة
96	33.4	17.11	ايطاليا
92	32.0	18.05	اليابان
85	29.5	16.34	المملكة المتحدة
77	26.6	00	أسبانيا
64	22.2	00	اليونان
33	11.15	00	البرتغال
29	10.0	00	البرازيل
23	8.0	00	بولندا
18	6.2	1.830	المكسيك

المصدر لعام: Le Bilan du Monde 2010

المصدر لعام 1998 - محسوبة من سامويلسون، علم الاقتصاد، 2006.

لاسيما خفض مستويات الجمود في تشريع حماية الوظائف، وزيادة استخدام عقود العمل المؤقتة.

- أثناء فترات الركود، يرجع ارتفاع معدلات البطالة إلي أعلي من مستوياتها المتوقعة، حسب قانون أوكن، إلي الأزمات المالية، وشدة كساد أسعار المساكن وغيرها من الصدمات القطاعية.

- يمكن إرجاع الجانب الأكبر من ارتفاعات البطالة الحادة في أسبانيا والولايات المتحدة أثناء فترة الـ 25 عاماً قبل الركود الكبير، إلي أثر انخفاضات الناتج حسب المتوقع باستخدام قانون أوكن، والضغط المالي، وكساد أسعار المساكن، وقد كان ارتفاع البطالة الناجم عن هذه العوامل أقل من المتوقع في البلدان التي طبقت برامج نويات العمل القصيرة (وهي ألمانيا وإيطاليا واليابان وهولندا) أما البلدان الأخرى، التي تعرضت لبطالة أقل من المتوقع، فلا تزال تمثل لغزاً (كندا والمملكة المتحدة).

- بالنسبة للعديد من البلدان المتقدمة، ينبئ احتمالات تباطؤ انتعاش الناتج، وطبيعة فترة الركود من عام 2008، أي أزمة اقتصادية - مالية ، مصحوبة بكساد أسعار المساكن، تنبئ باستمرار ارتفاع معدلات البطالة، واحتمال تحولها إلي بطالة هيكلية.

(و) المقايضة بين البطالة والتضخم (منحني فيليبس)

نشر أ.و. فيليبس A.W. Philips الأستاذ بمدرسة لندن للاقتصاد في عام 1958، دراسة تحت عنوان "العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1861 - 1957".

وتوصل في الدراسة إلي وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلي إجمالي السكان، ومعدل التغير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية تقترب من القرن. وهذه العلاقة تذكر أنه في الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية، وعلي النقيض من ذلك، حينما ترتفع معدلات البطالة تنخفض معدلات الأجور النقدية.

وقام كل من بول سامولسون Paul A. Samuelson وروبرت سولو R.M. Solow بتطوير الفكرة ، وانتهيا في عام 1970 إلي وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة⁽¹⁾.

ويبين منحني فيليبس أن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم. كما أن وجود معدل معين للتضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق العمالة الكاملة. وبناء عليه تكون مشكلة السياسة الاقتصادية بالبلدان الرأسمالية الصناعية، هو الوصول إلي "التوليفة المثلي" بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل، وبالتالي فهناك أماكن تخفيض معدلات البطالة، مقابل السماح بوجود معدل متواضع للتضخم، فهناك مقايضة Trade - off يمكن أن تحدث بين البطالة والتضخم، وأن هناك علي منحني فيليبس، عدة نقاط ممكنة تعبر عن أوضاع توازنية.

وعليه فإن: معدل التضخم = معدل زيادة الأجور - معدل نمو إنتاجية العمل.

$$3\% = 6\% - 3\%$$

(1) أنظر للتفاصيل:

Samuelson & Nordhaus, Economics, McGraw - Hill - Irwin, Seventeenth Edition, 2001. PP. 694 - 701.

وبالتالي فإنه من الممكن خفض معدل البطالة، علي أن يكون ثمن ذلك هو قبول معدل أعلى للتضخم.

وقد اقترح الكثير من الاقتصاديين الأمريكيين، علي الحكومة الأمريكية، سياسات عملية، علي أساس منحني فيليبس، وأن تحقيق معدل للبطالة في حدود 4% مع زيادة الأسعار بنسبة 2% هو حل يرضي الشعب الأمريكي.

ولكن في السبعينيات من القرن العشرين لوحظ أن المستوي العام للأسعار ظل يتجه نحو الارتفاع المستمر، في الوقت الذي تزايدت فيه معدلات البطالة، وبشكل واسع، أي مع حدوث الركود التضخمي Stagflation، وهو أمر يتعارض مع منطق منحني فيليبس ويدمره من أساسه.

سادساً: التطورات والاتجاهات الحديثة، لأسعار المواد الأولية، والأساسية، والبتترول:

(أ) تطورات أسعار المواد الأولية والأساسية:

تعتمد العديد من الدول النامية، اعتماداً كبيراً، علي البترول، والمواد الأولية والأساسية الأخرى، كمصدر لإيرادات الصادرات. وتصل نسبة صادرات السلع غير الوقود، لإجمالي الناتج المحلي إلي أكثر من 10% في 36 بلداً. وإلي ما يزيد علي 5% في 92 بلداً.

وقد زادت أسعار بعض السلع الأساسية، والمواد الأولية، فعلي سبيل المثال ارتفع مؤشر المعادن بنسبة 180% بالقيمة الحقيقية من عام 2002، حتى عام 2006، في حين زادت أسعار البترول بنسبة 157%. وزاد نصيب السلع غير

الوقود، من التجارة العالمية، نحو 14% خلال الفترة من 2000 - 2004، مقارنة بالوقود 7%.

والجدول التالي يظهر تطورات مؤشرات الأسعار الحقيقية للسلع الأولية والوقود.

جدول ()

تطورات الأسعار الحقيقية للسلع الأولية والوقود (مؤشرات الأسعار الحقيقية للسلع

الأولية والوقود علي أساس شهري - متوسط 1990 - 1999 = 100%

القاع	الذروة	ديسمبر 2009	
فبراير 2009	مارس 2008		
123	230	172	مؤشر أسعار السلع الأولية
85	131	106	غير الوقود
89	122	97	الأغذية
99	110	120	المشروبات
79	143	114	المدخلات الصناعية
59	77	74	المواد الخام الزراعية
104	222	162	المعادن
180	381	272	الوقود
161	392	283	البتروال الخام

المصدر - بيانات صندوق النقد الدولي - أفاق الاقتصاد العالمي - أبريل

2010 - ص 30

أما بالنسبة للاتجاهات العامة طويلة الأجل، والتقلبات في أسعار السلع الأساسية نجد أنه علي مدار الخمسة عقود الماضية، انخفضت أسعار المستهلكين، للسلع غير الوقود، بمعدل 1.6% سنوياً.

وأدي التنوع الجغرافي للإنتاج، والتقدم التكنولوجي، إلي انخفاض التقلبات في أسعار الغذاء والمواد الزراعية، في المتوسط خلال العقدين الأخيرين. وذلك بالحد من صدمات العرض، الناتجة من سوء الأحوال الجوية، أو الكوارث الطبيعية.

وتكون أسعار السلع غير الوقود، جزءاً قوياً من الدورات الاقتصادية. وبقدر الارتباط بين الزيادة في النمو العالمي والتغيرات السنوية في الأسعار الحقيقية للمعادن بنحو 50%. وتميل أسعار السلع الزراعية إلي الارتفاع خلال فترات الانتعاش الدورية، إلا أن استجاباتها أقل، مقارنة بأسعار المعادن، بسبب المرونة الأكبر في العرض، وانخفاض مرونة الطلب للدخل.

وقد ارتفعت أسعار المعادن، بشكل حاد، بين عام 2002 إلي 2006، بنسبة 180% بالقيم الحقيقية. بينما زادت أسعار الغذاء بنسبة 20% والمواد الزراعية الخام بنسبة 4%.

وعادة ما يكون سعر المعادن في الأسواق، قريباً من تكاليف الإنتاج للمنتجين الحديين، الأقل كفاءة نسبياً، خاصة عند قاع الدورة الاقتصادية، وخلال ذروة انتعاش الدورة الاقتصادية، يمكن أن ترتفع أسعار السوق إلي أضعاف تكاليف الإنتاج.

وخلال الفترة من 2002 - 2005، زادت تكاليف الإنتاج، بالنسبة لكافة المعادن بنحو 20 - 50% للمنتجين الحديين. ويعد ارتفاع تكاليف الطاقة مسئولاً بشكل كبير عن ذلك. إذ تمثل تكاليف الطاقة نحو 30% من تكلفة إنتاج الألمونيوم

النقي، مثلاً. وفي دراسة عن أسواق الألمونيوم والنحاس، خلال الأعوام 2006 - 2010، نجد⁽¹⁾:

- زيادة ونمو سريع في استهلاك الألمونيوم والنحاس، بمعدل متوسط 5.6% و 4.8% سنوياً علي الترتيب. وتسهم الصين فيها بـ 50% في متوسط نمو الطلب المستقبلي.

- انخفاض متوسط السعر الحقيقي السنوي للألمونيوم والنحاس عام 2010، عن متوسطات عام 2006 بنسبة 35% و 57% علي التوالي. وذلك بسبب التوسع في الموارد الطبيعية، وحدوث زيادات في العرض.

وعلي عكس البترول، فإن الاحتياطات الكلية للمعادن العادية تعد غير محدودة تقريباً، وعلي الرغم من ارتفاع درجة تركيز الإنتاج، وأحتكار القلة Oligopoly لأعلي ثلاثة بلدان منتجة لنحو 46% من إنتاج الألمونيوم النقي، و41% من إنتاج النحاس النقي، تتسم هياكل الأسواق بالتنافسية. وذلك علي نقيض صناعة البترول، التي تسيطر عليها منظمة الأوبك، بما لها من احتياطات وإدارة لأسعار البترول.

وقد أسهمت الصين والبلدان سريعة النمو الأخرى، في نمو الطلب علي السلع الزراعية. ولكن لم يؤدي ذلك إلي زيادة الأسعار فقد انخفض سعر القطن بنسبة 20% تقريباً خلال الفترة 2004 - 2005.

وبصفة عامة، في الأجل الطويل، تتحدد الأسعار الزراعية بفعل زيادة الإنتاجية، والتي يتوقع أن تستمر في المستقبل نظراً للتقدم التكنولوجي. وستتأثر أسعار بعض السلع الزراعية بسبب ارتفاع تكاليف المدخلات وخاصة الأسمدة، والتي

(1) صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي - سبتمبر 2006.

هي مرتبطة بأسعار البترول. ومع ذلك فإن صدمات العرض المرتبطة بأحوال الطقس هي المصدر الرئيسي للتقلبات السعرية في القطاع الزراعي.

وترتبط مجموعة محدودة من السلع، بارتفاع تكاليف الطاقة، وبصفة خاصة بأسعار البترول، وخاصة السكر (من خلال إنتاج الكحول الإيثيلي) (الأيثانول) والمطاط الطبيعي (وهو بديل للمطاط الصناعي المنتج من البترول) وربما أيضاً الذرة (كوقود للسيارات التي تتميز بمرونة استخدام الوقود في الولايات المتحدة).

وفي المستقبل، يمكن أن تتأثر الأسعار الزراعية بالتحويلات في نظم دعم الزراعة في الاقتصادات المتقدمة، حيث ساعدت إعانات دعم الإنتاج والرسوم الجمركية علي الواردات، علي خفض الأسعار للمنتجات الزراعية.

وبالتالي نجد أن معظم الزيادات في مؤشرات السلع غير الوقود ترجع إلي زيادة أسعار المعادن. ومن المتوقع في الأجل المتوسط أن تتراجع أسعار المعادن مع دخول طاقات جديدة لنطاق العمل. إلا أنها لن تعود علي الأرجح إلي مستوياتها السابقة. بسبب أن ارتفاع أسعار الطاقة قد زاد من تكاليف الإنتاج.

وقد أصبحت الصين قائداً رئيسياً لديناميات السعر، في أسواق المعادن. حيث أسهمت خلال الفترة 2002 - 2005، بنسبة عالية في الزيادة في الاستهلاك العالمي من النيكل والقصدير.

وقد تدرجت أسعار البترول خلال النصف الثاني من عام 2003 وعام 2004، بالمقارنة بالانخفاض الطفيف خلال أبريل 2003، بعد الغزو الأمريكي للعراق، ثم زادت أسعار البترول بأعلى من 28 دولاراً للبرميل عما كانت عليه في أبريل 2003. ولأن البترول، مثل المواد الخام الأخرى، يتم تسعير معاملاته بالدولار، ولأن لمنظمة

الأوبك قوة احتكارية في إنتاجه، نصب الاهتمام علي تأثير أسعار البترول مع علاقتها بأسعار صرف الدولار.

ولكن الأمر ليس بهذه البساطة، وليس كارثة لكل الأطراف، فهناك المستفيدون من ارتفاع أسعار البترول، وهناك الخاسرون، فمن هم؟ وما هو أثر ارتفاع أسعار البترول علي الاقتصاد العالمي؟

وقبل الإجابة علي ذلك، نجيب عن ماهية العلاقة بين أسعار البترول وأسعار صرف الدولار، إذ يعتبر البترول من أهم المتغيرات اليومية فهو يمثل 20% من إجمالي المبادلات السلعية الدولية.

وترجع الأسباب الرئيسية لارتفاع أسعار البترول عامة، إلي تأخر استعادة الإنتاج، والصادرات من حقول البترول العراقية بعد الغزو الأمريكي عام 2003، والارتفاع غير المتوقع في الاستهلاك، ونقص الاحتياجات البترولية التجارية، وانخفاض معدل صرف الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى.

وقد زاد الطلب العالمي علي البترول عام 2003 بـ 2.1% أي بـ 1.6 مليون برميل يومياً، وكانت معظم هذه الزيادة في الصين وشمال أمريكا، والدول الآسيوية، مما يؤكد أهمية نموها الاقتصادي خاصة خلال النصف الثاني من عام 2003. وقد بلغت زيادة استهلاك الكهرباء المولدة عن طريق الجازولين في الصين حداً بلغ 14% في النصف الثاني من 2003. وفي أمريكا الشمالية، زاد النمو عن 2% في عام 2003، بعد أن كان 0.7% عام 2002.

وأدي الانخفاض في سعر الدولار في عام 2003، إلي انخفاض شروط المبادلة لصالح صادرات البترول، وبالرغم من أن الأسعار المتوسطة لبرميل البترول زادت بـ

25% بالدولار، ما بين سبتمبر 2003 ومارس 2004، فإن صندوق النقد الدولي قدر أن نصف زيادة أسعار البترول قد تلاشت بسبب تدهور السعر الحقيقي للدولار. وقبل أن نستطرد، نبحت الآن تطور العلاقة تاريخياً بين سعر البترول وبين الدولار.

إذ أنه منذ بداية اكتشاف البترول وتجارته عالمياً، يتم تقييم سعره بالدولار الأمريكي. ولم تبرز العلاقة بين سعر برميل البترول، وتغيرات أسعار صرف الدولار، إلا بعد فك ارتباط الدولار بالذهب في أغسطس 1971.

وفي عام 1973 أصبح بمقدور منظمة الأوبك تحديد سعر برميل البترول تبعاً لما يمليه مركزها الاحتكاري في السوق، لاسيما وأن سعر البترول بالقيمة النقدية ارتفع بأكثر من أربعة أضعاف خلال العامين 1973 - 1974، كما زاد معدل صرف الدولار، مقابل العملات الأخرى خلال الفترة 1974 - 1976.

والقاعدة أنه عندما تنجح منظمة الأوبك في رفع السعر، أو عندما تؤدي ظروف السوق إلى ارتفاع الأسعار، تقل أهمية موضوع عملية تسعير البترول، والعكس صحيح.

ويمكن الإشارة إلى مرحلتين هامتين في تحليل علاقة سعر برميل البترول بالدولار إلي: مرحلة الأسعار المثبتة خلال الأعوام 1974 - 1985، ومرحلة الأسعار المرنة منذ عام 1986 وحتى الآن.

(1) مرحلة الأسعار الرسمية المثبتة:

بعد انتقال قرار تسعير البترول من الشركات إلى منظمة الأوبك بنهاية عام 1973، كان تحديد السعر الرسمي للزيت الخفيف يجري بالدولار، كسعر إشارة وتحدد الأسعار الرسمية للزيوت الأخرى تبعاً للفروقات النوعية.

وفي عام 1982، لجأت الأوبك لحماية السعر الرسمي المثبت، عن طريق نظام برمجة الإنتاج، من خلال تحديد السقف وحصص للدول الأعضاء. وقد عدلت أوبك سعر الإشارة استجابة للظروف في أسواق البترول؛ وكان تعديل سعر برميل البترول يتم بمعزل عن تغيرات أسعار الصرف أو التغيرات في القيمة الحقيقية للبرميل.

ومع انهيار نظام بريتون وودز، والذي كان يعني عملياً انحسار دور الدولار كعملة عالمية، ومع التغييرات في نظام النقد الدولي، والتطورات المالية والنقدية، بما فيها ثورة المعلومات والاتصالات، وربط الأسواق، بما اصطلح علي تسميته بالعملة المالية Globalization of Finance ولكن بقي للدولار دوره المتميز كأهم وحدة حسابية ومخزون للقيمة، ووسيلة مدفوعات عالمية.

كما أنه في أسواق البترول حدثت تطورات هيكلية في كلاً من جانبي العرض والطلب، أثرت علي تحديد الأسعار، فقد انخفضت حصة البترول في استهلاك الطاقة من 53% إلي 42%. وانخفضت حصة الأوبك في الإنتاج العالمي من 67% إلي 29%. وانخفضت حصتها في سوق الصادرات العالمية من البترول من 87% إلي 53% ما بين العامين 1973 و 1985، وأدي ذلك إلي ازدياد أهمية أسواق البترول الفورية Spot Markets. كما ازدادت أهمية الأسواق المستقبلية Future Markets بيد نشاطات سوق نيويورك للسلع للتعامل المستقبلي للبترول عام 1983. ولم تجد محاولات الأوبك لاستعادة السيطرة علي تحديد الأسعار،

والإبقاء علي نظام الأسعار الثابتة، عن طريق إتباع نظام الحصص Quotas عام 1982، في منع الانخفاض التدريجي في الأسعار الرسمية، إلي أن انهارت الأسعار عام 1986.

وخلال الفترة 1981 – 1985 ارتفع سعر صرف الدولار تجاه جميع العملات تقريباً، مما عمل علي تحسين القيمة الحقيقية للبرميل. هذا علي الرغم من تخفيض الأوبك السعر الرسمي لزيت الإشارة من 34 دولاراً للبرميل في أكتوبر 1981، إلي 28 دولاراً في فبراير 1985.

(2) مرحلة الأسعار المرنة:

يعد أنهييار أسعار البترول من حوالي 27 دولاراً للبرميل (متوسط عام 1985) إلي 13.5 دولاراً في المتوسط عام 1986، أخذت الأوبك لفترة قصيرة، عام 1987، بنظام الأسعار الرسمية المثبتة مع تبني، سلة زيوت أوبك، ولكن لم يدم الأمر طويلاً، وتخلت الأوبك عن نظام الأسعار المثبتة في منتصف عام 1987. وأبقت علي نظام حصص الإنتاج مع ترك أسعار زيوت كل دولة، مرنة، وتتحدد بالسوق الفورية، إذا كانت تتداول في تلك السوق، مثل زيوت برنت في أوروبا. وبالتالي تتفاعل المؤثرات علي أسعار البترول، بما فيها تغيرات أسعار صرف الدولار في السوق وتؤثر علي اتجاهه - وبالتالي تصبح الأوبك متلقية للسعر، ومعادلات أسعارها مرتبطة بزيوت من خارجها تقيم أسعارها في الأسواق الفورية بالدولار.

وتتأثر القيمة الحقيقية لبرميل البترول من وجهة نظر الدول المصدرة للبترول بعاملين رئيسيين: الأول: معدل التضخم في الدول التي تستورد منها، والثاني: سعر صرف عملات الدول التي تستورد منها مقارنة بالدولار.

والجدول التالي يبين أسعار البترول بالقيم الاسمية، والحقيقية، وأثر تغيرات أسعار الصرف والتضخم.

جدول ()

أسعار البترول بالقيم الاسمية والحقيقية لمنظمة أوبك (دولار / برميل)

(%100 = 1973)

السنة	السعر الاسمي	أثر أسعار الصرف	أثر التضخم	السعر الحقيقي	السعر الحقيقي = 1973 %100
1973	3.07	3.07	3.07	3.07	%100
1976	11.51	12.65	8.48	9.31	303
1979	17.28	16.33	10.02	9.48	308
1981	32.50	35.13	15.19	16.42	534
1985	27.0	40.08	10.24	15.20	495
1987	17.73	18.91	6.38	6.81	221
1990	22.26	22.34	7.03	7.05	229
1993	16.33	17.83	4.65	5.08	165
1996	20.02	21.00	5.40	5.61	182

المصدر: محسوبة من بيانات منظمة الأوبك.

وبانخفاض حصة الأوبك في الأسواق والانتقال إلي نظام مرن للأسعار، بديلاً عن نظام الأسعار الثابتة، التي ميزت مرحلة سوق البائعين، حيث لهم القدرة عليت حديد السعر ومساره، تغيرت إلي سوق للمشتريين، حيث لهم القدرة علي تحديد السعر. وفي نظام الأسعار المرنة ترتبط أسعار بترول الدول المصدرة من خلال معادلات بأسعار البترول المتداولة في السوق الفورية في الأسواق الرئيسية، والمقومة

بدورها بالدولار، وفي هذا النظام يجري امتصاص أثر تغيرات أسعار الصرف علي أسعار البترول الحقيقية في الأسواق، من خلال آليات العرض والطلب. فالسعر الحقيقي المنخفض يؤدي إلي إنعاش الطلب وقد يؤدي إلي ارتفاع الأسعار الاسمية. والرابحون من زيادة أسعار البترول، وبالنسبة للبلاد المنتجة، نجد أنهم دول الخليج العربي والتي تملك نحو ثلثي احتياطات البترول في العالم. وتملك السعودية، دور المرجح Balancer، فهي تملك احتياطياً ضخماً، وبالتالي فهي تفضل ارتفاع أسعار البترول، بطريقة تدريجية علي فترة طويلة. إلي جانب الاعتبارات السياسية والاقتصادية، التي تجعل السعودية دولة صديقة للغرب، وبالتالي تحرص علي مصالحه الاقتصادية والسياسية. ولذلك رفعت السعودية الإنتاج بـ 1.5 مليون برميل يومياً، لتصل طاقتها إلي 11 مليون برميل يومياً. وزادت إيرادات البترول في السعودية عام 2004 علي ثلاث أرباع إيرادات المملكة السعودية، وزاد فائض موازنتها علي 40 مليار دولار. وقد أعلنت السعودية برنامجاً من 11 مليار دولار لـ 5 سنوات للأشغال العامة، ولزيادة العمالة المحلية بها، كما توسعت الكويت عام 2004 بـ 10% أما عن الإمارات فقد توسعت بـ 7%.

أما إيرادات شركات البترول، ومنها شركة أكسون موبيل للبترول، فقد زادت في الربع الثالث من عام 2004، علي 5.79 مليار دولار، أي بزيادة 39%. كما زادت أرباح شركة هيوستون إلي أقصى حد.

وزادت أسعار البترول المرتفعة من قيمة احتياطات الدول المنتجة، خاصة السعودية ودول الخليج. ولكن عكس الصدمات البترولية في أكتوبر 1973، وعقب الثورة الإيرانية عام 1979، ظهرت روسيا كمنتج رئيسي هي والبلاد، حول بحر قزوين، كمنتجين أساسيين، إلي جانب دول الخليج.

وما عدا في العراق، فإن الشرق الأدنى سبغ في ارتفاع أسعار العقارات، والطيران، وأرباح البنوك، وقد ساهمت تلك الارتفاعات العقارية في خفض قيمة الدولار، في مواجهة العملات الأخرى، خاصة بالنسبة لليورو، إذ أن وسيلة الدفع الرئيسية للبترو، سواء للإنتاج أو للمصافي أو للتوزيع لازالت هي الدولار، في حين أن منطقة اليورو هي منطقة الشراء الأولي لبترو الشرق الأوسط، فهي تشتري حوالي نصفه.

وجذب انتعاش الاقتصاد الياباني البتروودولارات. واتجهت الأموال العربية إلى السوق الأمريكية للأسهم والسندات، وخاصة العقارات والتكنولوجيا. علي عكس أعوام السبعينيات، حيث كانت الاستثمارات في شكل ودائع دولارية، ويرجع ذلك إلى انخفاض معدلات فائدة الدولار.

وبالنسبة للاقتصاد الروسي، فقد ارتفع معدل نمو الناتج القومي إلى 6% عام 2004، إذ أن روسيا هي ثاني منتج في العالم للبترو، بعد العربية السعودية، ومثل إنتاج البترو 20% من الناتج المحلي الروسي - وبلغت الجمارك علي الصادرات الروسية من البترو 40% من إيرادات ميزانية الدولة. وزاد الفائض التجاري عام 2003 إلى 73 مليار دولار، كما زادت الاحتياطات الروسية إلى رقم قياسي هو 100 مليار دولار في نهاية العام. وفي دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي أصبح الاقتصاد الروسي مرتبطاً بتصدير المواد الأولية. وخاصة الوقود وأصبحت الميزانية ممولة بالضرائب التي تفرض علي الموارد الطبيعية. وقد ساهم تطور قطاع البترو في دعم سلطة بوتين الذي بحث عن إظهار بلده كبديل عن الأوبك للغرب.

وبالنسبة لشركات الخدمات البترولية، يعتمد ازدياد العرض علي الاستغلال الأمتل للآبار البترولية الموجودة، أكثر مما هو عن الآبار المكتشفة حديثاً. وقد انخفضت نسبة ميزانية الاكتشافات لتلك الشركات إلي الثلث.

وبالنسبة للمضاربين، نجد أن البورصات الرئيسية لأسعار البترول، في العواصم الرئيسية كنيويورك ولندن، يذكر البعض منهم أنهم مسئولون عن ارتفاع واضطرابات أسعار البترول، ولكننا فقط نتحين الفرض والأمر يعكس العرض والطلب، وليس هناك تدخلات غير تجارية.

ويقول أحد الاقتصاديين الأمريكيين أنه وبالرغم أن أسعار البترول العالمية، قد تنزل عن مستواها العالي قريباً، ولكن إذا حدث شيء فإن الأسعار يمكن أن تقفز إلي 60 دولاراً أو 70 دولاراً وهذا أمر له أثر سيء. وقد اتجه الاقتصاد الأمريكي نحو الجنوب، حيث البترول.

وبالنسبة للخاسرين من ارتفاع أسعار البترول، قدر صندوق النقد الدولي أن ارتفاع أسعار البترول علي الاقتصاد العالمي، سيكون لمدي بعيد، ووقعه السيئ سيكون علي الاقتصاديات المستهلكة ذات النمو القريب من 10% وعلي اليابان ذات النمو 4% أما بالنسبة للولايات المتحدة، حيث تزداد أسعار البرميل أكثر من أي مكان آخر، فإن النمو انخفض إلي حوالي 4%. وقد زاد التضخم في الصين والدول الصاعدة في آسيا وفي أوروبا وفي أمريكا اللاتينية، وعامة أثر ارتفاع أسعار البترول بتخفيض نمو الاقتصاد العالمي إلي حدي 4.6% - 4.3%. واعتبرت تلك التحولات أول أزمة اقتصادية في القرن الحادي والعشرين.

وزاد ارتفاع أسعار البترول من 29 دولاراً في المتوسط للبرميل عام 2003 إلي 37 دولاراً في بعض أنواعه، وفي أغلب البلاد فإن خطر التضخم بسبب ارتفاع

أسعار البترول هو خطر معتدل، وذلك بسبب زيادة الطاقة الإنتاجية، وزيادة أرباح المؤسسات، وإن كانت أسعار البترول، بالأسعار الحقيقية، هي أقل من نصف تلك التي كانت في منتصف السبعينيات. ولن تعود أسعار البترول إلي سابق عهدها، بصرف النظر عن زيادة إنتاج وتصدير العراق والذي كان ينتج عام 2004 بنصف طاقته.

كما أن الغرب أصبح أقل اعتماداً علي الخليج العربي في البترول، إذ توجد إمدادات البترول من روسيا وبحر قزوين ودول بحر الشمال والأسكا.

وعامة، فإن أسعار البترول تتخفض مع انخفاض الطلب الموسمي، ولكن علي مستوي التعاقدات طويلة الأجل، خاصة مع انخفاض السعر الحقيقي للدولار، فقد ازدادت أسعار البترول منذ صيف 2003، وبينما كان جزءاً من التدهور في السعر الحقيقي يرجع إلي انخفاض سعر الدولار الحقيقي، فإن هناك عوامل أخرى، لعبت دوراً، مثل الغزو الأمريكي للعراق، والاضطرابات في فنزويلا ونيجيريا.

وقد انخفض نصيب الأوبك في الطاقة الفائضة إلي أقل من 2 مليون برميل يومياً في مارس 2004، أي أقل من 3% من الطلب العالمي بالمقارنة بـ 3.4 مليون برميل يومياً في نوفمبر 2002. وأخيراً فإنه مادامت الاختراعات التكنولوجية البديلة لازالت غير متاحة، وعملية وموفرة، فإن أسعار البترول ستبقي عالية.

وقد أدت تداعيات أزمة الاقتصاد والمال العالمية خلال الأعوام ما بعد 2008، إلي هزات في الطلب علي البترول وأسعاره بصفة عامة. ثم سجل الاقتصاد العالمي نمواً مقبولاً بنحو 4.7% خلال عام 2010. مما أدي إلي الاستقرار النسبي لأسعار البترول، وقد زاد الطلب العالمي علي البترول بنسبة 1.9% عام 2010، حيث ارتفع

من 84.5 مليون ب /ي، في عام 2009، إلى 86.1 مليون ب/ي، محققاً زيادة نحو 1.6 مليون ب/ي.

والجدول التالي يبين الطلب الإجمالي علي البترول، حسب المناطق (مليون برميل يومياً) قبل وخلال الأزمة الاقتصادية:

جدول ()

تطور الطلب العالمي علي البترول (مليون برميل /يوم) (2010/ 2006)

(%100 = 2006)

2010	2009	2008	2006	
46.0	45.5	47.6	49.6	الدول الصناعية
%93	%92	%96	%100	= 2006 %100
%40.1	39.0	38.4	35.6	دول العالم الأخرى
%112	%109	%108	%100	= 2006 %100
86.1	84.5	86.4	85.2	إجمالي العالم
%101	%99	%101	%100	2006 %100=

محسوبة من بيانات منظمة الأوبك العربية.

ويبين الجدول التالي الارتباط بين النمو الاقتصادي والنمو في الطلب علي

البترول وفق المجموعات الدولية قبل وأثناء الأزمة الاقتصادية لعام 2008.

جدول ()

النمو الاقتصادي والنمو في الطلب علي البترول وفق المجموعات الدولية

(%) 2010 – 2007

2010	2010	2009	2008	2007	
					الدول الصناعية
1.6	3.1	(3.2)	0.2	2.7	النتاج المحلي الإجمالي
(0.6)	1.5	(4.4)	(3.6)	(0.4)	الطلب علي البترول
					دول العالم الأخرى
6.4	7.3	2.5	6.0	8.7	النتاج المحلي الإجمالي
2.7	4.4	1.7	3.7	3.9	الطلب علي البترول
					إجمالي العالم
4.0	5.1	(0.7)	2.8	5.3	النتاج المحلي الإجمالي
1.0	2.8	(1.6)	(0.6)	1.4	الطلب علي البترول

المرجع: منظمة الاقتصاد العربية المصدرة للبترول (أوابك) تقرير الأمين العام

السنوي - 38 - 2011 - الكويت.

والسؤال الآن: هل أصبح البترول كمورد اقتصادي ... شحيح؟

إن البترول هو عامل هام من عوامل الإنتاج وهو السلعة الأولى في التجارة العالمية. وتتراوح صادراته 1.8 تريليون دولار سنوياً خلال 2007 – 2009، وهو ما يساوي 15% من الصادرات العالمية في تلك الفترة. وبالتالي فالتغيرات في طلب وعرض، وأسعار البترول، لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة علي الاقتصاد العالمي، بما في ذلك النمو، والتضخم، والموازنات الخارجية ومستويات المعيشة، ومنذ الأعوام 1990 ازدادت عامة أسعار البترول، وهذا ينبأ بأن أسواق البترول دخلت في عصر من الشحة المتزايدة.

والشحة هي أن عرض البترول لا يستطيع أن يقابل الطلب عند السعر السائد، وبالتالي تستمر الأسعار في الزيادة لتشجيع زيادة العرض ولترشيد الطلب.

وبعد أن كان سعر البرميل سلة خامات الأوبك 94.1 دولاراً عام 2008، فقد زاد إلي 117.5 دولاراً للبرميل في فبراير 2012. وبصفة عامة، فإن السعر العالي المتزايد لبرميل البترول يوضح الشحة، والسعر المنخفض يشير إلي الوفرة في البترول. وتشير الشحة عادة إلي التناقص في الحصول علي البترول، وهو من الموارد الطبيعية القابلة للاستنفاد في المدى الطويل.

والجدول التالي يبين تطور أسعار البترول الخام الاسمية والحقيقية من عام 2000 حتى عام 2011.

جدول ()

أسعار البترول الخام الاسمية والحقيقية 2000 - 2011 (دولار / برميل)

السنة	السعر الاسمي	الرقم القياسي 2000 = 100%	السعر الحقيقي بأسعار 2000
2000	27.6	100	27.6
2001	23.1	101.9	22.7
2002	24.3	103.5	23.5
2003	28.2	105.3	26.8
2004	36.0	107.5	33.5
2005	50.6	109.3	46.3
2006	61.0	112.1	54.4
2007	69.0	114.6	60.3
2008	94.4	116.9	80.8
2009	61.0	117.8	51.8
2010	77.4	119.0	65.0
2011	107.5	121.3	88.6

الرقم القياسي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية كما

ينشرها صندوق النقد الدولي.

وقد انخفض سعر برميل برنت الجاري إلى 85 دولاراً للبرميل في أوائل عام 2015.

وتزيد الضرائب علي البنترول من السعر النهائي للمستهلك في الدول الصناعية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول ()

نسبة الضريبة من أسعار الجازولين في بعض الدول الصناعية عام 2011
(دولار / لتر)

السعر قبل الضريبة	الضريبة	السعر النهائي	نسبة الضريبة %	
0.80	0.11	0.91	11.86	أمريكا
1.05	0.82	1.87	43.79	اليابان
0.88	1.17	2.05	57.26	فرنسا
0.86	1.23	2.10	58.84	ألمانيا
0.86	1.27	2.12	59.72	بريطانيا

المصدر محسوبة من البيانات: منظمة (الاقتصاد العربية المصدرة للبتترول (أوبك) تقرير الأمين المساعد السنوي - 38 - عام 2011.

وتشير نتائج دراسة عن OECD، أن زيادة 10% في أسعار البنترول، تؤدي إلى نقص الطلب علي البنترول بـ 0.2% وذلك في الأمد القصير.

أما في المدى الطويل فإن زيادة دائمة بـ 10% في أسعار البترول ستؤدي إلي زيادة الطلب علي البترول بـ 0.7% بعد عشرون عاماً⁽¹⁾.

وتؤثر عوامل مثل قابلية الأسعار للتجاوب The Price Responsiveness of Oil Demand في الطلب علي البترول. وهو يعكس الدرجة التي يمكن للمدخلات الأخرى أن تحل محل البترول. وفي المدى الطويل فإن مرونة السعر للطلب علي البترول يعادل 0.08 بينما المرونة القصيرة المدى هي 0.02.

وهناك عامل آخر هو أن البترول يساهم بـ 2 - 5% في الإنتاج. ويعتمد ذلك علي القطاع والإقليم. كما يساهم حدود نمو عرض البترول المتناقص علي مدار التاريخ. إلي جانب الرد الإيجابي للعرض لأسعار البترول الأعلى، ولكن بمرونة سعر صغيرة تقدر بـ 0.03.

العامل الثالث هو تكاليف استخراج البترول. ويفترض تقرير لـ IMF أن 40% من دخل البترول يجب أن يستخدم لدفع مدخلات السلع الوسيطة. وبالتالي فإن التكاليف الحقيقية لإنتاج البترول، تزداد بمعدل نمو سنوي 12%.

وهناك آثار لشح البترول يتمثل في ريع استخدام البترول، وهو الفرق بين سعر السوق وتكاليف الاستخراج. وهذا الريع يوزع بين القطاع الخاص المحلي وبين الحكومة. وفي الدول الصناعية تحصل الدولة علي جزء صغير من تلك المتحصلات، تتراوح في الجازولين بين أقلها في الولايات المتحدة بـ 12% إلي أكبرها في بريطانيا بـ 59% من السعر. بينما في الدول المصدرة للبترول فإن الدولة تتلقي 95% من المتحصلات.

(1) IMF – WEO. April 2011. P.89.

وهناك عدة سيناريوهات لآثار انخفاض إنتاج البترول وتأثيره علي الاقتصاد العالمي. فإذا كان معدل نمو إنتاج البترول يهبط قليلاً، فإن الإنتاج العالمي سيتأثر، ولكن الأثر لن يكون قوياً. وإذا ارتفعت أسعار البترول لفترة ممتدة، فإن الآثار ستكون أخف وطأة، أما إذا أنخفض إنتاج البترول بطريقة كبيرة، فإن الآثار ستكون وخيمة علي الإنتاج العالمي.

ويظهر الجدول التالي، في نظرة طويلة الأجل، توقعات زيادة الإنتاج من البترول التقليدي وغير التقليدي، ونجد أن هناك عجزاً في العرض عن مقابلة الطلب يبلغ 19 مليون برميل / يومياً عام 2020. مع نقص الاعتماد علي البترول التقليدي، وزيادة الاعتماد علي البترول غير التقليدي.

جدول ()

توقعات زيادة الإنتاج من البترول بنوعيه (التقليدي وغير التقليدي) للمقابلة

مع احتياجات العالم (مليون برميل / يومياً) في المستقبل حتى عام 2020

العالم نوع البترول	1990	2020	1990 = 100%
البترول التقليدي	64	72	112
البترول غير التقليدي	9	20	222
إجمالي الإنتاج من البترول بنوعيه	73	92	126
احتياجات العالم عام 2020 مليون برميل يومياً	00	111	عجز (19)

محسوبة من بيانات منظمة الأوبك.

وبما أن ارتفاع إنتاج البترول بنوعيه من المتوقع أن يزيد إلى 92 مليون برميل يومياً بحلول عام 2020. وتقدر وكالة الطاقة النووية احتياجات العالم البترولية، عام 2020، بنحو 111 مليون برميل يومياً، وبالتالي فهناك عجز بنحو 19 مليون برميل يومياً.

كما أن البدائل لا تغني عن البترول، وانخفاض التكلفة لا يسعف العرض. وبالنظر إلى تسعير البترول كمورد ناضب لا يتجدد، فهو لا يخضع لنظريات المنافسة الحرة. فالسعر في إطار سوق تخضع للمنافسة الحرة، يقترب من النفقة الحديدية للإنتاج.

أما في حالة سوق تخضع بطبيعتها لدرجة عالية من التركيز الاحتكاري والاستنفاد والنضوب كالبترول، فإن السعر يتضمن فوق تكلفة الإنتاج، قدرًا من الربح والريع الاقتصادي، يحصل منه المنتج علي نصيب لتعويضه عن نضوب الثروة الطبيعية، ويعتبر ثمنًا لها، مستقلاً عن نفقة الإنتاج الحديدية.

سابعاً: حرب العملات:

قبل الحرب العالمية الأولى عام 1914، كان العالم يسير وفقاً لقاعدة الذهب Gold Standard، أي أن تحدد كل دولة قيمة عملتها بوزن معين من الذهب. وهذا يعني ثبات أسعار الصرف بين العملات، وعند حدوث اختلال في موازين المدفوعات بين الدول، يؤدي خروج الذهب ودخوله فيما بينها إلى إعادة التوازن في العلاقات التجارية الدولية، وإلى إحداث تغييرات في الأحوال الاقتصادية الداخلية، مما يساعد علي استمرار التوازن الاقتصادي بين الدول.

وعقب الحرب العالمية الأولى حاولت بريطانيا في عام 1925 العودة إلى قاعدة الذهب، وفقاً للسعر السائد قبل الحرب، دون النظر للنتائج الاقتصادية التي أصابت بريطانيا بسبب الحرب. وقد عرفت بريطانيا والدول الغربية وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أكبر أزمة اقتصادية، مما اضطرها إلى التخلي عن قاعدة الذهب. وبدأت الدول في اتخاذ سياسات للحماية الجمركية، وتخفيض العملات لكسب الأسواق.

وفي خلال ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية، أدى ترك قاعدة الذهب مع ثبات أسعار الصرف، إلى تقلبات في أسعار الصرف، وكانت النتيجة فرض القيود علي التجارة الدولية، مما أدى إلى انخفاض التجارة الدولية ومعدلات النمو.

وبعد الحرب العالمية الثانية، أنشأ النظام الاقتصادي الدولي الجديد، بإعادة تنظيم النظام النقدي الدولي علي أساس قاعدة الصرف الخارجي بالذهب، واستقرار أسعار الصرف والأثمان وموازن المدفوعات، وإعادة تنظيم التجارة الدولية.

وتم الاتفاق في برينتون وودز، بالولايات المتحدة عام 1944، علي إنشاء هيئتان لإقراض الدول، ومنها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويقوم بالإقراض طويل الأجل، وصندوق النقد الدولي للإقراض قصير الأجل، من أجل استقرار النمو الاقتصادي والخروج من الهزات الاقتصادية والمالية الدورية.

وتم ربط عملات العالم الرأسمالي بالدولار الأمريكي، بسعر محدد هو 35 دولاراً للأوقية. مع تعهد من الحكومة الأمريكية باستبدال الذهب بالدولار بهذا السعر المحدد، وبالتالي حل الدولار محل الذهب.

ومع تجربة أمريكا مع الدين المتضخم والقطاع المالي المتوسع، جعلها تواجه مشاكل أخرى أيضاً، إذ أن حجم القطاع المالي الأمريكي، غير المتكافئ مع القطاعات الإنتاجية الحقيقية من الاقتصاد الأمريكي، مثل الصناعة، أسفر عن تدهور القدرة التنافسية الصناعية، والديون المالية المتنامية والبطالة.

وقد تعايشت الولايات المتحدة مع عجز الميزانية بنسب متصاعدة من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز الحساب الجاري وفي نفس الوقت تمتعت الولايات المتحدة بفترات من التوسع الاقتصادي وكانت النتيجة هي رؤية مخطئة حول نمو محتمل بلا حدود، ولا شك أن صعود الدولار إلي الصدارة العالمية، بعد الحرب العالمية الثانية،

حدث بسبب التفوق الاقتصادي السياسي والاقتصادي والعسكري والتكنولوجي الأمريكي.

ولكن في أغسطس 1971، قامت الحكومة الأمريكية، بإلغاء تعهدها بشراء وبيع الذهب بالسعر المحدد وهو 35 دولارات للأوقية. وبالتالي أنتهي التزامها بتحويل الدولار إلي ذهب وبدأت أسعار الصرف تتحدد وفقاً لقوي العرض والطلب في الأسواق، وأصبحت العملات معومة، وبدأت نوبات من التقلبات في العملات من بداية السبعينيات من القرن العشرين.

إن التحول إلي صراف العالم له فوائده، كما أن له تبعاته، حيث يريد العالم كله أن يتأكد من أنك لن تتخلف عن سداد ديونك، وإذا ما كنت في وضع يمكنك من إعادة دفع التزامك عبر طباعة المزيد من الدولارات، فإنك لن تتخلف عن دفع ديونك أبداً.

ولكن ما هو جيد علي المدى القصير، قد يكون سيئاً علي المدى الطويل. فالبلد الذي يسيطر علي العملة الدولية، مثل الدولار، يتعرض لمخاطر مالية أقل حين يستدين، ولكن من المحتمل أيضاً أن يكون أقل انتباهاً. وكأنه في وسع الأمريكيين أن يواصلوا الاتفاق من دون إيدار أو خسائر. وذكر بعض الاقتصاديين أن هذه كانت نتيجة الفعالية المتفوقة للاقتصاد الأمريكي⁽¹⁾.

ولكن لا يجب أن نرد كل متاعب الاقتصاد الأمريكي علي أساس الوضعية الخاصة للدولار. ودون أخذ في الاعتبار ذلك، لا نستطيع أن نفسر لماذا لم تتخذ الولايات المتحدة أختيارات صعبة، ومنذ أمد طويل لمعالجة المتاعب الاقتصادية والمالية والنقدية.

(1) F.P (النسخة العربية) - الدولار - فان خانغ - نوفمبر 2011 - ص 53.

ولأهمية الاقتصاد المالي والنقدي الأمريكي، للاقتصاد العالمي، مع تباؤ الدولار أهمية خاصة نسبياً، بالنسبة للعملة للأخري، نجد أن حالات عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي، تتوقف علي ما ينتاب الاقتصاد الأمريكي من تطورات، ومنها فترات التوسع، والأزمات، إذ أن منطقة الدولار، هي التي تقرر تطور أسعار الصرف وأسعار الفائدة في العالم.

ففي ربيع عام 1994 كانت كل المؤشرات تؤكد علي تراجع النشاط الاقتصادي، مما كان يتطلب تخفيضات في أسعار الفائدة، لتشجيع الاستثمارات، إلا أن الاقتصاد الأمريكي، كان يعيش فترة نمو وتوسع، وكانت أسعار الفائدة عالية بشكل كبير، وفي نفس الوقت ارتفعت أسعار الفائدة في أوروبا، لتصل إلي ما يزيد علي 7% وهو معدل محبط للاستثمار فيها⁽¹⁾.

وعندما فقد الدولار 20% من قيمته إزاء الين والمارك، في الأشهر الأربعة الأولى من عام 1995، تسبب هذا الحدث في نشر الفوضى في الاقتصاد العالمي، وفي اندلاع ركود في أوروبا واليابان وتحولت الاستثمارات المصرفية صوب المارك والين، إثر ذلك لم ينخفض الدولار بمفرده، بل انخفضت معه قيم جميع العملات الأوروبية الأخرى أيضاً إزاء الفرنك السويسري والمارك الألماني، وبالتالي غدت الصادرات الألمانية للخارج أقل مما كانت تتوقع، فيما أصاب شركاتها بخسائر فادحة، وتحديث آنذاك مجلة الإيكونوميست عن عجز البنوك المركزية حيال تقلبات سوق يجري بها التعامل بعملة أجنبية تبلغ قيمتها بالبلايين، وتصل قيمة معاملاتها اليومية إلي ما يقرب من ضعف ما لدي البنوك المركزية برمتها من احتياطات.

(1) فخ العولمة - الاعتداء علي الديمقراطية والرفاهية - تأليف هانس - بيتر مارتن، وهارالد شومان - ترجمة

عدنان عباس علي - مراجعة د. رمزي زكي - سلسلة عالم المعرفة - العدد 295 - أغسطس 2003 -

الكويت ، ص 136.

وموضوعياً لم يكن هناك مبرر للتدهور السريع في سعر الصرف، فالقيمة الحقيقية للدولار كانت في الواقع (1.80) مارك وليس (1.36) كما كان سائداً في أسواق التعامل كما كان الدولار يحصل في سوق النقد، أي في سوق القروض القصيرة الأجل علي فائدة تتفوق علي ما تحصل عليه العملات المارك والين، بمقدار نقطة مئوية وكان تعقيب بعض الاقتصاديين أنه ليس هناك تفسيرات منطقية أبداً بالنسبة إلي سعر الصرف الدولار، وأن الأسواق قد أصيبت بالجنون.

ولكن المتعاملين بالعملات الأجنبية، يرون الأمر علي نحو مختلف كلياً فيري البعض أن تدهور سعر صرف الدولار استراتيجية سياسية أمريكية، تهدف إلي مساعدة الاقتصاد الأمريكي علي استرجاع قوته التنافسية، من خلال تمكينه من بيع سلعة في الأسواق الاجنبية بأسعار أدني، وبالتالي تحول سعر صرف الدولار إلي سلاح في الصراع الدائر مع اليابان وألمانيا حول السوق العالمية.

وتسبب ضعف الدولار في تسريح أعداد كبيرة من العاملين في ألمانيا، وانخفاض فائض تجارة اليابان مع الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار ثلاثة أرباع في خلال عام فقط، وهكذا لم تعد اليابان تعاني من الركود Recession، بل صارت تئن تحت وطأة الانكماش Deflation، وما رافقه من مضاعفة عدد العمال العاطلين، وبعد تحقق النتيجة في خريف 1995، بدا محافظو البنوك المركزية في ألمانيا واليابان وأمريكا دعم الدولار، مما أدى إلي ارتفاع سعر صرف الدولار ليصل في صيف عام 1996 إلي (1.48) مارك من جديد.

وبالتالي فأسواق العملات تعمل، عبر شبكات الربط الالكترونية، لمصالح بعض المستفيدين ويتربع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي علي القمة، وفي المرتبة الثانية يأتي البنك المركزي الياباني ثم البنك المركزي الألماني.

وبالنسبة لأنخفاض قيمة الدولار، بالنسبة للعملة الأخرى وللذهب ولأسعار السلع، سيعود هبوط الدولار علي باقي العالم إلي أن يكفوا عن الاحتفاظ بالدولارات، كإحتياطي للنقد الاجنبي، إذ أن من يحتفظون بالدولارات سوف يستردون قيمة أقل كثيراً مما وضعوه في البداية، ويتوقفوا عن تسعير تجارتهم الخارجية بالدولار، حيث ستهبط أرباحهم لأن سعر البيع لسلعهم سوف ينخفض مع هبوط سعر الدولار، ويتحولون عن الاستثمار في أمريكا.

وكل ذلك سيقوض رغبة وقدرة أمريكا، علي أن تكون في صدارة الاقتصاد العالمي، وأن يبقي الدولار في الصدارة والأولوية في التعامل الدولي.

وفي سائر أنحاء العالم، يزيد التضخم عندما تهبط قيمة العملة فعندما يقل سعر العملة ترتفع أسعار الواردات، ولما كانت الواردات تمثل جزءاً كبيراً من الاستهلاك فإن مؤشر أسعار المستهلك يرتفع، وبالتالي تنخفض القدرة الشرائية للأجور، وبطال العمال بزيادة الأجور لمواجهة ارتفاع أسعار الواردات، ولكنهم إذا حصلوا علي أجور اعلي زاد ذلك مرة أخرى من معدل التضخم ولا بد من أن تنخفض الدخول، لأن هؤلاء الذين لديهم عملات منخفضة القيمة تكون أسعار الواردات أعلي مما يقلل إقبالهم علي السلع والخدمات المنتجة من سائر العالم، أما المواطنون الاجانب فيريدون إجراءات تمنع عملاتهم من الهبوط لتحمي القيمة الواقعية لقدراتهم الشرائية ولتوقف التضخم.

غير أن ما يحدث في الولايات المتحدة شيء مختلف، فلما كانت الشركات الأجنبية لا تريد أن تتوقف مبيعاتها في السوق الأمريكية الضخمة، عندما ترتفع عملاتهم فإنهم يبقون علي سعر الدولار ليحافظوا علي مبيعاتهم الأمريكية. ولا يؤثر

هبوط سعر الدولار كثيراً في مستويات المعيشة الأمريكية، حيث أن هبوط قيمة الدولار بنسبة 5%، لا يرفع الأسعار للمستهلك الأمريكي إلا بمقدار 0.2% فقط.

وبالرغم من أن سعر السوق الحقيقي للدولار قد هبط بمقدار 33% في السنوات من 1984 حتى 1994، لم ترتفع الأسعار سوي بنسبة 11% ولما كانت قيمة الواردات الأمريكية تشكل نحو 12% من إجمالي الدخل المحلي، لم يضاف هذا الارتفاع في الواردات سوي 1.2 نقطة إلي 2.8 نقطة من التضخم، قياساً بمخفض السعر الضمني لإجمالي الناتج المحلي، الذي حدث في خلال هذه الفترة.

ولو أن هذه الواردات كانت في الصناعات المحلية، حيث كان متوسط الزيادة في الأسعار 31% خلال فترة 10 سنوات، فإن نفس هذه المنتجات ستضيف 3.7% إلي مجمل معدل التضخم، وسوف يكون معدل التضخم في أمريكا أعلى مما كان عليه بـ 2.5%. نتيجة لذلك، كانت الواردات تجذب الأسعار المحلية إلي أسفل، ولا تدفعها إلي أعلى، بالرغم من القيمة الهابطة للدولار.

ولما كان هبوط الدولار لا يتسبب في أزياد معدلات التضخم الأمريكية، فإن الذين يعتقدون أنهم يخسرون مع ازياد التضخم، يعرضون عن محاولة كسب التأييد من أجل دولار قوي، حيث أن ما يتعرضون لخسارته نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة كضرورة للحفاظ علي الدولار من الهبوط، يفوق بكثير ما يمكن أن يكسبه من الدولار الأقوي.

ولما كانت هناك تغيرات فوضوية كثير تحل بأسعار الصرف، وللسيطرة علي المضاربين بالعملات في الأسواق المالية العالمية، وللتحكم في حرية أنتقال رؤوس الأموال دولياً، مما يضر بالقطاعات الإنتاجية، وكذلك التحكم في التغيرات المفاجئة التي تطرأ علي اتجاهاتها دولياً، وكذلك التغيرات الفوضوية في أسعار الصرف،

طالب جيمس توبن James Tobin وهو اقتصادي أمريكي كينزي، حائز علي جائزة نوبل، بفرض ضريبة بنسبة 1% علي كل المعاملات بالعملات الأجنبية، وإن بدا فرض هذه النسبة قليلة إلا أن تأثيرها كبير في الحد من المضاربة والسمسة المالية الدولية، إذ أن جهود المضاربين الدوليين الذين يستغلون أختلاف مستويات أسعار الفائدة السائدة في الأسواق والبلاد المختلفة، لن تكون مجدية، إلا في حالات استثنائية فقط فعلي المستثمر الراغب، مثلاً في التحول من أوراق مالية مصدرة باليورو، وبفائدة منخفضة نسبياً إلي أوراق مالية مصدرة بالدولار، وبفائدة أعلى نسبياً فعليه أن يحسب مقدماً أنه سيدفع إلي السلطات المالية، ما قيمته أثنان من المائة من رأسماله المستثمر، 1% مرة سيدفعها عند أنتقاله من اليورو إلي الدولار، وواحد في المائة آخر عند رجوعه من الدولار إلي اليورو.

وبالتالي فإن فضل تلك الضريبة علي الاقتصاد الانتاجي الحقيقي، هام إذ سيكون في استطاعة كل بنك مركزي التحكم في مستوي سعر الفائدة في السوق الوطنية وبطريقة مستقلة عن البنوك المركزية الأخرى، وبما يناسب الحالة الاقتصادية السائدة في كل بلد.

وبالتالي لا تمنح تلك الضريبة (ضريبة توبن) الحكومات تمام الحرية في تحديد أسعار الفائدة كما يحلو لها. فحينما تختلف مستويات تطور البلاد، فلا مناص من أن تعكس أسعار صرف عملاتها هذه الاختلافات، وتكون قادرة هي الأخرى علي التغيير، ومن ناحية أخرى سنتراجع عمليات المضاربة، وسيكون بمقدور البنوك المركزية القيام بأستقرار أسعار الصرف، وستراجع سيولة رؤوس الأموال، إلي حد كبير.

وطبقاً لمعدلات السيولة المالية الدولية، ومعدلات الضرائب السائدة في أواخر التسعينيات، فإن فرض تلك الضريبة علي المتاجرة بالعملات الأجنبية، فإن العائد العالمي لتلك الضريبة، ستتراوح ما بين 150 - 720 مليار دولار، ما ستقلل من وطأة العجز الذي تعانيه الموازنات الحكومية.

ولكن المدافعين عن سيطرة رؤوس الأموال، في أمريكا وأوروبا، سيحولان دون فرض تلك الضريبة، كما أن المضاربين قد يحولوا عملياتهم المالية إلي ملاذ (الواحات الضريبية). ويقول أحد المصرفيين الأمريكيين أنه في حالة "تدخل الدولة في عملياتنا، فإننا سننقل مراكزنا إلي سفن ترسو في وسط المحيط".

ويقول بعض الاقتصاديين أن هذا الاقتراح المنطقي "الرامي إلي الحد من الأضرار الاقتصادية المتأتية من الإضطرابات في أسواق العملات" لا يرفض في الواقع بسبب استحالة تطبيقه، بل بسبب عدم انسجامه مع طموحات القطاع المصرفي علي جني الأرباح.

الفصل السابع

تفسير وأسباب الأزمات الاقتصادية والمالية

الرأسمالية العالمية

مقدمة.

أولاً: نظريات النمو والكساد.

ثانياً: الاتجاه العام لحركة رأس المال الدولي في الأزمة الراهنة.

ثالثاً: دور المشتقات الجديدة في أزمة الاقتصاد والمال العالمية، منذ عام

2008.

رابعاً: الأسباب المباشرة الموقفية للأزمة المالية والاقتصادية منذ عام 2008.

خامساً: العنصر النفسي في الأزمات المالية والاقتصادية.

خاتمة.

ملحق: ملخص لنظريات النمو والتنمية والتقلبات والأزمات الاقتصادية والمالية.

مقدمة:

وجدنا أن الأزمات المالية والاقتصادية هي الطابع المميز للمسار الاقتصادي في النظام الرأسمالي. فهو مسار متعرج بين وخلق وتدمير. وإعادة خلق جديد. وبرغم تلك الأزمات استطاعت الرأسمالية، أن تشق طريقها بقوة، خاصة في مراحلها الأولى، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وإن مالت المؤشرات إلي الانخفاض علي المستوي طويل المدي.

وفي هذا الفصل سنقوم بعرض لنظريات النمو والكساد في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والكينزي، وحدود النمو عبر الزمن، والأسباب الرئيسية لأنواع الركود والكساد الاقتصادي والازمات المالية العالمية.

ثم نعرض علي الاتجاه العام لتطور النظام الرأسمالي، عبر الزمن.

ونقدم أهمية ودور المشتقات الجديدة، في الاقتصاد المالي، ومساهمتها في إحداث أزمة 2008.

والأسباب المباشرة الموقفية للأزمة المالية والاقتصادية منذ عام 2008 وحتى تاريخه.

ثم نرفقها بدور العنصر النفسي لتصرفات الأفراد في الأزمات المالية والاقتصادية فيما يمكن أن نسميه (علم الاقتصاد النفسي) Neuro – Economics. ونرفق ملحق لملخص لنظريات النمو والتنمية والتقلبات والأزمات الاقتصادية والمالية.

عوامل تخفيف الازمات الدولية الاقتصادية المالية في النظام الرأسمالي العالمي:

وهناك عوامل وراء هذا التقدم، في تخفيف الازمات الدورية:

(أ) توسيع أسلوب الإنتاج الرأسمالي جغرافياً. فبعد نشأة النظام الرأسمالي في بريطانيا وفرنسا، ثم ألمانيا، أصبحت الرأسمالية هي أسلوب الإنتاج في معظم دول القارة الأوروبية. خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كما تغلغت في بلاد كانت غير مأهولة بالسكان مثل الولايات المتحدة وكندا. ونشأ عن ذلك تخفيف التناقضات الاجتماعية للرأسمالية الأوروبية، وتوسيع نطاق نشاطها، بالهجرة وتصدير السلع ورؤوس الأموال مما أدى إلى تخفيف حدة الأزمات.

(ب) غزو الرأسمالية لبلاد آسيا وأمريكا اللاتينية وتمويلها لمستعمرات وبلاد تابعة، مما أضعف الميل في الرأسمالية نحو الركود والبطالة والأزمات، وذلك بنهب المواد الخام والمواد الغذائية، وأصبحت البلاد المتخلفة منافذ لتصريف فائض الإنتاج السلعي، ومصادر لتحقيق الأرباح، مما أدى إلى إمكانية زيادة أجور العمال بالبلاد الرأسمالية، وزيادة طاقتهم الاستهلاكية والتخفيف من الأزمات الدورية.

(ج) تدخل الدولة في الاقتصاد أدى إلى ضعف حدة الأزمات الدورية.

وأدت العوامل السابقة إلى تخفيف حدة الأزمات الدورية ولم تمنع إطلاقاً من حدوث الأزمات بسبب بقاء التناقص الرئيسي قائماً دون تغيير، وهو الصراع بين اتجاه رأس المال (التراكم) نحو التوسع اللامحدود، وبين الإمكانيات المحدودة لنمو الاستهلاك والطلب الفعال.

لهذا بقيت الأزمة جزءاً عضوياً في بنية النظام الرأسمالي.

ويظهر الجدول التالي التقدير في العمق الزمني للدورات الاقتصادية في الولايات المتحدة خلال الفترة 1945 - 1970، وميلها للقصر وأنها أصبحت أقل حدة.

جدول ()

التغير في العمق الزمني للدورات الاقتصادية بالولايات المتحدة خلال الفترة

1970 - 1945

فترات الرواج الدوري	طول فترة الرواج بالأشهر	فترات الركود الدوري	طول فترة الركود بالأشهر
نوفمبر 1954 - نوفمبر 1984	37 شهراً	ديسمبر 1984 - أكتوبر 1949	11 شهراً
نوفمبر 1949 - يوليو 1953	45 شهراً	أغسطس 1953 - أغسطس 1954	13 شهراً
سبتمبر 1954 - يوليو 1957	35 شهراً	أغسطس 1957 - أبريل 1958	9 شهراً
مايو 1958 - يوليو 1957	102 شهراً	أكتوبر 1969 - نوفمبر 1970	14 شهراً
الإجمالي	220 شهر		47 شهراً

إن الدورات الاقتصادية القصيرة الأجل، والبطالة، والطاقة الغير مستخدمة، أو المعدل السنوي لنمو الناتج الصناعي، هي مؤشرات هامة في شرح الأزمة الاقتصادية.

ويظهر لنا أن هناك نظريات تتناول شرح الدورات قصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل لازمة لشرح الأزمات الاقتصادية.

ثانياً: الاتجاهات العامة لحركة الأسهم في الأزمات الاقتصادية:

في هذا الجزء نحاول أن نعطي تفسيراً لأزمة الركود التضخمي Stagflation في الأعوام السبعينيات - الثمانينات من القرن العشرين.

وأهم مظاهر تلك الأزمة هما شقان رئيسيان: الأول: الركود المستمر، وثانيها: التضخم المستمر.

لتفسير هذان الإتجاهان سنلجأ لنوع من التحليل الاقتصادي التاريخي، الذي يهدف لإثبات أن التضخم هو سمة أساسية من سمات الرأسمالية الاحتكارية، وفي الجزء الخاص بالركود سنتعرف علي أن هناك ثلاثة أنواع من الدورات تواجه العالم الرأسمالي، وفي آن واحد، الأولي هي الدورات التجارية أو الاقتصادية العادية والدورة الاقتصادية لأعوام 73 - 1975 وأعوام 79 - 1982، ثم الدورة الطويلة الأجل (دورة كوندريتييف) وهي تستمر لحوالي 50 عاماً. وتجتاز الرأسمالية مرحلة انكماش علي أساس تلك الدورة منذ سنة 1967. والدورة الثالثة التي تعاني منها الرأسمالية حالياً، هي هبوط المنحني العام للنظام الرأسمالي منذ أن بلغ ذروته في أواخر القرن التاسع عشر، وهبط بعد نقطة الانقلاب في عام 1917، بقيام الثورة الاشتراكية في روسيا، وقيام الحرب العالمية الأولى، وبالتالي دخل النظام الرأسمالي في دور هبوطه

التاريخي منذ ذلك العهد، وتكالت كل تلك المنحنيات الاقتصادية - التاريخية لتتجمع في بؤرة واحدة هي النظام الرأسمالي الدولي منذ عام 1967.

وسنحاول تفسير وشرح ذلك في الجزء التالي:

يجب الآن أن نضع الأزمة في منظورها التاريخي للتعرف عليها وفهمها ولا يمكن ذلك إلا بمعرفة قوانين الحركة في نمط الانتاج الرأسمالي ككل ويمكن أجمالها في التالي⁽¹⁾:

(1) أن التنافس في رؤوس الأموال يولد تركزاً أو تمركزاً مما يؤدي إلي حلول الرأسمالية الاحتكارية محل التنافس.

(2) أن عملية التراكم غير مستقرة في جوهرها، وثمة أشكال للحركة يمكن عزوها إلي السمات البنوية للنظام عبر عملية التراكم.

[أ] الصعود والهبوط المنتظم لدورة الإنتاج من قمة لأخري، ومن هبوط إلي آخر، تسمى الدورة الصناعية، أو التجارية، أو الاقتصادية، ومداهها حوالي عقد من السنوات.

[ب] اتجاه لدورة اقتصادية طويلة المدي بين الركود والانتعاش تمتد 25 - 50 عاماً، وهي دورات (كوندرتيف).

[ج] اتجاه بعيد المدي، ومستمر، للركود في الرأسمالية كنظام تاريخي. وقد بدأ هذا الانحسار منذ الحرب العالمية الأولى. وتجلي هذا في النسب المرتفعة لمعدلات البطالة، وازدياد القدرات الانتاجية العاطلة، ونشوب الحرب العالمية الأولى. وانحسار النظام الرأسمالي عن أجزاء جغرافية وسكانية هامة في العالم.

(1) بول سويزي وهاري ماجدوف وآخرون، الازمة الاقتصادية في المنظور التاريخي، في أزمة الرأسمالية العالمية الزاهنة في التضخم وأزمة الدولار "دار ابن خلدون"، بيروت، 1982، ص ص 19 - 20.

وسنحاول أن نظهر - فيما بعد - التشابك في تلك الاتجاهات الثلاثة، في تفسير أزمة الركود التضخمي، في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وكذلك أزمة 2008 وما بعدها. وأثر عملية التركيز والاحتكار على الاتجاه نحو الركود.

وسنعالج الآن السمة الأولى، سهلة الظهور والإدراك، وهي الدورات الاقتصادية قصيرة الأجل في الاقتصاد الرأسمالي الدولي، حتى أعوام الثمانينيات من القرن العشرين.

(1) الدورات الاقتصادية قصيرة الأجل:

وتسمى أحياناً بالدورات الصناعية والتجارية، وهي علي فترتين فترة توسع وفترة أنكماش وفي فترة التوسع توجد هناك زيادة كبيرة في كمية ومعدل الربح وكذلك زيادة في حجم ومعدل التراكم، وبالعكس في حالة الأزمة والكساد فإن كلا من كمية ومعدل الربح يقل كل من حجم وإيقاع التراكم الرأسمالي. فهذه الدورات الاقتصادية تتكون من توالي تراكم متسارع وتراكم بطيء وتكرر الدورة الاقتصادية كل 7 - 10 أو حتى 5 سنوات.

وفي خلال كل دورة تحدث تغيرات في معدل الربح المتوسط، وفي متوسط معدل التراكم الرأسمالي خلال، كما قلنا 7 - 10 سنوات، وخلال كل دورة فإن مراحل من التغيرات والرخاء، تتميز بتغيرات في توقعات الربح وتحقيق الأرباح، متبوعة أو مصحوبة بتغيرات في توقعات الربح. وتحقيق الأرباح متبوعة أو مصحوبة بتغيرات في معدل تراكم رأس المال المنتج. وفي فترات الأزمات أو الكساد فإنها تكون مشفوعة بهبوط في معدل تراكم رأس المال المنتج (أي الاستثمار).

وفيما يلي جدولاً يورخ للأزمات الدورية والوسطي في أهم الدول الرأسمالية

المتقدمة منذ عام 1872 - 1982

جدول ()

الأزمات الدورية والوسطى في فترات ما بعد الحرب وما قبلها في الدول
الرأسمالية الرئيسية

اليابان	المانيا الاتحادية	فرنسا	بريطانيا	الولايات المتحدة	السنوات
			دورية	دورية	1872 – 1879
	دورية	دورية	دورية	دورية	1882 – 1886
	لا أزمات	لا أزمات	لا أزمات	وسطى	1887 – 1888
	دورية	دورية	دورية	دورية	1890 – 1894
	لا أزمات	لا أزمات	لا أزمات	وسطى	1895 – 1897
	دورية	دورية	دورية	وسطى	1899 – 1900
	وسطى	وسطى	وسطى	دورية	1920 – 1904
	دورية	دورية	دورية	دورية	1907 – 1908
بين الحربين العالميتين الأولى والثانية :					
	لا أزمات	دورية	دورية	دورية	1920 – 1921
	وسطى	وسطى	وسطى	وسطى	1923 – 1924
	وسطى	وسطى	وسطى	وسطى	1926 – 1927
دورية	دورية	دورية	دورية	دورية	1929 – 1933
لا أزمات	لا أزمات	دورية	دورية	دورية	1973 – 1938
بعد الحرب العالمية الثانية					
لا أزمات	لا أزمات	وسطى	وسطى	دورية	1948 – 1949

لا أزمات	وسطى	دورية	دورية	لا أزمات	1951 – 1952
دورية	لا أزمات	لا أزمات	لا أزمات	وسطى	1953 – 1954
وسطى	دورية	وسطى	وسطى	دورية	1957 – 1958
لا أزمات	لا أزمات	لا أزمات	لا أزمات	وسطى	1960 – 1961
دورية	وسطى	دورية	دورية	لا أزمات	1962 – 1963
وسطى	دورية	وسطى	دورية	دورية	1966 – 1967
دورية	دورية	لا أزمات	لا أزمات	دورية	1969 – 1971
دورية	دورية	دورية	دورية	دورية	1973 – 1975
دورية	دورية	دورية	دورية	دورية	1979 – 1982

المصادر:

- تقييمات فترة ما قبل الحرب ل. أ. مندلسون (المرجع السابق) المجلدان 2، 3،
أنظر الفصل الثاني ما بعد الحرب.

- ألمانيا الكبرى لفترات ما قبل الحرب، أرجع إلي الدورة الاقتصادية، تطوراتها
بعد الحرب بين بنشيكوف، دار الثقافة الجديدة، 1980، ص 170، 171.

- الفترات 1973 – 1975 و 1979 – 1982 أرجع إلي الجداول الإحصائية.

I.M.F. World Economic Out look – Occasional paper 21,
1983.

ويلاحظ من الجدول السابق أنه بعد الحرب العالمية الثانية قلت الأزمات وخفت
حدثها خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك نتيجة لوجودها في فترة توسع
طويلة الأجل، وكذلك تشجيع الصناعات خاصة الحربية، ثم إتباع السياسات
الكينيزية كما رأينا في الفصل الأول.

وقد انتفي ذلك بدورة الكساد التضخمي في أعوام 1973 - 1975 ثم 1979 - 1982، حيث ساد الكساد معظم الدول الصناعية المتقدمة. ويكمل الأمر في بيان الدورات الاقتصادية في نفس الوقت، بمعدلات البطالة (خاصة في الولايات المتحدة) والتي تتبع الأزمات الدولية في صعودها وهبوطها.

حيث يظهر لنا أن أقل نسبة البطالة حدثت في الولايات المتحدة منذ بداية القرن كانت 0.8% وحدثت عام 1906. وأن أعلى نسبة بطالة حدثت في الولايات المتحدة في هذا القرن هي 24.9% عام 1933. و أن أقل مجموعات للبطالة حدثت في خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، والثانية، وحروب كوريا.

كما أن فترات التوسع والانتعاش المصحوبة بقيادة صناعات قائدة مثل السيارات في أوائل هذا القرن، قد شهدت انخفاضات في معدلات البطالة. ويظهر لنا أنه ابتداءً من الثلاثينيات من القرن العشرين فإن نمو البطالة "الطبيعي" قد ازداد ولم ترجع إلي سابق معدلها فيما قبل الثلاثينيات.

ومن ناحية أخرى فإننا يمكن أن نكمل الصورة العامة لاتجاه الركود في الرأسمالية منذ الحرب العالمية الأولى، بإظهار أرقام تتعلق باستخدام الطاقة الإنتاجية الصناعية منذ عام 1947 في الولايا المتحدة، والدول الصناعية الأخرى، تبين لنا أن استخدام الطاقة قد قل إلي حدود كبيرة حسب الدورات الاقتصادية القصيرة الأجل.

والجدول التالي يبين الانكماش الذي طرأ في المعدل السنوي لنمو الناتج الصناعي بعد الحرب العالمية الثانية.

جدول ()

المعدل السنوي لنمو الناتج الصناعي بعد الحرب العالمية الثانية

نسبة 67 - 1975	نسبة 47 - 1966	
1.9	5.0	الولايات المتحدة
4.6	8.9	السوق الأوروبية المشتركة (الدول الست الأصلية)
7.9	9.6	اليابان
2.0	2.9	بريطانيا

E.MANDEL, " Long – waves" op.oit, P.3 also by E. MANDEL
in Late Capitalism P.142.

ويظهر من الجدول انخفاض نمو الناتج الصناعي في كل الدول الرأسمالية
المتقدمة في الفترة 1967 - 1975، عما كانت عليه في الفترة 47 - 1966.

أولاً: نظريات النمو / والكساد:

منذ بداية التحليل الاقتصادي الكلاسيكي، أي منذ آدم سميث ودافيد ريكاردو، فإن مسألة ومشكلات النمو والكساد، كانت مطروحة ويمكن تقديمها في أربع اتجاهات اقتصادية.

(1) إعادة استثمار المنتج للفائض الاقتصادي:

وظهر هذا الاتجاه منذ القرن 18، حيث أن التطور لمدي طويل يعتمد من ناحية علي حجم الفائض الصافي. ومن ناحية أخرى علي التفريق بين الربح والربح. والأخير يمكن إعادة استثماره، ويخدم توسيع الإنتاج. وبدون التقدم الفني، فإن الاقتصاد يتحول إلي حالة ساكنة، ويختفي الفائض.

ويعرف الفائض الاقتصادي، بأنه زيادة الإنتاج في المجتمع بالنسبة للاستهلاك. وبالنسبة للكلاسيك فإن الفائض والربح يتحدان.

وكان الطبيعيون Physocrates يهتمون بالقطاع الزراعي، باعتباره القطاع المنتج الوحيد في المجتمع. إذ ينتج عن نشاط الزراعة فائض اقتصادي Economic Surplus، يستعمل في تنمية المجتمع. ومن هذا الفائض يتم الإنفاق، علي تنمية الزراعة. ويتوقف زيادة الناتج القومي، علي مقدار ما يحققه القطاع الزراعي من فائض، وما يعاد استثماره من هذا هو الفائض.

أما الكلاسيك، فقد ظهرت آرائهم، بعد الثورة الصناعية. وكان لديهم الرغبة في معرفة أسباب النمو في الدخل القومي، والأسلوب الذي يتم من خلاله هذا النمو.

وقسم الكلاسيك، الدخل القومي، إلي ثلاثة أجزاء رئيسية هي: الأجور والإيجار والأرباح. وأن العلاقات بين هذه الأجزاء تؤثر علي التنمية الاقتصادية في المجتمع.

ورفض آدم سميث (1723 - 1790)، رأي الطبيعيين المتمثل في أن القطاع الزراعي هو القطاع المنتج الوحيد دون القطاعات الأخرى. وإن كانت الزراعة مطلوبة كمطلب أساسي لعملية النمو الاقتصادي لسد حاجة السكان غير الزراعيين - أي سكان المدن - إلي المواد الغذائية التي يقوم بتوفيرها القطاع الزراعي.

وأكد آدم سميث، في كتابه "ثروة الأمم" أن السبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية، هو التخصص، وتقسيم العمل، اللذان يؤديان إلي الارتفاع بكفاءة العمل، وخفض الوقت اللازمة لإنتاج السلعة، وإيجاد وسائل إنتاجية كفؤة متخصصة لإنتاج السلع. ويتوقف كلاً من التخصص وتقسيم العمل، علي حجم السوق، فكلما كبر حجم السوق، كلما زاد الطلب علي السلع المنتجة، وأصبح تقسيم العمل مسألة ضرورية. وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية، في رأي آدم سميث، هي مسألة تراكمية. وأن المجتمع يمر بمرحلة التنمية الزراعية، ثم تعقبه التنمية الصناعية، ثم تتسع النشاطات التجارية والخدمات فيه.

(2) ندرة الموارد الطبيعية، والضغط السكانية:

أعتبر دافيد ريكاردو (1772 - 1823) أن الزراعة في مقدمة الأنشطة الاقتصادية، أي في مجال التنمية الاقتصادية، إذ أن توفير الغذاء يعتبر محور تحليله.

وأعتمد بصورة أساسية علي قانون تناقص الغلة، وإن الطلب علي الأراضي الزراعية، يزداد بزيادة عدد السكان، وتراكم رأس المال، لذا يضطر المنتجون ، في ضوء زيادة الطلب علي المواد الغذائية إلي استخدام الأراضي الأقل خصوبة من ناحية، واستخداماً أكثر كثافة للأراضي الخصبة من ناحية أخرى، مما يقربهم من

قانون تناقص الغلة في مجال الإنتاج الزراعي. وإن الاستفادة من التقنية في الزراعة، هي السبيل الأساسي لتنمية هذا القطاع.

(3) ندرة الطبيعة والضغط السكانية:

ويعتبر روبرت مالتس (1766 - 1834) أن النمو الاقتصادي محدود، خاصة للمنتجات الغذائية. فإن ندرة الموارد الأولية الضرورية للصناعة، تتأثر بندرة المصادر البيئية الغذائية. إذ أن ندرة الموارد الأولية الضرورية للصناعة تتأثر بندرة المصادر البيئية للأراضي، وتناقص الغلة، خاصة في الزراعة. وأن النمو السكاني سيكون أسرع من النمو الزراعي، مما يؤثر علي النمو الاقتصادي عامة.

وأوضح مالتس أن التغيير الهيكلي تحدثه عملية التنمية في المجتمع. وذكر أنه مع تقدم المجتمع يتضاءل دور القطاع الزراعي في الاقتصاد، ويزيد دور القطاع الصناعي. وأن نمو القطاع الزراعي بطيء، أما قطاع الصناعة، فإنه أسرع في النمو. حيث أن التقدم التكنولوجي، يمكن تطبيقه علي القطاع الصناعي، لأنه يتميز بتزايد الغلة، بينما يسيطر علي القطاع الزراعي مبدأ تناقص الغلة. لذا فإن التنمية الاقتصادية تتحقق بتنمية القطاع الصناعي. حيث أنه من غير الممكن زيادة إنتاجية القطاع الزراعي، حتى مع التطبيقات الفنية المتقدمة، بسبب اتسام القطاع الزراعي بتناقص الغلة. وبالتالي فإن النمو محدود، خاصة للمنتجات الغذائية. وأن النمو السكاني يزيد بمتوالية هندسية، بينما يزيد إنتاج الغذاء بمتوالية - عددية. وبالتالي فإن النمو محدود للمنتجات الغذائية. وإن ندرة الموارد الأولية الضرورية للصناعة، تتأثر بندرة الموارد البيئية للأرض، وتناقص الغلة، خاصة في الزراعة. وأن نمو السكان، أسرع من النمو الزراعي، مما يؤثر علي النمو الاقتصادي عامة. ذلك أن

هناك علاقة وثيقة في النمو الاقتصادي، بين حجم الموارد الاقتصادية، والزيادات السكانية. فالزيادة في السكان مرتبطة بحجم الثروة في ذلك المجتمع.

وأعتبر أن الزيادات السكانية في الدول ذات الموارد الوفيرة، سيؤدي إلي خلق طلب فعال، والعكس صحيح. وأن الزيادات السكانية في الدول الفقيرة ستؤدي إلي نتائج سلبية علي الاقتصاد، وذلك لضيق السوق ومحدودية عرض السلع المنتجة.

ويذكر بعض علماء البيئة⁽¹⁾ أن الأرض لم يعد بمقدورها دعم نمط النمو الاقتصادي لذا كان يقود المجتمعات في السنوات الـ 200 الماضية. ويجب الإقلاع عن عادة النمو Growth، وذلك بالمحافظة علي الثروات والموارد للوصول إلي اقتصادات محلية، أكثر استدامة. مع الإقلال من فكرة إن الكثرة هي الأمثل، وأن حل أي مشكلة يكمن في المزيد من التوسع.

ذلك أن المجتمعات الرأسمالية تعاني من التباطؤ المؤقت في النمو، أي يعاني من الركود Recession. ولكي نتمكن من إعادة النمو لابد من تحفيزات اقتصادية Economic Stimulus. وهو رهان علي إمكان إعادة تشغيل آلة النمو واسترداد، ليس فقط ما صرف علي التحفيز، بل وما تراكم من ديون كانت هي السبب الرئيسي في ظهور المشكلة.

ويجب تخفيض انبعاثات الكربون بنسبة 30% بحلول عام 2020، أو إلي إنتاج جميع ما نحتاج إليه من الطاقة الكهربائية من مصادر بديلة علي مدي عقد من الزمن. وقد يبدو المستقبل قاتماً. ولكن يمكن إنتاج طرق مستديمة.

(1) ماك كيين - الإقلاع عن عادة النمو الاقتصادي. مجلة العلوم. المجد 27 - العددان 4/3 مارس / إبريل،

وقد أدى ارتفاع أسعار البترول إلي تراجع الرغبة في النقل والشحن مسافات بعيدة. فبحلول شهر مايو عام 2010، ارتفعت تكلفة نقل حاوية شحن واحدة من شنغهاي إلي الولايات المتحدة، إلي نحو 8000 دولار أمريكي، مقارنة بنحو 3000 دولار أمريكي في أوائل هذا العقد، وبالتالي قلت كميات الشحنات. وأدى ذلك إلي تقليل استيراد الحديد والصلب من الصين مثلاً، إذ أصبح الصلب الصيني غير قادر علي المنافسة، في أسواق الولايات المتحدة.

ومع ارتفاع أسعار البترول، فقد ارتفع معها الطلب علي الأيثانول، وارتفعت أسعار الأغذية ارتفاعاً كبيراً. وقد يكون من المحتمل أنه عندما شهدنا ذروة البترول، شهدنا أيضاً ذروة النمو الاقتصادي. فقد ارتفعت أيضاً تكاليف التأمين وارتفعت أسعار البترول، وأنغلق الاقتصاد، وتبخر المال المخصص للاستثمار في الطاقة، وعندما بدأ الاقتصاد بالتسارع مرة أخرى ارتفعت أسعار البترول مجدداً.

وقد بين تقرير "نادي روما" - الصادر في عام 1972، وهو بعنوان "حدود النمو The limits to Growth"، أن النمو محكوم بنقص الطاقة والموارد الأولية والمواد الغذائية، ومشاكل التلوث المتصاعدة، إلي جانب الانفجار السكاني، وأنه:

(أ) إذا استمرت اتجاهات النمو في العالم، من حيث السكان والصناعة والتلوث وإنتاج الغذاء واستنفاد الموارد كما هي عليه دون تغيير، فإننا سنصل إلي حدود النمو علي الأرض في المائة سنة القادمة.

(ب) يمكن تغيير اتجاهات النمو هذه، وتأسيس ظروف استقرار بيئية واقتصادية قابلة للاستدامة في المستقبل. ويمكن تصميم حالة التوازن العالمي بحيث تكون الحاجات المادية الأساسية لكل شخص علي الأرض ملباة، ويمتلك كل شخص فرصاً متساوية لتحقيق إمكاناته أو إمكاناتها الإنسانية الفردية.

(ج) فإذا قرر سكان العالم أن يسعوا جاهدين إلى تحقيق هذه النتيجة الثانية بدلاً من الأولى، فبقدر ما يسرعون في البدء بالعمل للوصول إلى الهدف بقدر ما تزداد فرص نجاحهم.

ولابد من إبطاء النمو السكاني، وترشيد، وعدم تجاهل المشكلات البيئية وتغيير أسعار الطاقة، بما يعكس الضرر الذي تلحقه بالبيئة.

ولابد من التساؤل عن مقاييس السعادة وقيمتها، حتى مع تضاعف مستويات المعيشة ثلاث مرات، عما كان من 50 عاماً مضت.

(4) تفسير كارل ماركس للأزمات الاقتصادية:

وبالنسبة لكارل ماركس، فهو يقر بالطبيعة الدينامية للرأسمالية، وكذلك التضادات في التراكم، ولم يخصص ماركس في أعماله جانباً منفصلاً عن الأزمات الاقتصادية. ويشير مصطلح الأزمة في الماركسية، إلى انتقال حاد إلى الكساد. وتشير إلى الفترة، والتي يكون فيها إعادة الإنتاج العادي للعملية الاقتصادية، خلال فترة من الزمن، تعاني من انكسار مؤقت. وتحفز فترة الأزمة صراع الطبقات، أو تغير اجتماعي، أو نشأة عملية التراكم.

ونظرية الأزمة لدي ماركس تكونت عن طريق:

(أ) قانون الاتجاه العام لمعدل الربح للانخفاض، إذ أن التكوين العضوي لرأس المال، يزيد ويؤدي ذلك إلي انخفاض معدل الربح، مما يؤدي إلي إبطاء الإنتاج، والوصول - إلي ربما - أزمة.

(ب) انخفاض الاستهلاك، إذ نجح الرأسماليون في الفوز بالصراع الطبقي، فإنهم يدفعون الأجور نحو الانخفاض، وزيادة مجهود العمل، ورافعين معدل القيمة الفائضة، وبالتالي يعاني الاقتصاد الرأسمالي من مشاكل عدم كفاية الاستهلاك الكلي.

(ج) العمالة الكاملة:

إن تراكم رأس المال، في رأي ماركس، يمكن أن يدفع إلي أعلى، الطلب علي قوة العمل، وبالتالي، زيادة الأجور. وإذا ارتفعت لأجور بدرجة عالية جداً، فإنها تهبط بمعدل الربح مسببة ركوداً.

وبالتالي فإن التقلبات والأزمات الاقتصادية، والمالية في الرأسمالية، هي جزء وخصيصة أصيلة في التطور الرأسمالي، ومنها انخفاض معدلات الأرباح، والاختلاف والتباين في القطاعات الإنتاجية المختلفة، إلي جانب انخفاض الطلب، مما يؤدي إلي حدوث الأزمات الاقتصادية. وإن طبيعة المنافسة الرأسمالية تؤدي إلي زيادة التركيز والاحتكار، وتجميع رأس المال في أيدي قلة من الرأسماليين، وأدي إلي التوسع في إنتاجهم للحصول علي المزيد من الأرباح، وبالتالي فإن تركيز الملكية في أيدي قلة من الرأسماليين، والإفقار المستمر للطبقة العاملة، التي تستهلك هذا الإنتاج، يؤدي إلي حدوث أزمات فيض وزيادة الإنتاج عن الاستهلاك.

(5) التطور كنتيجة للتغير التقني والتنظيمي: (نظرية التدمير الخلاق لشومبيتر)

وبالتالي يبين التاريخ أن من أهم الاستراتيجيات للتغلب علي الركود، هو البحث عن تقنيات جديدة، تسمح بنمو العائد، في الزراعة، وكذلك في الصناعة. وهذا إسهام من آدم سميث، وكما رأينا فإن النمو يأتي من تقسيم العمل، وتعميق التخصص. واللدان يرفعان كفاءة العمل ويخفضا الوقت اللازمة لإنتاج السلعة، ويؤدي لإيجاد وسائل إنتاجية كفؤة متخصصة لإنتاج السلع، ويتوقف التخصص وتقسيم العمل، علي مدي كبر حجم السوق.

وبالتالي فإن النمو الاقتصادي في رأي آدم سميث هو مسألة تراكمية. ومن ناحيته يعرض دافيد ريكاردو لقانون الغلة المتناقصة، خاصة في الزراعة.

ومن ناحيته أظهر ماركس، كيف أن المنطق الرأسمالي لإعادة استثمار الفائض، مصحوباً بنضال العمال من أجل الدفاع عن مستويات معيشتهم وظروف العمل، تؤدي إلي نمو قوي الإنتاج، أي حركة دائمة لتخفيض التكاليف، وابتكار أنواع جديدة من السلع، وأن هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية تعتبر جزءاً من التطور الرأسمالي، ومنها انخفاض معدل الربح والتباين والاختلاف في القطاعات الإنتاجية المختلفة، وانخفاض، مما يؤدي لظهور الأزمات الاقتصادية.

وبالتالي فإن نمو الرأسمالية يعتمد علي دينامية طرق الإنتاج، فأشكال التنظيم الداخلي للمؤسسات لشرح الاتجاه الهبوطي لمعدل الربح، و/أو تعميق الصراعات بحدوث الأزمات، وبالتالي "التدمير الخلاق"، بتدمير وسائل وطرق قديمة للإنتاج وإبداع طرق جديدة ووسائل أخرى جديدة للإنتاج.

وبالتالي يدعو شومبيتر Schumpeter⁽¹⁾ إلى الربط بين تطور الرأسمالية بالابتكار.

وبالتالي فإن البحث العلمي، وإنتاج منتجات جديدة، والسيطرة على الأسواق الخارجية، والمنافسة، تؤدي لتطور الرأسمالية.

ويعزو جوزيف شومبيتر أسباب الأزمة الاقتصادية الكبير من عام 1929 وحتى نهاية الثلاثينيات، إلى الالتقاء - بطريق الصدفة - بين قاع الأنواع الثلاثة من الدورات الاقتصادية- التي يعتقد أنها علامات مميزة للاقتصاد الرأسمالي. (الطويلة الأجل - العشرين عاماً- قصيرة الأجل) ويضاف إلى هذا أحداث تاريخية غير متكررة الحدوث وترجع جذورها إلى فترة الحرب (التوسع الزائد في الزراعة بالولايات المتحدة، وضعف النظام المصرفي والائتماني، والأزمة المالية العالمية عام 1931 الخ).

أما الشق الثاني من النظرية، وهو الجزء الحيوي فيها، يتجه إلى إسناد سبب ضعف حركة الانتعاش بعد عام 1933 وعدم اكتمالها، إلى عامل سياسي، وهو حركة "العهد الجديد" التي يزعم أنها جاءت تحيزاً ضد النظام الرأسمالي، ليس فقط كتشريع، بل أيضاً وبدرجة أكبر، في الروح التي تم بها تنفيذ التشريع⁽²⁾.

ويذكر شومبيتر أنه يستخدم في تحليله شكلاً توضيحياً لثلاثة دورات، دورة كينشن لـ 40 شهراً، ودورة جيجلار لعشر سنوات، ودورة كوندرتيف لـ 60 عاماً.

(1) أنظر عرض لنظرية شومبيتر في دورات الأعمال في Long waves Sum mary of Schumpeter's Theory of the Business Cycle By Rendigs Fels. Pp. 90 – 107.

(2) ج. م. شومبيتر، الدورات الاقتصادية، المجلد 2، الفصل 15، وخاصة الفقرة ج (The Disappointing Juglar).

وكانت أولى دورات كوندرتيف أثناء الثورة الصناعية، من عام 1780 - 1842، والثانية تلك من البخار والصلب، من 1842 إلى 1897، والثالثة من الكهرباء، والكيمياء والموتورات من عام 1898 حتى تاريخه، وبالتالي هناك ثلاث دورات، والدورة الرابعة هي مجمل الثلاث دورات.

أي أن كل دورة كوندرتيف تشمل مجموعاً من دورات جيجلار وكل من دورات جيجلار تضمن عدداً من دورات كيتشن. وكل تلك الدورات تتبع من الاختراع.

الدورات الاقتصادية طويلة الأجل (دورات كوندرتيف)

بدأت نظرية الموجات طويلة الأجل للرأسمالية بكتابات لكوندرتيف وهو أكاديمي روسي، كتب مقالة عام 1922 (باللغة الروسية أولاً) يذكر أنه إلي جانب الدورات العشرين لجيجلار Judglar، والدورات المتوسطة الأجل، وهي دورات كيتشن Kitchin والتي تتراوح مدتها حوالي 3 سنوات.

كما يوجد هناك اقتصاديين آخرين - إلي جانب كوندرتيف - اكتشفوا وجود دورات أو موجات طويلة الأجل في الاقتصاد الرأسمالي، مثل الاقتصادي الهولندي J. Van Gelderen (والذي كتب تحت اسم مستعار هو J. Fedder). وكان أول من لفت الإنتباه لتلك الموجات، في عام 1913. وبعده كان كوندرتيف عام 1926، وذاعت شهرة الأخير علي استحياء، ومقاومة من نظام ستالين في روسيا، علي أنه هو الذي كشف عن وجود الموجات طويلة الأمد إلي جانب آخرين.

علي أية حال لابد من الأخذ في الاعتبار اعتبارات الطبيعة المالية النقدية Monetary وارتفاع الأسعار واستثمارات الإحلال Replacement من جانب المستثمرين ، والربحية .. وأخيراً الاعتبارات المناخية والبيئية.

ويفترض كوندرتيف في مقاله أن هناك دورات طويلة الأجل طولها المتوسط في الاقتصاد الرأسمالي طولها حوالي 50 عاماً⁽¹⁾.

ويفترض كوندرتيف صعوبة ملاحظة تلك الدورات طويلة الأجل، لأنها تفترض إيجاد إحصاءات لمدد طويلة.

ويلجأ كوندرتيف لدراسة الأسعار، وأسعار الفائدة، والأجور، والتجارة الخارجية، وإنتاج واستهلاك الفحم والحديد.. في كلاً من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وألمانيا.. بداية من عام 1780 حتى عام 1925. ويخلص إلي أن هناك ثلاث دورات طويلة الأجل خلال تلك الفترة، ويتراوح طول الموجة ما بين 47 و 60 عاماً. وبالتالي تظهر تلك الدورات الطويلة حركة مثل حركة الأمواج، وأن تلك الموجات تسرع أو تؤخر معدلات النمو في الاقتصاد. وإن كان أمر صعوبة إثباتها، يرجع لوجود أو عدم وجود الإحصاءات، وذلك لمدد طويلة.

وإن تلك الموجات طويلة الأجل ترجع أيضاً إلي متغيرات خارج الاقتصاد مثل:

(أ) تغيرات في النقدية

(ب) الحروب والثورات

(ج) غزو بلدان جديدة ودخولها في الاقتصاد العالمي.

(د) تغيرات في إنتاج الذهب⁽²⁾.

(1) ظهرت المقالة للأستاذ N.D. Kondratieef بالألمانية في :

Archiv für Sozialwesen Schaft and Sozial Politik.

في عام 1926 في حوالي 26 صفحة، وظهرت لها ملخص مترجم بالإنجليزية في

Review of Economic Statistics Vol. XVII, November, 1935. No. 6.

تحت عنوان The Long Waves in Economic Life. في كتاب:

Christopher Freeman (ed.) Long Wave Theory, Elgar Reference Collection. UK – US. 1966. PP. 105 – 115.

(2) كوندرتيف ص ص 112 – 115 – (فريمان ، ص ص 64 – 67)

ويذكر كوندرتيف أن الاعتراضات علي دورية الدورات طويلة الأجل غير مقنعة. ويؤكد أنه علي أساس الإحصاءات الموجودة، فإن وجود تكرار للدورات طويلة الأجل، لها احتمالية كبيرة⁽¹⁾.

وتلك الدورات لها أهمية كبيرة في التطور الاقتصادي، وهو عامل يؤثر علي مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية، وإن الدورات الاقتصادية ليست موجات فقط علي المدى المتوسط، ولكنها يمكن أن تكون موجات طويلة الأجل. وتضيف أن الاقتصاد الرأسمالي ينمو بطريقة مضطربة علي شكل موجات، وينمو إذاً عبر دورات موجات قصيرة، ومتوسطة ، وطويلة الأجل.

ويشرح كوندرتيف عام 1926، صفات أمبريقية ملخصها في التالي:

(1) خلال ارتفاع الموجة طويلة الأمد – فإن سنوات الرخاء عديدة، بينما في سنوات الهبوط فإن سنوات الكساد تسود.

(2) خلال سنوات الهبوط، فإن الزراعة عادة ما تعاني من كساد صريح وطويل الأمد.

(3) خلال سنوات الهبوط، يتم اكتشاف أو اختراع العديد من الاختراعات في أساليب الإنتاج والمواصلات والاتصالات وتنتشر تلك الاختراعات في بداية الموجة العالمية التالية.

(4) وفي بداية الموجات ارتفاع الموجة، فإن إنتاج الذهب عادة ما يزيد، وتتوسع أسواق العالم.

(1) كوندرتيف ص 115 – (فرمان ص 67)

(5) وخلال ارتفاع الموجة الطويلة الأمد، نجد علي الأرجح وقوع حروب وثورات.

ويشرح تينبرجن J. Tinbergen أن معني الموجات (في الدورات) هي تتابع حركات الارتفاع والانخفاض، بما يمكن اعتبارها كموجات أو بالضبط (موجات طويلة)⁽¹⁾.

وتتهم دورات كوندرتيف أنها ذات آلية ميكانيكية، تستند إلي أسباب فنية وتكنولوجية. ولكن ارتباطها أو عدم ارتباطها بالحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لا يغفل وجود دورات (أو موجات) طويلة الأمد في حركة الاقتصاد الرأسمالي. وهي ظاهرة للأزمة موروثه ومتأصلة inherent في النظام الرأسمالي، سواء لعوامل داخلية أو خارجية (مثل الحروب وغيرها). يرتبط وجود الدورات طويلة الأجل، بما فيها من توسع وانكماش أن تلك الدورات مدفوعة بوجود الربح في توسع الاقتصاد الرأسمالي.

إذ أنه مع النمو الاقتصادي الرأسمالي، فإن السمات البنوية الرئيسية له، تتغير أنماط الطلب وكميات الدخل المتاحة للإنفاق، والمعرفة التقنية، والمخزون من المواد الأولية وتوزيع الدخل ومستوي الإنتاج، خاصة الصناعي وحجم السوق تتغير كلها، مع التقدم في المواصلات والاتصالات، مع التغير في الدور الاقتصادي للحكومة.

ويذكر كوندرتيف Kondratief أن الدورات الاقتصادية طويلة الأجل تفسر علي أساس الاختراعات والاكتشافات العلمية، والحروب والثورات، والتوسع الاستعماري واكتشافات الذهب.

(1) نشرت في مجلة Futures أغسطس 1981 J. Tinbergen

Kondratiev Cycles and So – Called Long Waves The early research in (Freeman (ed.) pp. 68-73.)

وبالنسبة لدورات جاجلار Juglar Cycles فهي دورات طويلة الأمد تتراوح ما بين 40 – 60 شهراً.

كما يري البعض الآخر أن توزيع الدخل العادل له أهمية كبيرة في حدوث الدورات طويلة الأجل، فهي الأهم في زيادة القدرة الشرائية لدي طبقات كبيرة من السكان، وإن توزيع غير عادل للدخل يتسبب في حدوث أزمات طويلة الأجل. إلي جانب آخرين مثل ماندل Mandel، وهو يستند إلي ماركس وشومبيتر، يؤكد علي أهمية المعدل العالي للربح لتحفيز الاستثمار والتراكم والاختراعات وانتشارها. وأظهر ماركس أنه في معظم المواقف الاقتصادية فإن زيادة في معدل العائد يكون الشرط الضروري لتوسع أكبر في الإنتاج. ويري ماركس وشومبيتر والنيوكلاسيك والكينزيين أهمية كبرى للربحية المتوقعة، كمحفز للاستثمار، وانتشار الاختراعات والتقنية الجديدة.

وبالتالي فإن أي نظرية للتوسع و /أو الانكماش طويل المدى، لابد وأن تأخذ في اعتبارها، حسب نموذج ، Pekka Korpinen (1) التالي:

توقعات الأرباح المستقبلية، مثلما أكد كينز في نظريته عن سلوك الاستثمار. (كينز) والتأكيد علي العلاقة بين تقديم تقنيات جديدة وبين مناخ الثقة اللازم للتوسع في النمو الاقتصادي (والاجتماعي).

(1) Pekka Korpinen , (1985), " A monetary Model of Long Cycles, in Tibor Vasko (ed.), The Long – Wave debate, Berlin: Il ASA and Springer – verlag, 333 – 410.

مذكور في:

Christopher Freeman (ed.) Long Wave Theory, Elgar Reference Collection. UK – US. 1966.

والاختلاف في معدلات العائد في القطاعات الاقتصادية - خاصة الصناعية - وأن التدمير الخلاق Creative Deatruction. يسهل وجود معدلات ربح أكبر من القطاعات التي تنمو بسرعة (شومبيتر) علي عكس القطاعات ذات معدلات الربح الأقل. والتوسع في الأسواق، سواء المحلية و /أو الدولية.

كل ذلك يؤدي إلي التوسع في الدخول، وبالتالي التوسع في الأرباح والأجور. وبالتالي فإن هذا العامل يتضمن عوامل ليس فقط اقتصادية، بل أيضاً عوامل اجتماعية وسياسية. (مثل تغيرات في الإصلاح الزراعي مثلاً والضرائب، والإضرابات.. الخ).

وبالتالي تتضافر العوامل الاقتصادية، والمالية والاجتماعية أو السياسية، لتقديم نماذج من فترات التوسع والانكماش الاقتصادي، أي للدورات طويلة الأجل.

ويمكن تفصيل ذلك في أن كلاً من العوامل التالية تسهم في وجود توسعات اقتصادية / مالية وانكماشات (كساد) اقتصادي / مالي، ومنها معدلات الربح والاختراعات وأسباب سياسية واجتماعية، وتوزيع الدخل إلي جانب الاستثمارات طويلة الأجل في البنية الأساسية وغيرها، إلي جانب العوامل الخارجية في التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية ... كلها تتضافر لحدوث / أو عدم حدوث الدورات الطويلة الأجل.

وأن تلك الدورات الطويلة الأجل، نافعة لمعرفة أسباب التحولات في حدوث كساد 1930، وأعوام السبعينيات والثمانينات و 2007 / 2008. وهي المراحل الهابطة في التوسعات الدورية.

ويظهر الجدول التالي بعض الشواهد الإحصائية خاصة معدلات نمو الإنتاج الصناعي في بعض الدول المتقدمة (من عام 1827 حتي عام 1967) وكذلك معدلات نمو التجارة العالمية من عام 1820 – 1937

جدول ()

الشواهد الإحصائية لنظرية الموجات طويلة الأمد

السنوات	%	
1840 – 1820	2.7%	(أ) المعدل السنوي لنمو التجارة في العالم (بالأسعار الثابتة)
1870 – 1840	5.5%	
1890 – 1870	2.2%	
1913 – 1891	3.7%	
1937 – 1914	0.4%	
1848 – 1827	3.2%	(ب) المعدل السنوي لنمو الإنتاج الصناعي في بريطانيا
1848 – 1875	4.55%	
1876 – 1893	1.2%	
1913 – 1894	2.2%	
1938 – 1914	2.0%	

%3.0	1967 – 1983	
%4.5	1874 – 1850	(ج) المعدل السنوي لنمو الإنتاج الصناعي في ألمانيا (ألمانيا الغربية بعد 1945)
%2.5	1892 – 1875	
%4.3	1913 – 1893	
%2.2	1938 – 1914	
%3.9	1967 – 1939	
%5.4	1873 – 1849	
%4.9	1893 – 1874	
%5.9	1913 – 1894	
%2.0	1938 – 1914	
%5.2	1967 – 1939	

ERNEST MANDEL, Long – Waves of Capitalist Development
(op.cit), p.3 cited also in E. MANDEL . أنظر المصادر الأصلية فيها .

Late Capitalism, pp. 141 – 142.

ونستطيع من الإحصاءات السابقة ومن مشاهدات أخرى أن نميز كما ذكرنا من
قبل أربع مراحل توسع في الرأسمالية 1815 – 1840، 1850 – 1870، 1890 –

1914، 1948 - 1967 وأربع موجات أزمات في الرأسمالية: 1840 - 1850،
1870 - 1890، 1914 - 1948 وابتداءً من 1967 حتى الآن.

وتتميز كل مرحلة بنموذج معين للتراكم، وطرز من الصناعات الديناميكية
القائدة وبإطار خاص يحدد كيفية المنافسة، ونظام المنشأة. أو تتناسب كل منها
مرحلة معينة من التوسع الجغرافي في النظام الرأسمالي أو بتنظيم خاص للتخصص
الدولي في هذا الإطار، وبشكل أزمة لوظائف مركزه ومحيطه، وأخيراً توازن معين (أو
أختلال في التوازن) بين مختلف دول المركز، أن مجمل هذه الشروط يحدد نموذج
التحالفات الطبقيّة الموافق لنمط التراكم، ومن هنا إطار صراع الطبقات والحياة
السياسية. كما تجدد نموذج إنتاج البرجوازية كمتعم ضروري لنموذج إعادة إنتاج
الرأسمالي.

وبالعكس تشكل كل مرحلة أزمة بنيوية، مرحلة من اختلال التكيفات
Desajustment وإعادة توافقها Reajustments، وانتقالاً من نمط التراكم إلي
آخر وتستتبع الأزمة تباطؤ في النمو ومشحن لصراع الطبقات.

في المرحلة الأولى: من نمو الرأسمالية (1815 - 1849)، كان ظهور وتوسع
نمط الإنتاج الرأسمالي يخضع للتحالفات الطبقيّة بين البرجوازية الصناعية الجديدة
وطبقات الملاك العقاريين. وبلغت الأزمة البنيوية أوجها مع أزمة 1848 التي كانت
في آن واحد اقتصادية وسياسية.

وقد ارتكزت المرحلة الثانية من توسع الرأسمالية (1850 - 1870)، علي
السكك الحديدية وصناعة الصلب. وظهر الشركات المساهمة لتزيد التناقض الملازم
لنمط الإنتاج، وفي خلال هذه المرحلة شهد المحيط تراجعها في أهميته النسبية، فقد

استمر بالتأكيد في تصدير القطن، لكن صناعة الصلب الجديدة القائمة كانت تؤمن موادها الأولية من المركز.

وقد تجاوزت تلك المرحلة بتجاوز الليبرالية الاقتصادية Laissez Faire Laissez Passer التي طبعت سنوات الحقبة (1850 - 1870) كالحقبة الوحيدة الليبرالية الرأسمالية وتجاوزتها بتكوين الاحتكارات وبالتوسع الامبريالي.

وقد كانت الحقبة الطويلة نسبياً بين 1914 و 1948 حقبة أزمة بنيوية واحدة، فلقد بقيت الصناعات القائمة خلال فترة ما بين الحربين ، هي ذاتها بالنسبة لحقبة ما قبل 1914 واستمر نموذج التراكم مشابهاً لذاته تقريباً، وبسبب استئطالها أدت إلي تغييرات عميقة في النظام الدولي. ومرحلة ما بين الحربين لا تعتبر بحق مرحلة توسع مستقل، ففترة الازدهار القصيرة التي سبقت إعادة تعمير أوروبا، وحالات التضخم التي شهدتها النصف الأول من العشرينيات، انتهت بشكل كارثة في عام 1929 (كما رأينا في الفصل الأول)، وقد بلغ مستوي الإنتاج عام 1938، بالكاد مثيله في عام 1913.

أيضاً تميزت مرحلة الأزمة الطويلة تلك باحتدام الصراع الطبقي في المركز، وبامتداده علي المستوي العالمي بمد الحركات القومية المناهضة للامبريالية. كما قامت الثورة الاشتراكية في روسيا عام 1917، وكذلك قامت الحرب العالمية الأولى عام 1914.

أما عن مرحلة التوسع التي بدأت عام 1948، وأنتهت بالأزمة النقدية عام 1967، فقد تمكنت الصناعات القائمة لهذه الفترة من النمو القوي، بما يتباين مع حالة شبه الركود التي عرفتتها حقبة 1914 - 1948. هذه الصناعات تمثلت في السلع المعمرة وبشكل خاص السيارات والتعدين الذي رافقها، وكان نمو هذه

الصناعات قد بدأ خلال فترة ما بين الحربين، وأخذ نموذج التراكم الذي استتبعه شكله النهائي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة، والتوسع الذي شهدته سنوات 1948 - 1967 يركز بكامله علي سباق من عمليات اللحاق الذي مارسته كل من أوروبا واليابان والاتحاد السوفيتي.

غير أن مرحلة التوسع (1948 - 1967) شهدت تغير نموذج التخصص الدولي. فسباق التصنيع بإحلال الواردات، الذي بدأ في إبان أزمة الثلاثينيات في بعض دول أمريكا اللاتينية تسارع خلال الحرب وفي الخمسينيات في أمريكا اللاتينية كلها والعالم العربي وآسيا. وانطلق في أفريقيا خلال الستينيات.

وشهد المحيط تفاقم حالات من تفاوت النمو داخله، وشهد أيضاً ظهوراً مبنياً للأمبريالية الإقليمية الفرعية *Sous - Imperialisme* وكل ذلك رافقه هيمنة الولايات المتحدة المطلقة علي المستويات الصناعية والمالية والعسكرية. وأضحى الدولار عملة عالمية. إلا أن كل ذلك بدأ ينفقت ابتداءً من عام 1967، بظهور الأزمة الاقتصادية العالمية في السبعينيات والثمانينيات.

ومن ذلك العرض والتحليل يظهر لنا أن نظريات الموجات الطويلة مؤكدة إحصائياً ومؤكدة أيضاً من ناحية التحليل الكيفي، وأن الأزمة الاقتصادية العالمية تدخل في إطار الإنكماش طويل الأمد والذي بدأ منذ 1967. مصحوبة بأزمات تضخم ودورتين اقتصاديين في 73 - 1975، 1979 - 1982.

والآن قد ظهرت لنا إحصائياً وكيفياً وجود موجات طويلة الأجل في الرأسمالية فإننا نحتاج إلي تفسير لتلك الموجات، وسوف نعتمد علي تفسير البروفيسور (كوندريتيف) وأرنست ماندل لهذه الموجات الطويلة الأجل⁽¹⁾. وفي شرحه للموجات

(1) E. Mandel, late Capitalism, p. 108.

طويلة الأجل علي طول الاستثمارات الكبيرة، وتغيرات نشاطات الادخار، وبطء دوران المال النقدي ونتائج انخفاض مستوى المعيشة لمدة طويلة. هذه الاستثمارات الكبيرة والتحسينات وتدريب الكادر من العمال وهكذا. أوجد لديهم الطاقة لاستخدامهم علي مدي طويل، وإنتاجهم يتطلب فترات طويلة، أطول من مدي الدورات الاقتصادية (الصناعية أو التجارية) العادية قصيرة الأجل. أن مراحل تمدد الرصيد من هذه المنتجات الرأسمالية لا هو مستمر ولا منتظم، وأن وجود فترات اقتصادية جديدة مرتبطة بالضبط بميكانيزم التوسع في هذا الرصيد. أن فترة التوسع المتسارع تسير مع الموجة المتصاعدة بينما الفترة التي يتم فيها هذا الإنتاج الرأسمالي فيسير ببطء مع الموجة الهابطة، مع الدورة الطويلة. ذلك أن إنتاج هذا النوع من رأس المال يتطلب فترات طويلة الأجل، أطول من فترة قصيرة الأجل. الانخفاض طويل الأجل في معدل الربح المتوسط. ويقول أرنست ماندل هنا أنه ينقصه البيانات الإحصائية لإثبات ذلك.

وأيا كان التفسير فإنه من الواضح، هو وجود الدورات الطويلة الأجل. وأن النظام الرأسمالي الدولي يمر منذ عام 1967 في موجة انكماشية طويلة الأجل تضاف إلي الدورات الاقتصادية قصيرة الأجل والانكماشية لعام 1973 - 1975 و 1982 - 79.

(4) العلاقات بين الدورات الاقتصادية الطويلة الأجل، والدورات الاقتصادية

قصيرة الأجل:

والآن نربط بين الدورات الاقتصادية طويلة الأجل، والدورات الاقتصادية قصيرة الأجل. ذلك أن الموجات الطويلة الأمد لا تأتي ميكانيكياً بل بالارتباط بفترات من الدورات الكلاسيكية.

ففي مرحلة التوسع الطويل الأجل فإن فترات الدورات الاقتصادية القصيرة الأجل من الانتعاش تكون أطول وأعمق والأزمات الدورية لفيض الإنتاج أقصر وأخف. وبالعكس في الموجات الكسادية طويلة الأجل فإن فترات الانتعاش تكون أقصر، بينما فترات دورة الأزمة لزيادة الإنتاج بالعكس تكون أطول وأكثر عمقاً.

والجدول التالي يبين العلاقة بين الدورات الطويلة الأجل للتطور الرأسمالي والدورات الاقتصادية العادية.

جدول ()

العلاقة بين الدورات الطويلة والدورات الاقتصادية العادية (من عام 1848 - 1940)

نسبة شهور التوسع إلي الشهور كلها			
1.8	2.71	1.61	موجة توسعية 1848 - 1873
0.86	0.76	0.79	موجة انكماشية 1873 - 1895
1.14	1.62	1.33	موجة توسعية 1895 - 1913
0.67	1.36	1.82	موجة انكماشية 1919 - 1940

E. Mandel. Long Waves, opcit, o.29 أنظر المراجع الأصلية في.

وبالتالي فإن الأزمات الاقتصادية القصيرة الأجل مرت بها الرأسمالية منذ 1967 (فترة أنكماش طويل الأجل) تصبح أطول وأعمق وأكثر تكراراً في الحدوث.

(5) الأزمة الرابعة التي تعيشها الرأسمالية:

والأزمة الرابعة التي تعيشها الرأسمالية، إلي جانب الأزمات الاقتصادية والأزمات الطويلة الأجل والتي بينها في الصفحات السابقة. هي أزمة الركود الطويل الأمد جداً في منحنى الرأسمالية حيث بلغت نقطة الانقلاب في عام 1917 بالثورة الروسية، واندلاع الحرب العالمية الأولى. وبالتالي فهي أزمة سياسية - اقتصادية.

وأزمة 29 - 1939 دليل علي ذلك، ثم اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939 - 1945. وقد شهدت تلك الفترة انحساراً جغرافياً للرأسمالية. وإن انعكس ذلك في نهاية القرن العشرين، بانهيار الاشتراكية، والدعوات باستمرار أبدي للرأسمالية، ثم ظهرت أزمة 2008 حتي الآن، ومثلت أكبر ثاني أزمة عالمية، بعد الكساد في 1929 - 1940.

وبالتالي فإن أزمة الركود التضخمي في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، في الرأسمالية هي أزمة مركبة من عدة أزمات هي:

(1) أزمة تضخم، نتيجة سيادة الاتجاه التضخمي في الرأسمالية الاحتكارية كما رأينا من قبل.

(2) أزمات دورية اقتصادية قصيرة الأجل حدثت في السنوات 1973 و 79 - 1982.

(3) موجة انكماشية طويلة الأجل (دورة كوندريتيف) منذ عام 1967 وبالتالي عمقت من أزمتي 73 - 1975 و 79 - 1982.

(4) أزمة تاريخية للرأسمالية نحو الانحدار منذ الحرب العالمية الأولى وهو اتجاه تاريخي. ويتداخل ذلك مع الدورات التضخمية والانكماشية طويلة الأجل وقصيرة الأجل السابقة لتتركز في الفترة منذ عام 1967 وحتى الآن. وظهر هذه الفترات من التوسع الإنتاجي للسلع الرأسمالية أي أوقات الموجات المتصاعدة المتوسعة، يعتمد علي مجموعة من المتطلبات هي:

(1) كثافة كبيرة من الادخار.

(2) عرض كبير نسبياً من رأس المال الائتماني.

(3) تراكمات في أيدي مجموعة من المنشآت القوية والمراكز المالية.

(4) مستوي منخفض من أسعار السلع التي تعمل كمحفز لنشاط الادخار والاستثمارات طويلة الأجل.

ووجود تلك المتطلبات تخلق موقفاً، حيث يؤدي إن عاجلاً أو آجلاً لزيادة في الإنتاج من تلك السلع الإنتاجية الرأسمالية المذكورة عالية، وبالتالي إلي ظهور موجة اقتصادية توسعية جديدة طويلة الأمد.

وينتقد أرنست ماندل في كتابه "الموجات الطويلة في التطور الرأسمالي" تلك النظرية ويقول أن تحركات معدل الربح المتوسط، تتم بطريقتين علي أساس زمني:

(1) خلال الدورة الصناعية.

(2) وخلال عمر الرأسمالية كلها.

ويقدم أرنست ماندل أساساً لتحركات معدل الربح، وهي التحركات التي تسمي طويلة الأجل وتستمر من 20 - 25 عاماً. ويقول أن زيادة حادة في معدل فائض القيمة أو انخفاضاً حاداً في معدل زيادة التركيب العضوي لرأس المال وتغير حاد في

معدل دوران رأس المال، أو تركيبة من كل ذلك، يمكن أن يشرح التغير المفاجئ في المعدل المتوسط الربح.

وهكذا فإن الدورة التوسعية طويلة الأجل هي فترات من خلالها تعمل القوي المتضاربة للاتجاه المعدل المتوسط للربح للهبوط لكي تعمل في قوة.

وبالنسبة للدورات الكسادية طويلة الأجل فهي فترات تعمل فيها القوي المتضاربة في جعل المعدل المتوسط للربح يتجه للهبوط أقل وأضعف.

وبالعكس فإن زيادة كبيرة في التركيب العضوي لرأس المال وانخفاض في معدل القيمة الفائضة، في معدل الزيادة، وفي معدل دوران الربح، يمكن أن يفسروا، وسوف تظهر الظواهر الاقتصادية الأساسية للنمو سواء علي المستوي الدوري أو دورات (كوندريتيف) أو الهبوط الطويل المدى للرأسمالية وتشابكها لتشكيل الأزمة.

وفي بحث الركود طويل المدى للرأسمالية، سوف نظهر أولاً موجات التوسع الرأسمالي تاريخياً حيث يمكن أن نميز بين ثلاثة مراحل كبيرة من التوسع الرأسمالي⁽¹⁾:

(1) الرأسمالية المركنتالية (القرون 16 - 18)

(2) صناعة تنافسية (القرن 19)

(3) امبريالي (ابتداءً من عام 1880) وهو أيضاً صناعي احتكاري، ويذكر

الدكتور سمير أمين أنه في داخل كل مرحلة من التوسع تظهر فيها:

- داخل كل مرحلة عدة صفات عامة وحاسمة.

(1) Samir Amin, La Crise, Socialisme et Nationalisme, dans 'La Crise; Quelle Crise François MASPIRO, Paris. pp. 165 - 67.

- أن تلك الصفات الحاسمة ليست هي نفسها في كل مرحلة وفي كل مرحلة يمكن أن نميز بين مرحلة (أ) وهي مرحلة نمو النظام، ومرحلة (ب) وهي الأزمة أو المرور من نظام لآخر، وهذا ما ينطبق علي الأزمة الامبريالية.

وتختلف نظرية الأستاذ سمير أمين تلك من تتابع المراحل بين (أ) و (ب)، عن نظريات الدورات الاقتصادية الطويلة الأجل، فهو يري الأخيرة ميكانيكية، علي أساس أنها تضع الأمر في مجال بضع مؤشرات اقتصادية عامة.

أما عن الأزمة سواء في السبعينيات أو الثمانينيات، وتلك التي بدأت عام 2008 فهي، كما سنرى، أزمة بنيوية في نمط الإنتاج الرأسمالي، إذ أن ما يميز الإنتاج الرأسمالي، هو حالة التناقض الملازمة، تلك التي تضع الضابط الاجتماعي المتزايد للقوي المنتجة، في حالة تعارض مع الطابع الضيق والثابت لعلاقات الإنتاج.

وقد تم التغلب علي ذلك التناقض في غضون عدة قرون، علي الأقل عبر توسع النظام، وتجديد نموذج التراكم في آن واحد، أن تاريخ الرأسمالية هو تاريخ صيرورة تكييف العلاقات الإنتاج مع متطلبات القوي الإنتاجية، ونستطيع أن نجد في تاريخ الرأسمالية مراحل توسع ومراحل أزمة بنيوية، ونستطيع أن نميز أربع مراحل توسع⁽¹⁾: 1815 - 1840، 1850 - 1870، 1890 - 1914، 1948 - 1967، وأربع مراحل أزمت 1840 - 1850، 1870 - 1890، 1914 - 1948، وابتداءً من 1967 وحتى الآن.

وبدايات الدورة طويلة الأجل في أمريكا، فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ثم الدخول في حرب كوريا في أوائل الخمسينيات، وكانت فترة توسعية، حتى حرب فيتنام في الستينيات، وصدمة البترول الأولي في السبعينيات والثمانينيات، ودخول

(1) د. سمير أمين: أزمة الإمبريالية، أزمة بنيوية، ترجمة صلاح الداغر - السلسلة الاقتصادية - دار الحداثة -

بيروت، الطبعة الأولى، 1982، ص 9.

الولايات المتحدة في أزمة الركود التضخمي. ثم سياسات ريجان الليبرالية ، وأتباعه سياسة قوي العرض، ثم دخول الولايات المتحدة في الأزمات، في عهدي بوش الأب، وبوش الابن. ثم غزو أفغانستان والعراق. وذلك أدى إلي دخول الولايات المتحدة، في فترة كساد وانكماش.

وبالتالي فالفترة من 1945 – 2007، هي فترة توسع (A)، ثم انكماش (B).

ونستطيع أن نفرق في الجدول التالي، بين فترات التوسع الاقتصادي (A)، وبين

فترات الكساد والركود (B)، علي أساس الدورات طويلة الأجل Cycle Longs.

جدول ()

فترات التوسع (A)، والكساد أو الركود (B)

الدورات طويلة الأجل	فترة التوسع (A)	فترة الكساد أو الركود (B)
1	1816 – 1789	1850 – 1816
2	1850 – 1873	1895 – 1873
3	1919 – 1895	1939 – 1919
4	1973 – 1945	1973 – حتى الآن

(1) التضخم طويل المدى في الرأسمالية:

عانت الاقتصاديات الرأسمالية سواء المتقدمة أو المتخلفة من أزمة الركود التضخمي Stagflation في السبعينيات والثمانينيات. ويمكن تعريف التضخم بأنه كميات كبيرة من النقود تطارد كميات ضئيلة من السلع.

وكتب الاقتصادي "كينيث آرو" الحائز علي جائزة نوبل في وقت ما، أن التعايش بين التضخم والبطالة هو حقيقة غير مريحة ولغز فكري" (1).

وقد ظهرت التغيرات في الأسعار في أماكن ومراحل زمنية عدة. وقد ظهر التضخم قبل التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية، في مرحلة ما قبل الرأسمالية. ولكن بما أن الرأسمالية في الوقت الحالي هي أضخم نظام لإنتاج السلع فإنها أيضاً قد شهدت حقبات تضخمية عديدة سندل علي آخرها بالأرقام في هذا الجزء، وبالتطبيق علي الولايات المتحدة وفرنسا خاصة.

إذ أنه في الحقبة الرأسمالية الحديثة نجد أن حاجات الحكومات لأموال أكثر مما تقدمه الضرائب، ويمكن إشباعها بواسطة وسائل أكثر حداثة من مجرد طبع النقود الورقية، والوسائل المفضلة للحكومة هي مقايضة سنداتها مع البنوك بالإضافة إلي فرض الضرائب.

ونتائج التضخم بالنسبة للشركات العملاقة مربحة للغاية. فالتضخم يعيد ضخ ما تدفعه من الضرائب إلي خزانتها. أما بالنسبة لغالبية القطاعات فإن الأعباء الاقتصادية تقع علي عاتق الجماهير الكادحة. ويطول التضخم العجزة والمعوقين

(1) جاكوب موريس، أزمة التضخم وأزمة الدولار، في أزمة الرأسمالية العالمية الرهنة، بول سوزي وهاري

ماجدوف، مرجع سابق، ص 41 .

والعاطلين عن العمل والعمال ذوي المرتبات المنخفضة، وذوي المعاشات والمتقنين للحد الأدنى للأجور والعمال غير المنظمين في نقابات أو منضمين في نقابات ضعيفة والملونين والمهاجرين.

وسوف نهتم بالتركيز علي تطورات التضخم في كلاً من الولايات المتحدة وفرنسا كمثال لبقية الدول الرأسمالية المتقدمة علي المدى الطويل.

(أ) التضخم في الولايات المتحدة:

حتى الحرب العالمية الثانية، اتسم سلوك الأسعار بالارتفاع أثناء الحروب، ثم معاودة الهبوط في أعقاب الحرب، إلا أنه منذ عام 1940 اتخذت الأسعار اتجاهًا تصاعدياً فحسب سواء بداخل الولايات المتحدة أو بالعالم الخارجي.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت أزمة التضخم، في الولايات المتحدة لأنه بدأ ينقلب إلي عكسه أي "من محفز نشط إلي محفز سام" (1).

ففي المرحلة التي كان فيها التضخم "محفزاً نشطاً" أدي إلي تنشيط الإنتاج وخفض البطالة، إلي مستوي يهدد قدرة الرأسمالية علي استغلال الطبقة العاملة (مصدر كل الأرباح) وذلك علي النحو الذي رأيناه من قيام الأفكار الكينزية في النصف الأول والتي وضعت السياسات المالية للدولة تحت إمرة الاحتكارات الضخمة.

من ناحية أخرى فإن الاستعدادات للحرب العالمية الثانية - كما رأينا في الفصل الأول رفعت من مستويات الإنتاج والعمالة والإنتاجية إلي مستويات لم تعهدها الولايات المتحدة من قبل، مما أدي إلي إفلاسها من أزمة الكساد العالمي في

(1) المرجع السابق، ص 43.

الثلاثينيات. وقد أدى استخدام التضخم كوسيلة في يد الدولة إلي جعله يلعب دوراً بديلاً للجيش الاحتياطي وكوسيلة تستخدمها الرأسمالية للحفاظ علي قدرتها الاستغلالية.

ومع تطور أزمة التضخم، عمدت الحكومة في الولايات المتحدة إلي اتخاذ سلسلة خطوات متشددة ويائسة مثل سياسات شد الحزام بالنسبة للأموال والقروض بهدف زيادة حجم البطالة. وقرض القيود علي الأجور والأسعار. وبين 70 - 1973 أدت هذه الإجراءات إلي ازدهار في الإنتاج والأرباح ولكن حجم البطالة بقي علي حاله. ومنذ ذلك الحين ساد شعور لدي الشركات الضخمة الأمريكية أن الاقتصاد برمته في وضع خطير من الاستقرار.

وقد أتسم التضخم بالولايات المتحدة بالتغير إلي أن بلغ معدلات مرتفعة بصورة غير مقبولة في أوائل حقبة الثمانينيات. أما في حقبة التسعينيات، فقد أدت الإدارة الناجحة للبنك الفيدرالي بمصاحبة الصدمات المواتية للعرض، إلي انخفاض التضخم واستقراره.

ولفهم أزمة التضخم، خاصة في الولايات المتحدة نجد أن أزمة الكساد الكبير للثلاثينيات قد أقنعت الطبقة الرأسمالية الأمريكية بأنه يتعين عليها بالأ تغمر ثانية في اللعب بالبطالة الواسعة النطاق بين العمال البيض المدنيين، وفي الواقع أن الرأسمالية الأمريكية لم تلقي بالأ للبطالة في الريف أو للعمال غير البيض والمهاجرين.

وكان منطق السياسة الكينزية بالنسبة للعمال، والتي كانت تتبع علي نطاق واسع قبل حكومة ريجان تسير علي النحو التالي⁽¹⁾:

”لا تحاربوا العمال بقسوة حول الزيادات في الأجور، وفوق كل شيء لا تحاولوا إنهاك العمال عن طريق زيادة البطالة، عليكم فقط أن تعطوا العمال ما هو كاف من الأجور النقدية لكي يكونوا سعداء في هذه المرحلة، ثم وفي غفلة من العمال، سارعوا إلي زيادة الأسعار بشكل يعوض زيادة الأجور.”

وهذا هو الأساس النظري والفكري للزيادات الكبيرة في الأسعار التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة وفي غيرها من البلدان الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة أيضاً.

ولكن تطبيقات هذه الإستراتيجية الكينزية ”الذكية” قد أدت إلي حالة دائمة من الفوضى واللااستقرار وخلقت أزمة النقود - قروض علي مستوي عالمي. والواقع أن هذا (الإنجاز) الكينزي هو السبب الرئيسي لأزمة التضخم. كما أنه أحد الأسباب الرئيسية للتعايش الغريب بين البطالة والتضخم. وبالتالي حل التضخم محل جيش الاحتياطي الصناعي. ذلك لأن حالة من العمالة المرتفعة مستحيلة بالنسبة لاقتصاد يعيش في شكل دائم علي حافة انهيار مالي.

ولكن فإنه حين نجح التضخم أخيراً في جعل النظام الرأسمالي في حالة دائمة من الفوضى الداخلية، لم يعد بوسع التضخم أن يحل محل جيش الاحتياطي الصناعي. فالنظام لم يعد يتجاوب جيداً مع العقاقير التضخمية (التي تبدو الآن وكأنها تنترك آثار السموم)، ولذلك فقد انعكس وضع أولويات السياسة الاقتصادية في عهد الرئيس ريجان. حيث جعل اهتمامه الأول هو محاربة التضخم (وليس البطالة).

(1) المرجع السابق، ص 46 - 47.

وبالتالي العودة إلى الاتجاه التقليدي بخلق جيش احتياطي من العاطلين لتحمل آثار الأزمة. كما أنه أهتم بتطبيق سياسات نقدية متشددة.

(ب) التضخم في فرنسا:

والآن سنحاول متابعة التضخم في فرنسا منذ نهاية القرن الماضي حتى ما قبل السبعينيات والثمانينيات من الركود التضخمي. لنعرف تطورات الأسعار في ارتفاعها. وفي أي القطاعات كان الارتفاع أكثر وضوحاً علي المدى الطويل. وسنعمد في هذا علي مرجع أساسي لـ "Claude Fontaine"⁽¹⁾.

ويعتمد الأساس الأول لتلك الدراسة علي تكوينات من 48000 سعر جاري لسلع مختلفة تكون 1200 منتج من السنوات 1982 إلي 1963 أي لأكثر من سبعين عاماً. وقد تم اختيار تلك الأسعار علي أساس التوافق، والاستمرارية والتمثيل.

- التوافق: حيث اختيار أسعار علي أسس مختلفة وإن كانت ثابتة للسلعة الواحدة. مثل أسعار الجملة (المواد الأولية والنصف أولية) والأكثرية هي للسلع المباعة بأسعار التجزئة، والتعريفة بالنسبة للخدمات وأسعار الكتالوج بالنسبة للمصنوعات.

- الاستمرارية: السلاسل الزمنية التي اعتبرت في هذا المرجع تطلبت أن تغطي كافة السنوات للفترة المعتبرة (1892 - 1963) مع الأخذ في الاعتبار أن التقدم الفني وتطور الحاجات، تقضي باختفاء بعض السلع وظهور منتجات جديدة.

(1) Claude Fontaine, Les Mouvements des prix et leurs Dispersions (1892 - 1963), Essai d'analysés et des documents statistiques, librairie Armand COLIN, Paris, 1966.

كما أن عدد الأسعار المستخدمة، تغيرت بطريقة هامة حسب السنوات، فتزداد من 1982 - 1910 من 120 إلى نحو 1000 سعر، وتراوحت بين 110 و 130 من 1915 - 1918، وتزداد بسرعة بين 1919 و 1920 لتتعدى الآلف حتى 1983.

وقد حدث انخفاض جديد في 1939، بداية الحرب العالمية الثانية، إلى 900 سعر وانخفضت من جديد في 1963 لتبلغ 800 سعر.

- التمثيل: حيث جمعت الأسعار علي حسب المجموعات التالية:

العدد	
970	منتجات صناعية
23	منتجات زراعية
70	منتجات غذائية
24	مواد أولية نصف سلعية
8	سلع إنتاج
105	خدمات
1200	إجمالي

وقد قسم المؤلف الأساس السعري علي أساس 1914 = 100% أو 1939 = 100% وذلك لـ 1200 سلسلة سعرية.

وقد تم اختيار تلك التواريخ علي أساس أنها ممثلة لفترات اقتصادية ذات نشاطات ومستويات اقتصادية مختلفة. فاختيار 1914 أي قبل التضخم الجامح في 1914 - 1921، 39 - 1949 أي بعد فترة الكساد الكبير من 29 - 1935، والتضخم والأزمة لسنوات 1936 إلى 1939.

والجدول التالي يبين لنا ارتفاع المستوي للأسعار في فرنسا من عام 1892 إلي عام 1963 مثبتاً علي أساس أسعار 1914

جدول ()

تطور المتوسط الحسابي العام للأسعار في فرنسا منسوباً إلي عام 1914

المتوسط الحسابي العام للأسعار	السنة
112	1892
107	1900
106	1910
442	1920
592	1930
820	1940
1599	1950
29993	1960
34661	1963

- Fontaine, Tab. 1, P.136.

جدول ()

متوسط الأسعار في فرنسا لعام 1913 مقارناً بـ 1914 = 100% ومقسماً

علي المجموعات السلعية

المجموعات السلعية	%1963
معدات مصنوعة	42732
منتجات زراعية	18404
منتجات غذائية	25840
مواد أولية	20325
معدات وآلات (عام 1955)	22079
خدمات	21359
المتوسط العام	34661

ولمعرفة القطاعات الأكثر ديناميكية في الاقتصاد الفرنسي عام 1914 إلى عام

1963 وعلاقتها بارتفاعات الأسعار يكفي أن نورد القطاعات التي زادت فيها

الأسعار (المتوسط العام) وتلك التي قلت عن المتوسط العام والتي يمكن اعتبارها

قطاعات غير ديناميكية وقمنا بعرض متوسط الأسعار للسلع المختلفة عام 1963

علي أساس أن عام 1914 = 100%

ويظهر من الجدول السابق أن المعدات المصنوعة هي التي ارتفع أسعارها

بأعلى من المتوسط العام، وأن المنتجات الزراعية قد قلت أسعارها عن المتوسط،

ولما كانت الاحتكارات هي التي تسيطر علي إنتاج السلع المصنوعة والمعدات يتبين

لنا أن ارتفاع الأسعار ذلك علي المدى الطويل (1914 - 1963) هو أساساً كما بين من خلق الاحتكارات الصناعية الضخمة.

وبذلك يتبين لنا أن السمة الأساسية الثانية لأزمة الركود التضخمي، هو ارتفاع نسبة التضخم للدرجة التي أصبحت سمة من سمات الأزمة الاقتصادية. وأن التضخم كان في النظام الرأسمالي طالما اتجه - حتماً - نحو الاحتكار.

وقد زادت مستوى الأسعار العام في فرنسا عام 1963 إلى 34661% بالمقارنة بـ 100% فقط في عام 1914. وهو مستوى بالغ الارتفاع استمر عبر السنوات بوتائر عالية خاصة في العشرينيات من القرن العشرين ثم مال للثبات في سنوات الكساد الكبير في الثلاثينيات ثم تغير الوضع بزيادات واسعة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وبالتالي أصبح التضخم سمة أساسية من سمات الاقتصاد في الدول الرأسمالية المتقدمة ومنها الولايات المتحدة وفرنسا، وسبب رفع الأسعار المستمر هو أنه في عصر الرأسمالية الاحتكارية يتميز التضخم بسمات خاصة للغاية: إذ يكفي أن يزداد الطلب في هذه القطاعات برفع الأسعار وجني أرباح أعلي. وليس لدي القطاعات الأخرى من الاقتصاد مبرراً لخفض الأسعار لمواجهة ارتفاعها في القطاعات التي يمكن أن نطلق عليها القطاعات الديناميكية أو القائمة. وأيضاً فإن ازدياد النشاط في القطاعات الديناميكية (القائمة)، يعني ازدياد الطلب علي القوة العاملة والمواد الأولية والمعدات. ولذلك فإن أسعار أدوات الإنتاج هذه ترتفع. وبين أن يتجه هذا الارتفاع نحو الانتشار في شكل تكاليف إنتاج أعلي نحو القطاعات الأخرى. وبالتالي فإن الرأسماليين في هذه القطاعات الأخرى يعهدون حينئذ إلي رفع الأسعار للتعويض عن التكاليف المرتفعة. وتحدث تبعاً لذلك دفعة أخرى قوية لرفع المستوى العام للأسعار.

وطالما تنتشر زيادات الأسعار فإنها تؤثر أكثر علي القطاعات الأخرى من الاقتصاد العامة منها والخاصة، أو تجبر الجميع علي حماية أنفسهم، بأفضل طريقة ممكنة عبر رفع أسعار سلعهم، وهذا الميكانيزم يصبح ذاتي للحركة حالما يبدأ في التحرك. وعلي وجه الخصوص فإن تراجع الزيادة علي الطلب في القطاعات الديناميكية (القائدة)، الأساسية ليس كافياً لوقف تضخم الأسعار رغم أن ذلك قد يحدث ركوداً في الإنتاج لأن أي تحول مهم في الطلب قد يعيدها دافعاً جديداً.

ثانياً: الاتجاه العام لحركة الرأسمالية في الأزمة الاقتصادية من عام 2008:

(1) حركة الرأسمالية الدولية:

أن الأزمة المالية - الاقتصادية منذ عام 2008، هي عارض لآخرى أعمق، وهي أزمة نظامية بنيوية للرأسمالية نفسها. وطبقاً للأستاذ سمير أمين الاقتصادي المصري - العالمي، ذكر أن الانخفاض الدائم في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP، في الأمم الغربية منذ بدايات 1970، قد خلق فائضاً في رأس المال الذي لم يجد ربحاً كافياً في القطاع المادي. وكان البديل هو وضع هذا الفائض في الأسواق المالية، والتي أصبحت أكثر ربحاً عن الاستثمار في رأس المال الإنتاجي، خاصة مع رفع الضوابط مما أدي إلي ظهور متتابع للفقاعات المالية.

وقد يكون هذا هو السبب العميق اللازمة المالية الاقتصادية من عام 2008، حتى حينه.

إذاً هناك أزمة هيكلية ذات طابع معين هي أزمة التضخم في ثنانيا الركود، وذلك بارتفاع الاتجاه التضخمي مع الاتجاه الانكماشى. وكان قرار الدولة في الاقتصاديات المتقدمة، هو لتفضيل الاستقرار في الأثمان علي حساب زيادة البطالة. فما بين 1979 - 1997، تضاعف معدل البطالة في دول الاتحاد الأوروبي، ليصل إلي

11% في المتوسط، ويصل إلى 11.4% في المتوسط عام 2012، ويصل معدل البطالة في الولايات المتحدة إلى 7.8% عام 2012.

كما أن توجه رأس المال نحو التوظيف في مجال النشاط المالي، خاصة في أسواق الأوراق المالية، عبر المضاربة في هذه الأسواق، طالما أن معدل الاستثمار في مجال النشاط العيني في تباطؤ، وهنا تتوسع المؤسسات المالية، وتظهر لها أشكال جديدة، تكتسب أهمية كيفية في السوق الدولية (كصناديق الاستثمار وصناديق المعاشات)، مع عدم استقرار أسعار صرف العملات، مما يزيد الربحية المالية كالمضاربة في أسعار الصرف وغيرها، ففي أعوام السبعينيات من القرن العشرين كان حجم المعاملات اليومية في أسواق الصرف 10 مليارات دولار، لم يكن فيها إلا 10% للعمليات المضاربية. أما في عام 2000 فقدرت حجم المعاملات اليومية في الأسواق المالية حول 1800 مليار دولار، 95% منها يمثل عمليات مضاربية تركز على فروق أسعار صرف العملات، وبالتالي هناك قوة لرأس المال المالي في مواجهة الاقتصاد العيني⁽¹⁾.

وفي الدول المتخلفة والتي عانت من المديونية الدولية، بما تسهله من إعادة إدماج الاقتصاديات المتخلفة، في النمط الجديد لتقسيم العلم الرأسمالي الدولي، فيعمق التخلف الاقتصادي والاجتماعي بها، وتأزم أوضاعها السياسية.

وعلى مستوى الإنتاج تعرف الفترة من السبعينيات للفترة الحالية، بأن هناك ثورة تكنولوجية، تدور حول المعلوماتية والإلكترونية وتكنولوجيا الفضاء. وهناك صعوبات للتوصل إلى إطار تنظيمي يتوافق مع التحول التكنولوجي هي:

(1) د. محمد دويدار، مرجع سابق، ص ص 306 – 343.

- يصل حجم المشروع إلي درجة تصعب من إيجاد تنظيمي ملائم، خاصة في ظل الاندماجات المتسارعة بين المشروعات.

- سيطرة منطق رأس المال المالي علي مرحلة الإنتاج.

- اتجاه يعكس الطبيعة الميكانيكية النظرة لعملية العمل الاجتماعي.

- كما أن ارتفاع تكاليف الوقود وبالتالي النقل علي المدى الطويل، تحد من التمادي في التشرذم والتبعثر في عملية إنتاج سلعة ما، خاصة إذا كانت كبيرة الحجم أو ثقيلة الوزن.

علي مستوي الاستهلاك: يعني التمركز الاحتكاري الشديد لرأس المال، في توزيع الثروة لمصلحة الأقلية ومن ثم في توزيع الدخل، وبالتالي النقص النسبي للطلب.

- من خلال التطور التكنولوجي إلي الإلكترونيّة، تصبح القوة العاملة المتاحة تفيض عن احتياجات تراكم رأس المال، مما يدفع بالعمال إلي الابتعاد عن مجال النشاط الاقتصادي.

- إن استنزاف القدرات الإنتاجية للأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الدولي، ينقص القدرة الشرائية نسبياً للغالبية في البلدان المتخلفة.

وبالتالي يبرز التناقض بين هذا الاستهلاك المتناقص، مع ما يتحقق علي مستوي الإنتاج، ومع التحولات التكنولوجية (السريعة) متمثلاً في نوع الإنتاج الزائد نسبياً، عن القدرة الشرائية المتاحة.

وتؤدي سيطرة الاحتكارات للحيلولة دون انخفاض في الأثمان مع انخفاض قيم السلع، مما يتحقق جزئياً عن طريق تعطيل جزء من الطاقة الإنتاجية المادية.

ويزيد من حدة أزمة النمط الحالي لتراكم رأس المال، أزمة الدولة الرأسمالية، وهو ما يعني:

- الحد من تدخل الدولة في الأداء الحر لقوي السوق.

- ضعف التنظيمات النقابية، والسياسية للعاملين.

- انتشار البطالة المفتوحة والعمالة الهشة (القلقة).

وفي الأزمة، يتضمن نمط أداء النظام الرأسمالي هيكلياً التضخم في ثانيا الركود، الذي يتبدي في عدم الاستخدام الكامل لقوي الإنتاج البشرية والمادية، مع تراخي معدلات التوسع في الاقتصاد العيني، في ظل اتجاه طويل المدى جداً نحو الارتفاع في مستويات الأثمان، تتخلله التقلبات الدورية، في ظل سطوة رأس المال المالي، الذي يبعد عن الاستثمار في الطاقة الإنتاجية إلي "التوظيف" في السوق المالية وخاصة في مجال المضاربات، وما يتبعه من ظهور انهيارات Crashes دورية للأسواق المالية الدولية.

ويزيد من حدة هذه الأزمة:

- الصراع بين رؤوس الأموال الدولية وهيمنة رأس المال الأمريكي.

- استلاب القدرات الشرائية.

- انهيار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بعض البلدان المتخلفة،

كالصومال، والعراق، وفلسطين، والسودان وليبيا.

- الصراع بين رأس المال الدولي والعاملين.

- البطالة الواسعة للقوة العاملة.

- نمط توزيع سيء للثروة والدخل ففء نهاية القرن العشرين وبعد ما يقرب من ستة قرون من التطور الرأسمالي يبرز سوء توزيع الثروة الاقتصادية علي الصعبد العالمى.

جدول ()

توزيع الثروة الاقتصادية علي الصعبد العالمى (عام 2000)

القارة	عدد السكان مليون	% في الثروة الاقتصادية
أسيا	2604 (61%)	25.1%
أفريقيا	762 (12%)	2.9%
أمريكا اللاتينية والوسطى	500 (8.5%)	7.1%
كل أوروبا وروسيا	728 (12.2%)	22.6%
أمريكا الشمالية	301 (5.1%)	28.8%

وبصفة عامة حققت الرأسمالية كنظام إنجازات تاريخية هائلة علي مستوى تطور ذوي الإنتاج البشرية والمادية.

إلا أن الأداء الحالي لهذا الاقتصاد، يؤكد محدودية القدرة التنظيمية لطريقة الإنتاج الرأسمالية، علي استخدام أرشد لهذه الإمكانيات، ومن ثم تحقيق مستويات أعلى من الناتج باستخدام أكفاً لقوي الإنتاج الموجودة بالفعل.

جدول ()

أنماط توزيع الدخل علي الصعيد العالمي

الفئات	1992	1999
20% الأغنى	82.7%	84.7%
20% الأفقر	1.4%	1.1%

ويذكر الأستاذ / سمير أمين أننا نعيش الآن عصر خريف الرأسمالية التي هي احتكارية بطبيعتها، وأن السمة الاحتكارية لها بدأت فعلياً في أواخر القرن التاسع عشر ولكن المرحلة الحالية نقلت الاحتكارية من مجرد ملكية رأس المال إلي الهيمنة عليه، أي أن الرأسمال صار احتكاريًا ومعممًا في نفس الوقت. إلي جانب صفة جديدة هي أن الجانب المالي في القرار الاقتصادي والذي يتحكم في كل الأنشطة الاقتصادية Financialization. وهذا الخريف الرأسمالي حدث برغم سقوط الاتحاد السوفيتي، ويحدث ذلك أن للأزمة في دول المركز، وأزمة منطقة اليورو، والتناقض الحاد بين احتياجات الاحتكار المالي، واستمرار قدر من النمو، مما يؤدي إلي تصدع النظام، وتسريع انفجاره من الداخل.

ويذكر أن الأزمات المتكررة في النظام الرأسمالي هي أزمة هيكلية، وأزمة حضارية، إذ أن الرأسمالية هي منظومة سياسية، اجتماعية، واقتصادية.

(3) التفسيرات والحلول النظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية:

(أ) الكساد في الاقتصاد الكلاسيكي:

علي المستوى النظري، كانت فكرة القوي الذاتية المصححة لنفسها Self Correcting Force، هي أساس الفكر الاقتصادي الكلي قبل الثلاثينيات من القرن العشرين، وعلي أساسها فإن آليات السوق وقوي التصويب الذاتي في اقتصاد ما، تستطيع أن تتغلب علي الهزات الخارجية، وتحرك الاقتصاد القومي نحو التوازن العام، في وضع الاستقرار، والذي يتعادل عنده الطلب والعرض في الأسواق. وتقوم النظرية الكلاسيكية علي أساس قانون ساي للأسواق Say's Law of Markets، أي علي فكرة أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، وبالتالي فإن التوظيف الكامل يتحقق تلقائياً في الاقتصاد القومي.

وتفسير ذلك أن عملية الإنتاج تتطلب وضع دخل لعوامل الإنتاج، وعندما ينفق هذا الدخل فسيكون هناك طلب مساوي من السلع. أما المدخرات فتذهب علي شكل استثمار. أي أن الإنتاج = المشتريات، أو أن المبيعات = المشتريات.

ولن يكون هناك فائض من السلع في الأسواق، وتعمل فروقات الأسعار والأجور وسعر الفائدة علي تحقيق التوازن، في أسواق السلع والعمل والأسواق المالية. وأن ليس هناك اختلاف جوهري بين الاقتصاد النقدي واقتصاد المقايضة، وأن ما يمكن إنتاجه يقوم العمال بتحمل تكاليف الشراء.

ويؤيد كلاً من ريكاردو (1817)، وميل (1848)، بأن الإنتاج المفرط أمر مستحيل، ويستبعد مارشال الملخص للنظرية النيو كلاسيكية في الاقتصاد، في كتابه "أصول الاقتصاد"⁽¹⁾، حدوث أزمات أو كساد اقتصادي واسعة النطاق في الاقتصاد، بسبب أن المنطقة التي تتوقف حياتها علي صناعة واحدة، قد تتعرض لخطر الكساد الشديد، وذلك عندما يهبط الطلب علي منتجاتها، أو عندما ينقص عرض الموارد الأولية التي تستخدمها. ولكن المدن الكبيرة والمناطق الصناعية الكبيرة التي ينمو فيها عدد كبير من الصناعات المختلفة، علي حد قول مارشال - تتفادى إلي حد كبير هذا الخطر. فإذا أصاب الكساد صناعة فيها لفترة من الزمن، فإن الصناعات الأخرى تعمل علي مساعدة الصناعة المصابة، بطريق غير مباشر. كما أنها تمكن أصحاب المتاجر من مد يد العون للعمال الذين يعملون في هذه الصناعات المصابة.

ومن ناحية أخرى أعتمد تحليل الفريد مارشال الاقتصادي، وهو الملخص لحالة الفكر الاقتصادي النيو كلاسيكي قبل الكساد الكبير، علي تحليل أحوال السكون Static، أي التشبيه الاستاتيكي وليس أحوال الحركة Dynamic، وهذا التحليل الساكن يتناقض مع ظاهرة ديناميكية، كالدورات الاقتصادية، بما فيها من تعاقب الرواج والكساد، عبر الزمن، وعبر الاقتصاديات القومية والدولية.

(2) شروح النقديين Monetarists

يجادل النقديين، بمن فيهم ميلتون فريدمان، ورئيس البنك الفيدرالي الأمريكي بن برنانكة، بأن سبب الكساد الكبير الرئيسي هو الانكماش النقدي، وإتباع سياسة

(1) الفريد مارشال، أصول الاقتصاد، ترجمة وهيب مسيحة، ومراجعة د. أحمد نظمي عبد الحميد - المجد الأول

- مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ب. ت ص 389 - 390.

اقتصادية ضعيفة لبنك الاحتياطي الأمريكي، مما سبب أزمة في النظام المصرفي كله، فقد سمح البنك بتخفيض عرض النقود إلى الثلث من عام 1929 إلى 1933 وبالتالي تحول الركود العادي إلى الكساد الكبير.

وأدت النقود القليلة إلى انهيار العديد من البنوك. وبالنقود القليلة لم يستطع رجال الأعمال الحصول على قروض جديدة، ولم يستطيعوا تجديد ديونهم القديمة، مما أجبرهم على التوقف في الاستثمار.

(ج) المقاربة النيو كلاسيكية New Classical

وتركز على انخفاض الإنتاجية، مما سبب أزمة الكساد الكبير بداية من عام 1929. وفي بحث الليبراليين الكلاسيكيين⁽¹⁾ عن سبب استمرار الركود من عام 1929، حتى أواخر الثلاثينيات، ساد لديهم اعتقاد بأنهم وجدوا هذا السبب في إطار الأرثوذكسية الكلاسيكية، وكان ما دعا إلى ذلك هو تدهور المنافسة، وانتهاكات الاحتكارات لقواعد السوق وتركز الشركات مما أدى إلى تقليص الإنتاج، وبالتالي تخفيض العمالة. وكان دليلهم الظاهري هو ارتفاع نسبة البطالة في الصناعات الثقيلة ذات التركيز الشديد وانخفاض وجودها أصلاً في الزراعة القائمة على المنافسة الكلاسيكية. وبالتالي فإذا أمكن إلغاء الاحتكار وعكس الاتجاه إلى التركيز بين الشركات، فإن الاقتصاد سيعمل وفقاً للنموذج الكلاسيكي، وستتسع فرص العمل لتشمل كل العمال أو ما يقارب عن ذلك.

(1) جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي - الماضي صورة الحاضر، سلسلة عالم المعرفة - رقم 261

- الكويت، سبتمبر 2000 - ترجمة أحمد فؤاد بلبع، ص 286.

(د) توزيع الدخل غير العادل:

وفيها يظهر أن الاقتصاد ينتج أكثر مما يستهلك، بسبب أن المستهلكين ليس لديهم الدخل الكافي. هكذا فإن التوزيع غير العادل للثروات خلال الأعوام العشرين الأولى من القرن العشرين هو ما سبب الكساد الكبير. إذ أن الأجور زادت بمعدل أقل من زيادات الإنتاجية، ومعظم الزيادة في الإنتاجية، ذهبت إلي الأرباح والتي ذهبت إلي فقاعة سوق المال أكثر من مشتريات المستهلكين. وبالتالي فإن قانون ساي Say's Law لم يعد يعمل في هذا النموذج. وبالتالي فإن السبب الرئيسي للكساد الكبير، هو الإفراط في الاستثمار خاصة في طاقة الصناعة الثقيلة، بالمقارنة مع انخفاض الأجور ودخول المستهلكين الأفراد، ومنهم الزراعيين. وكان الحل هو أن تضخ الحكومة نقوداً للمستهلكين، بما يعني إعادة توزيع القوة الشرائية، وزيادة الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي إعادة بناء القدرات الصناعية للاقتصاد.

(هـ) تفسيرات كينز للأزمة الاقتصادية:

حتى الثلاثينيات من القرن العشرين، كان يعتقد أنه لا يقع علي كاهل الحكومات إلا مسئوليات اقتصادية محدودة. وأن تحافظ علي المعروض من النقود، وأن تحفظ قيمتها، والمساعدة علي تطبيق العقود.

ولكن لم يعتقد علي أن الحكومة تحمل أية مسئوليات أخرى إزاء الدورة الاقتصادية. وتغير كل هذا بسبب الكساد العالمي الكبير، وظهور أحد أكثر الاقتصاديين تأثيراً وهو جون ماريناد كينز.

وقبل كينز كان الاقتصاديون مهتمين بالاقتصاد الجزئي، والمهتمة بتخصيص الموارد عن طريق الأسعار التي يحددها العرض والطلب في السوق. أما كينز فقد اهتم بالاقتصاد الكلي، وأن العرض والطلب في الاقتصاد الكلي لا بد أن يتساويا علي

المدى الطويل. وقد أهتم كينز بالزمن القصير. "على المدى الطويل سنكون كلنا قد متنا".

وعلى المدى القصير يمكن للعرض الكلى والطلب الكلى في الاقتصاد القومي أن يكونا غير متوازنين.

وإذا زاد العرض جداً، نتج عن هذا الكساد.

وإذا زاد الطلب جداً عن العرض نتج عن ذلك التضخم.

وذكر كينز أن الحكومة يمكن أن تتفادى وقوع الكساد عن طريق إحداث عجز مقصود في أوقات تباطؤ الطلب (أو بنقص الضرائب) وتوسع عرض المال.

وتتبنى الحكومة أن تفعل عكس ذلك وتستمر في تحقيق فوائض وترفع من معدلات الفائدة، فتحافظ على الانتعاش تحت السيطرة. وبدأت أفكار كينز ذات أهمية كبيرة لمنع وقوع كوارث اقتصادية، كالكساد العالمي الكبير.

ومن ناحية أخرى أضاف كينز أهمية على الاقتصاديين. حيث لم يكن الساسة، قبل كينز، بحاجة إلى اقتصاديين لمعاونتهم في الحكم. وبعد كينز صار الاقتصاديين مهتمين، ومن ثم جاء تشكيل لجنة المستشارين الاقتصاديين للرئيس.

وخلال الخمسة عشر التالية للحرب، نما الاقتصاد بقوة وتراجع الدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج القومي تراجعاً شديداً. وبعد أن كان الدين كنسبة مئوية 130% من إجمالي الناتج القومي عام 1946، صار نحو 58% بحلول عام 1960. واستمر هبوط الدين القومي إلى إجمالي الناتج القومي إلى أدنى من 40% عام 1969.

ومع خفض الضرائب نما الاقتصاد الأمريكي بمعدل 6.5% سنوياً ما بين عامي 1963 و 1966. وهبط معدل البطالة من 5.7% إلى أدنى من 4%. وفي السنوات العشرين بين نهاية الحرب العالمية الثانية، ومنتصف ستينيات القرن العشرين، تضاعف الاقتصاد الأمريكي، من 313 مليار دولار، إلى 618 مليار دولار، بالقيمة الثابتة بدولارات عام 1958. وظل التضخم متدنياً.

التفسيرات والحلول النظرية لأزمة الكساد الكبير عند كينز:

نشر الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز John Maynard Keynes كتابه الشهير "النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود". "General Theory of Employment, Interest and Money". عام 1936، عندما كانت سياسة الانتعاش الجديدة New Deal بقيادة فرانكلين روزفلت، في الولايات المتحدة في أوجها، ولم تكن البطالة بالرغم من تناقصها - قد أمكن التغلب عليها. وقد اعترض كينز علي مقولة أن البطالة التي سادت في الأزمة الاقتصادية الكبرى، هي بطالة اختيارية Voluntary أي نتيجة لرفض العمال قبول الأجر المنخفض وأسبابه في ذلك هي:

(1) أنه حتى لو كان جمود الأجور هو السبب في البطالة، فإن العمال يتفاوضون علي الأجور النقدية Nominal، وليس الأجور الحقيقية Real Wages، وتحدد الأجور النقدية بمعادلة الأجور بالرقم القياسي للأسعار.

(2) إن الأجور هي المصدر الأساسي للطلب، وبالتالي فإن تخفيض الأجور، سوف يؤدي إلي تخفيض الطلب، وتخفيض المبيعات، وبالتالي فإن تخفيض الأجور يؤدي إلي زيادة البطالة.

وجادل كينز بأن نقص النفقات المجمعـة Aggregate Expenditures في الاقتصاد. قد ساهمت في انهيار كبير في الدخل والعمالة، وبالتالي فقد وصل الاقتصاد إلى التوازن. ولكن بمستويات منخفضة في النشاط الاقتصادي، وبمعدل بطالة عالية.

وكانت الفكرة الأساسية لكينز بسيطة، إذ للحفاظ على العمالة الكاملة للأفراد، فعلي الحكومات أن تدير العجزات المالية والاقتصادية. وعندما يبطأ الاقتصاد، حينما لا يستثمر القطاع الخاص كافيًا للمحافظة على الإنتاج في المستويات العادية من الإنتاج في المستويات العادية للنتاج، والخروج بالاقتصاد من الركود، وذلك عن طريق زيادة النفقات الحكومية أو اقتطاعات في الضرائب.

وفي وقت الكساد الكبير، حاول الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت الاستثمار في الأعمال العامة، وزيادة المعونات للمزارعين، إلى جانب إجراءات أخرى، وذلك لدفع الاقتصاد، وليس بموازنة الميزانية.

وفي رأي كينز كان هذا جيد للميزانية، ولكن لم ينفق روزفلت أموالاً، حتى بداية الحرب العالمية الثانية، وقد نادى كينز بأن الحكومة يمكنها، ويجب عليها، أن تفعل أشياء للتخفيف من البطالة.

وفي كتابه، قد كينز نظرية بديلة للاقتصاد الكلاسيكي، وهي مجموعة جديدة من الرؤى والتوجهات النظرية، لدراسة تأثير السياسات الاقتصادية.

إذ قدم كينز مفهوم الطلب الإجمالي والمفهوم الثاني هو نظرية العرض الإجمالي الكينزية، وبينما يؤثر في التوجه الكلاسيكي مرونة الأسعار والأجور، يؤكد الاتجاه الكينزي على عدم مرونة الأسعار والأجور، وفي ظل التوجه الكينزي، فإن العرض لا يخلق الطلب حيث أن للطلب سلوكه المستقل.

ويترتب علي ثورة الاقتصاد الكينزي، إن اقتصاديات السوق الحديثة يمكن أن تسقط فريسة لتوازن عدم التوظيف الكامل، وهو توازن للعرض والطلب الإجماليين حيث ينخفض الإنتاج عن مستواه المتوقع إلى حد يعنى، ويصبح جزءاً كبيراً من القوى العاملة من غير الموظفين بصفة جبرية. وقد ينخرط الاقتصاد في التوازن في بطالة مرتفعة لعقد بأكمله، ويمكن أن تظل الدولة تعاني في إنتاج منخفض، وظروف اقتصادية جائرة لفترة طويلة، وذلك لعدم توافر آلية تصويب ذاتي، أو توافر اليد الخفية التي تمتد لانتشال الاقتصاد، وتوجيهه للعودة به مرة أخرى إلي مستوي التوظيف الكامل.

ومن خلال السياسات النقدية والمالية يمكن للحكومة حفز الاقتصاد، والمساعدة في تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاج، والتوظيف. فمثلاً، إذا ما عمدت الحكومة إلي زيادة مشترياتها فسيؤدي ذلك إلي ارتفاع الطلب الإجمالي، ويتمثل التأثير في صورة زيادة في الدخل القومي، الأمر الذي سيؤدي إلي تقليص هوة التفاوت، بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، وإجمالي الناتج المحلي لمتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد.

ويمثل التوجه الكينزي، تغييرات في أساليب فكر الاقتصاديين والحكومات بشأن الدورات الاقتصادية، والسياسات الاقتصادية بصفة عامة.

السياسة المالية الكينزية:

كشف تطور نظرية الاقتصاد الكلي، حقيقة مؤداها أن القوي المالية للحكومة، لها أيضاً تأثير اقتصادي رئيسي، علي التحركات قصيرة الأمد لكل من الإنتاج والتوظيف والأسعار. وأدي الاهتمام بالتأثيرات القوية للسياسات المالية علي النشاط

الاقتصادي إلى التوجه الكينزي لسياسة الاقتصاد الكلي، وهو الاستغلال الأمثل لنشاط الحكومة في التخفيف من حدة دورات النشاط التجاري.

وبالتالي نصل للنتائج التالية:

(1) تعد السياسات الكينزية في المقام الأول، هي التكريس لأدوات سياسة الاقتصاد الكلي لخدمة الأهداف الاقتصادية الحقيقية، وبالتالي التوظيف الكامل والنمو الحقيقي للدخل القومي.

(2) تأتي إدارة الطلب الكينزي مؤكدة علي ضرورة اتخاذ الإجراءات الفعالة لتحقيق الأهداف المنشودة.

(3) عمل أصحاب الاتجاه الكينزي، علي وضع كل من السياسات المالية والنقدية في إطار مترابط ومتسق، وذلك في سعيهم لتحقيق الأهداف المرجوة للاقتصاد الكلي.

وتتناول دراسة السياسة المالية نموذج المضاعف Multiplier الكينزي، وهي توضح أن زيادة الإنفاق الحكومي علي حدة، مع بقاء كل من الضرائب والاستثمار ثابتين، لها تأثير واسع النطاق علي الناتج المحلي بنفس مقدار تأثير الاستثمار. ويتحول (الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي) إلي أعلى ليصل إلي مستوى توازن أعلى. ويستخدم مصطلح المضاعف في الاقتصاد الكلي للإشارة إلي مقدار التغير في احد المتغيرات مثل العمالة الكلية أو الدخل الكلي من زيادة الإنفاق أو الاستثمارات الأولية.

ويمكن تلخيص السياسات المالية للحكومة علي الناتج القومي كالتالي:

الناتج القومي الإجمالي =

مصروفات الاستهلاك (C)

+ إجمالي الاستثمار المحلي الخارجي (I)

+ المشتريات الحكومية من السلع والخدمات (G)

+ صافي الصادرات (X)

$C + I + G + X =$

أي أن الإنفاق الحكومي (G)، له نفس الأثر علي مستوى الاقتصاد الكلي مثل الإنفاق علي الاستثمار (I). فالمصروفات الجماعية التي تدخل في شراء سيارة حكومية مثلاً (G)، يكون لها نفس الأثر علي الوظائف والعمالة التي تحدثه مصروفات الاستهلاك الخاص علي السيارات (C).

جدول ()

العناصر المتغيرة للسياسات الاقتصادية (النقدية، المالية،) وآثارها علي

الطلب الإجمالي

المتغير الاقتصادي	الأثر علي الطلب الإجمالي
العناصر المتغيرة للسياسة:	
السياسة النقدية:	تؤدي زيادة المعروض النقدي إلى تقلص أسعار الفائدة، والتخفيف من شروط الائتمان، فيجذب معدلات استثمار أكثر ارتفاعاً واستهلاكاً أعلى للسلع المعمرة، وفي الاقتصاديات المفتوحة تؤثر السياسات النقدية علي معدل سعر الصرف وصافي الصادرات
السياسة المالية:	يؤدي ارتفاع مشتريات الحكومة من السلع والخدمات مباشرة إلي زيادة الإنفاق، بينما يؤدي تخفيض الضرائب أو زيادة التحويلات إلي رفع الدخل المتاح وزيادة الاستهلاك، أما الحوافز الضريبية مثل: الخصم الضريبي علي الاستثمار، فمن شأنها التشجيع علي زيادة النفقات في قطاع معين.
متغيرات خارجية:	
الناتج الأجنبي:	كلما زاد الناتج في الدول الأخرى، زاد صافي الصادرات
قيمة الأصول:	تأتي الزيادة في سوق الأوراق المالية نتيجة لتزايد ثروة الأسر، ومن ثم زيادة الاستهلاك، وهذا يؤدي بدوره لانخفاض تكلفة رأس المال وزيادة الاستثمارات التجارية.
التطور التكنولوجي:	نتيجة التطورات التكنولوجية فرصاً جديدة أمام الاستثمار التجاري. وأهم الأمثلة علي ذلك، السكك الحديدية والسيارات والإنترنت.
متغيرات أخرى:	منها الأحداث السياسية، واتفاقيات التجارة الحرة، ونهاية الحرب الباردة، وقد أدت جميعها إلي تنشيط الأعمال وزيادة ثقة المستهلكين ورفع معدلات الإنفاق علي الاستثمار واستهلاك السلع المعمرة.

إن أكبر ما أسهم به كينز هو إتباع سياسات اقتصادية ومالية واقعية وبراجماتية وهي سياسات تحافظ علي النظام الاقتصادي الرأسمالي بمعالجة أوجه نقصه ومداواته دون التعرض لأسسه ومبادئه الرئيسية.

ولكن تتعرض مبادئ كينز للنقد من عدة نواحي، إذ أن نظريته هي للأجل القصير "In The Long run we are all dead"، علي حسب تعبير كينز. الذي قال أيضاً أن "الفترة الطويلة ما هي إلا تجميع لعدة فترات قصيرة متلاصقة". أي أن سياساته هي للأجل القصير.

ويدور الصراع بين الاقتصاديين الكلاسيكيين، وأصحاب التوجه الكينزي حول مدى إمكان تمتع الاقتصاد بقوي تصويب ذاتية فعالة، فيما يتعلق بالأجور والأسعار المرنة، بحيث تعمل علي المحافظة علي مستوي التوظيف الكامل.

وتؤكد التوجهات الكلاسيكية علي النمو الاقتصادي طويل الأمد، في حين تغفل سياسات تحقيق استقرار الدورة الاقتصادية.

كما يرغب الاقتصاديون الكينزيون في تعزيز سياسات النمو وتدعيمها من خلال السياسات المالية والنقدية الملائمة لتخفيف التأثيرات المفرطة للدورة الاقتصادية.

وكان للحرب العالمية الثانية، دور في ترويج أفكار كينز، فقد بينت ما تستطيع تحقيقه عن طريق جهاز الدولة. ففي الفترة بين العامين 1939 و 1944، وهي ذروة وقت الحرب، زاد الناتج القومي الإجمالي بالدولارات الثابتة (عام 1972) - من 320 مليار دولار إلي 569 ملياراً، أي أقل قليلاً من الضعف. وتبين أن نفقات

الاستهلاك الشخصي بالدولارات الثابتة نفسها، رغم الحرمان وقت الحرب، لم تنخفض بل زادت من 220 إلى 255 مليار دولار⁽¹⁾.

والمهم الآن في نظرية كينز، هو دراسة دور الحكومة في السياسات المالية والنقدية، إذ تحصل الحكومة علي دخل وتقوم بالإنفاق أو تمارس الادخار والاستثمار.

وكان الاقتصاديون الكلاسيكيون يؤمنون بأن دور الحكومة السليم، بصدد المسائل المالية، حيادي، إذ أن لها وظائف لا يمكن التخلص منها هي الأمن الداخلي والخارجي والقضاء - وهي وظائف تتكلف أموالاً، وعليها أن تجمع الأموال اللازمة من دافعي الضرائب.

أما مذهب كينز، فإنه ينظر للحكومة علي أنها العامل الكبير الذي يعوض مظاهر الفوضى، التي لا يمكن السيطرة عليها والتي تميز الرأسمالية الليبرالية، وفي وسع الحكومة أن تستثمر حين يقل تفاؤل رجال الأعمال بحيث يضعف الاستثمار في العمالة. وتولد المبالغ التي تستثمرها، دخولاً تعادل ما يدره الاستثمار الخاص، وهذا الدخل الناجم من الاستثمار الحكومي يؤدي إلي توسيع نطاق الأسواق، وبالتالي يزيد من تفاؤل رجال الأعمال.

فإذا شاءت الحكومة أن تعالج هبوطاً في الدخل القومي بسبب عجز المدخرات الخاص عن اللحاق بالاستثمار الجديد، بمعنى أن تنفق مالياً لا يؤخذ من دخل الجمهور، بمعنى أن تنفق أكثر من الضرائب التي تجبها، وبذلك يكون هناك عجز

(1) انظر/ جون كينيث جالبريث. تاريخ الفكر الاقتصادي - الماضي صورة الحاضر - ترجمة أحمد فؤاد بليغ -

سلسلة عالم المعرفة، رقم 261 - الكويت - سبتمبر 2000، ص ص 268 - 275.

في الموازنة العامة، أما المال الذي يقترض لسد العجز فمصدره المدخرات الخاصة المكنزة والائتمان المصرفي، فيما يعرف بالتمويل بالعجز.

وينبغي إتباع عكس هذه السياسة، حين يصبح هناك خطر من حدوث التضخم، أي حين يقترب من الطاقة الإنتاجية الكاملة ويوشك أن يحدث ارتفاع كبير في الأسعار. وإذا ما كانت الحكومة تنفق أكثر مما تجبي، فإنها في هذه الحالة تلعب دور المستثمر، وعلي النقيض يجب أن تضطلع الحكومة بدور المدخر، أي أن تنفق أقل مما يجب ويتوفر لها فائض "التمويل بالفائض".

وينصب رأي كينز، بصفة رئيسية، لا علي التدخل الحكومي المباشر ولكن علي السياسات المالية المتبعة علي سبيل التعويض، ويؤمن كينز بأن الحياة الاقتصادية السليمة لأي شعب تتطلب حالة من المساواة في توزيع الدخل. وعلي هذا يحذ كينز فرض الضرائب التصاعدية، بإجراءات متعددة، منها التأمين الاجتماعي، والخدمات العامة، مما يساعد علي إعادة توزيع الدخل. كما يدعو كينز إلي إتباع سياسة دائمة، تستهدف خفض أسعار الفائدة، بما يعني ذلك من تشجيع الاستثمار من جهة، ومن جهة أخرى كان كينز يتوقع زوال الطبقة الغنية التي تعيش علي إيرادها أي ملكيتها للأوراق المالية أكثر مما تعيش علي الإنتاج، وذلك حين يميل سعر الفائدة إلي الانخفاض، حتي يصل إلي درجة الصفر.

أما بالنسبة لسياسات التجارة الدولية، فقد اختار كينز متابعة السياسات التي يراها كفيلة بضمان العمالة، بدلاً من العودة إلي تطبيق سياسة الحرية الدولية وأخذ يبحث الوسائل التي تؤدي إلي تحقيق سياسات داخلية موازية علي نطاق دولي. مما يكفل تنسيق مصالح الشعوب، ويضع حداً للمحاولات الرامية إلي عرقلة الرخاء، عن

طريق إتباع سياسة إفقار الجار، وقد اشترك كينز في الأعمال التي أدت إلي إنشاء صندوق النقد الدولي، وإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وينتقد البعض كينز علي أنه ذو آراء مرنة وعملية للغاية. تسمح بالتأرجح بين الآراء. ويعتقد ملتون فريدمان أن المشكلة الاقتصادية الرئيسية هي التضخم وليس البطالة. بل وبتهم سياسات كينز بأنها السبب في عدم استقرار الأسعار واضطراب أسعار الصرف، ويشكك في أن كينز نفسه لو عاش حتى الآن كيف يمكن أن يواجه الأزمات الاقتصادية الحالية؟ ويكد أنه كان سيعدل من سياساته لكي يواجه تلك الأزمة ويقول عن كينز (أنه أعطي مساراً خاطئاً للاقتصاد لبضعة عقود).

وقد كان معظم السياسات الاقتصادية التي اتبعت بعد الحرب العالمية الثانية في الدول الرأسمالية، خاصة المتقدمة، هي سياسات كينزية.

ويلخص جون جالبريث⁽¹⁾ الآثار الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، للسياسات الكينزية، بأن الركود والبطالة كان يتطلبان زيادة في النفقات العامة وخفضاً للضرائب، وهما إجراءان مقبولان تماماً من الناحية السياسية، ومن الناحية الأخرى فإن تضخم الأسعار يتطلب تخفيضاً للنفقات الحكومية وزيادة الضرائب، وهما أمران غير مقبولين سياسياً. وهذا هو التراث النظري - العملي لتوجهات الاقتصاد لكينز.

ولقد ذكر جون ماينارد كينز في نهاية كتابه "النظرية العامة" عام 1936: "أن الرجال العمليون الذين يؤمنون بأنهم محصنين تماماً من أي مؤثرات فكرية، هم عادة عبيد لبعض الاقتصاديين البائدين المجانين الذين في السلطة".

(1) انظر، جالبريث، مرجع سابق، ص 295.

ولقد ركز الجميع في الأزمة الاقتصادية والمالية التي بدأت عام 2008، "علي أخطاء وجشع" المصرفيين. ولم تحظ النظريات الاقتصادية التي شجعت علي هذه الأخطاء بالاهتمام الكافي.

ويدور النقاش دائماً بين الأكاديميين الاقتصاديين حول "كفاءة" الأسواق، "ومنطق" المستثمرين والمستهلكين، "والرشادة" في الاختيار الاقتصادي، سواء في الاستهلاك أو الإنتاج، وبناء علي "المنطق" و "الرشادة" و "الكفاءة" بنت النظريات الاقتصادية، نماذج للكمبيوتر، ووصفات اقتصادية وتنظيمية جاهزة.

وذكر كينز أن هؤلاء "الرجال العمليين" قد اعتمدوا علي نظريات اقتصادية عفا عليها الزمن، لدعم ديونهم المعدومة، والسياسات الاقتصادية السيئة والتي سمحت قبيل ظهور أزمة 2008، للمصرفيين أن يقترضوا 50 ضعف رأسمال بنوكهم للمضاربة علي رهون عقارية لم تحقق أرباحاً كبيراً، وسمحت لهم بذلك الجهات الرقابية.

وقد سمحت أيديولوجية "ثاتشر - ريجان" منذ الثمانينات، للأكاديميين الاقتصاديين بناء نماذج رياضية، تقوم علي "التوقعات المنطقية"، يمكن لهذه النماذج، أن تثبت بطريقة حسابية أن البنوك لن تواجه مطلقاً أية أزمات في السيولة المالية، وإن إيجابار البنوك علي الاحتفاظ برأسمال إضافي ليس ضرورياً، وأن الأسواق دائماً علي حق، وسمحت تلك العقيدة الاقتصادية، خاصة في مجال التمويل، أن يتوقعوا أن الاضطرابات المالية من النوع الذي مر به بنك ليمان برازرز، لن يحدث ولو لمرة واحدة في البلبون سنة القادمة.

وتضمنت عقيدة "اقتصاديات السوق ذاتية الاستقرار"، أن كل المحاولات التي تبذلها الحكومة لإدارة الطلب، من خلال السياسات النقدية والمالية، كان مصيرها الفشل، ولم ينتج عنها سوي التضخم فقط.

ومن ناحيته يتناول "بول كروجمان" الاقتصادي الحاصل علي جائزة نوبل عام 2008، في كتابه "ضعوا نهاية فورية لهذا الكساد" End This Depression Now، والصادر عام 2012، ويتعامل مع الأزمة الاقتصادية والمالية التي بدأت عام 2008، علي أنه كساد واضح وليس ركوداً، حتى وإن لم يصل إلي الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، ويتحدث عن الدمار الذي تسببت فيه البطالة المرتفعة في الاقتصاد الأمريكي، والتي وصلت في معدلاتها الرسمية إلي ما يزيد عن 10%، ففي ديسمبر 2011، ارتفع عدد العاطلين إلي 13 مليون أمريكي من 6.8 مليون عام 2007 .

ويهدف كروجمان للرجوع إلي ما سبق لجون مانيارد كينز طرحه، والمتمثل في أن توسيع الإنفاق الحكومي يمكن أن يحفز النمو، وعدم الانشغال بما ينجم عن زيادة الإنفاق الحكومي من عجز وارتفاع مستوي الدين العام. وتقديم التنشيط المالي، لمواجهة ضعف الطلب في القطاع الخاص. فإذا كان المستهلكون والشركات والحكومات لا تنفق بما فيه الكفاية يحد ذلك من النمو، ويزيد من معدلات البطالة.

ويرى كروجمان أن الاقتصاد الأمريكي يخطو ببطء للتعافي، بفضل زيادة الرئيس "باراك أوباما" للإنفاق وضح مليارات الدولارات في الاقتصاد الأمريكي، وخفض أسعار الفائدة لحفز الاستهلاك، وتشجيع الاستثمار، ويأخذ كروجمان علي إدارة أوباما التوقف عن التدخل الحكومي مباشرة، بعد تجاوز حدة الأزمة، وظهور مؤشرات التعافي في عام 2009.

ويرى كروجمان أن الحد من العجز ليس هو الأولوية القصوى، بل أن خفض نسب البطالة المرتفعة مع ما يستدعيه ذلك من إنفاق فيدرالي لابد منه، ويرى كروجمان أن الملايين من الأمريكيين يعانون البطالة، وتكلفتها الاجتماعية الباهظة بسبب تراجع الطلب إلى الاقتصاد الأمريكي، وعجز الشركات والقطاع الخاص عن التوظيف، لذا يمكن للحكومة التدخل لوضع حد لهذا النقص الواضح في الطلب بالإنفاق وإعادة الطلب إلى السوق.

وإلى جانب الحكومة، يدعو كروجمان الاحتياطي الفيدرالي بالتحكم في التضخم، داعياً لخفض سعر الفائدة، وعدم الخوف من شبح التضخم الذي حتى وإن ارتفع، فلن يهدد الاقتصاد الأمريكي، وما يهم الآن هو إعادة تحفيز النمو الاقتصادي. ويرى كروجمان أن استمرار الوضع الحالي للاقتصاد الأمريكي سيؤدي للوصول إلى الانكماش، الذي يصعب في ظله الخروج مما سماه "الكساد الواضح" ويقترح كروجمان للخروج من الأزمة ثلاثة مسارات عملية، تعيد النمو إلى الاقتصاد الأمريكي:

(1) الانقاذ المالي للاقتصاد في قطاعاته المختلفة، بتخصيص 300 مليار دولار سنوياً، تنفقها الحكومة الفيدرالية لدعم الحكومات المحلية، التي عانت تداعيات الأزمة المالية. ويذكر كروجمان أن هذا الاقتراح سيخلق ملايين الوظائف دون التأثير في موازنة الحكومات المحلية.

(2) خفض سعر الفائدة إلى الصفر، دون الانشغال بشبح التضخم، ويقترح بدلاً من تحديد نسبة التضخم بـ 2% التي يريدها مجلس إدارة البنك الاحتياطي الفيدرالي، يقترح كروجمان رفع التضخم إلى 4%، وهذا سيشجع علي الإنفاق، بينما ستراجع القيمة الحقيقية للدين العام.

(3) ضرورة مساعدة أصحاب الرهون العقارية علي إعادة جدولة ديونهم، وفقاً لسعر الفائدة المنخفض حالياً، مع ما يستدعيه ذلك من ضخ أموال إضافية في المؤسسات المالية، وسن التشريعات اللازمة لذلك.

ويؤكد كروجمان أن الإستراتيجية الاقتصادية التي تعمل سياسياً هي الأفضل، حتى وإن كانت تلك الإستراتيجية تحمل في طياتها سياسات غير تقليدية، فسرعان ما يرحب بها الشعب الأمريكي عندما يلمس آثارها الإيجابية علي أرض الواقع.

غير أن المشكلة الأساسية التي تواجه اقتراحات كروجمان، لاسيما في مجال التشريع والإنفاق، هي صعوبة إقناع الجمهوريين داخل الكونجرس بهذه الأفكار.

ولما كان باراك أوباما الرئيس الديمقراطي، قد فاز في دورة الإعادة الرئاسية لعام 2012، فإن الولايات المتحدة، علي الأقل لأربعة سنوات، تنتهي في 2016، لن تكون عاجزة تماماً، أمام قوى السوق "الحرّة" و "الخاطئة"، في نفس الوقت، وإن أمام الإدارة الأمريكية الديمقراطية، فرصة لتعديل مسار الاقتصاد الأمريكي، نحو التعافي الاقتصادي باستخدام أدوات عن الاقتصاد الكلي، من نحو مائة عام. وكل ما تحتاجه الإدارة الأمريكية، هو الإرادة السياسية لتحقيق ذلك.

أسباب الأزمات المالية والاقتصادية العالمية حسب رؤية الأطراف داخل مجموعة العشرين:

حملت الممارسات المالية والمصرفية للبنوك الأمريكية المسؤولية عن وقوع هذه الأزمة.

إلا أن صانعي القرار الأمريكي ركزوا علي السياسات الاقتصادية التي اتبعتها دول الفائض التجاري الآسيوي وخاصة الصين. والتي استهدفت تشجيع الإنتاج

المحلي و كبح الاستهلاك الداخلي وطبقاً لهذا أدى تطبيق هذه السياسات إلي حدوث خلل كبير في الموازين التجارية بين الولايات المتحدة واقتصادات الفائض الآسيوية خاصة الصين، وترجع لاحتفاظ تلك علي حالة العجز التجاري مع الولايات المتحدة مما أدى إلي ارتفاع نسبة العجز التجاري الأمريكي.

الموقف الأوروبي:

نما الأزمة إلي ضعف الهيكل المالي والإطارات المنظمة لأسواق المال، بسبب انسحاب الحكومات من السيطرة علي هذه الأسواق.

وأنتقد الأوروبيون خطة الإنقاذ الأمريكية القائمة علي التوسع في الإنفاق الحكومي، وبالتالي تحول الإنفاق الأسري إلي الأنفاق الأمريكي الحكومي، فهي معالجة ظاهرية للأزمة.

الرؤية الصينية :

إذا كان الخلل التجاري بين الولايات المتحدة والصين هو المسئول الأول عن الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة، فإن السبب لا يعود إلي سياسات التصنيع والسياسات التجارية الصينية، بقدر ما يعود إلي النزعة الاستهلاكية في الأسواق الأمريكية. وأن الإنتاج الصيني المتزايد هو استجابة للطلب الأمريكي.

وقد طرحت ثلاث رؤى مختلفة للخروج من الأزمة طبقاً لاختلاف الرؤى الثلاثة لأسباب الأزمة - خلال قمة المجموعة في نوفمبر 2008 و أبريل 2009.

وركزت الرؤية الأمريكية علي ضرورة إصلاح الخلل في التوازن بين اقتصادات العجز والفائض التجاري، بين الولايات المتحدة والصين بالذات، من خلال إقناع

الصين بتحقيق مزيد من التوازن بين العرض والطلب الداخليين، من خلال تحقيق درجة أكبر من التوافق بين سياسات الإنتاج والتصنيع من ناحية، والطلب الداخلي.

وطالبت أعضاء المجموعة بالامتناع عن أي سياسات حمائية - خاصة ضد الصادرات الصينية. إذ أن أي قيود علي الصادرات الصينية إلي الأسواق الأمريكية والأوروبية شأنها أن تؤدي إلي رفع معدلات البطالة داخل الاقتصاد الصيني بسبب عدم قدرة الصين علي زيادة حجم الطلب المحلي الداخلي علي المدى القصير لاستيعاب فائض الإنتاج في حالة انخفاض كبير في حجم الواردات الأمريكية من الصين، في ظل الفجوة الكبيرة بين حجم الإنتاج الصيني والطلب الداخلي حيث يزيد الإنتاج عن الطلب بنسبة 10% من حجم الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾.

وعانت أوروبا من الموجة الثانية لأزمة الركود الكبير، حيث عانت من عجز في موازنتها العامة، واضطرت إلي تنفيذ برامج تقشفية أو انكماشية لتقليل الإنفاق العام، بما سيؤدي ذلك إلي زيادة الركود الاقتصادي، وزيادة معدلات البطالة.

فقد ارتفع عجز الموازنة للدول في منطقة اليورو عام 2010 7% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 10.5% في بريطانيا، و 9.9% في اليونان وأسبانيا، و 8.4% في فرنسا، و 6.2% في هولندا، و 5.5% في ألمانيا، و 5.1% في إيطاليا، مع معرفة أن سقف العجز المسموح به في الموازنة العامة للدولة في الاتحاد الأوروبي هو 3% من الناتج المحلي الإجمالي. وتركزت البرامج التقشفية الأوروبية علي تجميد الإنفاق العام في بعض الدول الأوروبية.

(1) Michael Pettis, " The G 20 Meetings: No Common Framework, No Consensus, Policy Brief, No 79, CARNEGIE Endowment for International Peace , May 2009.

مذكورة في د. عبد المنعم سعيد، د. محمد فايز فرحات، ص 29.

وعانت الولايات المتحدة من عجز كبير في الموازنة العامة للدولة بلغ 1.5 تريليون دولار في عام 2009. وبالتالي فإن الأفكار الأمريكية لضرورة التوسع في الإنفاق العام لمواجهة الركود كأولوية أولى قبل إصلاح الخلل المالي في الموازنة العامة للدولة.

كما أن وضع الدولار كعملة احتياط دولية تجعلها تفرط في الإصدار النقدي بدون غطاء ذهب أو إنتاجي، وتستخدم الدولارات لتكلفتها أكثر من طباعتها في الحفاظ علي قدرتها في تسوية التزاماتها.

وذكر البيان الختامي للقمّة أن الأسواق الناشئة القوية مثل الصين لا بد من تشجيع حكوماتها والمواطنين لإنفاق المزيد والاستثمار في مشاريع بنية تحتية وبناء شبكات ضمان اجتماعي أفضل لتحسين مستويات معيشة مواطنيها، وتطوير سياساتها النقدية لتسمح بدرجة أكبر من حرية ومرونة أسعار الصرف.

وتعهدت دول ذات فائض تجاري كبير مثل ألمانيا واليابان بتحقيق توازن في تجارتها الخارجية.

وتشير الحقائق إلي تغيرات في التوازن الاقتصادي العالمي ليس فقط صعود مجموعة BRIC الصين والبرازيل والهند وروسيا، وليس فقط بحصة كل منها في الناتج والتجارة السلعية والخدمية في العالم، بل أيضاً في حجم الاحتياطيات الضخمة في العملات.

ولم تحدث القمة تغييراً في وضع الدولار كعملة احتياط دولية رغم تراجع دوره، بسبب تراجع حصة الناتج الأمريكي من الناتج العالمي من نحو 45% بعد الحرب العالمية الثانية إلي 31% في آخر عهد كلينتون إلي نحو 20% من الناتج العالمي عام 2010. وتراجعت الصادرات الأمريكية من 33% الصادرات العالمية

بعد الحرب العالمية الثانية إلى المرتبة الثالثة بعد الصين وألمانيا وبصادرات نحو 8.45% عام 2010 من الإجمالي العالمي. كما أن استمرار الاحتفاظ بالدولار كعملة احتياط دولية، لا يتسق مع العجز التجاري الأمريكي الكبير والذي بلغ 550 مليار دولار خلال العام المنتهي في أبريل 2010. وبلغ عجز ميزان ويبدو أن التحول سيتم تدريجياً، من خلال تنويع الصين وروسيا والهند والبرازيل لسلة احتياطياتها في اتجاه تقليل حصة الدولار فيها.

وذكر إعلان قمة جماعة G 20 عن الأسواق المالية والاقتصاد العالمي 15 / نوفمبر 2008 الأسباب التالية للأزمة:

”خلال فترة من النمو العالمي القوي، ونمو تيارات رأس المال، واستقرار طويل في بداية هذا العقد، بحثت أطراف السوق عن عائدات أكبر بدون تقدير مناسب للمخاطر وفشلت في ممارسة الجهد المستحق. وفي نفس الوقت، فإن المعايير الضعيفة للضمان، وممارسات سليمة لإدارة الخطر، إلي جانب تزايد وجود منتجات مالية معقدة ومبهمّة، وبتبعها روافع Leverage، متزايدة أدت جميعها إلي خلق نظام قابل للسقوط، ولم يتم صناعات السياسات وصناعات القرار والمشرّفين، في بعض الدول المتقدمة، لم يقدروا بعناية ويواجهوا الأخطار المبنية في الأسواق المالية وأن يوكبوا التجديدات المالية، أو أن يأخذوا في حسابهم التعديلات التنظيمية للأفعال التضبيطة الداخلية⁽¹⁾.

تباين وجهات النظر الدولية في أسباب أزمة 2008:

تباينت أسباب وطرق مواجهة الأزمة بين الولايات المتحدة، والصين وأوروبا.

(1) "Declaration of G20

<https://gergewbush-whitehouse.archives.gov/news/releades/2008/11/2008/11/5-1.html> . NARA. 2008 – 11 – 15.

فتري بعض جهات النظر في الولايات المتحدة، أن الممارسات المالية والمصرفية للبنوك الأمريكية هي المسؤولة عن الأزمة. إلا أن صانعي القرار الأمريكي ركزوا علي السياسات الاقتصادية التي اتبعتها دول الفائض التجاري الآسيوية، وخاصة الصين، والتي استهدفت تشجيع التصدير وكبح الاستهلاك الداخلي، مما أدى إلي حدوث خلل كبير في الموازين التجارية بين الولايات المتحدة لصالح الدول الآسيوية، خاصة الصين، وأدى ذلك إلي ارتفاع العجز التجاري الأمريكي، وبالتالي هناك ضرورة لإحداث التوازن التجاري، خاصة بين الولايات المتحدة والصين، بزيادة الطلب الداخلي في الصين، مع زيادة قيمة العملة الصينية، المقومة بأقل من قيمتها بالنسبة للدولار.

وتري الصين من جانبها، بأنه إذا كان الخلل التجاري بين الولايات المتحدة والصين هو المسئول الأول عن الأزمة الاقتصادية والمالية بداية من عام 2008، ولكن السبب لا يعود سياسات التصنيع والتجارة الصينية، بقدر ما يعود إلي طبيعة النزعة الاستهلاكية في السوق الأمريكية، فالإنتاج الصيني المتزايد هو استجابة لزيادة الطلب الأمريكي. وتطالب الصين بالامتناع عن أى سياسات حمائية وضد الصادرات الصناعية، والتي ستؤدي إلي رفع معدلات البطالة في الاقتصاد الصيني، وذلك بسبب عدم قدرة الصين علي زيادة الطلب المحلي علي المدى القصير.

وتذكر الرؤية الأوروبية أن الأزمة الاقتصادية والمالية، ترجع إلي ضعف الهيكل المالي العالمي، والسيطرة علي أسواق المال، بسبب انسحاب الحكومات من السيطرة علي تلك الأسواق، وأنتقد الأوروبيون، خاصة ألمانيا، خطة الإنقاذ الأمريكية القائمة علي التوسع في الإنفاق الحكومي محل إنفاق الأسر. وبالتالي لا تتطوي خطة الإنقاذ

علي مواجهة حقيقية للأسباب الهيكلية للأزمة، بقدر ما تعبر عن معالجة ظاهرية لها.

ثالثاً: العوامل الموقفية / المباشرة للأزمة المالية / الاقتصادية العالمية منذ عام 2008:

(1) نشأة وتطور المشتقات الجديدة واتساع المضاربات المالية:

عبر البورصات والبنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار المالي وصناديق معاشات التقاعد، دخلت مسرح القوي المالية العالمية طبقة جديدة، هي طبقة المتاجرون والمضاربين بالعملات والأوراق المالية.

ففي سبتمبر عام 1992، أقتني بضع مئات من مديري البنوك وصناديق الاستثمار خطي رجل الأعمال جورج سورس George Soros ، وراهنوا بمليارات الدولارات علي تخفيض سعر صرف الجنية الاسترليني والليرة الإيطالية ولم يكن باستطاعة البنك المركزي البريطاني والمركزي الإيطالي، وقف انخفاض أسعار صرف عملتيهما بدعم مليارات الدولارات والليرات، وكان عليهما الإنسحاب من نظام النقد الأوروبي (EMS)، وما أنطوي عليه من أسعار صرف ثابتة.

ورفع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في فبراير 1994، أسعار الفائدة القيادية، مما تسبب في انهيار سوق المال الأمريكي. وانخفض الدولار في ربيع 1995 إلي أدني مستوي له، لتصل قيمته إلي 1.35 مارك و 73 ينأ يابانياً⁽¹⁾.

(1) انظر التفاصيل الفصل الرابع، في هانس بيتر مارتين ومارك شومان، فخ العولمة، الاعتداء علي الديمقراطية والرغاهية - مرجع سابق، ص ص 170 - 230.

وذكر رئيس الوزراء الإيطالي جون ماجور في إبريل 1995، أنه لا يجوز ترك العمليات في أسواق المال "تتم بسرعة وبحجم كبير، بحيث لم تعد تخضع لرقابة الحكومات أو المؤسسات الدولية".

وذكر رئيس الوزراء الإيطالي لامبرتو ديني، أنه "يجب منع الأسواق من تفويض السياسة الاقتصادية لبلد بأكمله". ورأي الرئيس الفرنسي جاك شيراك أن القطاع المالي كله، مدعاه للاستنكار، ويسمي المضاربين "وباء الإيدز في الاقتصاد العالمي".

وبدون وجود شبهه مؤامرات، فإن ما يحدث في أسواق المال هو الحصيلة المنطقية للسياسات التي تنتهجها حكومات الدول الصناعية الكبرى، التي اتجهت منذ السبعينيات، إلي تحرير الأسواق من القيود، والحدود، وألغت كل الحواجز، أمام أنتقال رؤوس الأموال، والنقود.

وعلي أساس تلك الحرية، نمت معاملات المؤسسات المالية العالمية نمواً كبيراً في سنوات الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين. ومنذ عام 1985، ارتفعت قيمة تداول العملات الأجنبية والأوراق المالية علي المستوى العالمي إلي ما يزيد علي عشرة أضعاف. وفي خلال يوم عمل واحد جري في عام 1995، مثلاً عمليات بيع للعملات الأجنبية بقيمة تبلغ حوالي 1.5 بليون دولار، وهو أربعة أضعاف ما أنفقه العالم في السنة علي البترول، آنذاك.

ويقول جورج سورس، المالي والمضارب العالمي، بأن الأسواق لا تميل إلي التوازن، ولا تعكس الأسس فحسب، وإنما علي عملها أيضاً. لذلك لا يكفي فرض قيود علي تدفق الأموال، بل يجب الاعتراف بأن الأسواق عرضة للانهيارات، وعلي المستثمرين أن يحرصوا علي ألا تكون هذه الانهيارات حادة جداً.

ويذكر جورج سورس "أنهيار نموذج العولمة وإزالة القيود، هو ما سبب الأزمة الحالية في الأساس، نحن نشهد الآن النهاية لهذه الإيديولوجية"، ويضيف سورس "إن المستقبل سيكون أكثر تساهلاً، وأقل تركيزاً علي المضاربة، وينتظر أن يولد وتفرض المزيد من القيود علي القروض. نحن في خضم عملية ضخمة لتخفيض الديون".

ويضيف المقال أنه "في خلال السنوات الـ 20 الماضية التي سادت بها إزالة القيود وتحريم النظام المالي، شهدت حقبة وصلت فيها ديون البنوك إلي نسب قياسية بلغت 33 إلي 1 في بنك "مورجان" و 28 إلي 1 في "جون مان ساكس" و "ميريل فينش"، عندما ازدادت أعداد الأسهم المعقدة مثل المؤسسات المالية المدعومة بالقروض السكنية لرفع أرباحها إلي مستويات قياسية. الآن وبعدما أصبحت القيود أكثر صرامة، علي هذه البنوك، ستتقلص ديونها وكذلك أرباحها".

ويقول "استيفن روش"، ورئيس مورجان استانلي في آسيا "ما يجب أن يتأثر في النهاية من هذه الأزمة هو إدارة أكثر حكمة لرؤوس الأموال ومشتقات مالية ومؤسسات أكثر شفافية، وبالتالي نظام يتماشي بشكل أفضل مع الاقتصاد الحقيقي الذي كان يفترض تحديه أولاً. النظام المالي ابتعد كثيراً عن روابطه بالاقتصاد الحقيقي".

ومنذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، واثراً سلسلة من التغييرات القانونية والتكنولوجية، رفعت القيود علي النمو، وعلي إمكانية جني الأرباح التي كانت مفروضة علي المؤسسات المالية. فقد سمح لصناديق التقاعد بالانتشار في أسواق الأوراق المالية، وأصبح بإمكان السماسرة عرض جميع الأسهم في الصناديق الاستثمارية المشتركة، وسمح لأنواع مختلفة من البنوك بالاندماج ودخول مجالات تجارية جديدة. وأدي استعمال آلات الصرف الآلية وبرمجيات الإتجار بالأسهم، إلي

خلق شبكة مالية إلكترونية تعمل علي مدار الساعة. وحتى عام 2005، ارتفعت نسبة الأمريكيين الذين يملكون أسهم من 16% إلي أكثر من 50%. وكما يشير روبرت رايبخ، وزير العمل السابق في إدارة كلينتون، في كتابه Super Capitalism (الرأسمالية المفرطة) حصل تغير جذري في نظرة الأمريكيين إلي المسائل الاقتصادية "وتحول المدخرون إلي مستثمرين، وأصبح المستثمرون ناشطين".

وقد تغير الاقتصاد عام 2001، مما صعب من جني الأرباح، لكن بفضل تدني معدلات الفائدة (خفض الاحتياطي الفيدرالي إلي معدل الفائدة 1% عام 2003، في حقبة (الآن جرينسبان) بقيت القروض سهلة المنال. وأدي تدني معدلات الفائدة أيضاً إلي ازدهار سوق المشتقات المالية القائمة علي القروض، أي الأوراق المالية التي تشكل مزيجاً علي القروض، التي تسببت بالأزمة الحالية، فيما كان يبحث المصرفيون عن وسائل لزيادة أرباحهم في حقبة الفوائد المتدنية بين عام 2000، وفترة الذروة في صيف عام 2007 ارتفعت قيمة سوق المشتقات المالية الأساسية، من 100 مليار دولار إلي 62 تريليون دولار.

وبقيم مشابهة يجري تداول الأسهم وسندات الدين المصدرة في المؤسسات الاقتصادية الكبرى، وسندات الدين الحكومي، وعدد لا يحصي من التعاقدات التي تسمى المشتقات Derivates. وعقود المشتقات هي محور أساسي تركز عليه الهندسة المالية لدرء المخاطر التي تتعرض لها منشآت الأعمال.

وكلمة مشتق تعني شيء اشتق أو تولد عن شيء آخر. فعقود المشتقات هي أدوات مالية تتوقف قيمتها علي قيمة أصل آخر. ومن أبرز صور المشتقات العقود الآجلة، والعقود المستقبلية، وعقود الاختيار، ثم عقود المبادلة.

وسوف نقوم بشرح تلك المشتقات ومعناها ودورها في توليد الأزمات المالية
والمصرفية والاقتصادية.

فقبل عام 1973 كانت العقود المستقبلية قاصرة علي السلع الزراعية والمعادن،
بينما كانت عقود الاختيار متداولة في أسواق غير منتظمة لا تتسم بالنشاط،
وبمنتصف التسعينيات من القرن العشرين نشطت تلك الأسواق، وامتدت تطبيقاتها
إلي السندات والأسهم والعملات والمؤشرات، كما أمتدت إلي سلع لم يسبق أن أبرمت
عليها تلك العقود، يقول ستيفن لين "لم أري موضوع المعرفة فيه محدودة، قدر
وضوح المشتقات" Never have I seen a subject about which people
(1) know so little"

وقبل أعوام التسعينيات كانت الأسواق المالية للمعاملات الآجلة في الدول
الغربية الصناعية الكبرى، مستقلة الواحدة عن الأخرى، ولا تخضع للمؤثرات
الخارجية.

أما الآن فقد تغير الأمر، وأصبحت الأسواق المالية الكبرى مرتبطة ببعضها،
وكان استخدام الحاسبات الآلية تسهياً لتلك المعاملات، ولهذا إذا حدث انخفاض في
أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، يؤدي ذلك إلي ارتفاع أسعار الأسهم
في الطرف الآخر من العالم، في آسيا مثلاً، وحينما يصبح الاستثمار في سندات
الحكومة الأمريكية أقل عائداً، فإن المستثمرين يتحولون إلي الأسهم الاجنبية، وإذا ما
أرتفع سعر سندات الدين الحكومي الألمانية، عندما يخفض المصرف المركزي
الياباني سعر الفائدة علي القروض التي يمنحها للبنوك في طوكيو. وعند تحويل هذه

(1) Lipten, S. Heard on the street, Wall Street Journal, (De. I, 1993).

المبالغ إلي يورو واستثمارها في الأوراق المالية الألمانية الأعلى فائدة، فإن القروض الممنوحة بالين الياباني وبأسعار فائدة منخفضة، ستحقق دون مخاطرة، ربحاً أكيداً.

وبالتالي لم يعد مستوى النشاط الاقتصادي، ولا المصرف المركزي الألماني، هما اللذان يقرران مستوى سعر الفائدة في سوق المال الألمانية، بل يقرره المضاربون علي مدار الساعة، وعلي مستوى العالم للحصول علي أفضل الشروط للاستثمار المالي، وذلك باستخدام الحاسبات الألكترونية، التي تغطي الأسواق المالية والعملاء علي مستوى العالم.

وكذلك الحال بالنسبة للقائمين علي مقدرات صناديق الاستثمار. فبمجرد مكالمة تليفونية، أو فاكس أو بالضغط علي زر الكمبيوتر، يتحول الاستثمار في سندات الدين الحكومي الأمريكي، إلي استثمار في مستندات بريطانية أو يابانية أو تركية .. الخ.

وهناك عشرات الآلاف من المغامرين في العالم الذين يمارسون تلك المقامرات المدروسة Educated Gambling وهناك مغامرين آخرون، يتعاملون مع المشتقات Derivates، أي مع المستقبل، أي مع قيم تتوقع الغالبية العظمي من المشاركين في أسواق الأسهم والسندات والعملات تحققها في ثلاثة أشهر أو في عام، أو في خمسة أعوام وتسمى البضائع التي يتعملون فيها المبادلات Swaps، وهي التزام تعاقدية يتضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي، أو أجل معين، مقابل تدفق أو أصل آخر، وذلك بموجب شروط يتفق عليها عند التعاقد.

والسقف Collars، هي من المشتقات الحديثة في الأسواق المالية. والهدف منها الحد من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة. فالسقف هو اتفاق بين طرفين يتعهد بموجبه بائع السقف إلي مشتري السقف، بأنه في حالة ارتفاع سعر الفائدة إلي مستوى أعلي

من مستوي السعر المتفق عليه، فإنه يدفع إلي مشتري السقف، فارق المبلغ، أي الفرق بين السعرين، مضروباً في المبلغ النقدي الذي تم الاتفاق عليه، فإذا فاق سعر الفائدة المتفق عليه سعر الفائدة الذي ساد عند إبرام الاتفاق بمقدار نقطة واحدة مثلاً، وإذا فرضنا "أن المبلغ المتفق عليه هو مائة ألف، فإن بائع السقف سيدفع إلي مشتري السقف عندئذ مبلغاً قدره ألف، أي مائة ألف مضروبة في واحد ومقسومة علي مائة"⁽¹⁾.

وبالتالي فالسقف Collars هي اتفاقيات تشتمل علي الأثنين معاً، أي السقف والقاعدة، فهي وسيلة لتفادي مخاطر ارتفاع سعر الفائدة المستقبلي، إلي حد أعلى من السعر السائد (السقف) أو انخفاضه إلي حد أدني من السعر السائد (القاعدة).

أما القاعدة Floor، فهي عكس السقف، فإذا كان السقف وسيلة لتفادي ارتفاع سعر الفائدة، فإن القاعدة هي وسيلة لدفع مخاطر انخفاضه، وذلك لأن بائع القاعدة سيدفع إلي المشتري، الفارق الناجم عن انخفاض سعر الفائدة، أي أنها تضمن للأخير حداً أدني لسعر الفائدة، حتي أن انخفاض سعر الفائدة انخفاضاً كبيراً.

أما المستقبلات Futures فهي التزام تعاقدية نمطي إما لبيع أو لشراء أصل معين (عملات أجنبية، أو أوراق تجارية ثابتة الفائدة، أو بضاعة معينة مثلاً)، بسعر محدد بتاريخ معين في المستقبل. وتتميز العقود المستقبلية بإمكان تداولها في البورصات.

أما الخيارات Options، فهي عقد بين طرفين يلتزم فيه بائع الخيار، منح مشتري الخيار، الحق في شراء أصل معين (خيار الشراء Call Options) أو في بيع

(1) انظر التفاصيل: د. منير إبراهيم هندي، إدارة المخاطر باستخدام: التوريق والمشتقات، الجزء الأول: التوريق،

منشأة المعارف بالإسكندرية، 2006.

أصل معين (خيار البيع Put Options) بسعر معين وفي موعد محدد (الخيارات الأوروبية)، أو قبل حلول الموعد المحدد (الخيارات الأمريكية) في المستقبل. ويدفع مشتري الخيار إلي بائع الخيار مبلغاً من المال، مكافأة له علي تعهده ببيع الأصل في المستقبل بالسعر المتفق عليه في سياق عمليات خيار الشراء Call Option.

أما في عمليات خيار البيع Put Option، فإن مشتري الخيار يدفع إلي بائع الخيار، مبلغاً من المال مكافأة له، علي تعهده بشراء الأصل في المستقبل، بالسعر المتفق عليه، والأصل في خيارات الشراء هذا، أعتقاد مشتري الخيار أن سعر الأصل سيكون في الفترة المتعاقد عليها، أعلى من سعر المتعاقد عليه مضافاً إليه المبلغ الذي دفعه إلي بائع الخيار. أما خيارات البيع فإنها تكمن في تكهن بائع الخيار بأن السعر الحالي للأصل، مضافاً إليه المبلغ الذي حصل عليه من مشتري الخيار، أعلى من السعر المستقبلي.

كما توجد سندات دين مشتقة Dingos وهي مختصر لـ

Discounted investment in Negotiable Government Obligations

والـ Zebras وهي مختصر لـ

Zero – Coupon Euro – sterling Bearer Or Registered Accruing Securities .

وكلا النوعين هي سندات دين مشتقة، من أذونات علي الخزنة، كانت بيوت المال قد اشترتها، وأودعتها لدي شركات الأمان كضمان لسندات الدين الجديدة التي أصدرتها بيوت المال، بناء علي ما اشترت من أذونات الخزنة، والمميز لهذه العمليات يكمن في قيام بيوت المال، بفصل الفائدة عن أذونات الخزنة، وبيعها هي الأخرى أيضاً كسندات دين بفائدة ثابتة إلي سندات دين من دون فائدة (Zero –

Coupon) ومن هنا جاءت تسمية كلا النوعين بسندات الدين المفصولة (Stripped Bonds).

وكل المشتقات Derivatives السابقة هي أدوات مالية، يزيد عددها باستمرار، وهي تقوم علي أسعار ستدفع اليوم، أفي وقت ولاحق لقاء الحصول علي الأوراق المالية الفعلية أو العملات الأجنبية.

وإذا كان المرء يراهن علي ازدهار الاقتصاد الفرنسي، مثلاً، فهو لم يعد مجبراً علي شراء أسهم الشركات الفرنسية فقد صار بإمكانه الآن المشاركة بعمليات المستقبلات Futures، والمراهنة علي مؤشرات الأسهم الفرنسية، والحصول - لقاء دفع مكافأة نقدية - علي ربح في حالة ارتفاع المؤشر إلي مستوى أعلي من المستوي المتعاقد عليه.

وحصيلة هذه العمليات، هي إنها قد جردت الشراء الفعلي للأوراق المالية أو العملات الأجنبية، من مخاطر تقلبات أسعار الصرف والأسهم، أو من مخاطر عدم إمكان تسديد الفوائد المرتفعة، وبالتالي صارت المخاطر نفسها بضاعة متداولة في الأسواق.

ومنذ أن غدت طاقة الحاسبات الألكترونية، عملياً دون حدود، استقلت المعاملات بالمشتقات كلية، وبدأ "عصر الثورة المالية"، وأسست كل المدن المالية الكبرى، بورصات مختصة بالمعاملات الآجلة فقط، وفي الفترة بين 1989 إلي 1995، تضاعفت القيمة الأسمية للمعاملات كل سنتين لتصل، علي مستوي العالم، إلي 41 ألف مليار دولار.

وكانت تلك المعاملات الآجلة، ودفعاً للخطر والمجازفة، تسود القطاعات المنتجة، فقد كان المصدرين، يلجئون لتلك العمليات لمواجهة تقلبات أسعار صرف عملات البلدان التي يتعاملون معها.

ومع المعاملات الآجلة، فإن كل العقود صارت عملية رهان منظم، علي شاكلة "أراهنك علي أن مؤشر Daw – Jones سيكون بعد عام أعلي من مستواه بمقدار مائتين وخمسين نقطة، وإذا خاب ظني، فسأدفع لك مبلغاً وقدره ..".

وأصبحت تغيرات طفيفة في المحافظ الاستثمارية، تؤدي إلي تقلبات كبيرة في أسعار الأوراق المالية، فالمهم هو التوقعات بشأن "ما سيفعله الآخرون" فتطور قيمة سندات الدين الحكومي الألمانية مثلاً، لم يعد يحدد من قبل المتاجرين بالأسواق المالية لدي المصارف الألمانية، بل أصبح يتحدد مسبقاً، وذلك في بورصة لندن للمعاملات الآجلة (Life)، وهذه البورصة تستحوذ علي ثلثي العقود المبرمة في إطار "المستقبليات المتعلقة بسندات الدين الحكومي الألمانية" (Bunds – Futures).

وبسبب هذه الآليات، أصبحت التقلبات في الأسواق المالية أعنف من السابق، أي متقلبة Volatile، وأصبح هناك المئات من الشركات الكبرى، علي مستوى العالم تصدر سندات دين تمولها بها ما تحتاجه من رأسمال. فالصناديق الاستثمارية الأمريكية، تستغل المضاربة بالمعاملات الأجنبية والمشتقات المالية، كالمستقبليات والخيارات وما شابه ذلك. ولا يحصل مديرو العمليات الاستثمارية علي دخل ثابت، بل يكافئون بنسبة حوالي 20% من الزيادة التي حققوها من ثروة الصندوق.

وبالتالي صارت الصناديق الاستثمارية الأمريكية، تدير مدخرات أفساط تقاعدية بقيمة آلاف المليارات من الدولارات.

من تلك الصناديق، هي صناديق السلامة أو الوقاية Hedge Funds، وهي صناديق استثمارية لا يزيد عدد المشاركين فيها على المائة، ولا يقل رأس مال المشارك عن ربع مليون دولار أمريكي.

وتقوم صناديق الوقاية تلك، بالمغامرة برأسمال عملائها، وكذلك بما يحصل عليه من قروض قصيرة الأجل أيضاً، فهي مغامرة محفوفة بالمخاطر الجسيمة، ولكنها تتيح، إذا كان التنبؤ صائباً، الفرصة لأن يحصل المستثمر على أرباح قد تصل إلى خمسين في المائة، ولأن يحصل مدير الصندوق في خلال أسابيع قليلة على مكافآت إضافية تضاهي ما يحصل عليه خلال عام كامل.

وبالتالي أصبح متاحاً لرؤوس الأموال المدارة، على مستوى العالم، أن تحقق أعلى الأرباح، حيث تنتقل، وبسرعة إلى المجالات التي تحقق أفضل عائد. ولكن إذا كانت الدول أكثر خضوعاً لإدارة المستثمرين، تعين على الحكومات محاباة الفئات المالكة للثروات المالية، على حساب مصالح الفئات العاملة.

وقد تسبب تخلي الدول عن الرقابة على الحدود (Off – Shore) على تنقل رأس المال، في أندلاع قوي ذاتية خطيرة النتائج، وتحمل في طياتها سمات فوضوية. وصار هناك ميل النظام المالي العالمي، لما يسمى بالوحدات الضريبية، التي تعبأ رؤوس الأموال الهاربة من دفع الضرائب في بلادها، أو ناتجة من خلال معاملات مالية – سياسية فاسدة. وأصبح هناك مئات المناطق متناثرة في العالم، تدير منها البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار، أموال عملائها الأثرياء.

وهناك أمثلة، منها جزر الكمين Cayman – Island الكاريبية التي هي من الجزر الخاضعة للتاج البريطاني، وفي الجزيرة الرئيسية، والتي تبلغ مساحتها (14)

كيلو متراً مربعاً وعدد سكانها 14 ألف مواطن، يوجد بها مئات البنوك المسجلة فيها، يفتح بها الحسابات لرؤوس الأموال الهاربة من دفع الضرائب، أو الناتجة عن الفساد. وهناك أمثلة أخرى مثل جزر Jersey وجورنيس Guernsey الواقعتان في القنال الإنجليزي، وكذلك الإماراتان لشتنتشتاين ولوكسمبورج، وقبرص، وجبل طارق. والأخيرة نقل إليها ما يزيد علي المائة ألف ثري أموالهم شكلاً، وكل ذلك مع ضمان سرية وكتمان معاملات المودعين المصرفية.

وحسب صندوق النقد الدولي، وفي أوائل التسعينيات كان هناك ما يزيد علي (2000) مليار دولار، تستظل تحت راية الدويلات الصغيرة التي تأوي الهاربين من دفع الضرائب، مع حمايتها من مطاردة حكومات الدول التي جنبت فيها هذه الأموال. ويتم الهروب عبر البنوك والشركات من شبكات الكمبيوتر، ويكفي صندوق بريد وممثل عام أو وكيل يفيان بالعرض كلياً. وبالتالي ليس هناك ضرورة لحمل حقائب مليئة بالنقود، حتي أن مجرد سفينة في البحر يمكن أن تتلقي الأموال المودعة⁽¹⁾.

(2) نظرة خاصة للمشتقات والمضاريات المالية في نشأة أزمة 2008:

ومن ناحيته، يذكر د. جودة عبد الخالق، أن الأزمات المالية خاصة في العقود الثلاثة الأخير، أصبح مرادها بدرجة متزايدة، إلي عيوب في النظام الاقتصادي والمالي والنقدي والتجارب الدولي الراهن، وسيظل هناك مجال نشوب هذه الأزمات، حتي لو كانت السياسات التي تطبقها الدول المعنية خالية من الأخطاء.

(1) انظر - حالات تهريب ثروات الفساد السياسي والاقتصادي والمالي والإداري للزعماء العرب المخلوعين في إطار ثروات الربيع العربي، قبل ومنذ عام 2011 ويظهر هنا مدي صعوبة استرداد الأموال المهزبة، من ضمن أسباب أخرى.

ويذكر أن هناك أسباب لانفجار الأزمات المالية⁽¹⁾، منها:

(أ) أخطاء السياسات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.

(ب) نشاط المضاربين، في الأسواق المالية، مثل اتهام جورج سورس في نشأة الأزمة الآسيوية عام 1997.

(ج) وجود مؤامرة من جانب الدول المتقدمة، لسلب الدول البترولية ثروتها، والتخلص من منافسة الدول الآسيوية الصاعدة.

ويذكر أن كل تلك المبررات غير كافية لتفسير تفجر الأزمات المالية الحالية، وأن الأزمات المالية تنشأ في ظل تضافر مجموعة من العوامل هي:

(أ) الصدمات الاقتصادية الكلية، مثل تدهور معدل التبادل الدولي، هبوط حاد في أسعار الأصول، كساد كبير أو تغير حاد في سعر الفائدة في الدول الصناعية.

(ب) التغيرات الحادة في أسعار الفائدة قصيرة الأجل.

(ج) نظام سعر الصرف الغير ملائم.

(د) حالات تنافر أسعار صرف العملات (Currency Mismatch).

(هـ) فورة الائتمان المصرفي (Credit Bonanza).

(س) تحرير القطاع المالي.

(و) ضعف الهياكل المؤسسية والقانونية.

(1) د. جودة عبد الخالق، الأزمة المالية العالمية، أزمة نظام لا أزمة سياسات، مجلة السياسة الدولية، العدد 175

- يناير 2009، المجلد 44 .

(ي) غياب نظام مناسب للحوافز والودائع في القطاع المالي.

ويذكر د. جودة عبد الخالق أنه خلال العقود الثلاثة الماضية ظهرت تحولات كبيرة علي صعيد البيئة المالية الدولية، أفرزت ما يسمي العولمة المالية.

وأهم تلك التحولات هي:

(أ) ظهور المشتقات المالية Financial Derivates: والمشتقات هي كما ذكرنا عقود مالية تستند إلي ، أوراق مالية قابلة للتداول، أو أسعار الفائدة، أو أسعار صرف العملات، أو مؤشرات الأسواق (مثل البورصات) وللمشتقات أنواع كثيرة من العقود، أهمها المستقبليات (Futures) والخيارات (Options) والمبادلة (Swaps).

(ب) التقدم التكنولوجي، خاصة في مجالات المواصلات والاتصالات والمعلوماتية.

(ج) الإبداع في مجال الأعمال، بظهور الشركات القابضة، والشركات التابعة لأغراض معينة (Special Purposes Vehicles – SPVs).

(د) هيمنة الفكر الليبرالي الجديد المتمثل في إجماع واشنطن (Washington Consensus) والذي تجسد في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي برعاية صندوق النقد الدولي.

(هـ) ظهور كيانات ومؤسسات مالية عملاقة ومركبة Large & Complex Financial Institutions (LCFIs) تتمتع بقدر هائل من حرية الحركة والمناورة وقادرة علي خلق سيولة، بعيداً عن الرقابة الفعالة لأي سلطة، ومنها صناديق التحوط Hedge Funds مثل شركة Fidelity Investments وهي صندوق استثمار مشترك Mutual Fund بلغ حجم الأموال التي يديرها علي مستوي العالم ما يزيد

علي أربعة أمثال القيمة الرأسمالية للتداول في الأسواق المالية في الاقتصادات الناشئة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجتمعة.

ومثال آخر هو الصناديق السيادية Sovereign Funds وهي صناديق أنشأتها بعض الدول لتدير محافظها المالية التي تصل إلي مئات الملايين من الدولارات.

وهي مؤسسات عملاقة، ومركبة أي أصبحت تمارس أنشطة عدة في وقت واحد. فهي تقوم بالنشاط المصرفي، ونشاط التأمين، وتداول الأوراق المالية، وإدارة المحافظ المالية .. الخ، وبالتالي أصبح من العسير متابعة ومراقبة نشاط تلك المؤسسات والتحكم فيها إذ أن نشاطها يتجاوز حدود الدولة الواحدة، بفضل تحرير حركة رأس المال.

أي أن النظام المالي العالمي الحالي، ذو أبعاد اقتصادية وسياسية واستراتيجية معقدة ومتداخلة، وتقوم علي العولمة المالية، وهي عملية ذات أبعاد منها:

(أ) النمو الفلكي لتدفقات استثمارات الحافظة، وهو الاستثمار الأجنبي غير المباشر. وهي عبارة عن أموال سائلة تتحرك لأجل قصير بسرعة، وأصبح من مظاهر العولمة المالية، هو أن تدفقات رأس المال غير المباشر (استثمارات الحافظة) أصبحت بديلاً عن الاستثمار الاجنبي المباشر. وبين عامي 2000 و 2007، قفز اجمالي استثمارات الحافظة من 1.7 إلي 3.6 تريليون دولار.

فهي زيادات سريعة في تدفقات استثمارات الحافظة، لرؤوس أموال قصيرة الأجل، تحركها اعتبارات المضاربة والمراجعة. (Arbitrage).

(ب) الزيادة السريعة في معاملات الأوراق المالية عبر الحدود، وتتقاطع تلك الحركة مع اسعار الصرف، وأسعار الفائدة مسببة زعزعة للاستقرار المالي، والإستقرار الاقتصادي.

والزيادة في هذا النوع من المعاملات، سريعة للغاية، وإذا أصاب السوق المالية في بلد ما مكروه، فيمكن أن يتأثر اقتصاد الدول الأخرى، وحتى لو كانت السياسات الاقتصادية في الثانية سليمة.

(ج) نمو التعامل في أسواق العملات العالمية، بوتيرة أسرع كثيراً من نمو التجارة الدولية، إذ يصل حجم التعامل في النقد الأجنبي علي مستوي العالم بين 70 و 100 ضعف حجم التجارة الدولية، فحجم التجارة الدولية حالياً - سلع وخدمات - نحو 7 تريليونات دولار سنوياً، أما حجم التعامل في النقد الأجنبي لكافة الأغراض علي مستوي العالم فهو يتراوح بين 500 إلي 700 تريليون دولار.

وهذا سبب الأهمية المتزايدة لاستثمارات الحافظة، والأهمية المتنامية لانتقال الأوراق المالية عبر حدود الدول.

(د) الارتباط بين مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق الصاعدة ومؤشر نازداك وهو اختصار National Association of Securities Dealers Automatic Quotation (NASDAQ) وهو مؤشر أسعار أسهم شركات التكنولوجيا المتقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية. ويزداد معامل الارتباط بين مؤشرات الأوراق المالية في الأسواق الصاعدة ومؤشر نازداك.

(هـ) تنامي التعاملات في المشتقات، وهي عقود مبنية علي الأسهم والسندات وحركة أسعارهما وأهمها العقود المستقبلية (Future) والخيارات Options وأهمية المشتقات أنها تتداول طبقاً لما يسمى للتعامل بالهامش، أي أن المطلوب هو التعاقد

بنسب قليلة (1% - 10%) من العقود المستقبلية لسلمة ما وليس بكامل قيمتها وهذا ينتج عنه ما يسمى بالرافعة المالية (Leverage)، إذا فبقدر يسير من رأس المال المملوك، يمكن السيطرة علي أضعاف مضاعفة لرأس المال المملوك، أي أن هناك كيانات ضخمة عملاقة في أسواق مغتربة بصورة متزايدة، وفي أسواق غير منظمة بصورة متنامية، ويتضمن رافعة مالية كبيرة جداً.

والنتيجة أنه في سياق العولمة المالية، تتعاظم احتمالات وقوع الأزمات المالية التي يعجز النظام المالي الدولي الحالي عن مواجهته، وصار النظام المالي الدولي يعاني عيوباً بنيوية، إذ أنه يفتقر إلي قواعد الحوكمة السليمة والفعالة، وهذه العيوب هي التي تفرز الأزمات المالية.

ويبحث د. جوده عبد الخالق سبل التحوط من الأزمات المالية:

- إتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة (سعر الصرف، السياسة النقدية، السياسة المالية ... الخ).

- تفعيل الرقابة المصرفية.

- تطوير البنية الأساسية المالية (المعلومات، التشريعات، فض المنازعات، إجراءات الإفلاس .. الخ)

- وضع نظام فعال للحوافز ضمن الإطار التنظيمي للقطاع المالي، بعيداً عن تسهيلات المقرض الأخير.

- ترتيبات ضمان الودائع، لتجنب مشكلة الخطر المعنوي Moral Hazard

.problem

- التريث والحرص في مجال التحرير المالي، ووضع ضوابط حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية.

ويذكر د. جودة عبد الخالق، الأخطار التي تهدد الدول من جراء النظام المالي العالمي الحالي، باعتبار أن حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل (النقود الساخنة Volatile or (Hot Money والمدفوعة بأعتمادات المضاربة والمراجحة، وليست اعتبارات الاستثمار هي المفجر الرئيسي للأزمات المالية.

وبالتالي فإن التحرير المالي لا يحقق أفضل النتائج لرفاهية المجتمع، وإن تحرير المعاملات الرأسمالية، يفرض على البلد التضحية إما باستقرار سعر الصرف، أو باستقلال السياسة النقدية، وإن الترتيبات التي يدعو لها صندوق النقد الدولي لمساندة الدول المتأزمة تتضمن شروطاً مثل تخفيض سعر الصرف، أو رفع سعر الفائدة، أو ضغط الإنفاق العام.

ولكنه يقف دائماً ضد فرض قيود على حركة رؤوس الأموال الساخنة لمواجهة الأزمات المالية، وتخفيض سعر الصرف يضر بالفئات ذات الدخل الثابت (أصحاب الأجور والرواتب والمعاشات) ورفع سعر الفائدة، يضر بموقف البنوك ويضر بالمركز المالي (خاصة في حالة وجود دين داخلي كبير)، كما أن تخفيض الإنفاق الحكومي يزيد من التراجع الاقتصادي لدولة في أزمة مالية.

وتتعالى المطالبات على ضوء الأزمة منذ عام 2008، لإعادة النظر في النظام المالي الاقتصادي العالمي الحالي، فقد دعا الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي بخلق "رأسمالية إنسانية" ودعا بعض الكتاب إلى إنشاء سلطة مالية عالمية World Financial Authority، لا تقتصر مهمتها على الرصد والتسجيل، بل تتجاوزها إلى الضبط والتحكم، والمطلوب إصلاحات في النظام الدولي تطول نظام أسعار

الصرف والنظام المالي والنظام التجاري. وقد يكون منها التفكير في فرض ضريبة علي المعاملات المالية، كما ذكرنا في الفصل السادس.

ومن ناحيته يذكر د. حازم البيلاوي أن الأزمة المالية العالمية عام 2008، ترجع بشكل عام إلي الاختلال في العلاقة بين الاقتصاد الحقيقي، والأصول المالية، نتيجة للمبالغة في إصدار هذه الأصول المالية.

وجاءت الأزمة المالية العالمية، من الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تضافر ثلاثة عناصر هي:

(أ) زيادة حجم المديونية، أو ما يطلق عليه الرافعة المالية Leverage.

(ب) التوسع وتركيز الاقراض علي قطاعات معينة مما يزيد من المخاطر التي يتعرض لها الدائنون، مما يزيد من احتمالات الأزمة. وقد ولدت الأزمة من أزمة الرهن العقاري، فالعقارات في أمريكا هي أكبر مصدر للإقراض والاقتراض - فالحلم الأمريكي هو أن يملك كل مواطن منزله.

(ج) نقص أو أنعدام الرقابة علي المؤسسات المالية وضعف الرقابة من البنك المركزي، علي بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية، وكذلك المشتقات المالية.

وبصفة عامة، أن المؤسسات المالية الأمريكية بالغت في التوسع في الأصول المالية. إذ أن الحقوق العينية محددة، أما المديونيات علي تلك الأصول العينية فليست لها حدود في التوسع فيها. وقد بالغت المؤسسات المالية في التوسع في هذه الأصول المالية، فالنظم المالية في الولايات المتحدة بالغت في المشتقات المالية Financial Derivatives أدي للتوسع في الأصول المالية.

(4) ويقول بعض الاقتصاديين مثل هاملتون James D. Hamilton

أن أزيد أسعار البترول في الفترة من 2007 - 2009 كانت سبباً هاماً للركود.

وفي فبراير 2009 ذكرت مجلة Economist أن الأزمة المالية قد خلقت أزمة صناعية، بأقوى انخفاض في الإنتاج الصناعي ظهر في الاقتصاديات المعتمدة علي الصادرات.

وقد نقص الإنتاج الصناعي في بعض الدول من يناير 2008 إلي يناير 2009 بالمعدلات التالية.

اليابان - 31%	كوريا - 26%
روسيا - 16%	البرازيل - 15%
ايطاليا - 14%	ألمانيا - 12%

وقد زاد إجمالي عدد العمال العاطلين في العالم إلي أكثر من 200 مليون لأول مرة وقد وصلت معدلات البطالة في ديسمبر 2007 إلي 4.9 % في الولايات المتحدة، وفي يونيو 2009 زادت معدلات البطالة إلي 9.5% ووصلت في ديسمبر 2009 إلي 10%، ثم قلت إلي 7.8% في أواخر عام 2012، وفي منطقة اليورو وصلت البطالة إلي 11.8% في أواخر عام 2012.

أما في أسبانيا وصلت معدلات البطالة إلي 18.7 (37% للشباب) في مايو 2009، وهي الأعلى في منطقة اليورو وأن زادت في عام 2012 إلي 26.6% (رسمياً).

رابعاً: العنصر النفسي في الأزمات المالية والاقتصادية، علم الفقاعات المالية وانفجاراتها **Neuro – Economics of Bubbles, and Busts** (علم الاقتصاد النفسي)

أدت الأزمة المالية العالمية إلي تدقيق جديد، للأسباب التي تدفع الأسواق للنشاط الزائد عن الحد، ثم انهيارها بعد ذلك، وهناك عدد من العوامل النفسية تكون ارتباكاً في عملية صناعة القرار، وفهم هذه السلوكيات يؤدي إلي توضيح جذور القطاعات المالية وانفجاراتها.

ويري الأستاذ (شيرلر) (أستاذ الاقتصاد في جامعة ييل) أن المنطق الخاطئ للوهم المالي، والذي يقنع المشتريين أن العقار يساوي أكثر مهما يستحق فعلاً، بناء علي تصورات خاطئة، بأن الأسعار لا بد أن ترتفع، وبالتالي تنشأ فقاعة أسعار المساكن، وهذا الوهم المالي، وبصفة عامة، التأثير اللاعقلاني في المعاملات الاقتصادية هي في حد ذاتها، وهم.

وتحظى أفكار الاقتصاديين السلوكيين، وهم الذين يقدررون دور العامل النفسي في صنع القرارات الاقتصادية. باهتمام متزايد، لفهم أسباب الأزمات المالية والاقتصادية.

ويبحث بعض العلماء في العلاقة بين الاقتصاد والحالة النفسية للفرد، وللجماعات عن طريق علم جديد هو **Neuro – Economic** ولقد تبني الاقتصاديون من قبل أفكار مستلقاه من نظرية النشوء والارتقاء، أي الانتخاب الطبيعي لداروين، ومنهم الاقتصادي (فبيلين) الذي أقترح أن يكون الاقتصاد علماً تطورياً. وكان لمالتهس في فكرته حولي "الصراع من أجل البقاء" تأثير في داروين.

وعلم الاقتصاد هو مسعى بشري ينبغي أن يفهم في سياق المنافسة والانتقاء الطبيعي، أي في نطاق التطور Evolution والتحول والتحور Mutation. ومن هنا نبنى تفسيراً علمياً مشتقاً من علم الأحياء Biology حول الأسواق الكفؤة في مقابل اقتصاديات الفقاعات المالية Efficient Markets Bubbleconomics بتفسيرها من جانب علم نفس اجتماعي⁽¹⁾.

وقد طرح الأستاذ (لو)، أستاذ التمويل في معهد MIT، وأحد المسؤولين في صندوق التحوط، نظرية تعطي اقتصاديات التوازن وفرضية كفاءة السوق ما تستحقانه من الاعتبار. وفي نفس الوقت تعترف بأن النظرية الكلاسيكية لا تعكس الطريقة التي تعمل بها الأسواق في جميع الظروف، وقد استخدم توليفة مركبة ضخمة تضم نظرية النشوء والتطور إلى كلاً من الاقتصاديات الكلاسيكية والسلوكية. ويقوم منهج (لو) علي فكرة إن دمج الانتخاب الطبيعي لداروين في محاكاة للسلوك الاقتصادي، يمكن أن يساعد في توليد أفكار مفيدة حول كيفية عمل الأسواق، وطرح تنبؤات أكثر دقة عن المعتاد عن الكيفية التي تتعرف وفقها مالياً، الجهات الفاعلة من أفراد ومؤسسات.

وأهم فائدة لأفكار (لو) هي القدرة علي اكتشاف عن الوقت الذي لا يكون فيه الاقتصاد في حالة توازن مستقر، ومن شأنه أن يحذر المنظمين والمستثمرين من أن فقاعات مالية تتضخم أو أن أخري علي وشك الانفجار.

فقد أخفقت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية في أن تأخذ في الاعتبار، أن لا عقلانية الأفراد، يمكن أن تؤثر في قراراتهم المالية إذ تؤكد فرضية كفاءة الأسواق،

(1) مجلة العلوم (الكويتية) - المجلد 25، العددان 10، 9- سبتمبر - أكتوبر 2009، ص ص 24 - 31 عن

(American Scientific - July 2005).

وهي حجر الزاوية في العقيدة المالية، أن معظم الأفراد سوف يقومون بالشراء عندما تكون السلعة، مثل المنزل، أقل من قيمتها الحقيقية، وأنهم سوف يمتنعون عن الإنفاق عندما تصبح السلعة مكلفة للغاية.

غير إن النظرية الكلاسيكية، تواجه صعوبة كبيرة في تفسير الفقاعات الاقتصادية. والتي ترتفع فيها الأسعار أكثر من القيمة الحقيقية للأصل، سواء كان منزلاً أم ورقة مالية. وفي المقابل، فإن النظريات الاقتصادية السلوكية، والتي تركز على الحالة النفسية في عملية التمويل، تتنبأ بأنه في الأوقات التي يسود فيها التفكير غير العقلاني والعاطفة، فإن عدداً كبيراً من الناس سوف يقومون بالاستثمار، بدلاً من إدراك حقيقة أنهم يدفعون قيمةً مغالي فيها، فقط حتى يحدث التدافع للخروج من السوق في حالة زعر Panic يؤدي إلي انهيار السوق.

وتفسير هذا التفكير اللاعقلاني والسلوك غير الرشيد للمستثمر، أن هناك عدداً من الأخطاء، في التفكير التي يمكن أن تقود إلي مشكلات، عند التعامل مع الأمور المالية، وهي أخطاء أساسية في استخدام الأموال، تم وصفها من خبراء في الاقتصاد السلوكي ومنها:

(أ) المغالاة في الثقة، فالمرء يفرط باستمرار في تقييم براعته، في القيام بكل شيء، بدءاً من قيادة السيارات، إلي الاستثمار في العقارات أو في سوق الأوراق المالية.

(ب) سلوك القطيع، فالميل إلي إتباع الحشد، يمكن أن يؤدي بأعداد هائلة من المستثمرين إلي المشاركة في الاعتقاد نفسه عن الأصول المالية، وهذا يدفع بالأسعار صعوداً وهبوطاً.

(ج) تحيز الإتاحة، نذكر أن الأزمة المالية وغيرها مما يتبادر إلي الذهن بسهولة ما يمكن أن يتحول إلي الانشغالات في جعل المستثمر يركز علي النتائج في الأجل القصير، وربما البيع في حالة زعر إذا اتجاه السوق نحو الانخفاض.

(3) الأسباب المباشرة / الموقفية للأزمة المالية والاقتصادية منذ عام 2008:

هناك العديد من العوامل، سببت مباشرة أو غير مباشرة في ظهور واستمرار الأزمة الاقتصادية والمالية منذ عام 2008 وحتى الآن:

(أ) أهم العوامل هو ضعف النظام المالي الهش، والضمانات المالية المعقدة، والاعتماد علي أسواق القروض القصيرة الأمد، وعدم التوازنات في التجارة الدولية.

(1) فمع ارتفاع مستويات المديونية للشركات والأفراد. وفشل العديد من المؤسسات المالية المهمة، لم تعمل الضوابط المعتمدة علي السوق بنجاح، وكذلك أن بعض أسواق المال والتمويل العقاري لم تعمل بنجاح.

وبين 1997 و 2006، كان ثمن المنزل الأمريكي التصميم يزيد بـ 124% من دخل الساكن المتوسط، وخلال العقدين المنتهيين في عام 2001، فإن ثمن المنزل المتوسط قد تراوح بين 2.9 إلي 3.1 مرات دخل الساكن في المتوسط، وارتفع هذا المعدل إلي 4 مرات عام 2004 و 4.6 عام 2006. وتسببت فقاعة الإسكان تلك في أن القليل من الساكنين أعادوا تمويل منازلهم بمعدلات فائدة أقل. وفي سبتمبر 2008، قلت أسعار الإسكان في الولايات المتحدة بـ 20% عن ذروة منتصف 2006.

وكانت هناك سهولة في الحصول علي القروض، والاعتقاد بأن أسعار المساكن سوف تظل في الارتفاع، ولكن استمرت الأسعار في الانخفاض في الولايات المتحدة.

وبدا الذين حصلوا علي ائتمان عقاري، غير قادرين علي سداد النفقات الأعلى، عن طريق إعادة الائتمان الذي أصبح أصعب.

وخلال عام 2007، فإن المقترضين قد وجدوا أعمال غلق لحوالي 1.3 مليون مسكن، أي 79% زيادة عن 2007. وزاد هذا إلي 2.3 مليون في عام 2008، أي 81% زيادة عن عام 2007، وتقدر المساكن المغلقة خلال 2009 – 2011 إلي 9 مليون مسكن.

وزاد التوسع، في الائتمان الخطر، وقدرت قيمة Sub – Prime Mortgages بـ 1.3 تريليون دولار حتى مارس 2007، وكانت تلك المدفوعات في حدود 10% - 15% عام 1998 – 2006، ثم زادت بسرعة لتصبح في حدود 25% عام 2008.

ويكتب الاقتصادي Nouri el-Roubini في مجلة Forbes يوليو 2009، أن أسعار المنازل قد نزلت عن قيمتها بـ 30% وستقل حتي 45%. وستظل في الانخفاض بمعدل 18% علي الأقل سنوياً، ويقدر أن نصف الحاصلين علي قروض الإسكان – أي حوالي 25 مليون من 51 مليون. قد ساروا إلي الإفلاس.

(2) سلوك المخاطر:

في يونيو 2009، ذكر الرئيس الأمريكي باراك أوباما، بأن "ثقافة عدم المسؤولية، كانت سبباً أساسياً للأزمة، وأن هناك زيادة كبيرة أكبر من اللازم من القروض، وليس هناك رأس مال كافي في النظام".

(3) التسليف للمستهلكين:

زادت المديونية للأسر في الولايات المتحدة، من النسبة المئوية لدخل الفرد المتاح 127% في نهاية 2007، بالمقابل بـ 77% عام 1990، كما زاد دين

Home Mortgage Debt بالنسبة للإنتاج المحلي الإجمالي (GDP)، من متوسط 46% للأعوام 1990 إلى 73% خلال 2008، ووصل إلى 10.5 تريليون دولار.

وفي عام 1981، كان دين الولايات المتحدة الخاص 123% من GDP وخلال الربع الأخير من 2008 كان 290%.

(4) مضاربات في الإسكان:

خلال عام 2006، اشترى 22% من الساكنين (1.65 مليون وحدة) لأغراض الاستثمار، بإضافة 14% (1.07 مليون وحدة) اشترت كمساكن للأجازات. وخلال 2005 زادت إلى 28% و 12% بالتوالي. أي أن حوالي 40% من المساكن المشترى لم تكن بغرض الإسكان الأساسي وقد ارتفعت أسعار السكن بالضعف بين عامي 2000 و 2006.

(5) التفاؤل في طبيعة الإنسان نحو الدورات:

ذكر بعض الاقتصاديين الكينزيين، أن طبيعة الإنسان التفاؤلية تجاه الدورات الاقتصادية، تساهم في رفع المديونية، ثم يحدث انهيار لأسعار المقتنيات، فالتبيعة الإنسانية في التفاؤل تدعم دورات التضخم، بينما يزيد التشاؤم من مدي الانخفاض في الاقتصاد.

(6) استثمارات المؤسسات ذات الخطورة:

حيث زادت الديون التي منحتها المؤسسات المالية من 63%، من الناتج المحلي الإجمالي GDP للولايات المتحدة عام 1997، إلى 114% عام 2007، مما زاد من نسبة تعرضها للخطر.

(ب) وهناك أسباب ترتبط بأحوال الاقتصاد الكلي هي:

(1) معدلات الفائدة المنخفضة في الولايات المتحدة:

فمن عام 2000 إلى 2003 نقص بنك الاحتياطي المركزي للولايات المتحدة الفائدة من 6.5% إلى 1%. وذلك لتجنب آثار انخفاض الأسعار، وهجوم 11 سبتمبر 2001، وبين يوليو 2004 ويوليو 2006 رفع الاحتياطي المركزي معدل الفائدة، مما جعل الفائدة علي (Adjustable Rate Mortgages (ARM، وأصبحت معدلات الفائدة أكثر غلاء لمالكي المساكن، وهذا زاد من خطر المضاربات في المساكن.

(2) عجز كبير في الميزان التجاري للولايات المتحدة:

بين عامي 1996 و 2004، زاد عجز التجارة الجاري للولايات المتحدة بـ 650 بليون دولار، من 1.5% إلى 5.8% من (GDP) ولتمويل هذا العجز اقترضت الولايات المتحدة من الخارج، خاصة من الدول الصاعدة في آسيا والدول المصدرة للبتترول.

(3) وتعود بعض الأسباب لمسئولية بنك الاحتياطي الفيدرالي:

تحت رئاسة الآن جرينسبان، والذي عارض أي تضيق للأدوات المالية، المعروفة باسم المشتقات المالية Derivatives مما أدى إلى زيادة القروض السهلة، وبالتالي بالازدهار الاقتصادي غير المستديم.

ويرجع بعض الاقتصاديين الأزمة المالية بداية بعام 2007، إلى استئانة الولايات المتحدة المفرط، والتي الإقراض المفرط، وقد أتاحت إدارة جورج بوش المالي القروض لشراء المنازل، وبمعدلات فائدة قليلة.

ومن ناحيتها تقترح المدرسة النمساوية في الاقتصاد أن الأزمة هي مثال ممتاز للنظرية النمساوية عن الأزمة الاقتصادية Austrian Business Cycle Theory وذلك أن الإقراض خلق بسبب سياسات البنك المركزي، والذي أعطي دفعة للرواج المصطنع. فالسياسات النقدية للبنوك المركزية تخلق كميات مبالغ فيها من القروض الرخيصة، بدفع معدلات فوائد أقل مما يمكن للسوق الحرة أن تصنعه. وقد أعطي هذا الاقتراض الرخيص حزمة من الاستثمارات الرديئة، خاصة في المشروعات الطويلة الأجل مثل الإسكان. كما يعطي دفعة لرواج الاستهلاك، علي أساس الحوافز للادخار قد قلت. وبالتالي فهناك رواج مستدام، مع استثمارات رديئة، واستهلاك مبالغ فيه.

الخاتمة

أن الأزمة الاقتصادية - المالية، والتي بدأت عام 2007-2008، هي أزمة مالية اقتصادية، اجتماعية وللعمل وبنوية، فهي أزمة حضارية شاملة للنظام الرأسمالي، وهي بهذا المعنى، أزمة مركبة وهي أول أزمة للعولمة، في بداية القرن الحادي والعشرين، ولن تكون آخر أزمة.

وتعكس تلك الأزمة عدم فهم الاقتصاديين، لطبيعة النظام الرأسمالي وتطوره، فهو ينمو كما رأينا عبر الدورات الاقتصادية بطريقة غير منتظمة من صعود وهبوط، وهو الآن في دور الشيخوخة. وإذا ما كان الاقتصاديين والسياسيين قد عجزوا عن التنبؤ بأزمة الثلاثينيات في القرن الماضي، وعالجوها بالأدوات والسياسات النقدية والمالية الكينزية، إلا أن هؤلاء السياسيين والاقتصاديين قد عجزوا برغم امتلاكهم للنظريات والسياسات الكينزية، علي التنبؤ بقدم أزمة 2008. وأرجعوا الأسباب لجشع هذا أو ذاك، من المصرفيين أو رجال الأعمال، وعجزوا عن فهم الاعتماد المتبادل المعقد الأوجه للعالم الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي للرأسمالية في بداية القرن الحادي والعشرين، وهو بداية ما سموه بعصر العولمة، فهي أزمة العولمة.

وبالتالي دخل العالم بداية من أزمة 2008، في مرحلة فوضوية. ولذلك فهي أزمة بنوية، تسببها أسباب موقفية جديدة، وأسباب بنوية قديمة، وذلك في مجال المال والاقتصاد والتوازن الكلي، وانتقال رؤوس الأموال (الأموال الساخنة)، انتقال العمالة، وثورة التكنولوجيا الجديدة، والإعلام، والحاسبات الإلكترونية، والتقسيم الجديد للعمل، ونهم العالم لاستهلاك الطاقة والمواد الأولية. وتدخل فيها الجوانب الاجتماعية، مثل آثار البطالة الاجتماعية والنفسية المدمرة، وتدني سعادة الإنسان،

حتى مع ارتفاع مستوى معيشتهم، مما يهدد (الأهداف الاقتصادية الرشيدة)، لرفع مستوى معيشة الأفراد "مالياً ونقدياً".

واتجاه الرأسمالية، وهي النظام السائد في العالم في مقتبل القرن الحادي والعشرين، هو نحو سيادة القطاع المالي والمضاربة، وتراكم الثروات، وتركز رأس المال. ومن طرف آخر، الفقر المدقع، وزيادة معدلات البطالة، وتنامي تلك الأزمة، مع الانتقال إلى نموذج جديد للتنمية.

وسيستمر ذلك التحول لفترات طويلة، مع صعود قوي جديدة، علي رأسها الصين والهند ودول الـ BRIC، ودول غير غربية أخرى.

وهذا الصعود المتنامي لآسيا، وقوي أخرى، وهو تحدي للعالم الغربي القديم "العجوز"، ذا معدلات النمو الضعيفة، والديون الباهظة، ومعدلات البطالة العالية، والأعباء، ومعاني ذلك السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

والأزمة الحالية متشابهة في الزمان، لتلك التي أدت إلى انهيار النظام الإقطاعي في أوروبا، في منتصف القرن الخامس عشر، والقرن السادس عشر، وإحلاله بالنظام الرأسمالي في الغرب.

وسيكون الاتجاه الجغرافي، الاقتصادي - السياسي، الجديد هو شرقاً نحو آسيا وخاصة الصين والهند .. وغيرهما، وسينقل مركز الثقل الاقتصادي والسياسي عن الأطلنطي (الولايات المتحدة - أوروبا) (المركز) إلى (مركز) جديد وهو إلى المحيط الهادي (الصين، الهند، كوريا، وأستراليا، ومعهم الولايات المتحدة).

ويحمل هذا المستقبل مفاجأة إنتاج نظام رأسمالي جديد "شرقي" هذه المرة، ومنبعه نموذج النمو في آسيا، فهي "رأسمالية شرقية"، ويمكن تسميتها "النمط الآسيوي للرأسمالية"، في مقابل "النمط الغربي للرأسمالية"، وعلي رأسها أمريكا والغرب.

وهذه الرأسمالية الجديدة، هي رأسمالية "بطعم شرق آسيوي" أي رأسمالية "بنكهة - شرقية - آسيوية". فهي رأسمالية حقيقية، ولكن بصفات شرقية خاصة. فهي استمرار للاستغلال المالي. والتناقض الرئيسي فيه بين رأس المال والعمل الأجير. ولكن الرأسمالية الآسيوية هي لنظام رأسمالي شرقي، ذو دور فعال فيه للدولة. وهو أكثر عدلاً وذو فعالية توزيعية للدخل والثروة والقضاء علي الفقر، بطريقة أفضل مما هو عليه في نظام الرأسمالية الغربي، والذي يتراكم فيه الثروة والدخول لصالح الأقلية. ويتزامن مع ذلك نهاية الهيمنة الأمريكية، وأن استمرت في لعب دور هام ورئيسي؛ وستكون "الرأسمالية - الشرقية"، علي غرار "النمط الإقطاعي الشرقي"، هي رأسمالية للجموع كبيرة العدد، سواء في الإنتاج أو الاستهلاك، يتناسب مع ضخامة السكان في آسيا، والتي تمثل أكثر من 65% من سكان العالم، مقابل حوالي 15% فقط لسكان أمريكا الشمالية وأوروبا.

ويمتاز "النمط الآسيوي للرأسمالية" بأنها رأسمالية دولة أو رأسمالية صريحة، ولكن بنمط أكثر عدلاً من الرأسمالية الغربية المعتاد. وهي نهمة للطاقة، والمواد الأولية، ذات إيقاع إنتاج أسرع، وإنتاجية عمل عالية، بطريقة غير عادية غربياً، ساعات عمل أكثر، ظروف عمل أسوء، لجوء للمصادر الأجنبية للطاقة، والمواد الأولية، رأسمالية منخفضة التكاليف، خاصة في تكلفة العمل، "رأسمالية شرقية" ذات دولة لها دور إنتاجي، يضبط إيقاع النمو ويوجهه، فهي نموذج "رأسمالية دولة ذات

توجه إنتاجي". تقوم بتوفير البيئة والظروف وتوجه السياسات الملائمة للنمو الرأسمالي الشرقي.

وهي رأسمالية، تذكرنا برأسمالية "الثورة الصناعية" في الغرب، في منتصف القرن 18 والقرن 19 ولكن للدولة لها دور فعال وهي أكثر عدلاً في توزيع الثروة والدخول. وأكثر حميمية بمعنى أنها "رأسمالية شرقية - عائلية". ذات أصل فلاحى، وتعني بالمشروعات الفردية الصغيرة الحجم. وتستخدم تقنيات كثيفة العمالة حيث تسعى للقضاء على البطالة، وكثيفة رأس المال في قطاعات أخرى. تستخدم التكنولوجيا الحديثة الجديدة، تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة. الموفرة للطاقة، والمواد الأولية والعمل، ذات التكلفة الأقل، والأثمان الأقل، المنافسة للتكنولوجيا والسلع الغربية الباهظة التكلفة، فهي "رأسمالية - شرقية" أو "النمط الآسيوي للرأسمالية" للقرن الحادي والعشرين.

والتطورات الحالية تدعم نظرية "القادم أخيراً" The Later Comer ، وهي تعني أن الدولة التي تسلك سبيل التصنيع متأخرة، لها مميزات عديدة عن الدول المصنعة الأسبق، وذلك بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، ذات التكلفة الأقل، واستخدام مواد أولية أقل، وعمل أقل، وإن كانت التقنية الأعلى وجود هياكل إنتاجية قديمة معرقة للتطور، وبالتالي فإن تطوير الصناعة فيها سيكون بالأخذ بأعلى تكنولوجيا موجودة وأقل تكلفة، ومثال ذلك تطور ألمانيا المتأخر عن إنجلترا والولايات المتحدة عنهما، ولن يكون ذلك تأييداً لنظرية "فوكوياما" عن نهاية التاريخ، بل هو انتقال لمراكز الإبداع والنمو، والإنتاج إلى آسيا في القرن 21، وستكون تلك المنطقة هي "مصنع العالم".

إن الأزمة الاقتصادية - المالية، التي حدثت منذ عام 2008، وما بعدها .. لم تكن كما رأينا، هي أول أزمة تمر بها الاقتصادات الرأسمالية، ولن تكون آخرها. فستحدث أزمات اقتصادية ومالية أخرى، ونتائجها ستكون عميقة وطويلة وفاصلة. وستستمر بعدها الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، ومنها الاقتصادات الرأسمالية الغربية الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا في النمو والإنتاج والتشغيل. وسيكون هناك بعدها نتائج مترتبة عليها تمس مواقعها ومراكز القوي الاقتصادية العظمى في العالم، وتغيرات بنيوية في الاقتصاد الرأسمالي المتقدم والمركز الغربي (الاطلنطي) وكذلك الصاعدة والنامية، وستهبط مراكز بعض القوي، خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا، ولحساب صعود مراكز اقتصادية لدول أخرى، خاصة في آسيا، وأهمها الصين والهند، وستستغرق هذه التغيرات المراكز الاقتصادية - السياسية طوال القرن الحادي والعشرين.

وبالتالي تزداد أهمية آسيا في الاقتصاد العالمي أكثر فأكثر، وظهر هذا الاتجاه خاصة بعد أزمة الركود الطويل من عام 2008، حتى الآن، وكانت معدلات النمو في آسيا ومنها الصين والهند أعلى بكثير من معدلات نمو الناتج المحلي في الولايات المتحدة وأوروبا.

ويتحرك مركز النمو من الغرب إلى آسيا، خاصة آسيا الصاعدة، وإذا استمرت معدلات النمو تلك في هذا الاتجاه، فيستفيد الهيكل الاقتصادي العالمي كله. وإن واجهت آسيا كثيراً من الصعوبات. أهمها أن نموذج نموها مرتبط بالتصدير، ولا بد من الاتجاه إلى الارتباط بنموذج يحركه الاستهلاك المحلي.

كما أن هناك ضرورات لإصلاح القطاع المالي يكون له دور هام في الاقتصاد الكلي. وهو أمر هام في استمرار النمو في آسيا وآسيا الصاعدة وبالذات الصين والهند.

ولقد أصبح الاقتصاد الصيني حالياً ثاني أكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة، ونما إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنحو 10% سنوياً لمدة طويلة، مما يعني أنه زاد بواقع الضعف كل سبع أو ثماني سنوات، ولم يسبق لأي اقتصاد هام أن يحقق تلك الزيادة والتي تبلغ 16 ضعفاً في الدخل القومي خلال جيل واحد، وتشمل تلك التحولات 20% من سكان العالم.

وتمثل الصين حالياً نحو 10% من الطلب العالمي علي السلع الأولية وأكثر من 10% من الصادرات العالمية من السلع المصنعة متوسطة - وعالية التكنولوجيا. وقد أصبحت الصين مصدرة رئيسية للالكترونيات ومنتجات تكنولوجيا المعلومات وهي اكبر مورد للولايات المتحدة من المنتجات الالكترونية الاستهلاكية، مثل أجهزة تشغيل أقراص الفيديو والحاسبات الآلية، والهواتف المحمولة. وإن قلت النسب العالية النمو بعد أزمة 2008.

ويمكن للنمو في الاقتصاد الصيني أن يزيد عن طريق تشجيع الطلب المحلي وتنتقل الاقتصادات الآسيوية مثل الهند واليابان وكوريا، فستزداد فيها أهمية قطاعات الخدمات.

ففي الهند مثلاً ظل قطاع الخدمات من أكثر القطاعات الديناميكية في اقتصادها، وظل يقود نمو إجمالي الناتج المحلي علي مدي العقدين الماضيين، وذلك بسبب التقدم في تكنولوجيا الاتصالات، خاصة مع الأيدي العاملة الوفيرة في الهند والمتحدثة بالإنجليزية.

وعامة، وخلال العقود الخمسة أو السنة الماضية شهدت تغييرات جوهرية في توزيع إجمالي الناتج المحلي العالمي بين الاقتصادات العالمية. فخلال المدة من 1960 - 1985، شكلت الاقتصادات المتقدمة في المتوسط نحو ثلاثة أرباع إجمالي الناتج المحلي العالمي. وانخفضت تلك الحصة تدريجياً وبحلول 2008 - 2009، كانت قد انخفضت إلى 57% فقط وعلي النقيض ارتفعت حصة الأسواق الصاعدة من 17% فقط في الستينيات من القرن الماضي إلى 31% حتي منتصف الثمانينيات وفي 2008 - 2009 قاربت النسبة 40%.

وتتبع الصين نظام اقتصادي ما بين المركنتيلية التجارية، نوع من النظام الاقتصادي والثورة الصناعية، وهدفه هو تعزيز ثروة الدولة عن طريق التنظيم الحكومي الشديد للاقتصاد الوطني، وانتهاج سياسات تهدف إلى تطوير الصناعة والزراعة، واحتكار التجارة الخارجية لزيادة الثروة القومية للصين، وهيبة الدولة، حيث تشجع الصناعة علي الزراعة، وعن طريق اتخاذ سياسات اقتصادية تدخلية مناسبة، تضمن فائض تجاري خارجي، عن طريق زيادة الصادرات عن الواردات والفائض، هو لزيادة الثروة القومية الإجمالية للصين.

وسيحدث خلال القرن 21 تحول Mutation هام وأساسي ودائم لمراكز القوي الاقتصادية وبعد إن كانت الولايات المتحدة تحتكر القوي الدولية هي والاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية في شكل احتكار ثنائي Duopoly. وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي، صارت الولايات المتحدة تكون احتكاراً دولياً Monopoly.

اتجه الوضع الدولي إلى نوع من احتكار القلة Oligopoly علي المستوي العالمي مكون من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين، ثم يدخل الميدان الدولي دول أسيوية أخرى مثل اليابان والهند، إلى جانب مجموعة BRIC لتمثل منافسة احتكارية، علي المستوي الدولي Monopolistic Competition.

ملحق ملخص لنظريات النمو والتنمية والتقلبات والأزمات الاقتصادية والمالية

أولاً: ملخص لنظريات النمو والتنمية والتقلبات والأزمات الاقتصادية:

في الجداول التالية سنبين تلخيصاً للنظريات ونماذج التنمية والكساد، من حيث نوع النظرية والمفكرين الأساسيين لها.

وكذلك نقدم جداول تلخيصية للنظريات عن الدورات الاقتصادية، وآثارها الداخلية، وأهم المؤلفين، وآثارها مذكورة في:

Encyclopedia Economique, Xavier GREFFE, Jaguar
MAIRESSE, et Jean – Louis REIFFERS, Economica, Paris, 1990.
Fluctuations Et Croissance, par Robert Boyer, pp. 646 – 649.

أولاً: جدول لنظريات ونماذج التنمية:

نوع النظرية	مصدر النمو	عوامل التضبيب	العلاقات مع الدورات	ملامح خاصة	المؤلف	المراجع العصرية	الاستمرار في التاريخ الطويل	لأعوام 70 وأعوام 80
آدم سميث	تعميق دائم لتقسيم العمل	العلاقة بين حجم السوق / تقسيم العمل والأسعار والدخول	لا	النمو مفترض دون حدود	سميث 1776	نماذج نمو تراكمي لميردال وكالدور	احتمالاً قوي ولكن مطروق قليلاً	تصوير لتقسيم العمل / الصناعة / الخدمات الدولية
ريكاردو	إعادة استثمار منتج للفائض	توزيع الدخل بين الأجور والأرباح والربح	لا	إن النمو يعتمد علي العوائد الحدية لتراجع النمو في الزراعة	ريكاردو 1817	نماذج نادي روما - والعوائد في الطاقة أو البيئة للنمو	اعتبار جيد لدور الفائض بالنسبة للعوائد	الخوف من نقص الموارد الطبيعية والطاقة

نوع النظرية	مصدر النمو	عوامل التضييق	العلاقات مع الدورات	ملاحظات خاصة	المؤلف	المراجع العصرية	الاستمرار في التاريخ الطويل	لأعوام 70 وأعوام 80
ماركسية	إعادة استثمار الفائض قانون تدهور التراكم تبعثر دائم للقوي الإنتاجية	تباين الربح وقانون بؤس العمال الارتباط مع أشكال الإنتاج قليل الرأسمالية	نعم أن شدة الأزمات مرتبطة بالاتجاهات الغير ملائمة للتراكم وللأرباح علي المدى الطويل	بالعكس عن الكلاسيك فإن حدود النمو هي داخلية ومرتبطة بانخفاض معدل الربح	ماركس 1867	النماذج الماركسية طبقاً لروزا لكسمبرج، ونظرية الرأسمالية الاحتكارية للدولة	إطار تحليل مجزأً وموضح. تنبؤات غير مؤكدة مرتبطة الدينامية طويلة الأجل للربح والمجتمعات الرأسمالية	إمكانية الدخول في مرحلة جديدة للرأسمالية علي الصعيد القومي والدولي
ما بعد الكينزية	توازن ديناميكي ما بين آثار الطاقة والطلب علي الاستثمار	مستوي الدخل والتشغيل	ممكّن روابط ما بين نموذج النمو ودورة ساموليسون	نمو غير موزون للمعدلات مع اتجاهات السكان النشطين	هاردود 1939 ودومار 1946	بعض النظريات المعاصرة للتنمية	التشاؤم المكثف بإمكانيات النمو طويل الأجل	كالدور وباسينتي

نوع النظرية	مصدر النمو	عوامل التضييق	العلاقات مع الدورات	ملاحظات خاصة	المؤلف	المراجع العصرية	الاستمرار في التاريخ الطويل	لأعوام 70 وأعوام 80
النيو - كلاسيك	علي المدى الطويل، فإن النمو لا يعتمد إلا علي السكان والتقدم الفني	رأس المال للفرد دون مستوى يسمح باستيعاب الادخار	لا	النموذج يفترض التشغيل الكامل الدائم وانضباط كامل للأسواق الحرة والكاملة	سولو 1956 سوان 1960	كل النظرية النيو كلاسيك للنمو	جيدة جداً هادفة تقديم للتغيرات الفنية، ولكن يهمل دور إحلال رأس المال / العمل	ضعف التشغيل. غياب شرح التغير الفني.
ماركسية كلاسيكية إلي سرافا	إنتاجية النظام الفني واعتماد الإنتاج علي الفائض الصافي	السكان العاملون	لا	- القوي العاملة - معتبرة كسلعة منتجة بنشاط الاستهلاك. - معدل النمو مساوي لمعدل الريح	فون نيومان 1945	- بعض الأعمال للتخطيط. - استخدام بتحويل بمعدلات التحقق.	- مراحل النمو. - مراحل إعادة البناء ولكن تجريد للأجور والعمل.	أزمات لبعض الدول الاشتراكية. شرح لبعض عمليات التصنيع.

نوع النظرية	مصدر النمو	عوامل التضييق	العلاقات مع الدورات	ملامح خاصة	المؤلف	المراجع العصرية	الاستمرار في التاريخ الطويل	لأعوام 70 وأعوام 80
				- النمو بدون حدود		- تفسير، كلاسيكي / ماركسي، نيو كلاسيك		
كامبريدج	ارتباط مزدوج بين الربح / الاستثمار علي أصل الدينامية الاقتصادية	السكان النشطين يقتسمون الدخل وبين الأجر / والربح والتضخم	ممکن في نموذج جدوين 1967	وجود عديد من النظم حسب الأجر الدنيا ومستوي الحاجز التضخمي	جوان روبنسون 1962	نماذج كامبريدج الجديدة أو كالكسي الجديدة نظرية أو تطبيقية	نوعيات للأنظمة بناء علي التجربة التاريخية ولكن القليل من الدراسات التجريبية	هناك علاقة قوية بين الربح / والاستثمار
كالدور	دور هام للصناعة في توليد وتوزيع	حجم السوق، محدودة /	لا	التقدم الفني يعتمد علي دينامية	كالدور 1966	نماذج علي المستوي	ترجمة مهمة للنمو طويل الأجل وشرح	انقطاع بين الإنتاجية

نوع النظرية	مصدر النمو	عوامل التضييق	العلاقات مع الدورات	ملاحظات خاصة	المؤلف	المراجع العصرية	الاستمرار في التاريخ الطويل	لأعوام 70 وأعوام 80
	العائدات علي صعيد تنامي	بإحتياطي العمالة، أو بالسياسة المالية، أو بالتنافسية الهيكلية		الطلب حسب دينامية لمضاعف كبير		الدولي للدول الرئيسية لمنظمة التعاون الاقتصادي	لإنجازات بالنسبة للبلاد الصناعية الرئيسية	والنمو تغيير في نظام الإنتاجية
اللاحق	الدول المتحكمة تكتشف الحدود التكنولوجية، وتتبعهم لتقلدهم واللاحق بهم تدريجياً	النمو المتسارع للدول المقلدة يؤدي إلي زيادة مستويات الإنتاجية	لا	التكنولوجيا متناسبة بدون تكلفة / التخلف غير ممكن	جومولكا 1971	نماذج ممثلة دولياً لدول التعاون الاقتصادي OCDE	تقليد، ولكن مع استثناءات (العالم الثالث)	لا لشرح انخفاض الإنتاجية الولايات المتحدة ولا ظهور اليابان كدولة قائدة

نوع النظرية	مصدر النمو	عوامل التضييق	العلاقات مع الدورات	ملاحظات خاصة	المؤلف	المراجع العصرية	الاستمرار في التاريخ الطويل	لأعوام 70 وأعوام 80
منظم	حسابي بين نظام للإنتاجية والطلب	النمو والإنتاجية وتوزيع الدخل	لا	تعدد نظم التراكم والنموذج الفوردي وذلك للأعوام 1945 - 1973	تنظيمي من 1976 1988	نماذج من تتابع زمن للولايات المتحدة ودول التعاون الدولي	العلاقات بين التضخم / البطالة / النمو	شرح للنقابات وللعلاقات الماكرو
المدرسة الجديدة لشيكاجو	أثار التعلم التي خلقت آثار خارجية التي تحابي تراكم الإنتاجية	معدل النمو ومعدل الاستثمار	لا ما عدا استثناء نموذج التطور التعليمي	- تعدد طرق النمو. - تاريخية النمو - شرح لعدم التساوي في التنمية	رومر 1986	أبحاث جديدة حول افتراض للعائدات المتزايدة لعودة نظرية النمو	تنوع النمو في الزمن والمكان، عودة موضوع تقسيم العمل	شرح للإنجازات التفضيلية بين اليابان / الولايات المتحدة والعالم الثالث ومنظمة التعاون الاقتصادية

ثانياً: نظريات عن الدورات الاقتصادية:

الدورة، وآثار الهزات الداخلية:

نوع النظرية	عوامل البداية	عوامل انتشارها	العلاقات مع النمو	صفات خاصة	المؤلفين	مراجع عصرية	الشواهد التاريخية الطويلة	الشواهد للأعوام 1970 – 1980
النماذج الخطية للاقتصاد الواقعي	هزات خاطئة واكتشافات متقطعة	مبدأ التسارع وتأخر الإنتاج لوسائل الإنتاج	نعم عن طريق الاختراعات	النماذج ثابتة وديناميكياً والهزات تحدد لشرح الدورة	فريش 1933	أغلبية النماذج القياسية بتأثير كينزي أم لا	قليلاً معاد إنتاجها عامة للدورات الملاحظة (في الشكل وعدم الانتظام)	شرح علي أساس الهزات الغير ملائمة (البتروال)
النموذج الكينزي للمضاعف	هزات للسياسات الاقتصادية المؤثرة علي	الأثار للمضاعف ولمعجل علي	نعم يمكن وجود نمو مع أو بدون	ماعدًا لقيمة معينة فإن الدورات قليلة أو قوية	سموليسون 1939	قلب الدينامية لعدد من النماذج	ممكن أن تفسر الدورات الملاحظة	- عدم ثبات المعجل - عدم تفسير

نوع النظرية	عوامل البداية	عوامل انتشارها	العلاقات مع النمو	صفات خاصة	المؤلفين	مراجع عصرية	الشواهد التاريخية الطويلة	الشواهد للأعوام 1970 - 1980
والمعجل	الطلب أو الهزات علي الطلب	الطاقات الإنتاجية	تقلبات			الماكرو - اقتصادية		للعودة إلي غزارة التغيرات
النموذج النقدي للتوازن	الهزات النقدية	أخطاء في فهم الأثمان وبالتالي للعرض	بدون	الترابط بين الإنتاج والتشغيل الذي يفسر الدورات	لوكاس 1977	المدرسة النيو كلاسيكية الجديدة	لا تفسر الدورة عدا العمالة	- لا تشرح الدورات - لا تشرح البطالة الدائمة - ما عدا الهزات النقدية

نوع النظرية	عوامل البداية	عوامل انتشارها	العلاقات مع النمو	صفات خاصة	المؤلفين	مراجع عصرية	الشواهد التاريخية الطويلة	الشواهد للأعوام 1970 – 1980
نموذج للدورة الحقيقية	تغيرات في تقنيات الإنتاج	- عرض العمل يرد الهزات - هزات الإنتاجية يزيد الربح ورأس المال	نعم عن طريق الهزات علي الإنتاجية	الدورة ترتبط بتكاليف - التثبيت	لونج ويلور 1983	- نماذج الدورات الأمريكية - تأثير علي الدورات الحقيقية	- وجود الأسواق الكاملة - لا تنفع للأجل الطويل	- عدم شرح هزات أعوام 1970 - إهمال المضاربات
نماذج الدورات السياسية	تكرار الانتخابات	السياسات الاقتصادية التوسعية قبل الانتخابات	لا أحد	أصل الدورة سياسي	فورد هاوس 1975	أدبيات كثيرة	- الدورات الاقتصادية خارجة عن الدورات	- لا تتغير في الأجنحة الانتخابية

نوع النظرية	عوامل البداية	عوامل انتشارها	العلاقات مع النمو	صفات خاصة	المؤلفين	مراجع عصرية	الشواهد التاريخية الطويلة	الشواهد للأعوام 1970 - 1980
		المقيدة بعد الانتخابات					الانتخابية	- هل السياسات أساس التغيرات الاقتصادية؟
نموذج لعدم التوازن النقدي	عدم اتزان للائتمان المصرفي والنقدي	- ضبط معدلات الفائدة - دورات التضخم والانكماش	لا	داخل نظام الذهب تميل الدورات لأن تكون دورية عن طريق معدل الفائدة علي المخزون	هاورتي 1913 و 1937	نماذج نقدية للدورات	- شرح دورات القرن 19 علي نظام الذهب - تأثير التفسيرات النقدية علي الدورات	- معدل الفائدة هام - ليس هناك روابط مع الدورات الحقيقية

نوع النظرية	عوامل البداية	عوامل انتشارها	العلاقات مع النمو	صفات خاصة	المؤلفين	مراجع عصرية	الشواهد التاريخية الطويلة	الشواهد للأعوام 1970 - 1980
نماذج الاستثمار المفرط	عدم ثبات عرض الائتمان	- عدم توازن بين المعدل الطبيعي ومعدل الفائدة	لا أو ضعيف	عدم توازن لهيكل الإنتاج (الاستهلاك - الاستثمارات) بسبب الائتمان	هايك 1919 - 1939	نموذج نمساوي جديد	ليس هناك شواهد علي النموذج النمساوي	- أهمية هياكل الإنتاج - أهمية التحكم في الائتمان
نماذج التنمية الدورية	عناقيد الاختراعات وأثرها علي الأرباح	- الائتمان يحابي التوسع - المقلدين يقلدون المخترعين	لا تنمية بدون دورة توسعية بدون أزمة	الركود هو نتيجة للتغير التقني	شومبيتر 1939 - 1911	نماذج شومبيترية جديدة	دورات حساب الاختراعات (للنسيج، السكك الحديدية - السيارات)	- نهاية النظام الفني لبعد الحرب العالمية - صعوبات لظهور تقنيات

نوع النظرية	عوامل البداية	عوامل انتشارها	العلاقات مع النمو	صفات خاصة	المؤلفين	مراجع عصرية	الشواهد التاريخية الطويلة	الشواهد للأعوام 1970 – 1980
								الاتصالات
النموذج الماركسي للتراكم	حركة معدل الربح	الرياح يحفز الاستثمار الذي يزيد مخزون رأس المال وبالتالي يقل الربح	نعم	الدورة هي تصريح للطبيعة التناقض للتراكم	كالسكي 1935 – 1937	نماذج ماركسية جديدة	شرح الأسباب الدورات في الرأسمالية	العمالة الكاملة تغلق الدور المنظم للبطالة وتفسر الأزمة
النماذج الكينزية الغير	مستوي النشاط	الأثار الغير خطية علي الادخار	لا	تعميم أثار السقف والأرضية للاستثمارات / لنموذج المعجل /	كالدور 1940	نماذج دينامية ما بعد الكينزية	يطبق علي التقلبات ما بين الحربين والفترة 1945 – 1973	تفسير ضعيف التقلبات من أعوام 1980

نوع النظرية	عوامل البداية	عوامل انتشارها	العلاقات مع النمو	صفات خاصة	المؤلفين	مراجع عصرية	الشواهد التاريخية الطويلة	الشواهد للأعوام 1970 - 1980
خطية		والاستثمار		المضاعف				
نماذج الماركسية الكلاسيكية	الهزات التي تؤثر علي توزيع الدخل	الربح يحدد الاستثمار الذي يحدد الإنتاج والعمالة والأجور / الأرباح	اتجاه الإنتاجية	- الدورة داخلية - دور غير خطي للعلاقة بين الأجور الحقيقية والبطالة	جودوين 1967	بعض التعميمات	- مناسب للدورات الصناعية - مناسب لشرح التقلبات طويلة الأجل	- خسارة للقوة المنظمة للبطالة علي تقسيم الأجور / الأرباح - مناسب لشرح دورات كوندراييف
النماذج	توقعات ملائمة	تجميع الديون	ممکن	زيادة الثقة في فترة	مينسكي	نماذج كينزية	- نماذج عامة علي	- تعميم

الشواهد للأعوام 1970 – 1980	الشواهد التاريخية الطويلة	مراجع عصرية	المؤلفين	صفات خاصة	العلاقات مع النمو	عوامل انتشارها	عوامل البداية	نوع النظرية
المضاربة – التشابك مع الائتمان – اهتمام أكبر بالنظام المالي	أغلب النماذج المالية . – ماعدا اضطرابات 1929 فهي مستثناه	للاضطرابات المالية	1892	التوسع ويؤدي إلي ديون معدومة وصعوبات في السيولة مما يؤدي إلي الركود		خاصة الخطرة	للأرباح والديون	في الاقتصاد المالي غير المستقر



هذا الكتاب

تمر اقتصاديات بلاد العالم بأزمة عميقة وهي أزمة كوفيد - 19 ، وهناك محاولات لتجنب حالة كساد ، بدلاً من الركود ؛ فالركود حالة اقتصادية أقل وطأة من الكساد ... وتستمر الأزمات والدورات الاقتصادية والمالية ، وهي تتابع النمو وأزمات التدمير الدينامي للنظام الرأسمالي، عبر انكماشات شاملة في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والعمالة والمال والأعمال والتجارة الداخلية والخارجية وأسعار الصرف والعملات - إلخ - وتتراوح حركتها ما بين التوسع والركود، أو ما بين الازدهار والكساد ، وتنتقل تلك الأزمات مثل العدوى للبلاد الأخرى، سواء متقدمة أو صاعدة أو عربية - ويبين الكتاب أهم تلك الأزمات، بما فيها أزمة 1929 ، وهي أعنف الأزمات منذ قرن مضى ، وأزمة 1973 وأزمة 2008 ، وأزمة كوفيد - 19 (كورونا) وأثارها على اقتصاديات العالم.



ليفانت للدراسات الثقافية والنشر